بسم اللہ الرحمن الرحیم

تحریر سنبٹ

مع

التحفۃ الخادمیہؒ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماہر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ۔ کوئٹہ
فون: ٦٦٢٢٦٣

اَللّٰهُ يَجْتَبِيٓ اِلَيْهِ مَنْ يَّشَآءُ وَيَهْدِيٓ اِلَيْهِ مَنْ يُّنِيْبُ

الحمدُ للهِ علیٰ طبعِ هٰذهِ الرّسالۃ الوافیۃ فی حلّ مقاماتِ
الکافیۃ للشھیر الاوحد ملّا احمد اعنی

تحریر سنبٹ

مع

التحفۃ الخادمیّۃ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماھر المولوی حافظ محمد شعیب صاحب

النّاشر
مکتبہ رشیدیّہ
سرکی روڈ ○ کوئٹہ ○ فون: ۸۴۳۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم [٥]

الحمد لله الذي شرح صدورنا بوسيلة نبي الرشاد وزين اعمالنا بامتثال الاوامر والنواهي والاسعاد ونور زماننا بتخليق الولي المنقاد ومن علينا بخلافة سيد الاولياء والاوتاد الموسوم[١] باسم ضياء الساكن في السواد والصلوة على من توقد سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى اله واصحابه الذين نالوا درجات النصر والجهاد خصوصا على الخلفاء الراشدين المبشرين بدخول الجنة ونعم المهاد اللهم ابعثنا ناضرة الوجوه من مرقدنا يوم الميعاد واحفظنا من كيد الشيطان عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من[٢] بني على الاسلام ممن يعرب الخلل في الاعتقاد **وبعد** لما التمس عني طائفة من الطالبين المخلصين ان اكتب عدة سطور تكشف بها مغلقات الكافية لقصور فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت في اسعاف مرامهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **قوله** الكلمة[٣] قيل عليه لم خالف المصنف رح عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر[٤] رسالته بحمد الله بجعله جزءا من كتابه **فاقول** انما لم يصدر رسالته بحمد الله بجعله جزءا من كتابه هضما لنفسه **فان قيل** الحمد عبادة وهضم النفس في اتيانه بالعبادة لا في تركه **فاقول** ان الحمد على قسمين لغوي ومن حيث

---

[١] قوله الموسوم باسم آه الذي لكرامات باهرة ومراتب عالية المقيم بالشريعة المصطفوية المؤيد لمذهب الحنفية الكاسر لرؤس المخالفين المحلل لشكوك العلماء الراسخين مخدومنا ومكرمنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الافخم اسمه الشريف عبد الغفور رضاه الله يوم البعث من القبور واني حضرت بخدمته بمراتب عديدة وشرعت منه الكافية وما حصل لي شيء الا بدعائه المستجاب عند رب الارباب اسكنه الله تعالى الجنان وحرسه عن لهيب النيران وجعل وجهنا منورا عند لقاء الرحمن اللهم اجعله لي نافع العلل كالالام عند وداعة الروح من الجنان

[٢] قوله من بني على الاسلام آه اقول لا يخفى ما فيه من حسن براعة الاستهلال ١٢

[٣] قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور ويجوز كسر الكاف وفتحه وسكون اللام على نهج غير مسطور ١٢

[٤] قوله لم يصدر آه اقول الاولى ان يقال انما لم يصدرها به كذلك كما لا يخفى ١٢ تحريره خادم لحافظ محمد شعيب تلامذة مولانا عبد الحي

[٥] قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بكتاب الله الكريم وعملا بالحديث المشهور من السواد العظيم اتباعا لكتب السلف وان كان كتابه غير فخيم في ذهن المصنف لكنه في نفس الامر من حيث الاهتمام به فخيم ١٢

انه عبادة وترکه من حیث ان کتابه هذا لیس ککتب السلف فلا یلیق بالحمد فالاول استعلاء والثانی هضم والمراد ههنا الثانی کما اشار الیه الشارح رح بقوله بتخییل ان کتابه هذا لیس ککتب السلف حتی یصدر به علی سننها **فان قیل** ان جواب الشارح رح وان کان دافعًا للاعتراض الوارد علی المص رح بمخالفته عن کتاب اللّٰه تعالیٰ وسنن السلف لکنه لایکون دافعًا للاعتراض الوارد علی المص رح بمخالفته عن الحدیث المشهور وهو قوله ؑ کل امر ذی بال لم یبدأ بحمد اللّٰه فهو اقطع واجزم **قلنا** لایلزم المخالفة عن الحدیث المشهور لان المامور به مطلق الحمد سواء کان بالقول وبالفعل والمنفی ههنا الحمد بالفعل وانتفاء[1] الخاص لایستلزم لانتفاء العام **فان قیل** ان المقص فی علم النحو انما هو البحث عن احوال الکلمة والکلام من حیث الاعراب والبناء وکیفیة ترکیب بعضها مع بعض واما الاشتغال بتعریفهما فاشتغال بما لایعنی **قلنا** البحث عن احوال الشیٔ موقوف علی معرفة ذلک الشیٔ ومایتوقف علیه المقصود فهو مقصود فمتی لم یعرفا کیف یبحث عن احوالهما **فان قیل** لما کان[2] موضوع علم النحو الکلمة والکلام فلم قدم الکلمة علی الکلام والاولی العکس لان الکلام یفید[3] المخاطب فائدة تامة والکلمة غیر مفیدة **قلنا** ان افراد الکلمة جزء من افراد الکلام ومفهومها[4] جزء من مفهوم الکلام والجزء مقدم

---

[1] **قوله** وانتفاء الخاص آه ولانه انتفاء الخاص وان کان لایستلزم انتفاء العام لکنه لایستلزم وجود العام ایضا فمن این یعلم انه اتی به حتی لا یلزم المخالفة لانا نقول یعلم من القول السابق الدال ظننا المومنین خیرا الایة ان الظن فعل من افعال القلوب والمطابقة بین مفهومیها شرط وقد انعدمت ههنا کما لایخفی لانا نقول هذا اذا کان المفعول الثانی مستوفیا لشروط المطابقة وههنا لم تستوف لان منها ان لایکون المفعول الثانی اسم تفضیل مخفف من المشتق وههنا کذلک کما سیجیٔ تحقیقه فی ذیل قول المص رح فقط ۱۲

[2] **قوله** لما کان الخ اعلم انهم قد اختلفوا فی موضوع النحو فقال بعضهم هو اللفظ الموضوع العربی وقال بعضهم الکلمة والکلام والبحث عن غیرهما راجع الیهما وقال بعضهم الکلمة فقط والبحث عن غیرها راجع الیها بارجاع بحث الجزء الی الکل والقول الاول اسلم وعبارة الش رح تحتمل المذاهب کلها لان البحث عن احوال الکلمة والکلام اما لانهما موضوعان او قسمان منه او لکون احدهما راجعا الی الآخر لکن الاستاذ العلام ضیق العطن للمرام حیث صرح بان موضوعه الکلمة والکلام کما لایخفی علی ذوی الافهام اللهم الا ان یقال بالتبادر ۱۲

[3] **قوله** یفید المخاطب وقال البعض یفید المتکلم وقال البعض یفید کلیهما ۱۲

[4] **قوله** ومفهومها جزء آه اقول ان ارید ان مفهوم الکلمة الجزئیة جزء من مفهوم الکلام الجزئی فلم وان ارید ان مفهوم الکلمة الکلیة جزء من مفهوم الکلام الکلی فلان معنی قولنا الکلام ما تضمن آه ما تضمن کلمتین موضوعتین لمعنیین مفردین اسند احدهما الی الآخر وظاهر ان مفهوم الکلمة الکلیة ای لفظ وضع آه جزء من قولنا لفظین موضوعین وجزء المجموع جزء فمفهوم الکلمة الکلیة جزء من مفهوم الکلام الکلی ولا تلتفت الی ما قال جهال الناظرین ۱۲ **تحفه خادمیه**۔

على الكل فى الفهم فقدم فى الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة **قيل** الكلمة والكلام من الاسماء الموضوعة بازاء مسماها لان مدار الاشتقاق على ارتكاب التكلفات البعيدة **وقيل** هما مشتقان من الكلم بتسكين اللام لان مدار الاشتقاق على رعاية التناسب بين الكلمتين وهو امر اهم فى كلامهم **فان قيل** لابد فى الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة فى اللفظ لكنها لم توجد فى المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ومعنى الكلم الجرح **قلنا** المناسبة على ثلثة اقسام مناسبة فى المعنى المطابقى ومناسبة فى المعنى التضمنى ومناسبة فى المعنى الالتزامى وههنا وان لم توجد المناسبة فى المعنيين الاولين لكنها وجدت فى المعنى الالتزامى اعنى التاثير لتاثير[1] معانيهما فى النفوس كتاثير الجرح فى المجروح ولهذا عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح كما فى قول الشاعر شعر[2] جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان. **فان قيل** يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلم بكسر اللام **قلنا** هذا الاحتمال باطل لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف والكلم بكسر اللام بدون التاء[3] جنس ومع التاء فرد الجنس كتمر بدون التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبدليل

---

[1] **قوله** لتاثير معانيهما آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما فى الكلام او بالدخل كما فى الكلمة فلا يرد انه لا تاثير للكلمة لان التاثير فرع النسبة ولا نسبة فى الكلمة اقول قال البيضاوى الكلم هو التاثير المدرك باحد الحاستين السمع والبصر اقول فعلى هذا يصح الاشتقاق بلا كلفة فافهم ۱۲

[2] **قوله** جراحات آه لم يسم قائله لكن مضمون البيت من قول سيدنا على كرم الله وجهه نظمه القائل وليس بمنظوم عنه رض انما نثر ما قال مولانا عصام رح الالتيام بالمثناة والهمزة چاق شدن وبهم آمدن زخم وعائد ما محذوف اى ما جرحه يعنى زخمهاى نيزه را چاق شدن وبهم آمدن است وبر نمى شود آن زخم كه كرده است آن زبان ۱۲

[3] **قوله** بدون التاء آه اعلم ان كل ما يميز بالتاء كتمر وحنظل وكلم فهو جنس عند البصريين لوجوه اما اولا وثانيا فلما قال الاستاذ العلام دام افضاله على الانام واما ثالثا فلانه يصغر على بنيته ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس بجمع كثرة ولا قلة لعدم مساعدة ابنيتها واما رابعا فلانه يطلق بغير التاء على الواحد ايضا وان كان بعضها لم يجز فيه ذلك بحسب الاستعمال دون بالوضع واما خامسا فلانه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد واما سادسا فلانه لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه سواء كان المستكن فى يرفعه للكلم والبارز للعمل او العكس ولقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه فالمقدم مثله وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه ان اريد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال ۱۲ **تحفه خادميه** لحافظ محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح

انه يقع تميز العدد الاوسط وقيل انه جمع بدليل انه يقع على ثلثة فصاعدا وهذا امارة الجمعية **فان قيل** لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد اعنى الطيب **قلنا** الكلم مأول ببعض الكلم اى اليه يصعد بعض الكلم الطيب كما اول[1] الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى إِنَّ رَحْمَتَ اللّٰهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ **فان قيل** ان اللام فى الكلمة لا يخلو اما اسمى او حرفى والاول باطل لان الاسمى انما يدخل على اسم الفاعل والمفعول والكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا فايضا لا يخلو اما زائدا او غير زائد والاول ايضا باطل لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثانى فايضا لا يخلو اما جنسى او استغراقى او عهدى خارجا او عهدى ذهنا والكل باطل اما بطلان الاول والثانى فلان الجنسى ما يشار بها الى ماهية الشئ من غير ملاحظة الوحدة والكثرة والاستغراقى ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشئ والتاء فيها للوحدة ولها منافاة بهما وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجى ما يشار بها الى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه وايضا ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهنى ما يشار بها الى فرد معهود فى ذهن المتكلم وهى فى قوة النكرة فيلزم نكارة المبتدأ **قلنا** اللام للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسى ونوعى وصنفى وفردى والمنافاة انما يكون بين الجنس والوحدة الفردية لا بينه وبين باقى الوحدات ولهذا يجوز اتصاف احدهما بالاخر كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ونقول ان اللام للعهد الخارجى والمعهود بها الكلمة الجارية على السنة النحاة **قوله** لفظ اللفظ فى اللغة الرمى[2] مطلقا اى سواء كان من الفم او من غير الفم لفظا او غيره لفظا فمثال رمى اللفظ من الفم كالمتكلم بقوله زيد قائم ومثال رمى غير اللفظ من الفم نحو اكلت التمرة ولفظت النواة ومثال الرمى غير اللفظ من غير الفم نحو لفظت الرحى الدقيق **فان قيل** ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو باطل

---

[1] **قوله** كما اول آه اقول بين التاويلين فرق كما لا يخفى على من يعرف الحق ١٢ [2] **قوله** الرمى مطلقا آه قال القاضى نور الدين فى الشرح للرسالة العضدية للقاضى العضد لكن خص فى عرف اللغة بما هو صادر عن الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله انتهى ١٢ **تحفۂ خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی۔**

قلنا ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي وليس كذلك بل هو محمول على معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول ما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المنوي لانه ليس ملفوظ الانسان وايضا خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وايضا خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد **قلنا** ان ملفوظ الانسان اعم من ان يكون حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا فالحقيقي مثل زيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب لانه ليس من مقولة الحرف والصوت **فان قيل** لما لم يكن مقولة الحرف والصوت فينبغي ان يكون معنى **قلنا** المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصودا باللفظ لانه لم يوضع له لفظ **فان قيل** المنوي موضوع له لفظ هو ومثله لان النحاة يعبرون عن المنوي به كما يقال زيد ضرب هو **قلنا** انما عبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له **فان قيل** لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ فما الدليل على جعله لفظا حكميا **قلنا** ان الدليل على كونه لفظا حكميا ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ وهي كونه مسندا اليه والمبدل منه او المؤكد الى غير ذلك **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المحذوف لانه ليس ملفوظ الانسان **قلنا** ان المحذوف لفظ حقيقة لانه ملفوظ الانسان في بعض الاحيان **فان قيل** ان تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده

۱ه **قوله** ما يتلفظ آه اي حرف فصاعدا فلا يرد ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الحركات الاعرابية مع ان الجمهور على انها ليست بكلمة حتى ادعى بعضهم الاتفاق على ذلك ما قال الفاضل اللاري من ان في هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح رح او حكما يدخلها ليس من شانه لانه اراد بالتلفظ حكما ما يكون عارضا وتابعا للغير مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حكما ما يجري عليه احكام اللفظ من الاسناد وغيره وارادة كليهما محال ليس اليه مجال كما لا يخفى على صاحب الكمال ولا نقل ان المراد بما يتلفظ به يتلفظ به اصالة كما قال مولانا عبد الرحمن وغيره لانه على هذا التقدير يخرج التنوين عن الكلمة والجواب الذي اورده مولانا عبد الرحمن لدفع هذا الاعتراض من ان ما يتلفظ اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه والثاني متحقق في التنوين وان لم يكن الاول ليس بشيء لان كونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس اي الكلمة وهو لم يثبت بعد وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذي مولانا عبد الحي فحسنه ۱۲ ۲ه فان قيل آه اقول الاولى ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض اللاحق به لاشتراكهما في التقرير واتحاد الجواب مع ان قول الاستاذ ومن شانها دافع للاعتراض الوارد بالمحذوف بالحذف الوجوبي كما لا يخفى ۱۲

تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی من تلامذة مولانا عبد الحی رحمه الله تعالی

لانه خرج منه كلمات الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمات الملئكة كقول جبرئيل ؑ ســه
ان في الجنة نهرا من لبن + لعلي وحسين وحسن ÷ وكلمات الجن كقول الجن شعر
قبر حرب بمكان قفر + ليس بقرب قبر حرب قبر ÷ قلنا ان كلمات الله تعالى داخلة في اللفظ
بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شانها ان
يتلفظ بها الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن فان قيل لابد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدوال الاربع اعني الخطوط
والاشارات والنصب والعقود قلنا ان اخراج الشئ يقتضي سبق دخوله في الجنس والدوال
الاربع ليست داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد انه يخرجها فان قيل لم خالف المصنف
عن صاحب المفصل وقال لفظ بدون التاء وصاحب المفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة
من المفصل قلنا ان صاحب المفصل قصد الوحدة في الكلمة فقال لفظة بالتاء تنبيها على
الوحدة والمصنف لم يقصد الوحدة فقال لفظ بدون التاء فعبد الله علما كلمة عند المصنف لا عند
صاحب المفصل فان قيل ان المصنف وان لم يقصد الوحدة لكن الواجب عليه ان يقول لفظة
بالتاء للزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بالشروط
الخمسة احدها كون الخبر مشتقا فلا يرد بنحو الكلمة لفظ وثانيها كون المبتدأ والخبر اسمين
ظاهرين فلا يرد بنحو هي اسم وفعل وحرف وثالثها كون الخبر حاملا لضمير المبتدأ فلا يرد بنحو
زينب عه سقر وماه دجور ممتنع ورابعها ان لا يكون الخبر صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث فلا يرد
بنحو المرأة جريح او بنحو الصلوة خير من النوم لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوي فيه التذكير والتانيث
وخامسها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يرد بنحو المرأة حائض فان قيل ان هذه الشروط شروط
للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم يكن المطابقة لازمة لكنها لم تكن ممتنعة فالمطابقة وعدمها متساويتان

سه **قوله** كقول الجن قال في مرثية حرب هو بالحاء والراء المهملتين والموحدة كفلس اسم الرجل الذي قاتله الجن والقفر بالقاف والفاء والراء المهملة كفلس الارض الخالية من الماء والكلاء وقوله قرب اسم ليس مضاف الى قبر وهو مضاف الى حرب والقبر الثاني بالجر خبر ليس اي بقبر حذفت منه الباء للضرر ورد و ملاحظة القافية يعني قبر حرب ثابت ست درجائی خالی از آب وگیاه ونیست نزدیک قبر حرب قبرے ۱۲

عه **قوله** فلا يرد بنحو زينب وسقر اه اقول وكذا لا يرد نحو هند زيد ضاربته هي لانتفاء هذا الشرط لا ان عدم كون الصفة جارية على غير من هي له شرط مستقل كما قال بعض المشاهير بهذا الكتاب ۱۲ تحفه خادميه۔

اسے ملا صاحب بیجے ۱۲

فايراد لفظ ترجيح بلا مرجح قلنا المرجح كون لفظ اخصر والاختصار احب لقوله خير الكلام ما قل ودل ولم يمل قوله وضع الوضع[1] في اللغة جعل الشيء في حيز شيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص[2] الشيء بالشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم[3] منه الشيء الثاني فان قيل تعريف الوضع لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه وضع الحرف لان معناه لا يفهم بمجرد الاطلاق بلا ضم ضميمة قلنا ان المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح او نقول المراد باطلاقها ان يستعملها اهل اللغة في محاوراتهم لبيان مقاصدهم والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فان قيل ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف او مصدر ميمي فالمعنى على الاول الكلمة لفظ وضع لمكان القصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضع لنفس القصد وليس كذلك بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى صيغة ظرف او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول ان كل واحد منهما من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدرية والمفعولية هي الكلية والجزئية او نقول ان المعنى في الاصل مَعْنُوْيٌ على صيغة اسم المفعول فاعل اعلال مَرْمُوْيٌ فصار مَعْنِيٌّ كرمي ثم خفف على خلاف القياس فصار معنى فان قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد الوضع مستدرك قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبني[4] على تجريد الوضع عن المعنى فان قيل تعريف الكلمة لا يكون جامعا

---

[1] قوله الوضع في اللغة آه فسر الوضع مع ان المذكور الفعل لان الخفاء في المشتق انما هو باعتبار مبدأ الاشتقاق وقد نبه اليه على ان الافعال المستعملة في التعريفات مجردة عن الزمان ماضيا او مستقبلا ۱۲

[2] قوله تخصيص الشيء بالشيء آه الشيء الاول الموضوع والثاني الموضوع له فاقول التخصيص هو ان يوجد في شيء ولا يوجد في غيره ولكن ذكره ههنا مبني على التجريد عن الجزء السلبي فلا يرد الالفاظ المترادفة ان كانت الباء داخلة على المقصور كما هو الاوضح او الالفاظ المشتركة ان كانت الباء داخلة على المقصور عليه كما هو المشهور فافهم ۱۲

[3] قوله فهم منه الشيء آه اي بعد العلم بالوضع فلا يرد انه يفهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لكن الاستاذ لم يذكره لظهوره واشتهاره واورد عليه انه اذا توقف فهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع والعلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لكونه نسبة بين الطرفين اي اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة متوقف على العلم بالمنتسبين فيلزم الدور واجيب بان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ اقول هذا الجواب انما يكفي لو قرر الورود على النهج المذكور ولو بين على نمط غير مسطور بان يقال العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم بالوضع والموقوف عليه للموقوف عليه موقوف عليه لذلك الشيء وما هذا الا الدور فغير جائز كما لا يخفى على من له ذهن غير جائر ۱۲

[4] قوله مبني على التجريد آه انما اتى به للاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد لانه تعين به كون المفرد قيدا للمعنى وقال جمال الناظرين انما اتى به لتكثير الفائدة وهو جعل قوله مفرد صفة اللفظ والمعنى فافهم تحفه خاصه

لافرادة لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمرو وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الحرف الموضوع بازاء من والى وحتى **قلنا** المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره **فان قيل** ان تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر الموضوعين بازاء زيد قائم **قلنا** ان زيد قائم وان كان مركبا بالنسبة الى معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعنى الجملة **واجيب** عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان بعض الالفاظ موضوعة بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة بل اللفظ موضوع لمفهوم كلى افراده الالفاظ **فان قيل** هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر لانها موضوعة بازاء الجزئيات المخصوصة **قلنا** ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتقدمين ومذهب المتاخرين فمذهب المتقدمين انها موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ومذهب المتاخرين انها موضوعة لجزئيات متعددة متكثرة مع ملاحظة المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين **قوله** مفرد فقوله مفرد مجرور على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى **فان قيل** ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يوهم منه كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدرى يفهم من ذلك ان الشئ المقيد بالقيد قبل تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ كما فى جاءنى زيد راكبا وليس كذلك لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبنية على الوضع **قلنا** ان توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع تجوز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلوة والسلام من[سله] قتل قتيلا فله سلبه او كما فى قول الفقهاء اذا جاء المصلى فليتوضأ او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء المعنى **فان قيل** ما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا **قلنا** كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد ولهذا اتى به بصيغة الماضى او منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى وضع

[سله] قوله من قتل قتيلا الخ اى المقتول مجازا والقرينة على ان الفعيل ههنا بمعنى المفعول دون الفاعل ان الفعيل اذا كان مشتقا من المتعدى يكون بمعنى المفعول دائما وههنا كذلك كما لا يخفى فاحفظه فانه اصل شريف ١٢ تحفه خادميه۔

ن مفرد

اومن المعنى عہ فان قيل ان نصبه على الحالية مخالف ۵۲ عن قاعدة رسم الخط لان المفرد المنصوب
يكتب في آخره الف في الخط ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما تعين فيه النصب وهو
ن منصب يحتمل الجر والرفع ايضا كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول والمعنى ليس واحد منهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى مفعول به
بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان
بين الحال وعامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع والافراد لان الوضع مقدم
على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكن بينهما
ن لفظ مقارنة في الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية اعلم ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس
شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع
خرجت المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعا
لافراده لانه خرج منها الرجل وقائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها
مفردات بدليل انها معربة باعراب واحد ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدده
على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعربها باعراب واحد
فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل
فيه عبد الله في حين العلمية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

---

۵۱ قوله او من المعنى وانما لم يتقدم مع ان صاحبها نكرة وهي تقتضي الوجوب كما سيجيء من المصنف لانه مخصوص وهو لا يقتضيه اي الوجوب كما سيجيء اليه من المصنف ۱۲

۵۲ قوله مخالف عن قاعدة آه اعلم ان في الاسم المنون غير المؤنث والممدود ثلثة مذاهب فمذهب بعضهم ابدال الواو في حالة الرفع والياء في حالة الجر والالف في حالة النصب من التنوين ومذهب بعضهم العدم في الكل ومذهب بعضهم العدم في الاولين والثبوت في الآخر وهذا هو اصح المذاهب وعليه المصحف في الاقطار والجوانب وانما قيدناه بغير المؤنث والممدود لانهم لا يبدلون تنوينهما بالاتفاق لكن بينهما فرق بان في المؤنث لا يبدلون لا في الكتابة ولا في اللفظ واما في الممدود فيبدلون في اللفظ دون الكتابة ولهذا غلط كثير من الكرام من الحفاظ العظام ويقرؤن في نحو ليسوا سواءً حالة الوقف سواءَ بلا الف الوقف ويقولون لو كانت الالف فكتبت كما في غيره اقول لعل وجه عدم الكتابة استكراه واستقباح اجتماع ثلث الفات متواليات كما لا يخفى على من له ذهن خال عن الكدورات فاحفظه فانه ينفعك في كثير من المواضع والمقامات ۱۲ منه خادمه الحافظ محمد شعيب

باعرابين قلنا لو دخل فيه فلا ضير لانه كلمة واما تعريبه باعرابين فلان المعتبر في الاعلام حال الوضع السابق **فان قيل** ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكيفية التركيب والافراد والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب **قلنا** نظر النحوي في احوال اللفظ الموضوع للمعنى فلابد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع **فان قيل** الدلالة اما معتبر في مفهوم الكلمة اولا فعلى الاول يلزم القصور في عبارة المص لانه لم يذكر الدلالة في تعريف الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا **قلنا** الدلالة معتبرة في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المص لانه ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم الدلالة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع **فان قيل** كما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب المفصل **قلنا** الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع كالدلالة العقلية والطبعية **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قيل** ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم **قلنا** نعم لكن خبر هي محذوف وذلك منقسمة[1] **قوله** لانها اما ان تدل على معنى في نفسها **فان قيل** ان دليل المص دليل الحصر والمدعى غير مذكور في عبارته فيلزم كون الدليل بلا مدعى **قلنا** ان دليل المص دليل المدعى المقدر اي منحصرة لانها الخ **فان قيل** ان دليل المص دليل حصر اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل والمدعى **قلنا** الماخوذ في تعريف الكلمة الوضع والوضع يستلزم الدلالة **فان قيل** في هذا المقام اعتراض مشهور وهو ان خبر ان محمول على اسمها وههنا لا يصح الحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة وهي ذات وخبرها ان تدل بتاويل الدلالة فحينئذ يلزم حمل الوصف على الذات **قلنا**

---

[1] **قوله** منقسمة اقول الاولى ان يقال اي منحصرة ليكون خبر المبتدأ او المدعى شيئا واحدا والتعدد شيئ زائد لا يترتب عليه فائدة معتدة كما لا يخفى على احد ١٢

ان عبارة المصـ على تقدير من صفتها فى جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها امامن صفتها
الدلالة الخ فالدلالة اما فاعل لظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره المقدم عليه وهذه الجملة
فى محل الرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه
للكلمة وهذا بعينه معنى قوله أنْ تَدُلَّ الخ فيلزم التكرار فى عبارته قلنا المراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة كون المعنى مدلولا عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها والمفهوم من قوله أنْ تَدُلَّ على معنى كون المعنى مدلولا عليه للكلمة مطلقا فلا
يلزم التكرار فى عبارته قوله اولا فان قيل ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما ما لا يدل
على معنى اصلا كالمهمل وثانيهما ما لا يدل على معنى فى نفسها بل على معنى فى غيرها كالحرف فقوله
الثانى الحرف يصدق على المهمل ايضا قلنا المنفى فى قوله اولا هى الدلالة بنفسها
لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله الثانى الحرف فان قيل
ان قوله الثانى صفة الكلمة فالمناسب ان يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

---

۵۱ قوله ان عبارة المصـ الخ اقول تفرقوا اقوالهم فى دفع هذا الاعتراض المشهور واتى كل واحد منهم بقول منه المقبول والمنظور فقال بعضهم بتقدير المضاف فى جانب الخبر اى ذات ان تدل وقال بعضهم بتقديره فى جانب الاسم اى لان حالها وقال بعضهم يجوز ان يؤول المؤول بالمصدر باسم الفاعل اى دالة ولا يلزم المجاز فى المجاز لان الفعل المأول بالمصدر مصدر حقيقة بالوضع الكلى وقال بعضهم يجوز ان يكون الفعل المأول بالمصدر مبتدأ وخبره محذوفا اى ثابت او ثبت والجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم يجوز ان يكون فاعلا للظرف المحذوف اى لانها من شانها ان تدل او مبتدأ مؤخرا والمحذوف خبرا مقدما كما قال الاستاذ العلام عم فيضه على الدوام اقول اولى التقادير الاول لانه على الثانى يلزم تقدير الشئ قبل الحاجة اليه وعلى الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من له قريحة سليمة وعلى الرابع اما حذف الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم لكنه قال مولانا الفاضل اللارى عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وقال فى بعض حواشيه لانها تقتضى ملاحظة النسبة المعتبرة فى مفهوم ما دخلت هى عليه الذات تقتضى عدم ملاحظة نسبة المصدر المضاف هى اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات ضربها بل هند ذات ضرب انتهى وقال السيد الشريف ان النظر الى المعنى يغنى من هذه التقادير اذ ليس فى المعنى المصدرية حقيقة انتهى يعنى ان كلمة ان اذا دخل على الفعل يجعل فى تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يجعل فى تاويله باعتبار المعنى بان يتمحض المعنى المصدرى ولكنه من هذا التقدير ظهر ما مر من عدم لزوم المجاز ومنه الفرار وقال ان المصدر لا يقع خبرا عن الجثة اى الذات ان كان صريحا واما المأول به فيقع كذا فى الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان لسيد احمد خادميه ۵۲ قوله اولا معطوف على تدل وحذف المعطوف مع بقاء العاطف انما يمتنع عند عدم القرينة وبقاء بعض متعلقاته واما عند وجود احدهما او كليهما فجائز وههنا وجد كلاهما تحفه خاصه

قلنا نعم لكن الكلمة مأوّلة بتاويل القسم اى القسم الثانى الحرف وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف كما يقال فلان فى حرف الوادى اى فى طرفها وهو فى طرف فان قيل الحرف قد يقع فى الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل والاسم والفعل مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلة انهما يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع قوله والاول اما ان يقترن فان قيل ان الضمير فى يقترن اما راجع الى الاول او الى المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير[51] راجع الى المعنى وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد بمعناه المعنى التضمنى اعنى الحدث فان قيل ان معنى المصادر ايضا مقترن باحد الازمنة الثلثة فى الوجود فينبغى ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم لا فى الوجود فان قيل ان معنى ضارب فى زيد ضارب امس مقترن باحد الازمنة فى الفهم مع انه لم يكن فعلا قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتران فى زيد ضارب امس عن الامر الخارج وهو امس قوله باحد[52] الازمنة الثلثة فان قيل معنى الصبوح والغبوق ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة الثلثة احد الازمنة الثلثة المخصوصة اعنى[53] الماضى والحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل

---

[51] قوله قلنا الضمير راجع آه اقول يمكن بان يرجع الى الاول والاقتران اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفى الكلمة ان لم يوجد الاول لكن يوجد الثانى ۱۲ تحفه خادميه [52] قوله باحد الازمنة الثلثة اعترض عليه ان الازمنة موصوف والثلثة صفة وموصوف اسماء العدد فى الحقيقة تميز لها والقاعدة فى تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغى ان يقع باحد الازمن الثلثة بغير التاء اجيب عنه ان تذكير التميز وتانيثه باعتبار المفرد ومفرده ههنا مذكر اى الزمان كذا فى الفوائد الشافية فعبارة المتن موافق للقاعدة لا مخالف منها كما قال بعض الافاضل فى مصنفه بالافغانية حيث قال انه لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب التوصيفى ۱۲ تحفه خادميه [53] قوله اعنى الماضى والحال والاستقبال لا مطلقا ومعناهما مطلق لان معنى الصبوح شراب خوردن در وقت صبح ومعنى الغبوق شراب خوردن در شبانگاه كذا فى بعض كتب اللغة واجيب عنه ايضا ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل بمادته وجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان ونحو صبوح وغبوق ليس على هذا الذى يدل عليهما بمادته ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب [50] المراد به ملا صاحب چهار باغ فى شرح المقدمة ۱۲

ان معنى لفظ الماضي والحال والمستقبل مقترن باحد الازمنة الثلثة المخصوصة مع انها
ليست افعالا قلنا معنى الاقتران ان يفهم ذلك الحدث عن الفعل فيفهم احد الازمنة الثلثة
مقارنا له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحدث المقترن بها قوله او لا الثاني الاسم
وهو ماخوذ من السمو هو العلو ولا شك انه عال على اخويه فان قيل المراد بالاستعلاء
لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان ليت ولعل عاليان على
بعض افراد الاسم كمَن ومَا والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم ومعنى الاستعلاء ان من جنسه وحده
يتركب الكلام دون اخويه لا الاستعلاء بمعنى قلة الحروف وكثرتها وقيل من الوسم وهو
العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتان على مسماهما
قوله والاول الفعل سمي الفعل به لان الفعل في اللغة الحدث والفعل الاصطلاحي مشتمل عليه
فيكون تسمية الكل باسم الجزء قوله وقد علم بذلك حد كل منها فان قيل ان ذلك اشارة الى
الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الخ وهي الجملة فلا يحصل المطابقة بين الاشارة و
المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فان قيل الحد تعريف
الشيء بجميع ذاتياته والمفهوم من وجه الحصر ليس الا مفهومات جامعة الافراد ومانعة عن دخول الاغيار
الغير لا الذاتيات لكون بعضها عدميا والعدمي لا يكون ذاتيا للشيء قلنا المراد بالحد ههنا
التعريف الجامع المانع مجازا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام او لان الحد عند اهل هذا الفن هو التعريف
فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم نبه عليه بقوله وقد علم ثم صرح به فيما بعد
قلنا لله در المصنف حيث اشار الى اتفاق مراتب الطلباء فالاشارة في وجه الحصر بالنسبة الى الذكي والتنبيه
بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الغبي قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فان قيل
ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن اللفظ او الشيء او الكلمة او الكلام والكل باطل اما الاول فلان تعريف
الكلام يصدق على نعم الواقع في جواب من قال قام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين

سله قوله اشتمل عليه اعترض عليه بان ما اشتمل عليه من الحدث هو الفعل بفتح الفاء والفعل بكسرها فباعتباره ينبغي ان يسمى فعلا لا فعلا واجيب بان الفعل بكسر الفاء يطلق على المصدر على الحاصل كذا في التوضيح في بحث الحسن والقبح ١٢ تحفه سله اي قصدا او سيجيء فائدة فانتظر مفتشا ١٢ تحفه خادم

وليس بكلام و آما الثاني فلان تعريف الكلام يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قائم لانه[1] شيء تضمن كلمتين وليس بكلام وآما الثالث فلانه يلزم حمل الجزء على الكل و ايضا يلزم تضمن الكلمة للكلمتين وآما الرابع فلانه يلزم اخذ المحدود في الحد **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن اللفظ و المراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء ولفظ نعم ما أوّل بمعنى الكلمتين لانه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور **فان قيل** ان تعريف[2] الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه زيد قائمٌ ابوه وابوه قائم وقام ابوه لان كل واحد منها متضمن للكلمات الاربع لا للكلمتين **قلنا** المراد من الكلمتين اعم من كونهما حقيقيتين او حكميتين فالاخبار فيها وان كان مركبا لكنه مأوّلٌ بتاويل المفرد اعني زيد قائمُ الاب **فان قيل** ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل جسق مهمل وديزٌ مقلوب زيد لان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة **قلنا** المسند اليه فيهما وان لم يكن كلمة حقيقة لكنه كلمة حكما لانه مدلول بهذا اللفظ **فان قيل** الكلام ما تضمن كلمتين هما عين الكلام فيلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمَّن **قلنا** المتضمِن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث المجموع والمتضمن على صيغة اسم المفعول كل واحد منهما ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد منهما **فان قيل** قوله بالاسناد جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في عبارة القوم لابد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي ههنا **قلنا** الاعراب المحلي ههنا النصب على[3] المصدرية **فان قيل** الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى تضمن مشتمل على التضمن لا على قوله بالاسناد **قلنا** انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اعني تضمنا **فان قيل** ان وصفية الجار والمجرور باعتبار التعلق ومتعلقه اما الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف اعني تضمنا فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف **قلنا** ان متعلقه حاصلا لا الامرين

---

[1] **قوله** لانه شيء تضمن كلمتين اقول ان كان بالواسطة فلا يرد ما اورد فتامل ١٢ **تحفه خادميه**

[2] **قوله** فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده الخ اقول الاولى ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض اللاحق به لما مر فتذكر ١٢ **تحفه خادميه**

[3] **قوله** على المصدرية اقول ولو على انه مفعول به لتضمن او على انه حال من فاعل تضمن او على انه صفة الكلمتين والاول اولى مما قلنا ومما قال الاستاذ العلام ايضا كما لا يخفى على ذوي الافهام ١٢ **تحفه خادميه**

المذكورين والباء للسببية فيكون التقدير الكلام ما تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ويصح السكوت عليها فقوله لفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين خرج به المهملات والمفردات وقوله بالاسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية كزيد قائم او انشائية مثل اضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين بالاسناد فان **قيل** نعم ان الكلام الخبري متضمن للكلمتين لكن لا نسلم ان الكلام الانشائي متضمن للكلمتين **قلنا** ان المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او حكميتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقيتين لكن احدهما حقيقية وهو الفعل والاخرى حكمية وهو المنوي **فان قيل** تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ضربت زيدا قائما لانه ليس بمتضمن للكلمتين لا حقيقة ولا حكما بل هو متضمن للكلمات الاربع **قلنا** كلام للمص ظاهر في ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد فقط وكلام صاحب المفصل صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه قال الكلام هو المركب من كلمتين الخ وتعريف المبتدأ باللام يفيد حصر المبتدأ في الخبر فان **قيل** ان تعريف الكلام لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة للكلمتين بالاسناد **قلنا** بين الجملة والكلام ترادف على المذهب المختار فلو دخل احد المترادفين في تعريف الاخر لا ضير فيه واما الجواب على قول من قال بالتباين بينهما فهو ان المراد بالاسناد في تعريف الكلام هو الاسناد المقصود لذاته والاسناد الماخوذ في تعريف الجملة هو مطلق الاسناد فافترقا **قوله** ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم وفعل **فان قيل** ان نسبة الاتيان الى الكلام

نسـ بصم بدون الواو ۱۲

---

[1] قوله خرج به اه اقول وكذا يخرج به نحو النار حارة والشمس مضيء مما يكون من اجلى البديهيات لان المعتبر في حقيقة الاسناد الافادة ولا فائدة فيه وكذا يخرج كلام النائم والساهي بقولنا تقصد اكذا في بعض شروح الالفية ۱۲ تحفه

[2] قوله في الانشائي اه اقول فهم الاستاذ العلام دخول نحو اضرب ولا تضرب في تعريف الكلام بتعميم الشارح الكلمتين والامر ليس كذلك والا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام بل دخوله بتعميم اللفظ اي اعم ان يكون حقيقة او حكما فافهم ۱۲ تحفه

[3] قوله او اسم وفعل وفي بعض النسخ او فعل واسم فمن قدم الاسم فنظر الى اصالته ومن قدم الفعل فنظر الى الواقع يعني كلما وجد القسم الثاني فيكون الفعل فيه مقدما على الاسم كذا افادني مولانا ماشوگر ۱۲ تحفه خادميه

لا يصح لان الاتيان انما يتصور فى ذى الروح والكلام ليس منه قلنا ان لا ياتى بمعنى لا يحصل اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا الى التضمن والاسناد من وجهين احدهما ان قوله ولا ياتى الخ تقسيم للكلام فلابد ان يشار اليه وثانيهما ان ذلك اشارة الى بعيد وهو الكلام دون التضمن والاسناد لانهما قريبان فان قيل لما كان ذلك اشارة الى الكلام فيلزم من قوله فى اسمين او اسم وفعل ظرفية الشئ لنفسه وهو باطل قلنا لا نسلم انه ظرفية الشئ لنفسه[1] بل هو ظرفية الجزئى للكلى فان[2] قيل ان غلام زيد مركب من الاسمين وليس بكلام قلنا ليس المراد بالاسمين مطلق الاسمين بل كون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وغلام زيد ليس كذلك بل احدهما مضاف والاخر مضاف اليه فان قيل ان ضربك مركب من الفعل والاسم وليس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم كون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه ومثل ضربك ليس كذلك بل ضرب فعل وضمير المخاطب مفعول به فان قيل ما الوجه للمصنف حيث اتى باداة الحصر فى تقسيم الكلام لا فى تقسيم الكلمة قلنا ان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة من جنس واحد وثلثة من جنسين والواقع فى نفس الامر قسمان اعنى المركب من الاسمين والمركب من الفعل والاسم بخلاف الكلمة لانها لا تحتمل فوق الثلثة فان قيل حصر الكلام فى القسمين باطل لوجود القسم الثالث اعنى المركب من الاسم والحرف نحو يا زيد قلنا ان يا زيد ماول بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب الفعل والاسم اعنى المنوى فى ادعو فان قيل[3] ان الكلام اذا تركب من الفعل والاسم فالشرط فى الاسم ان يكون مسندا اليه وزيد فى ادعو زيدا ليس مسندا اليه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند اليه اعم من ان يكون ظاهرا او منويا فههنا وان لم يكن ظاهرا لكنه منوى قوله[4] الاسم ما دل على معنى فى نفسه فان قيل

---

[1] قوله ظرفية الجزئى آه اقول المراد بالجزئى الجزئى الاضافى لا الحقيقى فتامل ١٢ تحفه

[2] قوله فان قيل ان غلام زيد آه اقول قد قرر الاستاذ العلام آنفا ان كلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقيقة الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد والفهم محقق الاستاذ العلام الى الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى فحينئذ لا ورود لهذا الاعتراض واللاحق به فافهم ١٢ تحفه

[3] قوله فان قيل ان الكلام اذا تركب آه اقول هذا الاعتراض مبنى على تقدير الاغماض عن قول الاستاذ العلام اعنى المنوى فى ادعو والتوجه الى قول رد الاستاذ العلام بل من تركيب الفعل والاسم على الظاهر والا فلا ورود له راسا ١٢ تحفه غادية ١٢

[4] قوله الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة كذا قال الشارح ره وانما جرى كلمة ما اولا بالكلمة النكرة وثانيا بالكلمة المعرفة اشارة الى جواز الامرين والى اولوية الاول فافهم غير مقترن اى بحسب الوضع الاول فخرج فى الاسماء [illegible] للمعنى وقوله غير مقترن [illegible] ١٢ تحفه

ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الشئ او اللفظ او الكلمة او الاسم والكل باطل اما الاول فلانه لو كان كلمة ما عبارة عن الشئ يصدق تعريف الاسم على الدوال الاربع ولو كان عبارة عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب ولو كان عبارة عن الكلمة لا يجئ مطابقة بين الراجع اعنى الضمير المستتر فى مادل والمجرور فى نفسه والمرجع ولو كان عبارة عن الاسم يلزم اخذ المحدود فى الحد **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول **فان قيل** المتبادر ارجاع الضمير المجرور الى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشئ لنفسه **قلنا** لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة فى بمعنى الاعتبار اى مادل على معنى باعتبار فى نفسه **فان قيل** كما ان معنى الاسم معتبر فى نفسه كذلك معنى الحرف ايضا معتبر فى نفسه لان الاعتبار يجرى فى الممتنعات فلا يحصل الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى **قلنا** المراد بكون المعنى معتبرا فى نفسه كون المعنى منظورا اليه فى نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه فى نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه فى نفسه **فان قيل** ان كون فى بمعنى الاعتبار دعوى مجرد عن البرهان **قلنا** البرهان عليه قولهم الدار فى نفسها حكمها كذا اى باعتبار ذاتها حكمها كذا لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اى لاجل كون فى بمعنى الاعتبار فسر الحرف بكلمة تدل على معنى فى غيره اى باعتبار غيره لا باعتبار فى نفسها **اعلم** ان محصول ما قال المص فى شرح المفصل ما ذكره[1] بعض المحققين هو مير سيد شريف فى حواشى شرح المطالع وحواشى المتوسط وهو كما ان فى الخارج ممكنا موجودا قائما بذاته ويسمى بالجوهر وممكنا موجودا قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا وملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما والغرض من المحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لايضاح المعقول يعنى ان الموجود على قسمين موجود خارجى وموجود ذهنى والموجود الخارجى على قسمين قائم بذاته

---

[1] **قوله** ما ذكره بعض المحققين الخ وقال بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره اورده على سبيل النقل لانه قدس سره اخذه من كلام المصـ انتهى اقول فيه شغب كثير من اراد الاستفاضة فليرجع الى التقرير المعقول فى بيان الحاصل والمحصول لمولنا خادم احمد اللكنوى ١٢ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعيب ولايتى۔

كالجوهر وقائم بغيره كالعرض والموجود الذهنى على قسمين مستقل فى الفهم كالمعنى الاسمى و غير مستقل فى الفهم كالمعنى الحرفى فالمعنى الاسمى مشابه بالجوهر والمعنى الحرفى مشابه بالعرض فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية يصلح لان يحكم عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء فى الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا المعنى هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً فى نفس الكلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعل العقل له آلة لتعرف حالهما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه وهذا المعنى بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ويحتاج لفظ من فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى كالسير والبصرة وهذا هو المراد بقولهم ان للحرف معنى كائناً فى غيره فان قيل لا نسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية لان الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدأ وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا انحصر النسبة على قسمين اجمالى وتفصيلى فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل الاول ومعنى من من قبيل الثانى وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى اى الشروع عن شئ بشئ ولفظ من موضوع لمعنى جزئى اى الشروع عن شئ معين بشئ معين فان قيل[1] ان الضمير المجرور فى عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم والثانى غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع كينونة المعنى فى نفس الكلمة وكينونة المعنى فى نفس المعنى الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المجرور فى عبارته محتملاً للمعنيين فالظاهر ان الضمير المجرور فى عبارة المفصل ايض محتمل المعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة المفصل ظاهر فى المعنى الاخير لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراده وحد الحرف لا يكون

---

[1] قوله فان قيل ان الضمير المجرور فى عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة آه الاولى ان يقال ما نصه اذا كان الامر كذلك لم اختار ارجاع الضمير الى المعنى فيلزم المخالفة بين التفصيل لان قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه آه والاجمال اى وجعلهما ١٢ تحفه خادميه

مانعا عن دخول الغير فيه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعريف الاسم وداخلة فی تعريف الحرف لانها محتاجة فی الدلالة علی معانيها الی ما اضيفت هی اليه قلنا ان الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل فی تعريف الحرف لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الی ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها فی متعلقات مخصوصة ولا يستعملونها فی متعلقات عامة قلنا عادتهم جارية باستعمالها فی مفهوماتها مضافة الی متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها لفهم هذه المخصوصات لا لفهم اصل المعنی فان قيل المراد بكينونة المعنی فی نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معنی مطابقيا او تضمنيا او التزاميا او معنی مطلقا والكل باطل اما الاول فلانه لو كان المراد بالمعنی المعنی المطابقی يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالقيد الاول لان معناه المطابقی ليس كائنا فی نفسه فاخراجه بالقيد الثانی تخريج المخرج وهو باطل واما الثانی فلانه لو كان المراد بالمعنی معناه التضمنی يخرج من تعريف الاسم الاسماء البسيطة معنی كلفظ النقطة والمصدر لانه ليس لهما معنی تضمنی واما الثالث فلانه لو كان المراد بالمعنی معناه الالتزامی فاخذه فی التعريفات تشنيع لانه بعيد عن الفهم واما الرابع فلانه لو كان المراد بالمعنی مطلق المعنی فيرد عليه ما يرد علی المقيد لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقيد قلنا المراد بالمعنی مطلق المعنی لكن المتحقق فی الفعل من معناه التضمنی كائن فی نفسه وما قيل ان الوارد علی المطلق وارد علی المقيد لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقيد فنقول كلامنا فی الارادة لا فی الوجود وارادة المطلق بدون المقيد ممكن فان قيل المراد بمعناه التضمنی لا يخلو اما النسبة او الزمان او الحدث فان كان المراد النسبة فهی ليست كائنة فی نفسها وان كان الزمان فحينئذ يلزم اقتران الزمان بالزمان وان كان الحدث يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضمنی الحدث ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان معنی الفعل موصوف بالكينونة والاقتران والنسبة ليست كائنة

سله واعلم ان قوله ما جنس شامل للاقسام كلها وبالقيد الاول خرج الحرف وبالقيد الثانی خرج الفعل وبقولنا بحسب الوضع الاول خرج الافعال المنسلخة ودخل اسماء الافعال ١٢ تحفه خادميه۔

فی نفسها والزمان لیس مقترنا والحدث کائن فی نفسه ومقترن باحد الازمنة الثلثة فتعین بالارادة فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه اسماء الافعال لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شک ان معانیها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران بعارض الاستعمال لانها منقولة عن[٥١] المصدریة او الظرفیة او الصوتیة الی معنی الامر او الماضی فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه الافعال المنسلخة لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة قلنا المراد بالاقتران ما هو بحسب الوضع الاول ولا شک ان معانیها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال والانسلاخ فان قیل ان تعریف الاسم لا یکون مانعا عن دخول الغیر فیه لانه دخل فیه المضارع لان معناه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانین اعنی الحال والاستقبال قلنا ان المضارع علی تقدیر اشتراکه بین الحال والاستقبال دال علی الزمانین المعینین من الازمنة الثلثة والدلالة علی الزمانین المعینین مستلزم للدلالة علی واحد اذ الواحد فی ضمن المتعدد فان قیل لما کان المضارع دالا علی الزمانین لزم عموم المشترک وهو باطل قلنا عموم المشترک باطل فی الارادة لا فی الدلالة وههنا فی الدلالة فان قیل ان مقصود النحوی بیان احوال الکلمة والکلام واما تعریفهما فلانه موقوف علیه للمقصود واما الاشتغال ببیان الخواص اشتغال بما لا یعنی لانه لیس مقصودا ولا موقوفا علیه للمقصود قلنا ان للاسم وجودین وجود ذهنی ووجود خارجی ومعرفة الاول حصل بالتعریف فلا بد من معرفة الثانی ببیان الخواص لزیادة الایضاح لان زیادة ایضاح الشیء مفیدة لزیادة البصیرة فی الشیء **فقال** ومن

خواصه دخول اللام والجر والتنوین والاسناد الیه والاضافة لان[٥٢] خاصة الاسم اما لفظیة

---

[٥١] قوله عن المصدریة کرویدک او الظرفیة کامامک وعلیک او الصوتیة کصه ومه ١٢ تحفه خادمیه

[٥٢] قوله لان خاصة الاسم آه اقول لیس غرض الاستاذ العلام من الضوابط التی ذکرها فی اول کل مرام ایراد الدلیل علی ما ذکره فی المرام بل تنشیط لاذهان الطلاب الکرام ١٢ تحفه خادمیه۔

واما معنوية فاللفظية اما محل ورودها اول الاسم او اخره فالاول للازم والثاني اما نفس الحركة او تابع لها فالاول الجر والثاني التنوين والمعنوية اما في ضمن المركب التام او غير التام فالاول هو الاسناد والثاني الاضافة **فان قيل** المص في صدد الاختصار فالمناسب ان يقول وخواصه دخول اللام **قلنا** اورد من تنبيها على ان ما اورده ههنا هو بعض الخواص لا كلها **فان قيل** المذكور ههنا خمسة فلم اورد جمع الكثرة **قلنا** المص اورد صيغة جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص في الواقع **فان قيل** ايراد المص هذا البعض ترجيح بلا مرجح **قلنا** انما اورده لكونها الخواص لمحظة المكبرة **فان قيل** لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان كثيرا من افراد الاسم يمتنع دخول اللام عليها كاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات والاعلام **قلنا** الخاصة قسمان شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى جميع افراد الشئ كالكاتب بالقوة للانسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة الى بعض افراد الشئ كالكاتب بالفعل للانسان فالمراد ههنا مطلق الخاصة لا الشاملة **فان قيل** لا نسلم ان دخول اللام من خواص الاسم لان اللام كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل كلام الامر ولام الابتداء **قلنا** المراد باللام لام التعريف **فان قيل** كما ان اللام للتعريف كذلك الميم ايض للتعريف كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر وكذا حرف النداء ايضا للتعريف نحو يا رجل اذا قصد به معين فينبغي ان يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف ليشملهما **قلنا** انما لم يتعرض للميم لعدم شهرته في التعريف ولكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور اختصاصه بالاسم لان المنادى لا يكون الا اسما **فان قيل** المقص كما يحصل بقوله دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختار اللام على حرف التعريف **قلنا** في هذا المقام مذاهب ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فمذهب سيبويه ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء

سله قوله كما في قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير في جواب حميري حين قال يا من امبر امصيام في امسفر ١٢ تحفة خادميه

بالساكن ومذهب الخليل انها أل كهل ومذهب المبرد انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمختار عند المصـ مذهب سيبويه فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وانما اختص اللام بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة **قوله** والجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر وحرف الجر مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فكذا اثره مختص بالاسم لئلا يلزم وجود الاثر بدون المؤثر فان **قيل** ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى ان مطلق الجر من خواص الاسم والدليل دال على ان الجر الذي هو اثر الحرف مختص بالاسم فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية **قلنا** حرف الجر اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فالمضاف اليه في الاضافة اللفظية وان لم يكن مجرورا بحرف الجر اللفظي لكنه مجرور بحرف الجر التقديري وان سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرع لا يخالف الاصل **قوله** والتنوين لاختصاص معاني التنوينات الاربع بالاسم سوى تنوين الترنم **قوله** والاسناد اليه فان **قيل** ان الظاهر ان قوله والاسناد بالجر عطف على مدخول الدخول لا على نفسه والا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى ومن خواصه دخول الاسناد وهذا المعنى فاسد لان الدخول هو ذكر الشئ في اول الشئ او لحوقه في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ليس قابلا للذكر في الاول ولا للحوق في الآخر **قلنا** ان قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ممتنع بالاجنبي والمضاف اليه ليس اجنبيا عن المضاف بل من تمامه فان **قيل** الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي ان يكون

سله **قوله** لاختصاص معاني آه ولانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي بالفاعل ايضا ومع ذلک يدخل التنوين عليه واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به كذا في غاية التحقيق و التنوين بخمسة اقسام على المشهور يجمعه قول الشاعر ~ تنوین پنج قسم شد اے یار من بگیر ؛ اول تمکن ست دعوض تانیش بگیر دیگر تقابل است وترنم برادرم ؛ این است پنج یاد کن کہ شوی شاہ بے نظیر ـ اعلم انه لو قال الاستاذ العلام تنوينات الخمس بالاسم سوى الخ لكان اولى لان تنوين

المسند والمسند اليه ايضًا من خواص الاسم وليس كذلك بل المسند قد يكون فعلا قلنا
المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمسند اليه كون الشئ مسندا اليه وانما كان كون الشئ مسندا اليه من خواص الاسم
كل لان فى كل واحد من المسند والمسند اليه لا بد ان يكون مستقلا والحرف ليس مستقلا
والفعل وان كان مستقلا لكنه وضع مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
قوله والاضافة **فان قيل** الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
من خواص الاسم فينبغى ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضًا من خواص الاسم
وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلا نحو يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ
قلنا المراد بالاضافة المضاف **فان قيل** المضاف ذات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
المراد بالمضاف كون الشئ مضافا **فان قيل** لا نسلم ان كون الشئ مضافا من خواص الاسم
لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل
كما فى قوله مررت بزيد قلنا المراد بكون المضاف من خواص الاسم بتقدير حرف الجر لا بذكره
او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
تعالى يوم ينفع الصدقين الخ بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين الخ واما كون الشئ مضافا
من خواص الاسم فلاختصاص لوازم الاضافة بالاسم اعنى التخفيف والتخصيص والتعريف واما
كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل الجر فى المضاف اليه والجر من خواص الاسم فكذا
المضاف اليه من خواص الاسم **قوله** وهو معرب ومبنى لانه[سله] اما مركب مع غيره او لا الثانى مبنى كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه بالمبنى الاصل او لا الاول مبنى والثانى معرب وقدم المعرب على المبنى لان الاصل
فى الاسماء الاعراب لان الالفاظ موضوعة لاظهار ما فى الضمير وهذا المعنى موجود فى المعرب

سله **قوله** لانه اما مركب مع غيره او لا الخ اقول وبما ذكرنا من انه ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل الخ يندفع ما يتوهم من انه يخرج منه ما يكون مركبا مع غيره ولم يشبه مبنى الاصل اى لم يكن مركبا مع عامله نحو غلام زيد وان امكن الجواب عنه بان المراد من التركيب مع غيره تركيب يتحقق معه عامله ولو قال اما ان يختلف آخره اى الاسم الاول فالاول معرب والثانى مبنى لكان اسلم واخصر وايرد نحو زيد فى جاءنى زيد عند حدوث الاعراب لتحقق الاختلاف ولو من السكون ١٢ تحفه خادميه۔

لا في المبني **قوله** فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل **فان قيل** ان تقسيم الاسم الى المعرب والمبني لا يصح لان قسم الشيء اخص منه والمعرب والمبني اعم منه **قلنا** اللام في المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم **فان قيل** ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضَرَبَ في ضرب زيدٌ لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل بل عينه **قلنا** المراد بالمركب الاسم المركب وضرب في ضرب زيد فعل مركب **فان قيل** ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر في مفهوم الكلمة الافراد وبين الافراد والتركيب منافاة **قلنا** المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع المضمومين فالمراد بالمركب ههنا هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى الثاني **فان قيل** لما كان المركب مشتركا بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو غير جائز **قلنا** اخذ المشترك في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهي ان المركب اذا عُدِّي بعلى يراد به المعنى الاول واذا عُدِّي بمن يراد به المعنى الثاني وههنا عدي بعلى **فان قيل** ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب مع العامل وهما لم يتركبا مع العامل لان عاملهما معنوي وتركيب اللفظي بالمعنوي محال **قلنا** المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه **فان قيل** ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل مع انه مبني **قلنا** المراد بالتركيب ما يتحقق معه عامله **فان قيل** ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد في يا زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل بل هو مناسبة **قلنا** المراد بعدم المشابهة عدم المناسبة **فان قيل** فعلى هذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع **قلنا** اخذ المجاز في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجد القرينة وهي ان المعرب مقابل للمبني والمبني يقيد بقيد المناسبة

له قال فالمعرب اى الاسم المعرب المركب اى الذي ركب مع غيره مركبا يتحقق معه عامله فقوله المركب جنس شامل للمعرب والمبني وقوله الذي لم [illegible] يخرج ما سوى المحدود وما تحته

وتقييد احد المتقابلين بقيد يوجب تقييد المقابل الاخر بذلك القيد ضد المناسبة عدم المناسبة
فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غير المنصرف لانه مشابه
للفعل في وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فان قيل
ان تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه لمبني الاصل اعني
المضارع قلنا المراد بمبني الاصل ما يكون اصلا في البناء لا ما يكون اصله البناء والمضارع
مبني الاصل بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبني الاصل مبني الاصل
بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا اضافة المبني الى الاصل
بيانية فان قيل لم عدل المص عن تعريف الجمهور وهو ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعريفهم دوري لان معرفة اختلاف الاخر موقوف على
معرفة المعرب فلو عرف المعرب باختلاف الاخر لزم الدور ولكن هذا الجواب ضعيف لان تعريفهم
تعريف بالاثر وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عنه لان المص
تعريف المعرب بكونه وسيلة الى الحكم وتعريفهم لا يكون وسيلة اليه لانه يستلزم تقدم الشئ على
نفسه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مختلف اخره باختلاف العوامل لانه مما اختلف
اخره باختلاف العوامل فالصغرى عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة مؤخرة فيلزم تقدم الشئ
على نفسه بخلاف تعريف المص لانه يكون وسيلة اليه لانك اذا قلت ان زيدا في قام زيد معرب اي مركب لم
يشبه مبني الاصل لانه مما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل ما اختلف اخره باختلاف العوامل فهو
معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل فالصغرى غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه قوله وحكمه

---

٥ قوله وحكمه اي الاثر المترتب عليه من جملة آثاره ان يختلف آخره فيما تاما وصفة حقيقة او حكما باختلاف العوامل في الاصل لفظا او تقديرا فمثال
اللفظي الحقيقي من جهة الذات نحو جاءني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك ومثال اللفظي الحقيقي من جهة الصفة نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ومثال
اللفظي الحكمي من جهة الذات نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين ومثال اللفظي الحكمي من جهة الصفة نحو رايت احمد ومررت باحمد ومثال التقديري الحقيقي من جهة الذات
نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ومثال التقديري الحقيقي من جهة الصفة نحو آتى فتى ورايت فتى ومررت بفتى ومثال التقديري الحكمي من
جهة الذات نحو رايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ومثال التقديري الحكمي من جهة الصفة نحو رايت حبلى ومررت بحبلى وانما قال ان يختلف آخره لانه لو
كان الاختلاف في الوسط او في غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم اعلم ان الراء والنون في هذين الاسمين
تتبعان حركة الآخر تقول جاءني امرؤ وابنم ورايت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف و
هو يذكر بعد الفراغ عن الموصوف فلذلك يذكر الاعراب بعد المعرب انما قال باختلاف العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا باختلاف العوامل فانه ليس
من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد ١٢ تحفه ومتوسط۔

اى حكم المعرب الناشى عن العامل الثابت فى المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظاً او
تقديراً اى يختلف اخر حرفه باختلاف العوامل ذاتاً او صفةً حقيقةً او حكماً لفظاً او
تقديراً فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من
احكام المعرب ان يختلف اخره باختلاف العوامل وليس الامر كذلك لان للمعرب احكاماً
كثيرة سوى اختلاف اخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعهود بها بعض الاحكام
اى من جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة
عن اسناد احد الامرين الى الاخر ايجاباً او سلباً وهو انما يتصور فى المركب والمعرب من اقسام
المفرد قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوى وهو الاثر المترتب على الشئ فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بحركة نحو غلامى لانه اختلاف فى اخر المعرب وليس بحكم قلنا المراد بالحكم
ما هو حكم المعرب من حيث[1] انه اخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه اخر بل من حيث
انه ما قبل ياء المتكلم فان قيل ان اختلاف الاخر انما يستقيم فى المعرب الذى هو معرب
بالحرف لا فيما[2] هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان يكون ذاتاً او صفةً فالمعرب
بالحركة وان لم يختلف ذاتاً لكنه اختلف صفةً والاختلاف الذاتى ان يتبدل حرف بحرف والصفتى
ان يتبدل حركة بحركة فان قيل ان الاختلاف الذاتى منقوض بكل واحد من التثنية وجمع
المذكر السالم فى حالتى النصب والجر لانهما معربان بالحرف مع انه لم يختلف اخرهما من حيث
الذات قلنا اختلاف الذاتى اعم من ان يكون حقيقةً او حكماً ففيهما وان لم يوجد الاختلاف
حقيقةً لكنه وجد حكماً لان الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكماً كما انها بعد دخول الجار
علامة الجر حقيقةً فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض بما هو معرب بالحركة كزيد فى جاء
زيدٌ ورأيت زيداً او مررت بزيدٍ لان اخره اعنى النون الساكن المسمى بالتنوين لم يختلف باختلاف
العوامل قلنا ان اخره الدال لا التنوين بل هو كلمة براسها فان قيل ان الاختلاف الصفتى منقوض
بغير المنصرف فى حالة النصب والجر لانه معرب بالحركة ولم يختلف اخره من حيث الصفة قلنا

ن صرفیه

---

[1] قوله من حيث انه آخر المعرب اقول لو كان هذا القيد مراده لم يستغن قول المص باختلاف العوامل فتذكر ما مر منا فى فائدة ١٢ تحفه

[2] قوله لا فيما هو معرب بالحركة لان الحركة ليست بآخر المعرب كما هو الظاهر ١٢ تحفه خادمه الحافظ محمد شعيب۔

ان الاختلاف المصنفی اعم من ان یکون حقیقةً او حکمًا وههنا وان لم یوجد الاختلاف حقیقةً
لکنه وجد حکمًا لان الفتحة بعد دخول الجر علامة الجر حکمًا کما ان بعد دخول الناصب علامة النصب
حقیقة فان قیل ان العوامل جمع فینبغی ان لا یختلف اخره بدخول العامل او العاملین
قلنا المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان[1] الجمعیة باللام فان قیل ای حکم
المعرب منقوض بمن فی جاءنی[2] رجل منو ورایت رجلا منا ومررت برجل منی لان
اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه لیس بحکم المعرب قلنا المراد باختلاف
الاختلاف الحاصل بدخول العامل علیه بالذات وههنا العامل داخل علی المستفهم عنه
لا علی الاستفهام فان قیل ازیدًا فی مثل ازیدًا مضروب ای ضربت زیدًا او انی ضاربٌ
زیدٌ ادخل علیه العوامل المختلفة بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اخره لم یختلف
باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافها فی العمل لا فی الاسمیة والفعلیة
والحرفیة فان قیل ان حکم الشیٔ خاصة له واختلاف الاخر لیس خاصة المعرب لان بعض
الاسماء المعدودة المرکبة مع العامل تبدلٔ حکمها حدوث الاعراب لا اختلاف الاخر قلنا هذا
حکم اخر من احکام المعرب واختلاف الاخر حکم اخر من احکام المعرب فلو لم یدخل احد الحکمین فی
الاخر لا فساد فیه لان للمعرب احکامًا کثیرةً سوی اختلاف الاخر فان قیل ان نصب لفظًا او تقدیرًا
لا یخلو اما علی التمیز او علی المصدریة لا یصح کل واحد منهما اما الاول فلان التمیز عن النسبة اما
فاعل او مفعول وفاعل قوله یختلف اخره لا لفظا ولا تقدیرا واما الثانی فلان الشرط
فی المصدر ان یشتمل معنی الفعل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء ومعنی یختلف
مشتمل علی الاختلاف لا علی لفظا ولا تقدیرا قلنا انه منصوب علی التمیز ولا شك
انه فاعل بعد رد العبارة الی الاصل فیکون تقدیره وحکمه ان یختلف لفظ اخره او تقدیر
اخره او نقول انه منصوب علی المصدریة بتقدیر المضاف فتقدیره ان یختلف

فی نسخة بطلان

---

[1] قوله لبطلان الجمعیة باللام یعنی ان اللام للجنس لا للاستغراق کما فهم المعترض ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله جاءنی رجل منو آه اقول الاول حکایة عن الرفع والثانی حکایة عن النصب والثالث حکایة عن الجر وان اشتهیت التفصیل فارجع الی الفیة ابن مالک وشرحه ۱۲ تحفه خادمیه۔

آخره اختلافا لفظا او تقديرا قوله عه الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعانى المعتورة
فان قيل ان تعريف الاعراب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه
العامل والمعنى المقتضى لانه يختلف بهما آخر المعرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحروف والحركة
والعامل والمعنى المقتضى ليسا من الحروف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
لانه دخل فيه الحروف العاملة فالاولى ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشئ والباء فى به
للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب
البعيدة فان قيل المقصود من التعريف الجمعية والمنعية وهما حصلتا بالعبارة السابقة
فلا حاجة الى قوله ليدل على المعانى المعتورة قيل هذا ليس جزء من التعريف بدليل قوله فى
امالى الكافية ليس هذا من تمام الحد بل هى جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل كانه
سأل ما الفائدة فى وضع الاعراب قيل انما وضع ليدل على المعانى المعتورة عليه فاللام فى قوله ليدل متعلقة
بالوضع المفهوم من فحوى الكلام لكنه ليس مرضيا للشارح لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يقال انه جزء

عه قوله الاعراب ما اى حركة او حرف من حروف المبانى فاندفع ما قال الاستاذ العلام فيما يجئ من قوله لكن هذا الجواب ضعيف آه
آخره اى آخر الاسم مطلقا لا المعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاهم الله يوم الدين فاندفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم الدور
لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ فى تعريف الاعراب فمعرفته يتوقف على
نفسه وهو دور والجواب الذى اورد فى دفع هذا الاعتراض بان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل مطلق الاعم من الاسم والفعل
فان المذكور فى تعريف المعرب يشملهما والعامل الذى فيما بعد هو عامل الاسم فلا دور ليس على ما ينبغى لان العامل المذكور فى تعريف
المعرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الشارح رح لـ الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله والظاهر ان الضمير فى عامله
راجع الى الاسم وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ اى مولانا عبد الحى رئيس الاذكياء فافاد ان القيد خارج عن المتون والملحوظ
داخل فى الملحوظ والتعبير فيبقى العامل مطلقا فتامل فيه حق التامل ولا يرد على ما قلنا انه على هذا التقدير اى على تقدير ارجاع الضمير
الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزءا من التعريف والمحدود ليخرج نحو حركة غلامى وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم المعرب يخرج
بقيد الحيثية كما ذكر الشارح رح مع ان عبارة المص رح فى شرحه ينادى على ان قوله ليدل لا دخل له فى الجامعية والمانعية حيث قال ليس هذا
من تمام الحد لانه خارج عن الحد لخروجه بقيد الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة لا النقل من
السكون الى الحركة والمتحقق فى نحو غلامى الثانى ولعل مراد المصنف رح هو الاول فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
اختلف آخره يخرج ما سوى المعرف وانما اخر الاعراب عن المعرب مع ان حقه التقديم لانه مشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه
التقديم لان المعرب محل والاعراب حال والمحل مقدم على الحال فافهم وكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ١٢ تحفه خادم
مولانا محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رحمهما الله تعالى۔

من التعريف ولا نسلم ان القيود المأخوذة في التعريف للجمعية والمنعية بل ربما تذكر القيود في التعريف لفائدة اخرى غير الجمعية والمنعية كما في قول صاحب الزنجاني التصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وهذا المعنى مراد بقوله في شرح امالي الكافية ليس هذا من تمام الحد لانه ليس جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من فحوى الكلام بل هو متعلق بقوله اختلف فان قيل ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بعلى قلنا ان تعديته بعلى لتضمنه[1] معنى الورود والاستيلاء فان قيل ان تعدد الاعراب لغو لجواز ان يكون الاعراب الواحد دالا على المعاني المتعددة قلنا ان المعاني العارضة على المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك فان قيل ان للاسم امحلة ثلثة فلم تعين اخره للاعراب قلنا ان الاسم دال على نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخرة عن الموصوف فينبغي ان يكون الدال عليها متاخرا عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب ماخوذ عن الاعراب وهو الايضاح او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية المعرب بالمعرب يصح على المعنى الاول لا على المعنى الثاني لان المعرب موضح للمعاني المقتضية لا انه مفسد لها قلنا لو كان المعرب على المعنى الثاني فالهمزة فيه للسلب ومعناه سلب الفساد ولا شك انه مزيل الفساد الالتباس بعض المعاني بعضها قوله وانواعه[2] رفع ونصب وجر لانه اما دال على العمدة او على الفضلة فالاول رفع والثاني

---

[1] قوله لتضمنه آه بان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة اخرى بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول اصلا والثاني قيدا على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليه او مستولية عليه كما قال جمال الناظرين بزيادة يسيرة ١٢ تحفه عاديه

[2] قوله وانواعه آه انواع اعراب الاسم رفع سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة العليا عند التلفظ بها او لرفع مرتبة بين اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل ونصب سمي النصب لانتصاب الشفتين عليه عند التلفظ به او لانه ينصب الفضلة اي يضعها في الكلام من غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى ينجر الى الاسفل عند التلفظ به انما حصر في الثلثة لان وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول وانما ذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع على الحركات والحروف جميعا ١٢ تحفه

اما دال علی الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب والثانی جر فان قیل
ان حصر انواعه فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
الی اعراب الاسم والجزم اعراب الفعل فان قیل لم عبر عن الحرکات الاعرابیة بالرفع والنصب
والجر لا بالضمة والفتحة والکسرة قلنا هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحروف والحرکات
الاعرابیة ولا یطلق علی الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة
فی الحرکات البنائیة غالبا[1] وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة **قوله** فالرفع علم الفاعلیة
فان قیل لا نسلم ان الرفع علم الفاعلیة لانه کما یوجد فی الفاعل کذلک یوجد فی غیره
کالمبتدا والخبر وغیرهما **قلنا** الفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی
ظاهر والحکمی ما وجد فیه خصلة الفاعل من کون الشیء مسندا الیه وکون الشیء جزءا ثانیا
من الجملة والنصب علم المفعولیة ای علامة کون الشیء مفعولا **فان قیل** لا نسلم ان
النصب علامة کون الشیء مفعولا لان النصب کما یوجد فی المفعول کذلک یوجد فی غیر المفعول
کالحال والتمیز والمستثنی **قلنا** المفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فالحقیقی ظاهر والحکمی
ما وجد فیه خصلة المفعول وهو ما یتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة ای علامة
کون الشیء مضافا الیه **فان قیل** لم الحقت الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لا بالاضافة **قلنا**
الاضافة مصدر بنفسها فلا یحتاج الی الحاق الیاء المصدریة بالفاعل والمفعول لانهما لیسا مصدرین
بنفسهما فیحتاجان الی الحاق الیاء المصدریة **فان قیل** لم جعل الرفع علم الفاعلیة والنصب علم المفعولیة
والجر علم الاضافة ولم یعکس **قلنا** الرفع ثقیل والفاعل قلیل فاعطی الثقیل للقلیل رعایة للتعادل
والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة فاعطی الخفیف للکثیر رعایة للتعادل ولما لم یبق للمضاف الیه علامة
غیر الجر فجعل الجر علامة والعامل ما[2] به یتقوم المعنی المقتضی للاعراب **فان قیل** المعنی المقتضی

---

[1] **قوله** وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة واما الضم والفتح والکسر مجردة عن التاء فمخصوصة بالحرکات البنائیة ولا یطلق علی الحرکات الاعرابیة اصلا ۱۲ تحفه

[2] قال العامل آه اقول هذا تعریف لعامل الاسم واما تعریف مطلق العامل فما اوجب او اثبت کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص وفیه ان اطلق الوجه المخصوص فیرد نحو یا زید غلامی وان ارید وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور علی قول من اخذ العامل فی حد الاعراب وان ارید وجه مخصوص من المقتضی یابی ذکر آخر الکلمة ویخرج عامل الفعل واجیب بارادة وجه مخصوص مما یقتضی المقتضی آه الشبه التام لا غیر کذا قال القاضی شهاب الدین وانما آخره عن الاعراب لانه سبب بعید للاختلاف والاعراب سبب قریب له ۱۲ تحفه

قائم بالمعرب لا بالعامل فكيف يصح تعريف العامل بما قال المص قلنا التقوم بمعنى الحصول ولا شك ان المعنى المقتضي حاصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة له فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا فان قيل المراد بالمفرد اما مقابل التثنية والجمع او المضاف فالاول منقوض بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب والثاني منقوض بغلام في غلام زيد لانه ليس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالمفرد المفرد بالمعنى الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللام في المفرد للعهد والمعهود بها المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظا لكنها ليست مفردة معنى لكون معانيها منبئة من التعدد فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان مدار توصيف الشيء بالمشتق قيام المبدأ بذلك الشيء والمكسر مشتق من الكسر والكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا ان توصيف الجمع بالمكسر ليس توصيفا بحاله بل هو توصيف بحال متعلقه اي الجمع الذي كسر واحده فان قيل لم خص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا المفرد المنصرف اصل من وجهين الاول لانه مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والثاني انه منصرف والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى الجمع المكسر الغير المنصرف وهذا القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب بالحروف والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب فان قيل

---

[1] قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر الخ ولم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لئلا يلزم الفصل بين الصفة التي المنصرف وبين موصوفها التي مجموع المفرد والجمع بالغير اعني المكسر ولئلا يتوهم التغليب ١٢ تحفة

[2] قوله لكنها ليست مفردة معنى لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يعرب نحو يد ودم بهذا القسم من الاعراب لانه ليس بمفرد لفظا ومعنى بل مفرد لفظا ومعنى كما يفهم من قول الشارح فيما بعد فالصواب في الجواب ان يقال المراد به المعنى الاول لكن ما سوى الاسماء الستة بقرينة الذكر فيما بعد وقس على هذا ما قال الاستاذ العلام في بحث المذكر والمؤنث في قوله المعهود العلام واذا اسند اليه الفعل فبالتاء الخ ١٢ تحفة

[3] قوله فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر الخ اقول عبارة المصنف خالية من المناقشة لان الجمع المكسر علم لقسم من الجمع في اصطلاح القوم فلا يرد ما اورده اللهم الا ان يقال ان المناقشة باعتبار اصل التركيب فافهم ١٢ تحفة

[4] قوله والاعراب بالحركة اصل الخ لخفة الحركات وثقل الحروف ولانها بسيطة والحروف مركبة والبسيط اصل بالنسبة الى المركب ١٢ تحفة

[5] قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والحركات الثلث في الاحوال الثلث اصل لحصول المقصود بها وامتياز بعضها عن بعض ١٢ تحفة خادميه۔

ان نصب قوله رفعًا اه لا يخلو اما على الظرفية او على المصدرية او على الحالية والكل باطل
اما الاول فلان الظرف اما زمان او مكان والرفع والنصب والجر ليس بزمان ولا مكان واما
الثاني فلان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء
ومعنى يعرب مشتملا على الاعراب لا على الرفع والنصب والجر واما الثالث فلان الحال محمول
على ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا انه منصوب على
الظرفية بتقدير المضاف اي يعربان بالضمة حالة الرفع اه او على المصدرية بتقدير المضاف اي
يعربان بالضمة اعراب الرفع اه او على الحالية لكن المصدر مبني للمفعول اي يعربان بالضمة
مرفوعًا اه جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة لانه فرع لجمع المذكر السالم والنصب فيه تابع
للجر فكذا في جمع المؤنث لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل فان قيل كثير من جموع المذكر
معرب بهذا النوع من الاعراب كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والسجلات والخاليات فكيف يختص
هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف و
التاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه يشبه الفعل في وجود علتين معتبرتين
فامتنع فيه ما هو مختص بالاسم اعني الجر والتنوين اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال
مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم خالف الحم عن الاخوات بكسر الكاف قلنا
الحم قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف

---

٥١ قوله قال جمع المؤنث اي جمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو ما لحق باخره الف وتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا اعلم ان ماذكره المص مذهب البصريين وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة وهشام في المعتل فقط وانما فعل بالمنصرف مع ترك احدى الحركتين فيه لانا لو كسرنا ما الاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في رجل اسمه مسلمات او ضربات هذه مسلمات او ضربات وكذلك المرأة لو سميت بها انصرفت وذلك لان هذه التاء لما صارت في النصب والجر اشبهت عندهم الياء التي في المسلمين والياء التي في رجلين وصارت التنوين بمنزلة النون الا ترى الى ان عرفات منصرفة في كتاب الله وهي معرفة والدليل على ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها ويدلك ايضا على معرفتها انك لا تدخل فيها الالف واللام انتهى وذكر في بعض شروح الالفية انه يعرب كاعراب ما لا ينصرف ما اعرابه على الاصل وبعضهم ينصبه بالكسر ويحذف منه التنوين فتامل فيه ٥٢ قوله لئلا يلزم مخالفة الفرع عن الاصل وحمل الفرع على الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يجر على طريقة اصله في الاعراب بالحروف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في اخره عف ٥٣ قال والفتحة والفتحة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد جمع المؤنث السالم حال العلمية فانه غير منصرف كذا ذكر المعرب في بعض كتب مع انه ليس بمعرب بالفتحة حال الجر ٥٤ قوله قريب المرأة آه من ابي زوجها واخيه وابنه وربما يطلق على اقارب الزوجة ١٢ تحفة خانيه

٣

واللفیف قلنا الناقص کثیر من الاجوف و اللفیف العزة للتکاثر فان قیل المخالف
ذو عن الاخوان باضافته الی الظاهر دون الضمیر قلنا ان ذو وضع وسیلة لتوصیف الشیء
باسم الجنس والضمیر لیس باسم جنس فان قیل هذه الاسماء لیست معربة بهذا النوع
من الاعراب فی حالة التثنیة والجمع والتصغیر فکیف یصح هذا الحکم علی سبیل العموم قلنا
المراد بکونها معربة بهذا النوع حال کونها موحدة مکبرة لانها لو کانت مثنی او مجموعا کان اعرابها
کاعراب سائر التثنیات والجموع ولو کانت[1] مصغرة کان اعرابها بالحرکات الثلث فی الاحوال
الثلث فان قیل لما کان هذان القیدان مرادین فی عبارة المص فلم لم یذکرهما قلنا
انما لم یذکرهما اکتفاء بالامثلة فان قیل ینبغی ان یکتفی بالامثلة فی حق الاضافة ایضا
قلنا لو اکتفی بالامثلة فی حق الاضافة توهم اشتراط اضافتها الی ضمیر المخاطب لهذا النوع لتوهم
من الاعراب ولیس کذلک فان قیل اخوک اه بالواو اه مشتمل باللغو والاستحالة لان اللغو علی اللغو
بالنسبة الی الواو والاستحالة بالنسبة الی الالف والیاء قلنا المراد بالاب واخواته الاسماء
الستة یعنی هذه الاسماء الستة معربة بالواو والخ اذ ربما یحکم علی شیء معین و یراد به الحکم علی نوعه
کقولنا زید ضاحک بالطبع ای الانسان ضاحک بالطبع فان قیل الاصل فی المفردات هو
الاعراب بالحرکة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا لما کان اعراب المفردات بالحرکات
واعراب التثنیات والجموع بالحروف جعلنا اعراب بعض المفردات بالحروف لئلا یلزم المنافرة
والوحشة التامة بینهما مع ان بینهما مناسبة الاشتقاق فان قیل لم حصروا فی الستة قلنا
لما کان لکل واحد من التثنیة والجمع احوال ثلثة جعلنا فی مقابلة کل حال اسما علی حدة فان
قیل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنیة والجمع لفظا ومعنی اما لفظا فلکون آخره

---

[1] قوله ولو کانت مصغرة اه لان المصغر منها یتحرک عینه ولامه وجوبا للتمیز بین فعیل وحرف العلة المجهول اعرابا یجب سکونه لیشابه الحرکة واعلم ان ما ذکره من حکم المصغرات لیس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الی یاء المتکلم فیها اربعة مذاهب الاول انها معربة بالحرکات تقدیرا والثانی انها مبنیة للاضافة الی المبنی والثالث انها لیست بمعربة ولا مبنیة والرابع انها معربة بالرفع وبالنصب تقدیرا والجر لفظا والمصغرات مفردة غیر مضافة او مضافة الی غیر یاء المتکلم المعربة بالحرکات لفظا کذا قال مولانا نور الحق اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم یقید الحرکات بکونها لفظا فافهم ۱۲ محمد خادمه۔

حرفا صالحا للاعراب واما معنى فلان معانيها مثبتة من التعدد كمعنى التثنية والجمع فان قيل كما ان في اخرهما حرفا صالحا للاعراب كذلك في اخر يد ودم فينبغي ان يعرب بهذا النوع من الاعراب وليس كذلك قلنا قد سمع من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب في الاسماء لا في غيرها المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء فان قيل ان ذكر كلا واثنان واثنتان بعد المثنى مستدرك لانه ليس المراد بالمثنى لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افراده قلنا لا نسلم انها من افراده بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلتا مع انه في حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل مغن عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون اعراب المثنى بالالف والياء مقيدا بقيد الاضافة الى المضمر وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقع بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون غير كلي فان قيل لم قيد اعراب كلا بالالف والياء بقيد الاضافة الى الضمير قلنا ان لكلا اعتبارين باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحرف فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعرب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل والاعراب بالحركة اصل ايضا فاعطي الاصل للاصل رعاية للتناسب ولو كان مضافا الى مضمر اعرب بالحرف لان الاضافة الى المضمر خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطي خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للتناسب فان قيل هذا ينتقض بنحو جاء في كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر وليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركاته تقديرية

سله قوله انه فرع كلا آه يتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعرابه عن اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم اعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركات الا ان يتخلف فقال ولم يكتف بذكر اثنان مع انه اصل لاثنتان لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انا نمنع صحة الاولى ولا يلزم علينا تصحيح كل نسخة كذا قال الحافظ صفي بن نصير

جمع المذكر السالم الو وعشرون واخواتها بالواو والياء فان قيل ان ذكر الو وعشرون
واخواتها بعد ذكر جمع المذكر السالم مستدرك لانه ليس المراد به لفظه بل افراده وهي من افراده
قلنا لا نسلم انهما من افراده بل من ملحقاته لان صورتهما صورة الجمع وليس لهما مفرد من
لفظها فان قيل هذا الجواب يستقيم في الو ولا يستقيم في عشرون واخواتها لانه يجوز
ان يكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وقس على هذا قلنا لو كان عشرون
جمع عشرة يصح اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة ولو كان ثلثون ن فصح
جمع ثلثة يصح اطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وهذا اللازم باطل ن تصح
فالملزوم مثله او نقول ان هذه الالفاظ تدل على كميات محصورة ولا حصر في
الجمع فان قيل ان الاصل في الاعراب الحركة فلم اعرب التثنية والجمع على الحرف قلنا
التثنية والجمع فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الحركة فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع [illegible]
رعاية للتناسب فان قيل ان جمع المؤنث السالم فرع المفرد ايضا فينبغي ان يعرب بالحرف
قلنا نعم لكن ليس في اخره حرف صالح للاعراب فاعرب بالحركة للضرورة فان قيل ان
ان اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضي
الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان حروف الاعراب ثلثة والغر
واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فلو اعطي الكل للتثنية بقي الجمع بلا اعراب ولو اعطي الجمع
بقي التثنية بلا اعراب ولو اشتركا لزم الالتباس بينهما فوزعت بان يعطى الالف للتثنية حالة
الرفع لانه ضمير الفاعل في تثنية الافعال ويعطى الواو للجمع حالة الرفع لانه ضمير الفاعل في جمع الافعال

له قال جمع المذكر السالم اي الاصطلاحي وهو ما لحق باخره واو او ياء ونون سواء كان مفرده مكبرا او مؤنثا كسنين وقد يرد في الباب حين اي يعرب بالحركات ويلزمه الياء اعلم انه انما سمي بالتثنية وجمع المذكر السالم لغيبة بيان فقال سيبويه في كتابه فاما سميت رجلا رجلين فان اقيسه واجوده ان اقول هذا رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين كما تقول هذا مسلمون ومررت بمسلمين فهذه الواو والياء بمنزلة الياء والالف ومثل ذلك قول العرب هذه قنسرون وهذه فلسطون ومن النحويين من يقول هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان وقال الخليل من قال هذا مسلمين كما ترى جعله بمنزلة سنين كما ترى فان قلت هلا قلت هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين فانهم انما منعهم من ذلك لان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم ومسلمين معروف كما كانت صارفا سنينا انتهى كلامه ١٢ اتحفه خادميه

والياء مشتركة بينهما في حالة الجر فان قيل ح لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا
الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسور فان قيل ح
لم يحمل على الرفع قلنا بين النصب والجر مناسبة لكون كل منهما دالا على الفضلة بخلاف الرفع
لانه دال على العمدة له التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا فان قيل ح الاعراب في الماضي
والامر الحاضر والحرف متعذر وليس بمقدر قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وهي ليست باسم
فان قيل الضمير في تعذر لا يخلو اما راجع الى الاعراب او الى الاسم فعلى الاول بقي الموصول
بلا عائد وعلى الثاني يلزم فساد المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه راجع الى الاعراب والعائد محذوف
اعني فيه فان قيل التعذر ما لا يمكن الوصول اليه الا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا
وغلامي لا يمكن الوصول اليه اصلا قلنا المراد بالتعذر ههنا الممتنع فان قيل لما امتنع
الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا الممتنع فيهما عه ظهور الاعراب
في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعصا كل اسم كان في آخره الف
مقصورة باقية او محذوفة لالتقاء الساكنين وانما قدر الاعراب فيه لان الالف الساكن
وضعا لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بغلامي كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه لانه
لما اشتغل آخره بالحركة لاقتضاء الياء امتنع عليه دخول حركة اخرى سواء كانت مخالفة او موافقة
او استثقل كقاض رفعا وجرا والمراد به كل اسم كان في آخره ياء وقبلها كسرة وانما قدر الاعراب فيه في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لان الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو
مسلمي رفعا والمراد كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم وانما قدر الاعراب فيه في حالة الرفع

له التقدير فيما تعذر كعصا والمراد به كل اسم في آخره الف سواء كان ثابتا كالعصا او ساقطا كعصا واختار المثال هذا دون ذلك
لخفاء الامر في هذا دون ذلك وغلامي والمراد به كل اسم سوى جمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم اقول فيه ثلثة مذاهب الاول انه معرب بالاعراب
التقديري في الاحوال كلها والثاني ان اعرابه حالة الرفع والنصب تقديري وحالة الجر لفظي والثالث انه مبني والمختار عند المحققين الاول
ولهذا قال مطلقا اي اعرابه تقديري في الاحوال الثلث ١٢ عه قوله الممتنع فيهما آه لقائل ان يقول معنى التقدير الفرض وفرض المحال
جائز فمن اين يمتنع فرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب التقديري والمحلي الا ان في التقديري يمتنع آخر الكلمة من الاعراب
والمحلي يمتنع جميع الكلمة منه كذا قال مولانا عصام اقول هذا الفرق اصطلاحي لان امتناع الاعراب في الاول تعين الغرض والثاني
فافهم فالصواب في الجواب ان يقال انما لم يجعلا مبنيين لعدم المناسبة المؤثرة في البناء ومبني البناء على هذا دون ذلك ١٢ تحفه خادميه

له سواء كان ثابتة في [illegible] كما في العصا [illegible] ١٢ [illegible]

لا النصب والجر لان فی حالة الرفع قلب الواو یاءً والقلب یخرج الشیء عن حقیقته فی حالة النصب
والجر ادغمت الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل کثیرا ما قد
الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلث نحو جاءنی ابو القوم ورأیت ابا القوم ومررت بابی القوم
فلو لم یجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدیر بعارض الاضافة والعوارض لا تعتبر
واللفظی فی ماعداه فان قیل الاعراب اللفظی اصل بالنسبة الی التقدیری فلو قدم
التقدیری علی اللفظی قلنا مواضع التقدیری قلیلة ومواضع اللفظی کثیرة والقلیل
بمنزلة الجزء والکثیر بمنزلة الکل والجزء مقدم علی الکل فی الفهم فقدم فی الذکر مطابقة
للوضع بالطبع غیر المنصرف ما فیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فان قیل
ان ضربت مما وجد فیه علتان التانیث ووزن الفعل مع انه مبنی لا غیر المنصرف قلنا کلمة ما عبارة
عن الاسم لا عن اللفظ حتی یرد ما قیل فان قیل ان حضار مما وجد فیه علتان العلمیة والتانیث
مع انه مبنی قلنا المراد بالاسم الاسم المعرب وحضار مبنی فان قیل ان حبلی ومصابیح
اذا صارا علمین لشخصین وجد فیهما علتان کما تری فینبغی ان یکونا من قبیل القسم الاول مع انهما
من قبیل القسم الثانی وهو ما وجد فیه علة واحدة تقوم مقامهما قلنا المراد بالعلتین ان تکونا
مؤثرتین والعلمیة لا تؤثر مع الف التانیث وصیغة منتهی الجموع فان قیل ان نوحا
مما وجد فیه علتان مؤثرتان العجمة والعلمیة مع انه منصرف علی المختار قلنا المراد بالعلتین
ان تکونا مؤثرتین مع استجماع شرائطهما وشرط العجمة تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلثة ولیس فی
نوح واحد منهما فان قیل قیام العلة مقام العلتین لا یصح لان القیام انما یتصور فی الاجسام
والعلل من قبیل الاعراض قلنا المراد بقیامها مقامهما ان تؤثر تاثیرهما وهی عدل ووصف وتانیث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم ترکیب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب فان
قیل الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور لا یصح لانه یلزم حمل الواحد علی المتعدد

---

[1] قال غیر المنصرف ما فیه علتان ای اسم معرب فیه علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطهما او واحدة منها تقوم مقامهما ان تؤثر تاثیرهما تنزلا ما جنس وقوله فیه علتان آه فصل ۱۲ تحفہ [2] قوله وهی عدل آه والبیتان لابی سعید الانباری او لهما [3] موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ٭ ثنتان منها فما للصرف تصویب ٭ او انما عدل العلم ثم عن هذا البیت لانه لا یشتمل واحدة منها وان امکن الجواب بان العلتین اعم من ان تکون حقیقتین او حکمیتین ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب۔

وهو باطل قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما
اشار اليه الشارح بقوله وهي اى العلل لتسع مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة ثم يفيد
التراخي فعلم منه ان علية الجمع والتركيب عقيبة من علية الخمسة وليس كذلك قلنا
العدول فى هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي فان قيل
ان زائدة لا يخلوا اما مرفوع على انه صفة النون او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير واما الثاني فلان
الحال اما عن الفاعل او عن المفعول والنون فى هذا التركيب لا فاعل ولا مفعول بل هو مبتدأ
قلنا انه حال عن النون والنون فاعل فى المعنى اى تمنع النون الصرف زائدة من قبلها
الف قوله الف فاعل للظرف او مبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا
التوجيه يفهم منه زيادة النون فقط مع ان الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنهما بالالف والنون
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما الف
لكن تقدم الالف على النون فى وصف الزيادة كما فى جاءنى زيد راكبا من قبله الخ قوله وهذا
القول تقريب اى ذكر العلل على صورة النظم اقرب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او
القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق او القول بكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قوله مجاز
لا حقيقي اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها قوله كعمر والجمع طلحة وزينب وابراهيم مساجد معديكرب وعمران

---

٥١ قوله فان قيل على هذا التوجيه يفهم الخ اقول هذا اذا كان متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا كان من افعال الخصوص كالزائدة فتعرية الالف
فلا ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول وعدم المطابقة موجه لان اللام فى النون زائدة ويدل عليها ذكرية الاسباب فى البيتين نكرة وحمل الظرف
على الجنس كما مر من الاستاذ العلام وسناد باختيار الشق الثالث بانه خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة وقيل نصبه على انه حكاية عن حال فى شرح
قولنا يمنع الصرف كذا وكذا او النون زائدة اذا كان حال يعنيا منصبا ٥٢ قوله او القول بكون العلل تسعة قريب الى الحق لان فى الاسباب
خلافا فقال بعضهم اثنان الحكاية فى نقل الفعل من الفعل الى الاسم كيزيد ويشكر وشمر وضرب فان امتناع الصرف فيه بطريق الحكاية
الفعلية يعنى بانه كما لم يدخل عليه الكسر والتنوين قبل نقله من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل بعد النقل ولا يخفى عليك ان هذا لا يجرى فى باخاف
فافهم والتركيب فيما سواه تركيبا يشتمل بالتركيب الذى عرفه المعلم وغيره اى التركيب بين الشيئين كتركيب البعجة وهما اثنا اكثر بين فى العجم
والعرب او تركيبهما من العلية كذا فى الباقى وقال بعضهم احد عشر التسعة مذكورة ومراعاة الوصف الاصلية بعد التنكير فى نحو احمر وشبه الف
التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت فى آخر الاسم حين كون الاسم علما لا للالحاق كارطى اسم شجر او لا للتكثير نحو قبعثرى اسم
رجل ولا يخفى عليك اعمال اختلاف فى التانيث الوصف وقال بعضهم ثلاثة عشر احد عشر مذكورة ولزوم تاء التانيث وعدم النظير فى الاعيان فهم وكن من الاجادة

[illegible]

احمد فان قیل ان طلحة کما کان مثالا للتانیث کذلک یکون مثالا للمعرفة فما الفائدة فی ایراد زینب بعد طلحة قلنا فیه اشارة الی قسمی التانیث اللفظی والمعنوی وحکمه ان لا کسرة ولا تنوین لان لکل علة فرعیة فاذا وجد فی الاسم علتان حصل فیه فرعیتان فیشبه الفعل فی وجود الفرعیتین فامتنع فیه الاعراب المختص بالاسم یعنی الجر والتنوین فان قیل ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف لا یصح لان الحکم انما یضاف الی المؤثر والمؤثر ههنا العلتان او العلة الواحدة التی تقوم مقامهما قلنا اضافة الحکم الیه من حیث اشتماله علی علتین او واحدة تقوم مقامهما فان قیل ان قوله وحکمه مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبره ولا بد فی الجملة الواقعة خبرا من عائد ولا عائد فی هذه الجملة قلنا العائد محذوف ای فیه فان قیل هذا الحکم منقوض بقول فاطمة فی مرثیة[۵۱] النبی علیه الصلوة والسلام شعر ماذا علی من شم تربة احمد ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ وبقول الشافعی[۵۲] فی مدح ابی حنیفة شعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره ؛ هو المسک ما کررته یتضوع ؛ وبقول علی[۵۳] فی مدح النبی علیه الصلوة والسلام شعر سلام علی خیر الانام وسید ؛ حبیب اله العلمین محمد ؛ بشیر نذیر هاشمی مکرم ؛ عطوف رحیم من یسم باحمد ؛ فاجاب المصنف بقوله ویجوز صرفه للضرورة ای لضرورة شعریة وهو الانکسار کما فی المثال الاول او الزحاف[۵۴] کما فی المثال الثانی او رعایة القافیة

---

[۵۱] قوله فی مرثیة تجنیف الیاء ستایش کردن وگریستن قال مولانا عبد الرحیم الصفی روی ان فاطمة الزهراء زارت روضة النبی صلعم فاخذت قبضة من ترابها ووضعت علی عینیها الکریمتین وبکت بکاء شدیدا ثم انشدت هذین البیتین مع ما اول بهما من انشائها او من انشاء غیرها وفیه خلاف والصحیح انهما من انشاء غیرها انتهی یعنی چه حال است بر آن شخص که بوی کرده باشد خاک قبر آنحضرت صلعم که بوی نخواهد کرد زمان دراز غوالی را غوالی جمع غالیه است که نام خوشبوئے است مرکب است از چند اجزاء ریخته شد بر من غمها که اگر ریخته شدندے بر روزها میشدندے آن روزها شبها ۱۲ [۵۲] قوله وبقول الشافعی ذکر فی جامع الشواهد لم یسم قائله وذکر الآخر النعمان بفتح النون جبل بقرب عرفات او واد فی طریق الطائف یخرج الی عرفات قال الشاعر ؎ تضوع مسکا بطن نعمان ان مشت ؛ به زینب فی نسوة عطرات وقیل بضم النون اسم ابی حنیفة رح الا انه غیر ثابت روایة وان کان ملائما درایة والله اعلم بما قال الاستاذ معنا مکرر کن یاد کردن نعمان از برائے آنکه بدرستیکه یاد کردن او هست مشک هر زمان که مکرر کنی او را همین خوشبو دهد ۱۲ [۵۳] وبقول علی الخ ذکر فی جامع الشواهد لم یسم قائله ومعناه ظاهر فلا نبین ۱۲ [۵۴] قوله او الزحاف والزحاف عند اهل العروض عبارة عن تغییر یکون فی الارکان العشرة المشهورة وهی فعولن ومفاعلن ومفاعیلن وفاعلاتن ومستفعلن ومفاعلتن ومتفاعلن ومفعولات وفاعلن ومستفع لن مرکبة من الاسباب والاوتاد والفواصل وله اقسام کثیرة ومنها الکف وهو عبارة عن تغییر الحرف السابع والتفصیل فی علم العروض ۱۲ تحفه خادمیه ۔

كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا لانه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب المصنف بقوله او للتناسب مثل سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا فان قيل ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود يعني لا يكون منع صرفه ضروريا كما في ضرورة شعرية او لا كما في التناسب ثم الامكان على قسمين خاص وعام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين والعام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم سواء كان وجوده ضروريا او لا والثاني ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا فان قيل[۵۱] ان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يخرج عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا المراد بجواز الصرف جعل غير المنصرف في حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فان قيل الاحتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشتمل قوله ويجوز صرفه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات بقدر الامكان ضروري عند الشعراء قوله وما يقوم مقامهما الجمع فان فيه تكرار الجمعية سواء كان تكرار الجمعية فيه حقيقة كاكاليب واناعيم او حكما كمساجد ومصابيح والفا التانيث[۵۲] لان فيهما نفس التانيث ولزومها للتانيث وضعا وهذا بمنزلة تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلمية فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

---

[۵۱] قوله فان قيل ان غير المنصرف آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤثرتان مع اجتماع شرائطهما اما ان يوجد التاثير او لا فعلى الاول يلزم تحقق التاثير بدون الاثر وبطلانه ظاهر وعلى الثاني يصدق تعريف غير المنصرف عليه فكيف القول بادخال الكسرة آه كذا قال المحافظ مع تغير القول لا يخفى مناسبة هذا الايراد والجواب الا ان يقال انه مبني على ظاهر كلام المصنف رح ذي بالايجا والا فلا مجال في دفعه للتضاد ۱۲

[۵۲] قال والفا التانيث آه والالف شامل للهمزة ايضا لعموم اطلاق الالف او باعتبار الاصل فلا يرد انه يفهم من عبارة المص ان علامة التانيث في الاسم الممدود الالف الاولى والامر ليس كذلك كما حقق في موضعه ۱۲ تحفه خادميه

بحسب اصل الوضع بان وقعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لهما اللزوم بعارض لا يقوى قوة اللزوم الوضعي **فان قيل** الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيكون المعنى ان الجمع والفى التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما سبب على حدة قائم مقام السببين **قلنا** عبارة المص محمولة على حذف المبتدأ اى احدهما الجمع وثانيهما الفا التانيث اى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارته تشعر ان الفى التانيث كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر **فان قيل** العدل صفة المتكلم والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباينين على صفة مباين آخر وهو باطل **قلنا** العدل مصدر مبني للمفعول اى فالمعدول خروجه الخ وفيه نظر من وجهين الاول ان المعدول ذات مع الوصف والخروج صرف الوصف فلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف والمعدول ذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولا متعد والخروج لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولا حاصل بالمصدر والخروج نفس المصدر فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل بالمصدر وهو باطل **قلنا** المراد بالخروج كون الاسم مخرجا **فان قيل** ان الضمير في خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل **قلنا** ان الضمير في خروجه راجع الى الاسم ولا يلزم المحذور بقرينة ان هذا المقام مقام بحث الاسم **فان قيل**

سله قال فالعدل خروج الاسم آہ اى خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة الاصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون تحت اصل وقاعدة فقوله خروج الاسم جنس شامل للمشتقات وغيرها وخرج بقوله عن صيغته الاصلية ما سوى المحدود وانما لم يعرف المصنف من اسباب عدم الصرف الا العدل لكونها معلومة مبنية في موضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع من علم معين فيه فتامل فيه وانما قدمه على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البواقي وانما رتبها على الترتيب المذكور لرعاية الاجمال فيه لرعاية الوزن الجمال فافهم ١٢ تحفه خادميه لملا محمد شعيب ولايتي من تلامذه مولانا عبد الحي رح

ان الصيغة[له] عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضاً عينهما فعلى هذا يلزم اخراج الكل عن الكل وهو باطل قلنا المراد بالصيغة الصورة فان قيل على هذا يلزم اخراج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريف العدل يصدق على المشتقات لانها ايضاً مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقات خارجة عنه باضافته الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغايرهما في المعنى فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لانها ايض مخرجة عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة وانها ليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلث ومثلث لعدم بقاء المادة فيهما بحذف التاء عن ثلثة ثلثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحروف الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغايرات القياسية كادع ودام لانها ايض مخرجة عن صيغته الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه تامّا عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بدخول الاولى تحت اصل وقاعدة لا الثانية وههنا كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المغايرات الشاذة كاقوس وانيب لان اقوس جمع القوس وانيب جمع ناب وهما من الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انهما معدولان من اقواس

له قوله ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن الهيئة فقط كما هو مصرح في تعريفها من ان الصيغة هيئة عارضة للكلمة آه وتفسير الشارح رح الصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير المشهور بالمشهور لا جواب سؤال كما هو المسطور ولهذا قال مولانا عبد الغفور تلميذ الشارح المبرور كأنه اراد بها ما يشمل الصورة الحكمية ايضاً فان خروج من السحر ليس خروجاً عن الصورة الحقيقية اذ لا دخل لها فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا بقي الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة عن الاضافة ولهذا لم يعبر بالتغيير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة والاستلزام كلمة اخرى وفيه اي في هذا التفسير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوباً بتقدير في معدولاً عن صمت في يوم الجمعة المجرد بلفظ في لان يوم الجمعة المنصوب يصدق عليه انه خروج عما هو حقه من استلزام في ولا يرد ما اي ما ذكر من الايراد على تفسير الشارح اذ ليس لفي مدخل في الصورة الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ انتهى مع زيادة ما ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب۔

وايناب قلنا هذا انما يرد لو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس انياب ثم اعتبر اخراجهما
عنها الى اقوس انيب وليس كذلك بل القوس جمع ابتداء على اقوس وانياب على انيب ولذا
سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون للمعدل
قاعدة ويكونان مخالفين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس للمعدل
قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة
لكونها جمعا على خلاف القياس فان قيل لا حاجة الى ارتكاب تلك التكلفات لان
المقص من التعريف امتياز المعرف عن بعض ما عداه وهو حاصل ههنا لامتيازه عن سائر
العلل واما امتيازه عن جميع ما عداه فليس بلازم قلنا ان في مقام التعريف مذهبين
مذهب المتقدمين ومذهب المتأخرين فمذهب المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز
المعرف عن بعض ما عداه ومذهب المتأخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن
جميع ما عداه والمختار عند المص مذهب المتأخرين قوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى
تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيقي وتقديري وفي تفسيرهما خلاف بين العامة
والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقي خروجه محقق عن اصل محقق والتقديري خروج
اعتباري عن اصل اعتباري بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة للخروج
وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقيا وفي الثاني اعتباريا والثاني ان الخروج
في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايض اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو
باطل والثالث ان العدل التحقيقي ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف
ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع
بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيقي وفي الثاني اعتباري ومذهب
المحققين ان العدل التحقيقي خروج اعتباري عن اصل محقق والتقديري خروج

---

[٥١] قوله امتياز المعرف آه كتعريف الانسان بالماشى ١٢ تحفه

[٥٢] قوله امتياز المعرف كتعريف الانسان بالحيوان الناطق ١٢ تحفه

[٥٣] قوله فمذهب العامة آه واليه مال الشيخ الرضى حيث قال نعني بالعدل المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه غير منصرف لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا انتهى ١٢ تحفه

[٥٤] قوله خروج محقق لا يكون الا باعتبار الاصل المحقق فلذا قال عن اصل محقق ١٢

[٥٥] قوله والثانى آه كما هو مذهب المحققين ١٢ تحفه خادميه ١٢ قوله خروج محقق

اعتبارى من اصل اعتبارى فالحاصل ان الخروج فيهما اعتبارى لكن الفرق باعتبار الاصل
فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقى وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديرى كان
العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية بحيث[1] يكون العلم بالعلة عقيبا على العلم بالحكم
فلو كان الخروج فى العدل التحقيقى حقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية
اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة الخروج باعتبار حاله وعن الثانى
ان تقسيم العدل الى التحقيقى والتقديرى بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله وهو
الخروج حتى يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقى ما وجد
فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه
دليل على وجود الفرع ولكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود
الخروج لجواز ان يكون الاصل والفرع موجودين فى لا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما فى اقوس
وانيب قوله كثلاث مثلث مثال لعدل التحقيقى لانهما لما وجدا فى كلامهم غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف فاضطروا
الى اعتبار سبب اخر فلما لم يصلح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقى
لان العدل التحقيقى ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان فيهما
ايضا وجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف وهو ان معناهما مكرر وتكرار المعنى
يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
فان قيل المعتبر فى سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العرضية لعروضها
والوصفية فيهما عارضية لعروضها فى المعدول عنه قلنا ان وصفيتهما وان كانت عارضية
فى المعدول عنه لكن صارت اصلية فى المعدول لان العدل بمنزلة الوضع الثانى واخر مثال اخر للعدل
التحقيقى لانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفى
فى منع الصرف فاضطروا اليه لان العدل التحقيقى ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف فلا شك
ان ههنا ايضا وجد وهو ان اخر جمع اخرى مؤنث اخر وهو اسم التفضيل والقاعدة تقتضى ان يستعمل

---

[1] قوله بحيث يكون العلم بالعلة آه اقول هذا اشارة لما بينه المقصر فى علم النحو فافهم ١٢ لمحشيه حامد مية

علی احد ثلثة اوجه اللام او الاضافة او من وھو لم یستعمل بواحد منھا فعلم انه معدول عن الاخر او عن اخر من ولم یذھب الی الاضافة احد لان المضاف اذا قطع عن الاضافة وجب البناء علی الضمة کقبل وبعد او التنوین عوضا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ او اضافة اخری مثل الاولی مثل یا تیم تیم عدی وھھنا لم یوجد شیء منھا فعلم انه معدول عن احد الامرین الاولین **فان قیل** لا نسلم ان اخر اسم تفضیل لان اسم التفضیل یدل علی زیادة موصوفه علی ما اضیف اسم التفضیل الیه واخر بمعنی غیر نحو جاءنی زید اخر القوم ای غیر القوم قلنا ان اخر فی الاصل بمعنی اشد تاخرا ثم نقل الی معنی غیر بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **قوله وجمع** ھذا ایضا مثال العدل التحقیقی لانه لما وجد فی کلامھم غیر منصرف ولم یوجد فیه سبب غیر الوصفیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا الیه لان العدل التحقیقی ما وجد فیه دلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف وھو ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقیاس فعلاء افعل ان کان

---

۵۱ **قوله** عن احد الامرین وقیل معدول عن باللام لو کان مع من مقدرة کما فی اللہ اکبر للزم ان یقال نسوة آخر علی وزن افعل لان افعل التفضیل با ما مصحوبا بمن ظاہرة او مقدرة لا یجوز مطابقته لمن ہو له بل یجب افراده ومنع ابو علی من کون آخر معدولا عن ذی اللام مستدلا بانه لو کان کذا لوجب کونه معرفة کامس وسحر المعدولین عن ذی اللام فکان لا یقع صفة للنکرات کما فی قوله تعالی من ایام اُخَر واجیب بانه معدول عن ذی اللام لفظا ومعنی ای عدل عن التعریف الی التنکیر ومن این له انه لا یجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا ولو کان مقتضی اللام فی المعدول عن ذی اللام واجبا لوجب بناء سحر کما ذہب الیه بعضہم لتضمنه معنی الحرف فتعریف سحر لیس لکونه معدولا عن ذی اللام بل لکونه علما وذہب ابن جنی الی ان القیاس فی آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان یستعمل بمن ویفرد لفظه فی جمیع الاحوال فاُخَر فی قولک بنسوة آخر معدول عن آخر من ویلزم علی ہذا القول ان یکون آخران وآخرون واخر واخری واخریان معدولات ایضا عن لفظ آخر الا ان اخری واخر غنیان عن اعتبار العدل بالف التانیث والجمعیة والمثنی والمجموع بالواو والنون لا یتبین فیہما حکم منع الصرف فی موضع نحو احمران واجمعون واما اخریات فاستعمالہا باللام والاضافة کما ہو الاصل ولو لم یکن ایضا لم یتبین فیہا اثر منع الصرف لکونه کعرفات ہذا وفی ادعاء کون ظواہر الفاظ المؤنث والمثنیین والمجموعین معدولة عن لفظ الواحد المذکر بعد فالاولی ان لا ندعی کون آخر وتصاریفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضیل علی التعیین بل نقول ہی معدولة عما کان حقہا ولازمہا فی الاصل ای احد الاشیاء الثلثة مطلقا کذا فی الرضی ۱۲ تحفہ خادمیہ

۵۲ **قوله** وقیاس فعلاء اقول الاولی ان یقول ان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع غیر صفة وقیاس فعلاء غیر صفة ان یجمع علی فعالی او فعلاوات کصحراء علی صحاری وصحراوات فلما لم یجمع علی واحد منہما علم انه معدول عن واحد منہما کما قال صاحب المتوسط لان فعلاء ہہنا اسمی کما یفہم من قول الشارح رح واما الاخر الصفة الاصلیة فلا حاجة فیما نحن فیه الی شقیه ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات وهو لم يجمع بواحد منهما فعلم انه معدول عن احد الامرين اعني
جمع او جمعاوات **فان قيل** ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوي فكيف يكون وصفا لان
بين الوصفية والتاكيد منافاة **قلنا** ان جمع في الاصل وصف ثم غلب استعماله
في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف **قوله**
او تقدير كعمر لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب
الواحد لا يكفي في منع الصرف فاضطروا الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب اخر
غير العدل فاعتبروا فيه العدل التقديري لان العدل التقديري ما لم يوجد فيه
دليل على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجود
الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول من عامر **قوله** وباب قطام في تميم **فان قيل** الظاهر
ان المراد بابها كل اسم على وزن فعال وليس كذلك لان كثيرا من اوزانه مبني كنزال وفجار
وفساق وحضار **قلنا** المراد بابها كل ما يكون على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية في كلامهم
ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء ففرضوا فيها
العدل التقديري ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عداها حملا عليها ثم اورد[1] عليهم ان ذكر
باب قطام في هذا المقام غير مناسب لان الكلام في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع
الصرف والعدل فيها ليس لسبب منع الصرف بل للحمل على النظائر واجيب عنه بانا لا نسلم ان الكلام
في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الصرف بل في اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء
كان لسبب منع الصرف او للحمل على النظائر **قوله** الوصف **فان قيل** عد الوصف من اسباب منع
الصرف لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو ذوات
والاسباب من قبيل الاعراض **قلنا** المراد بالوصف كون الاسم دالا الخ سواء كان الدلالة

---

[1] **قوله** ثم اورد عليهم الخ قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ قطام فسألت قاريها عنها فقال حذف المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقته للمقصود انتهى عبارته ۱۲ تحفہ خادمیہ

بحسب الوضع كما فى احمر او بعارض الاستعمال كما فى اربع لكن المعتبر فى سببية منع الصرف
الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المصـ شرطه ان يكون فى الاصل
فان قيل ان الاصل اذا ذكر فى مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت فى
الوصف العارضى ايضـ فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف ايضـ وليس كذلك قلنا المراد
بالاصل الوضع فان قيل ظرفية الوضع للوصف لا يصح لان الظرف اما زمان او مكان
والوضع ليس منهما قلنا كلمة فى بمعنى عند اى شرطه ان يكون عند الوضع بان يكون وضعه
للوصفية قوله فلا تضره الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان
الغلبة لا تضره بل تضره لان الوصفية تزول بالغلبة قلنا المراد بعدم الضرر عدم خروجه
عن سببية منع الصرف فان قيل على هذا لو سمى بالاسود الرجل الابيض ينبغى ان يكون
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاص الاسم ببعض افراده والرجل الابيض
ليس من افراد الاسود قيل عليه لو سمى بالاسود الرجل الاسود ينبغى ان يكون غير منصرف
لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسود وليس كك بل هو
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاص الاسم
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة
وهى اما ذكر الموصوف نحو بقر اسود او امر اخر نحو عندى اسود من الرجال قوله فلذلك
فان قيل المذكور فيما سبق امران اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة وذلك

---

[۱] قوله المراد بالاصل الوضع آه انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات الثلث عليه فى باب الافادة والاستفادة فصار الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فى مفهوماتها ۱۲ تحفه [۲] قوله معنى الغلبة اختصاص الاسم آه المراد ببعض الافراد بعض الافراد النوعية لا الشخصية لانه يصير علما فلا توجد علمية حينئذ فى منع الصرف لعدم معنى الوصفية حينئذ ۱۲ [۳] قال فلذلك صرف آه اقول عبارة النسخ الصحيحة هكذا فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلذلك قال مولانا عصام نسبة العامل بالاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة وليس فى تقديره صرف اربع فى مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار فى مثل هذا التركيب غير جائز انتهى وقال الفاضل اللارى نسب الصرف الى الكل لانه صفة الجزء لكن لما بين الشارحين حاصل المعنى على النهج المشهور لا التقدير العبارة لان فيه حذفا وردا فزعم الناسخون انها من المصنف فازدادوا من الشرح بالغلط والحركات والحمرة ۱۲ تحفه خادميه۔

من الاسماء الاشارة المفردة المذكرة قلنا الامران المذكوران مأوّلان بتاويل المذكور
صُرف اربعٌ فی مررت بنسوة اربع لعروض[له] الوصفية لانه فی الاصل اسم المرتبة المعيّنة
وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما جرى على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
بصفة الاربعية **قوله** وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد لاصالة الوصفية فيها وعدم
مضرة الغلبة **قوله** وضعف منع افعى كما توهم بعضهم على زعم ان الافعى مشتق من العفوة وهو
الخبث ثم صار اسما للحية واجدل كما توهم بعضهم على زعم ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة
ثم صار اسما للصقر واخيل كما توهم بعضهم على زعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صار
اسما للطائر ذي خيلان وانما ضعف منع صرف هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل
فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصاف في
الاصل فلم رجح الانصراف على عدم الانصراف قلنا انما رجح الانصراف على منع الصرف لان الانصراف اصل
في الاسماء **قوله** التانيث بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء **قوله** شرط العلمية ليكون التانيث
لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **قوله** والمعنوي كذلك فان قيل

[له] قوله لعروض الوصفية قال الشيخ الرضي لم يتبين لي الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكروه وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء فيه ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية على يعمل ليس بشيء وان وقعوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعدما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارضي في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن في الحال حاصلا فيها والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى بنقصان بالبناء فاذا كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في الاربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل انتهى وقال السيد في حواشيه عليه وليس بشيء ايضا ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث والتاء في اربعة ليست للتانيث بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جمع المذكر وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة انتهى اقول هذا خلاف تصريحات القوم لانهم مصرحون بان تمييز العدد الاقل على خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتاويل جمع المذكر السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يعدون ضمير جمع المذكر السالم فعلوا دون فعلت كما يقولون في غيره فتامل ١٢ تحفه خادميه

تشبیه التانیث المعنوی باللفظی لا یصح لان علامة التانیث فی اللفظی ملفوظة وفی المعنوی مقدرة قلنا ان تشبیه التانیث المعنوی باللفظی فی اشتراط العلمیة فان قیل لما کان التانیث المعنوی مشابها باللفظی فی اشتراط العلمیة فالعلمیة فی اللفظی شرط الوجوب فینبغی ان یکون فی المعنوی ایضا کذلک قلنا ان بینهما فرقا لان العلمیة فی اللفظی شرط الوجوب وفی المعنوی شرط الجواز واما شرط الوجوب فیه فاحد الامور الثلثة کما اشار الیه المص بقوله وشرط تحتم تاثیره الزیادة علی الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة لانه لو لم یکن کذلک لکان عربیا ثلاثیا ساکن الاوسط حصل فیه خفة معارضة لثقل احد السببین **قوله** فهند یجوز صرفه لفوات شرط تحتم تاثیره وهو احد الامور الثلثة المذکورة ویجوز منعه ایضا نظرا الی وجود السببین فی زینب وسقر وماه وجور ممتنع لوجود شرط تحتم التاثیر وهو الزیادة علی الثلثة فی الاول وتحرك الاوسط فی الثانی والعجمة فی الثالث **قوله** فان سمی به مذکر فشرطه الزیادة علی الثلثة لتکون الزیادة قائمة مقام ما فات من التانیث المعنوی **قوله** فقدم منصرف لان التانیث المعنوی زال بالعلمیة للمذکر ولیس شیء قائم مقام ما فات من التانیث المعنوی **قوله** وعقرب ممتنع لان التانیث المعنوی وان زال بعلمیته للمذکر لکن الحرف الرابع قام ما فات من التانیث **قوله** المعرفة قیل علیه المعرفة من اسباب منع الصرف لا یصح لان السبب هو وصف التعریف لا ذات المعرفة اجیب عنه بان المراد بالمعرفة التعریف شرطها ان تکون علمیة فان قیل فی عبارة المص تکرار لکون احدهما مفهوما من ان الناصبة المصدریة وثانیهما مفهوم من الباء المصدریة فیکون المعنی شرطها کونها علما قلنا ان الباء مصدریة لکن المراد بالعلمیة هذا النوع من جنس التعریف

---

۵۱ **قوله** وشرط تحتم آه فان قیل ما بال المص حیث جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثیر التانیث المعنوی فی منع الصرف دون العلمیة والخفة کما تعارض التانیث تعارض العلمیة ایضا بل کان الاصوب ان یجعل شرط تحقق منع الصرف قلنا ان الکلام مسوق لبیان شرط التانیث ولان المحتاج الی التقویة هو التانیث لکونه معنویا دون العلمیة وفی الاخیر بحث لانه لا یلائم البیان الذی ذکره الشارح کذا قال الفاضل اللاری اما اراد بقوله ان یعارض ثقل احد السببین فان ظاهره عام لا یختص بالتانیث ویمکن ان یقال ان هذا التحقیق التام وتوجیه لکلام المص ولا ینافیه عدم ملایمته بظاهر کلام الشارح وکذا کلام الاستاذ العلام ۱۲ تحفه ۵۲ **قوله** هذا النوع من جنس التعریف ای ان المعرف الثانی النوع دون الاصل فیختلفان وعبارة النسخ فی هذا المقام علی عکس ما قررنا علیه هذه النسخة لان عبارة النسخ غلط ولعل منشاه ما هو المشهور بین طلبة دیارنا من ان یاء النسبة بالتعبیر المطلق به خبر للکون المحذوف وهذا غلط فاحش وان کنت مترددا فیها فتامل فیما قال العلامة ۱۲ تحفه خادمیه

اعنى التعريف بالعلمية او نقول ان الياء للنسبة فلا يرد الاشكال وانما تكون المعرفة مشروطة
بالعلمية لان اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات من قبيل المبنيات ومنع الصرف من
احكام المعربات وبينهما تناف واللام والاضافة تجعلان غير المنصرف منصرفا فكيف تكون
سببا لمنع الصرف فتعين التعريف بالعلمية بالضرورة **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يعكس كما فعله صاحب المفصل قلنا مدار السببية على
الفرعية وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية للنكرة **قوله** العجمة قيل عد
العجمة من اسباب منع الصرف لا يصح لان العجمة اسم موضوع لمعنى فى اللغة العجمية وهو ان
والاسباب من قبيل الاوصاف قلنا المراد بالعجمة كون الاسم موضوعا من غير وضع العرب
شرطها ان تكون علمية فى العجمة حقيقة كما فى ابراهيم او حكما كما فى قالون لتكون العجمة لازمة
للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **قوله** تحرك الاوسط او الزيادة
على الثلثة لانه لو لم يكن كذلك لكان ثلاثيا ساكن الاوسط وحصل فيه خفة معارضة
لثقل احد السببين اعنى العجمة والعلمية **فان قيل** حال العجمة كحال التانيث المعنوى وفى التانيث المعنوى
جواز الامرين الصرف ومنعه فينبغى ان يكون فى العجمة ايضا جواز الامرين قلنا التانيث المعنوى وان
امرا معنويا لكن له علامة ظاهرة فى اللفظ فى بعض المواد كما فى حال التصغير فله نوع قوة بخلاف العجمة لانه ليس
لها علامة ظاهرة فى اللفظ اصلا **فان قيل** قد اعتبرتم العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط

تكونان

---

٥١ قوله وانما تكون المعرفة مشروطة آه اعلم ان المعارف خمسة يحيط بها قول الشاعر شعر معارف این همه پنج اندرین نه بیش و نه کم
مضاف و مضمر و ذو اللام و مبهم ست و علم ١٢ تحفه **٥٢ قوله** فتعين التعريف آه يرد على الحصر بانه قد عرف منهم ان اية اذا حذف منها المضاف
اليه منعت من الصرف لتعريفها بالصلة والتانيث او التانيث والتعريف الاضافى وهذا تصريح باعتبار تعريف الابهام والاضافة ايضا
نحو سحر فانه غير منصرف للتعريف والعدل عن السحر وايضا اعتبر الخليل تعريف الاضافة فى اجمع واخواته فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه
وتعرضها للمضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف والجواب ان الحصر باعتبار الاتفاق او اختيار المصنف ولا شك ان التعريف التوكيدى وتعريف سحر
باللام المقدر قد اختلفوا فيه وكذا اعتبار الابهام فى اية لمنع الصرف عند ابى عمرو وتعريف الاضافة عند ابن مالك ١٢ تحفه **٥٣ قوله** فرعية
المعرفة للنكرة اظهر آه لانه هو المقابل للتنكير دون العلمية ١٢ تحفه **٥٤ قوله** شرطها ان تكون علمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين و ابن
عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف فى نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثانى لانه
لم يكن فى كلام العرب قبل ان يسمى به كذا فى التصريح **اقول** لا يخفى على من طالع كتاب سيبويه انه يفهم منه كلا القولين ١٢ تحفه خادميه

فينبغي ان يعتبر في نوح قلنا الجهة في ماه وجور مؤكدة لسببين اخرين مع سكون الاوسط
ولا يلزم من كونها مؤكدة لسببين اخرين مع سكون الاوسط كونها سببا عليحدة مع
سكون الاوسط **قوله** فنوح منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة
على الثلثة **فان قيل** ما الوجه للمص حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف
ولم يفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هداية النحو بقوله فلجام منصرف **قلنا** انه انما
خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق وهو انصراف
نوح فلذا قدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوده مع ان الاولى
تقديمه لان الوجود اشرف من العدم **قوله** شتر وابراهيم[٥١] ممتنع لوجود الشرط الثاني وهو
التحرك في الاول والزيادة في الثاني **قوله** الجمع **فان قيل** ان مثل رجال مسلمون جمع مع
انه لا يكون سببا لمنع الصرف **قلنا** المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال
شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي[٥٢] التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا
وبعد الالف حرفين متحركين اولهما مكسورا وثلثة اوسطها ساكن اولها مكسورا وانما
يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصونة عن التغير لانها
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع **قوله** بغير هاء[٥٣] لانها
لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جمعيته خلل

---

[٥١] **قوله** وابراهيم ممتنع اعلم ان اسماء الانبياء والملائكة عليهم السلام كلها ممتنعة من الصرف الا ستة كما قال الناظم نظم گر سوال آيد كه واني نام هر پيغمبري را تا كدام است اي برادر نزد نحوي منصرف * صالح و هود و محمد با شعيب و نوح و لوط * منصرف وان باقي ديگر همه لا ينصرف * قال بعض الافاضل هذه فائدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو لكن ينتقض بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص انتهى اقول لعل مراده من اسمائهم ما هو مذكور في القرآن المجيد وشيث ليس بمذكور فيه كما لا يخفى على من له مزاولة فيه ومن قوله منصرف الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف والضرورة في الجانب الموافق وعزير ليس كذلك ودليله قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فتامل وتفكر ١٢ تحفه [٥٢] وهي التي كان اولها آه اقول هذا التفسير يعني من قوله بغير هاء لا يكون فيه الهاء كفرازنة وطاعية بعد الالف ثلثة احرف كلها متحركة ليخرج بقوله شرطه آه ١٢ تحفه [٥٣] **قوله** بغير هاء ولم يقل غير قابل للهاء كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء لان المراد من عدم الهاء في قوله بغير هاء هو عدم الهاء بالفعل وان كان قابلا لها واما في وزن الفعل فيكون المراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف لمجرد انه يقبل التاء كذا في غاية التحقيق ١٢ تحفه خادميه۔

وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فوارة منصرفا لكونه مع هاء ويكون فرازنة غير
منصرف لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف والهاء في فوارة اصلي او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤول اليه وهو حالة
الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائني فانه
منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء
النسبة مفرد محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ آخر قوله كمساجد مثال لما
بعد الفه حرفان متحركان قوله ومصابيح مثال لما بعد الفه حروف ثلثة اوسطها ساكن قوله واما
فرازنة فمنصرف لفوات شرط تاثيره وهو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع
الصرف جمعية الجمع والوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه
وان كان على صيغة منتهى الجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الصرف فاجاب
المصنف بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية
اعم من الحالي والاصلي وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في
منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السببين الآخرين وهما العلمية والتانيث
لانه علم للضبع وهي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
والامر ليس كذلك وتانيثه غير مسلم[1] لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما
كان الجمعية اعم من الحالي والاصلي فالمناسب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة
وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل
لما تفصيت النفس عن الاعتراض الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحالي

---

[1] قوله وتانيثه غير مسلم آه رد على شارح اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على المؤنث كذا قال جمال الناظرين فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع ذكره وغيره لا لجنس ما هو الضبع كما تقرر في اللغة ١٢ تحفه

والاصلي فما تقول في سراويل فانه لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بقوله

وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل في التفصي عنه انه اعجمي حمل على موازنه
حاصله ان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة
لكنه جمع حكما لحمله على موازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل على هذا
يلزم بطلان حصر الاسباب في التسع بل تكون عشرة التسع هي المذكورة في البيتين وواحدها
الحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي لا على زيادة
سبب آخر وهو الحمل على الموازن قوله وقيل عربي جمع سروالة تقديرا حاصله ان الجمعية
اعم من الحقيقي ومن الاعتباري وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتباري اعتبارا
لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن هذا الوزن بدون الجمعية
لا يمنع الصرف فقدروا انه جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال فان قيل ان لا لنفي الجنس
فيقتضي نفي جنس الاشكال وليس كذلك بل الاشكال وارد وهو انه لما كان سراويل
منصرفا فينبغي ان يكون اناعيم مصابيح منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخاص الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق
الاشكال فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بموازنة المفرد العربي
وسراويل مفرد عجمي قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اراد به كل جمع منقوص على فواعل
واويا كان او يائيا كالدواعي والجواري فان قيل ان تشبيه جوار بقاض لا يصح لان جوار جمع
وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوار بقاض في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان تشبيه جوار
بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان صرف قاض اتفاقي وصرف جوار خلافي قلنا حكم جوار
كحكم قاض بحسب الصورة لا في الصرف ومنعه فان قيل لا نسلم ان صورة جوار

سله قوله وقيل عربي اما القائل الخ قال ان الجمعية مقدرة فيه كعدل عمر حفظا للقاعدة تمم ١٢ تحفه سكه قوله واذا صرف فلا اشكال
قيل لو قال ان صرف لكان اصوب لان اذا للقطع وصرفه ليس بمقطوع ثم قد يجاب بان صرفه مقطوع به كذا قال العلوي لكن ما قال
مناف لما قال مولانا عبد الغفور رحمه الله لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول وقع موقعه وفي الثاني
وهو قوله واذا صرف فلا اشكال وقع موقع ان للمشاكلة انتهى والمشاكلة تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ١٢ تحفه خادميه۔

مثل نحو قاضٍ لان صورة جوار قبل الاعلال علی فواعل و نحو قاض قبل الاعلال علی
فاعل قلنا ان صورة جوار مثل صورة قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیه
اعلم ان مثل جوارٍ فی حالة النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغة منتهی الجموع
بحالها واما فی حالة الرفع ففیه ثلثة مذاهب قد ذهب[٥١] بعضهم الی انه منصرف مطلقا
سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان[٥٢] الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة
مقدم علی منع الصرف الذی هو من عوارض الکلمة واما بعد الاعلال فلان شرط الجمع
فی سببیة منع الصرف صیغة منتهی الجموع وهی غیر باقیة وذهب[٥٣] بعضهم الی انه غیر
منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلبقاء الصیغة
بحالها واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ فان قیل لما کان غیر منصرف
ینبغی ان یمتنع التنوین علیه قلنا التنوین فیه عوض لا صرفی وذهب[٥٤] بعضهم الی انه
منصرف قبل الاعلال وغیر منصرف بعد الاعلال اما صرفه قبل الاعلال فلما مر ان الاعلال
المتعلق الخ واما منعه بعد الاعلال فلما مر ان المحذوف کالملفوظ فان قیل[٥٥] ان الصیغة
قبل الاعلال باقیة حقیقةً وبعد الاعلال باقیة مجازا باعتبار ما کان فلم ترکوا الحقیقة
مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صیغة منتهی الجموع وان کانت قبل الاعلال
باقیة حقیقة لکنها مع مانع الابدال وهو الاعلال وبعد الاعلال انکان باقیة مجازا لکنها

---

٥١ قوله قد ذهب بعضهم آه هو الزجاج وسیبویه ۱۲ ٥٢ قوله ان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة آه یعنی تعلقه بجوهر الکلمة لان الاعلال سواء کان بالحذف او بالقلب او بالتسکین یحصل به التغیر فی جوهر الکلمة ولیس معناه ان الاعلال متعلق بالکلمة فی ذاتها حتی یرد ان الاعلال فی جوار لیس کذلک لکونه بسبب ثقل الحرکة الحاصلة بالعامل کذا قال مولانا عبد الحکیم ۱۲ تحفه ٥٣ قوله وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا هذا ما ذهب الیه المبرد وعلیه الجمهور والمعو ۱۲ تحفه ٥٤ قوله وذهب بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال آه اقول هذا مخالف لما قال الشرح من ان بناء هذه اللغة علی تقدیم منع الصرف علی الاعلال ۱۲ وقال مولانا نور الحق المذهب الثالث الصرف بعد الاعلال والعدل کما اوقع الاستاذ فی هذا القول الحافظ علی نسخة الشارح المطبوعة حیث نسخت فیها الثالث الصرف قبل الاعلال وعدم الصرف بعده وقد افاد فی رئیس الاذکیاء ان ما سماه الحافظ ثالثا فهو ثانی ما قال الشارح رح فافهم ووافق بین قول الشارح رح والحافظ ومولانا نور الحق فقد تحیرت فیه قال جلال الشکری ناقلا عن الرضی هی لغة قلیلة اختارها الکسائی وابو زید وعیسی بن عمر ۱۲ تحفه ٥٥ قوله فان قیل ان الصیغة قبل الاعلال آه اقول تأمل فی تحریر المراد فی قول الشارح رح فانه جعل جوار جاءنی الضم بلا تنوین آه وفی قال تحمیل الاستاذ العلام الی آخر الکلام فیظهر لک انه مبنی علی اساس علی الفاسد المرام ۱۲ تحفه خادمیه

عه ای مولانا عبد الحی اللکنوی

بلا مانع والدليل القوي مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع فتدبر ان كان لك ادنى تامل **قوله** التركيب شرطه العلمية ليكون التركيب لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة من التغير بقدر الامكان **فان قيل** ان مثل النجم وبصرى مما وجد فيه التركيب مع العلمية مع انه منصرف **قلنا** ليس المراد بالتركيب مطلقه[١] بل المراد صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء **قوله** وان لا يكون باضافة لان الاضافة تؤثر في المضاف الصرف فكيف تؤثر في المضاف اليه منع الصرف الذي هو ضد الصرف **قوله** ولا اسناد لان[٢] الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات والصرف ومنعه من قبيل المعربات **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اضافيا كذلك شرط فيه ان لا يكون مركبا توصيفيا فلم يتعرض لنفيه **قلنا** التركيب التوصيفي مندرج في الاضافي كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف **فان قيل** كما شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم يتعرض لنفيهما **قلنا** انما لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بذكرهما في بحث المبنيات مثل بعلبك **قوله** الالف والنون **فان قيل** ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف لا يصح لان كل سبب فرع ووصف لشيء آخر والالف والنون من قبيل الذوات **قلنا** للنحاة[٣] خلاف في سببيتهما لمنع الصرف فذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين والمزيد فرع المزيد عليه وذهب بعضهم الى انهما سبب لمنع الصرف لمشابهتهما

---

[١] **قوله** بل المراد آه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين الباقيين اعني قوله وان لا يكون باضافة آه اكتفاء بالتبادر لان المتبادر من الكلمتين ما هو مستقلتان ليستا محتاجتين الى الاخرى فافهم وهذا ليس تعريفا لمطلق التركيب حتى يرد عليه انه غير جامع لخروج الانشائي والاضافي والتوصيفي مما لم يصر فيه كلمتان كلمة واحدة بل التركيب الذي يوجد في الاسماء وهو المناسب لسببية منع الصرف تحفه

[٢] ان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آه لا يصح هذا على راي المصنف لما نقله الرضي عن المصنف في بحث المركبات من ان المركب الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني ١٢ تحفه

[٣] **قوله** قلنا للنحاة خلاف آه اقول ليس هذا جوابا لما قال من الاعتراض لان خلاصته ان الالف والنون من الاسباب لا يصح لان الاسباب من قبيل الاوصاف والالف والنون من قبيل الذوات كما يعلم من قوله لان كل سبب فرع ووصف [illegible] وخلاصة الجواب انهما سبب لا لغير الا لكونهما مزيدتين او لمشابهتهما الفي التانيث وهما من الذوات لا من الاوصاف كما قال الاستاذ العلام فتامل ١٢

لالفي التانيث في عدم قبول لتاء والمشبه فرع المشبه به وصفله والراجح[۵۱] هو القول الثاني
قوله ان كان ثاني اسم فشرطه العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان الاعلام محفوظة
عن التغير بقدر الامكان فان قيل الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى في نفسه
وهذا المعنى موجود في الصفة ايضا فذكر الصفة بعد الاسم مستدرك قلنا ان للاسم
معنيين معنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف ومعنى خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد
ههنا المعنى الثاني فان قيل ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى الالف والنون وهما
امران فلا يحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه قلنا نعم لكنه افراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب
لا يخلو عن المسامحة لان الشروط السابقة مضافة الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا
الشرط مضاف الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كعمران او[۵۳] في صفة
فانتفاء فعلانة لان المقص مشابهتهما لالفي التانيث في عدم[۵۴] قبول لتاء وهي[۵۵] لا تحصل
الا بانتفاء فعلانة فان قيل ان قوله فانتفاء فعلانة جزاء الشرط وهو لا يكون الا جملة
وهذا الجزاء ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلانة خبر مبتدأ محذوف اي
فشرطه انتفاء فعلانة فان قيل ان فعلانة اما بفتح الفاء او بضمها فان كان الثاني فينبغي
ان يكون عريانا غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاول فينبغي ان
يكون ندمان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع

---

[۵۱] قوله والراجح هو القول الثاني كان وجه الرجحان بان الاصل تحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف فبان المعتبر محض الزيادة وبعد لحوق التاء يلحق بالاصل قاله الحافظ قال جمال الناظرين وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد لحوق التاء نعم كان له معنى اذا كان الزيادة محضا بعد الاصلي وههنا ممنوع اقول لعل الباحث القوي على البحث فيا اي الحافظ ما ترى وروده من البحث المذكور على ما قاله اي جمال الناظرين في وجه الرجحان من ان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر انتهى فافهم ۱۲

[۵۲] قوله المراد ههنا آه بقرينة المقابلة ۱۲

[۵۳] قوله او في صفة فانتفاء فعلانة كلمة او للتنويع والتقسيم فلا يرد ان ايراد لو ههنا لا يصح لان الالف والنون يوجدان في الصفة والاسم جميعا ۱۲ تحفه

[۵۴] قوله في عدم قبول التاء هذا انما يصح بالنسبة الى المذهب الثاني واما بالنسبة الى الاول فلا لوجود الفرعية على هذا التقدير ايضا فافهم ۱۲ تحفه

[۵۵] قوله وهي لا تحصل آه اقول فيه منع ظاهر لجواز ان يوجد مؤنثة مستقبلا بالتاء ولا يكون على فعلانة ۱۲ تحفه خادمية لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجود فعلى لان المقصود مشابهته لالف التانيث[۵۱] في عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصل لوجود فعلى لان وجود فعلى يستلزم لانتفاء فعلانة قوله ومن ثمه[۵۲] اختلف في رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فعلانة لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على المذكر ولا على المؤنث وعلى المذهب الثاني منصرف لفوات الشرط وهو وجود فعلى لانه لا يكون مؤنثه رحمى لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى اصلا قوله دون سكران لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى ووجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة وندمان[۵۳] لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة ووجود فعلانة يستلزم انتفاء فعلى قوله ووزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر في منع صرف الاسم قلنا المراد[۵۴] بوزن الفعل كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل فهو صفة للاسم مؤثر فيه قوله شرطه ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود في الاسم او لا فعلى الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

---

[۵۱] قوله لالف التانيث في عدم قبول التاء آه فيه شئ امر فتذكر ولا تغفل ۱۲ [۵۲] قوله ومن ثمه بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد وههنا للاشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه ها ساكنة عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا مع الها لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ره زيدا وقه عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت ره وقه ولذلك كتب ههنا مع الهاء لانه يوقف عليها وقولهم ثمت بالتاء من غلط العامة كذا في غاية التحقيق ۱۲ تحفه [۵۳] قوله ندمان المراد به ما هو من المنادمة لا ما هو من الندم لان مؤنثه بالالف كما قال الناظم قطعه ندمان منصرف كه بود از منادمه * تانيثش ندمانه وجمعش نديم * ور از ندم بود چو الف دان مؤنثش * قائل بانصراف شدن نيست مستقيم * [۵۴] قوله المراد بوزن آه وبهذا ايضا يندفع ما يقال من ان الاضافة تفيد الاختصاص بالفعل فيكون قوله ان يختص به مستدركا وحاصل الجواب ان الاضافة لمجرد النسبة لا للاختصاص قال مولانا عبد الرحمن وانما فسر الوزن بالكون الذي هو المعنى المصدري مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات وهي غير الكون لان الكون هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة للاسم لتم الا انه فسره به رعاية للسوق لانه لما عبر عن سائر العلل بالمعنى المصدري بالدال على هذا الاتصاف لا على حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف فلذا فسره به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان في تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظرا لان الوزن ليس معنى كل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى انتهى كلامه ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

وعلى الثاني لا يكون سببا لمنع الصرف في الاسم قلنا انه موجود في الاسم ومعنى اختصاصه بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم[1] قلنا المراد بالاختصاص الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية كشمر[2] وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته اي لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن في اوله ما يكون مختصا بالفعل وهو حروف المضارعة فان قيل ان الضمير في اوله راجع الى وزن الفعل وهو بمعنى مصدري فكيف يكون ظرفا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس المعنى المصدري بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير في اوله راجع الى ما يكون على وزن الفعل **قوله** غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالفعل فان قيل ان اربع اذا سمي به مذكر قابل للتاء مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسود قابل للتاء القياسية لانه يقال للحية الانثى اسودة مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة يمتنع صرفه من تلك الجهة[3] ومنع صرفه للوصفية الاصلية ولحوق التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة **قوله** ومن ثمة امتنع احمر[4] لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء لا احمرة وانصرف يعمل لانه وجد فيه الزيادة

---

[1] قوله كما في بقم وشلم ذكر في الصراح ان الاول اسم صبغ معروف والثاني لموضع من الشام وقال الرضي انه اسم لبيت المقدس ١٢ تحفه

[2] قوله كشمر اسم لفرس منكر لحجاج بن يوسف وتقدم على ضرب بان كان ثلاثيا لانه على صيغة المعلوم والمعلوم مقدم على المجهول ولانه من الخواص معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ ليس معلومه من الخواص ولان كونه مما نحن فيه بالفعل وضرب بالقوة كما قال الشارح اذا جعل علما لشيء ١٢ تحفه

[3] قوله قلنا المراد بالتاء هي التي لحقت آه قال الرضي واما الحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان منع الالحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء انتهى ١٢ تحفه

[4] قوله ومن ثمة امتنع احمر آه لا يخفى ان ثمه متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع فالاول نظرا الى وجودهما والثاني نظرا الى عدمهما لعدم الجزء الاخير من الشرطين واما ما يقال من ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط ففيه ان للشروط اللغوية امارات يعلم منها المشروط فلا بد ان يستلزم الشرط المشروط كذا قال الحافظ اقول القائل مولنا عبد الرحمن ١٢ تحفه

المذکورة لکنه قابل للتاء لان مؤنثه یعلمة للناقة القویة علی السیر العمل قوله وما
فیه علمیة مؤثرة اذا انکر صرف ای الاسم الذی جمع معه العلمیة سواء کان اجتماعه
شرطا او تاثیرا معنی الاول ان یکون مؤثرا بنفسه ویکون شرطا لتاثیر سبب اخر
ومعنی الثانی ان یکون مؤثرا بنفسه ولا یکون شرطا لتاثیر سبب اخر وتنکیره علی
وجهین احدهما ان یراد بالعلم المسمی به وثانیهما ان یکون العلم کنایة عن الوصف
المشهور صاحبه بذلک الوصف نحو لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق قوله
لما تبین ای لدلیل ظهر بالالتزام من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والفا التانیث ان
العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجامع مع الوصف من
اشتراطها فی التانیث والمعرفة والعجمة والترکیب والالف والنون اذا کانتا فی اسم انها
تجامع مع ماهی شرط فیه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجامع معهما من غیر
اشتراکها لها قوله من انها لا تجامع مؤثرة الا ماهی شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فاذا
نکر بقی بلا سبب فی الاول وعلی سبب واحد فی الثانی فان قیل فی عبارته تعدد الاستثناء
من المستثنی منه الواحد بلا ایراد العاطف وهو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنی منه واحد
بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثانی مما بقی من الاستثناء الاول
فیکون المعنی انها لا تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ماهی شرط فیه لا تجامع مع غیر ما هی
شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فان قیل لم لا یجوز ان یکون الاسم غیر منصرف فی العلمیة
والعدل ووزن الفعل فالعلمیة وان زالت بالتنکیر لکن العدل ووزن الفعل باقیان (١)
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا یکون معهما الا احدهما لان اوزان الفعل قیاسیة واوزان العدل
غیر قیاسیة فلا یوجد مع العلمیة الا احد الامرین یعنی العدل ووزن الفعل

سله قوله واوزان العدل غیر قیاسیة اقول ان ارید بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلا فلا معنی لهان ازمیان الموزون به
غیر قیاسی فممنوع وان طلبت السند فارجع الی الرضی فالصواب ان یقال ان اوزان العدل لم یجئ شیء منها بالاستقراء علی اوزان الفعل کما
قال الشارح ویحیط باوزان العدل قول الشاعر شعر اوزان عدل را بتمامی تو نیش شمر ۂ مفعل فعل مثالها مثلث فکر ۂ اسم فعال
ست چون ثلاث ۂ مثل فعال وان تو قطام و فعل سحر ۂ وقال بعض الاساتذة المشفقة فی اوزان الفعل شعر وزن فعل مجہولات
معلوم رد ۂ ثلاثی رباعی گر بود مجرد ۂ ایں ہر دو زود بگیری ارجمند ۂ گر بود مزید لے ہوشمند ۱۲ تحفہ

فان قیل لانسلم ان بینهما تضادا الا ان اِصمِت بکسرتین علما للمفازة من اوزان الفعل وجد العدل فیه لانه امر من صَمَتَ یَصْمُتُ وقیاسه ان یجیٔ بضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه امر معدول عنه **قلنا** لانسلم انه امر من صَمَتَ یَصْمُتُ بل یجوز ان یکون من صَمِتَ یَصْمِتُ بکسر العین لا بضمها وان لم یشتهر ا ونقول ان مجرد وجود اصل محقق لا یکفی فی العدل بدون اقتضاء منع الصرف ومنع صرفه لا یقتضی العدل لوجود سببین اٰخرین وهما العلمیة والتانیث **فان قیل** المنفی[له] بقوله لا یکون اما مطلق السبب او احد الامرین ای العدل ووزن الفعل فعلی الاول یلزم خلاف الواقع وعلی الثانی یلزم استثناء الشیٔ عن نفسه **قلنا** المنفی بلا یکون امر دائر بین مجموعهما وبین احدهما فقط لا ما یعمه وغیره حتی یلزم خلاف الواقع ولا المختص باحدهما حتی یلزم استثناء الشیٔ عن نفسه **قوله** فاذا نکر بقی[له] بلا سبب او علی سبب واحد **فان قیل** ان العلمیة شرط فی التانیث مع ان التانیث لا یزول بزوال العلمیة **قلنا** المراد بالزوال زوال وصف السببیة لا زوال ذات السبب ولا شک ان وصف السببیة یزول بزوال العلمیة **قوله** خالف سیبویه الاخفش فی مثل احمر علما اذا نکر **فان قیل** ان سیبویه استاذ الاخفش فاسناد المخالفة الیه غیر مستحسن **قلنا** نعم لکن لما کان قول التلمیذ اظهر لموافقته مع القاعدة المذکورة جعله اصلا واسند المخالفة الی الاستاذ تنبیها علی اصالته **قوله فان قیل** ان المخالفة بینهما واقع فی سکران ایضا فلم خص احمر **قلنا** المراد بمثل احمر ما کان معنی الوصفیة فیه ظاهرا قبل العلمیة

[له] **قوله** فان قیل المنفی بقوله لا یکون آه قد اعترض من بعض الشارحین علی عبارة المصنف فلا یکون معها الا احدهما بانه غیر صحیح لان المستثنی منه المقید بالا احدهما فیلزم استثناء الشیٔ من نفسه واما الشیٔ العام ای لا یکون مع العلمیة شیٔ من الاسباب الا احدهما فهذا ایضا باطل لان العلمیة تجامع الستة المذکورة کما عرفت واما مجموع العدل ووزن الفعل فهذا ایضا باطل لان احدهما لیس مندرجا فی المجموع من حیث المجموع ان ارید بالمجموع ذلک ان ارید به السبب بالنسبة الی کل واحد فهذا ایضا باطل اذ فی الحاصل یلزم التناقض تحریر الجواب ان ههنا ثلثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنی منه مفهوم کلی یصدق علی کل من الثلثة المذکورة فهو عام والمستثنی بعض افراده وهو ما یصدق علیه مفهوم احدهما فقط وذلک امران فلا یوجد شیٔ من افراد هذا المفهوم الکلی الا هذا الفرد وهو احدهما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلک المفهوم الکلی المستثنی منه کذا قال الحافظ فاحفظ فانه مفید لما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب سلمه

قوله تبقی بلا سبب فیما هی شرط فیه او علی سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه کالعدل ووزن الفعل ۱۲ **تحفه خادمیه۔**

سواء كان على وزن افعل و فعلان وايضا لا ايراد افعل التاكيد لا افعل التفضيل لان افعل التاكيد منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ايضا منصرف بالاتفاق بعد التنكير لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية وافعل التفضيل المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **قوله** اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكن قدم المفعول على الفاعل تعظيما للاستاذ وحينئذ لا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا ان قوله[1] اعتبارا منصوب على انه مفعول له لخالف وشرط نصبه تقدير اللام وهو مشروط بشروط ثلثة احدها ان يكون فاعله وفاعل فعله واحدا وفاعل الاعتبار كان سيبويه فعلم ان فاعل الخلاف ايضا سيبويه ودليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فلا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية **فان قيل** كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف قلنا الباعث موجود وهو قياسه على اسود وارقم مع زوال الوصفية فيهما بغلبة الاسمية على الوصفية فان قيل ان قياسه[2] عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية وعن احمر زالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فيه ودليل الاخفش ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل[3] لا يعود من غير ضرورة ثم اعترض

---

[1] **قوله** قلنا ان قوله اعتبارا آه لمانع ان يمنع قوله منصوب على انه مفعول له لجواز ان يكون منصوبا على انه حال من سيبويه او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي او على انه ظرف او غيره كما ذكر في غاية التحقيق وما قال جمال الناظرين ان سبب ان لا يكون اعتبارا منصوبا على انه مفعول له ليكون صريحا له ليس على ما ينبغي لان بيان العلل ليس من دأب اهل المتون على انه يجوز ان يكون مفعولا له على تقدير نصب سيبويه وما ذكر الاستاذ من حديث الاتحاد رأي جمهور النحاة واما على رأي البعض فليس بشرط وهو المرضي للشيخ الرضي ١٢ تحفه خادميه

[2] **قوله** فان قيل ان قياسه عليهما قياس آه اجيب من هذا البحث بانه يجوز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت بالاحمر من فيه الحمرة فعلى هذا يستقيم الجواب وبحث المعترض على الجواب غير وارد كذا فهم من الحاشية قاله مولانا نور محمد مع ادنى تغيير ١٢ تحفه خادميه

[3] **قوله** والزائل لا يعود آه قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف كذا قال تلميذ الشارح ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله۔

علی سیبویہ من جانب الاخفش بانہ لوکانت الوصفیۃ معتبرۃ فی مثل احمر بعد التنکیر لکانت معتبرۃ فی مثل حاتم حال العلمیۃ ایض والوصفیۃ فی مثل حاتم غیر معتبرۃ فعلم انہا فی مثل احمر ایض غیر معتبرۃ فاجاب بقولہ ولا یلزم باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین فی حکم واحد[1] وتقریر الجواب انہ لا یلزم من اعتبارہا فی مثل احمر بعد التنکیر اعتبارہا فی باب حاتم حال العلمیۃ لما یلزم من اعتبارہا فی باب حاتم اعتبار المتضادین فی حکم واحد وہو باطل فان قیل ان اعتبارہما فی حکم واحد نحو حاتم کما فی عمر واحمر قلنا ان اعتبارہما فی حکم واحد باطل اذا کان فی لفظ واحد لا فی لفظین فی عمر واحمر لفظان فان قیل التضاد بین العلمیۃ الحقیقۃ والوصفیۃ الحقیقۃ لا بین العلمیۃ المحققۃ والوصفیۃ الاعتباریۃ قلنا اجتماع المتضادین فی الاعتبار مثل اجتماع المتضادین حقیقۃ لاجتماع المتضادین حقیقۃ باطل فکذا فی الاعتبار[2] قولہ وجمیع الباب باللام والاضافۃ ینجر بالکسر فان قیل ان الباء للسببیۃ واللام ذات فکیف یکون سببا فلا ینجر بالکسر قلنا ان مدخول الباء محذوف وہو الدخول فان قیل نوقض بقولہ المال لاحمد لانہ دخول اللام مع انہ لم ینجر بالکسر قلنا المراد باللام لام التعریف فان قیل نوقض بقولہ غلام احمد لان احمد مضاف الیہ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر قلنا المراد بالاضافۃ اضافتہ الی الغیر لا اضافۃ الغیر الیہ فان قیل الکسرۃ بالتاء مشترکۃ بین القاب البناء والاعراب والکسر بدون التاء خاصۃ بالقاب البناء وکلامنا فی الحرکات الاعرابیۃ فالحق ان یقول بالکسرۃ قلنا المراد بالکسر صورۃ الکسرۃ لا حقیقتہا فان قیل ان جلے فی مررت بالجلی او بجلیکم مدخول اللام والاضافۃ مع انہ لم یکن مجرورا بالکسر

بالتضادین

نا مجرور

---

[1] قولہ فی حکم واحد وہو منع صرف لفظ واحد قیل یرد علیہ ان الوصفیۃ والعلمیۃ لیستا متضادین فی ہذا الحکم بل متوافقان وفیہ نظر لان قول المصنف رح فی حکم واحد متعلق بالاعتبار لا بالمتضادان کذا قیل اقول فی ہذا التعلق ایضا بحث لان اعتدال المزاج مثلا حکم من الاحکام مع انہ اجتمع فیہ المتضادان اعنی الحرارۃ والبرودۃ والرطوبۃ والیبوسۃ فافہم وتامل ١٢ تحفہ خادمیہ

[2] قولہ فکذا فی الاعتبار ما قیل لمانع ان یمنع البطلان کیف لا ولا استحالۃ فی اعتبار المتضادین نعم لو قال غیر مستحسن لکان اولی کما قال الشارح الہم الا ان یقال عندہ الامر الغیر المستحسن من الشناعۃ والعلل قبیح جدا او جاز اطلاق البطلان علی ما ہو غیر مستحسن ١٢ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شیب بلتی رحمہ اللہ

قلنا الكسر اعم من اللفظى والتقديرى فان قيل لا حاجة الى التقييد بالكسر بل المناسب ان يقول ينجر قلنا الانجرار قد يكون بالفتح وهو غير مراد فان قيل ينبغى ان يكتفى بقوله ينكسر لتعيين الجر بالكسرة قلنا انما لم يكتف بقوله ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايض والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغى ان يكتفى بقوله ينصرف قلنا فى صرف هذا الاسم خلاف فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا اى سواء كان السببان باقيين مع اللام والاضافة اولا اما فى الثانى فظاهر واما فى الاول فلان اللام والاضافة من الخواص[٥١] المعظمة المكثرة للاسم فيترجح بهما جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف[٥٢] مطلقا اما عند بقاء السببين فظاهر واما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له فان قيل لما كان غير منصرف ينبغى ان يمتنع الكسرة عليه كما امتنع التنوين قلنا الممتنع من غير المنصرف هو التنوين بالذات وامتناع الكسرة بتبعية التنوين ولما ضعف مشابهته بالفعل اثر فى سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان الاسم عند بقاء السببين غير منصرف ووجهه ظاهر وعند عدم بقائهما منصرف ووجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع فى بيان المقاصد وهى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات والمجرورات فضلة والعمدة اصل والفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال

المرفوعات

---

[٥١] قوله من الخواص المعظمة آه يرد عليه ان اسناد حروف الجر ايضا من معظمات الخواص كما مر جوابه فلم لا يجر مدخولها واجيب عنه بان اللام والاضافة من بين المعظمات يؤثران فى اللفظ والمعنى فهما اقوى من البواقى فتامل فيه ١٢ تحفه

[٥٢] قوله غير منصرف مطلقا آه يرد عليه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف يعين الانصراف فكان وجد احد العلتين لضعفه لا يجعل الاسم غير منصرف ثم هل لهذا الاختلاف ثمرة ام لا قيل لا ثمرة فيه اقول بل فيه ثمرة لان من قال بعدم الانصراف فجوز الفتح لتوهم القبح فيه ونظير ذلك كثير فى كلام العرب كذا قال الحافظ القائل مولانا عصام اقول له ثمرة ظاهرة خصوصا فى الاحكام الشرعية فان من حلف لا اتكلم باسم غير منصرف فان تكلم بالاسم الذى نحن فى صدده فلا يحنث على الاول ويحنث على الثانى ومثل هذا قال الاستاذ رئيس الاذكيا فى شرحه للرسالة المعنونة المسمى بالبهية المختارية فى رحمن الذى هو صفة من الصفات الالهية ١٢ تحفه خادميه۔

اما بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا بحث المرفوعات واما بالرفع على انه
مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه او بالوقف لانها واقع موقع
الفصل ولا محل للفصل من الاعراب اعلم ان الاسماء المرفوعة ثمانية بالاستقراء
وجه الضبط ان عامل الاسم المرفوع لا يخلو اما معنوي واما لفظي فان كان الاول فالمعمول
لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول هو القسم الاول من المبتدأ وان كان مسندا
به فايضا لا يخلو اما ان يشترط فيه ان يكون رافعا للاسم الظاهر اولا فالاول هو
القسم الثاني من المبتداء والثاني الخبر وان كان لفظيا فالمبتدأ لا يخلو اما ان يكون فعلا او شبهه او
حرفا فالاول ايضا لا يخلو اما ان يكون قائما بالاسم او واقعا على الاسم فالاول هو الفاعل
والثاني مفعول ما لم يسم فاعله وان كان حرفا فمعموله لا يخلو اما مسند اليه او مسند به فالاول
اما في كلام موجب او غير موجب فالاول اسم الافعال الناقصة سوى ليس والثاني اسم ليس
واسم ما ولا المشبهتين بليس وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما في كلام موجب او غير موجب
فالاول خبر الحروف المشبهة بالفعل والثاني خبر لا التي لنفي الجنس فان قيل ان الافعال
الناقصة افعال فكيف يصح اطلاق الحروف عليها قلنا انها وان كانت افعالا صورة لكنها حروف معنى و

؎ قوله انه مبتدء وخبره محذوف اقول يجوز رفعه على انه مبتدأ وهو ما اشتمل خبره او هو ضمير فصل تذكيره وافراده باعتبار تاويل كل واحد
وغير ذلك ويجوز نصبه على انه مفعول به للفعل المحذوف وهو بحث واشرع مثلا قال مولانا عصام ولم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع يوهم
ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والا في المجرورات فانه للمجرور والمشاكلة وفي المنصوبات
استعارة للكثرة بها في موقعها انتهى قال مولانا نور الحق فان قيل لابد من بيان فرق يوجب ان جمع المرفوعات اشارة الى التعدد وان
المنصوبات لا يصلح للاشارة اليه بل هو مستعار للكثرة مع ان الكثرة والتعدد متلازمان فان الحمل في المجرورات على مجرد المشاكلة ليس بضروري
فانه لو اعتبر التعدد والتكثر فيه بملاحظة ان مجرور كل جار مغاير لمجرور جار آخر وفي كل منهما اثر عامل محسوس ويعرض السبب بمعنى خاص لم يكن
مفيدا غير قابل للاعتبار في مثل هذه المواضع فلا يمكن ان يقال المراد من التعدد تعدد الانواع ولما كان المرفوع جنسا تحته انواع
متعددة يصلح ان يشار بايراده جمعا الى ذلك التعدد كما صرح في بعض الشروح انما جمعها اعلاما بان لانواع مختلفة بخلاف المنصوبات
فان له نوعا واحدا هو المفعول غالبا وفي الملحقات وتعدده من قبيل تعدد الاصناف والانواع فهو لم يصح بجهة الاشارة الى تعدد
الانواع ومع ذلك لما كان فيه تكثر الاصناف والملحقات يصلح ان يجمع مستعارا للكثرة اما المجرور فلما كان جنسا منحصرا في نوع واحد
وهو المضاف اليه لم يكن فيه تكثر الاصناف والملحقات ايضا فهو لم يصلح للاشارة ولا الاستعارة المذكورتين فالمناسب ان يقال
ايراده للمشاكلة فتامل وهذا غاية التكلف في توجيه كلام المولوى انتهى بكلامه ۱۲ تحفه۔

٥

؎ اقول التفصيل والبيان مناقض لما في العنوان فتامل لعل الشد ينبهك ما في البيان ۱۲

لايتم بالمرفوع فقط فان قيل لفظ المرفوعات لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة وكل واحد منهما
لا يصح اما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث والمرفوع مذكر واما الثاني فلان
المرفوع والمنصوب والمجرور من[1] صفات الاسم والاسم مذكر والمرفوعة مؤنث قلنا انه
جمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعدة وهي ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذكر لا يعقل وصفة المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطردة اي قياسا كايام
خاليات ورجال سجلات هو اي جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع
على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى
المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع وعلى الثاني يلزم
الاضمار قبل الذكر قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعات وتذكير الضمير بناء على
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم
تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع
ولا يقال انه ليس بمذكور لان المذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا وههنا وان لم يكن
مذكورا مطابقة لكنه مذكور تضمنا لان المرفوعات تدل على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على
المفرد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون
للجنس بالجنس فاجاب الشارح بما حاصله ان ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعات
من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فلا يلزم المحذور اصلا
ما اي الاسم الذي اشتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعلا هي الضمة في المفرد

---

[1] قوله من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان موصوفه كلمة هي مؤنثة لتحصل المطابقة لان كلامنا في الخاص اعني الاسم لا العام اعني كلمة ١٢ تحفه

[2] قوله يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها اما ان يكون المعرف جميع الافراد من حيث هو اما ان يكون كل واحد معرفا واما ان يكون بعضها معرفا دون البعض وعلى الاول فيتجه ان التعريف لا يصدق عليه لان المجموع لا يشتمل على علامة كون ذلك المجموع فاعلا اذ فاعلية المجموع من حيث المجموع وعلى الثاني يبطل طرد التعريف لصدقه على كل واحد من افراد المرفوع فيكون كل واحد من افراد المرفوع معرفا لعدم مساواة التعريف لكل واحد وعلى الثالث يلزم الترجيح بلا مرجح مع بطلان الطرد اي المانعية ولان التعريف انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وهي كليات والافراد من حيث هي افراد لا تتشخص بهذه الكليات بل انما تتشخص بتعيين مشخصات جزئية فلا يصح ان تعتبر معرفات سواء كان جميعها او بعضها ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب رح

وجمع المؤنث السالم والجمع المكسر المنصرف وغیر المنصرف والالف فی التثنیات والواو فی الاسماء الستة وجمع المذکر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا فان قیل تعریف المرفوع لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه الحرف الذی هو محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل علی علم الفاعلیة قلنا ان کلمة ما عبارة عن الاسم لا عن اللفظ والشئ حتی یرد النقض فان قیل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الکل علی الجزء فهذا الحد یصدق علی المرفوع بالحرف لا علی المرفوع بالحرکة لانها لیست جزء الکلمة قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف علی الصفة لا اشتمال الکل علی الجزء فان قیل علی هذا یصدق الحد علی المرفوع بالحرکة لا علی المرفوع بالحرف لانه صفة الکلمة قلنا الاصل فی الاعراب الاعراب بالحرکة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحرکة فلا اعتبار له فان قیل اطلاق العلم علی الحروف والحرکات لا یصح لان العلم قسم من الاسم والاسم قسم من الکلمة والمعتبر فی مفهومها الوضع ولا وضع فی الحروف والحرکات قلنا المراد بالعلم العلامة فان قیل لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفک عن الشئ والرفع منفک عن ذات الفاعل قلنا ان الرفع علامة علی کون الشئ فاعلا لا علامة ذاته ولا شک ان الرفع لا ینفک عن کون الشئ فاعلا فان قیل تعریف المرفوع لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه المرفوع فی جاءنی موسی وجاءنی هؤلاء لانهما لا یکونان مشتملین علی علامة کون الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم من ان یکون لفظا نحو جاءنی زید او تقدیرا نحو جاءنی موسی او محلا نحو جاءنی هؤلاء فمنه من جنس المرفوع علی ان یکون الضمیر راجعا الی المحدود لانه المقصود[1] او من جنس ما اشتمل علی علامة کون الشئ فاعلا علی[2] ان یکون الضمیر راجعا الی الحد لانه قریب الفاعل ثم اعلم ان فی اصل المرفوعات مذهبین مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور ان اصل المرفوعات الفاعل باعتبار الوجهین

---

[1] قوله لانه المقصود لکونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ او واعلم ان المعنی یقتضی الاول واللفظ الثانی وانما قدم الاول لان حمل الکلام علی ما یقتضیه المعنی اولی من حمله علی ما یقتضیه اللفظ ویحتمل ان یکون الضمیر راجعا الی المرفوعات بتاویل المذکور ونحوه ۱۲ تحفه خادمیه

[2] قوله علی ان یکون الضمیر راجعا الی الحد لکن باعتبار حالة اجمالیة فلا یرد عدم ورود التقسیم علی مورد المعرف کذا قال الحافظ ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمه الله تعالی۔

اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لموافقتها غرض المتكلم من الاخبار والاستخبار عن الحدث الواقع فى احد الازمنة الثلثة وآما الثانى فلان العامل فيه لفظى والعامل فى المبتدأ معنوى وقوة العامل تدل على قوة المعمول ومذهب البعض ان اصل المرفوعات المبتدأ باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم وآما الثانى فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم الاشتقاقى فقط لكن يرد عليه فاعل افعال المدح والذم لانها محكوم عليها بالحكم الجامد ايضا الا ان يقال ان هذ الحكم باعتبار الاغلب ثم لما كان المختار عند المص مذهب الجمهور فلذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو

ما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد هذا مثال ما اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل فى مثل هذا التركيب اعجبنى ان ضربت زيدا لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا او تاويلا والفاعل فى هذا المثال وان لم يكن

---

۵۱ قوله فلانه جزء الجملة الفعلية اى غالبا فلا يشكل بانه قد يقع جزءا من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة وكونه جزءا من جملة اسمية نحو زيد قائم ابوه ولانه لا يحذف الا ان يسد مسده شئ الا نادرا نحو ما ضرب اكرم الا انا لانه لا ينسخ برفع النواسخ المؤثرة بخلاف المبتدأ ولان عامل العامل يعمل فى جميع المفاعيل نحو ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير فى داره عمرا قائما تاديبا بخلاف المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله وهو الخبر ١٢ تحفه

۵۲ قوله لموافقتها آه ولاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه ١٢ تحفه

۵۳ قوله فلانه باق آه ولا اعتداد بالتاخر العارضى لان الاصل فيه التقديم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد ١٢ تحفه خادميه

۵۴ قوله وهو ما اى اسم حقيقة او تاويلا اسند اليه الفعل او شبهه اى بالذات لا بالتبع فالاسناد اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد نحو ان قمت قمت ولم يقل او معناه كما قال فى الحال فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما المضمر او الظاهر لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور وما قال فى الحال او معناه لعله جرى كلامه لمخالفة الغير والله اعلم فتامل فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اسند اليه الفعل يخرج ما لم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمنعقد كزيد ما لم ينعقد الاسناد لكن يتقى ههنا الفعل كالحجر لا حى وقوله قدم عليه يخرج نحو زيد فى زيد قام لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج ما لم يسم فاعله كما لا يخفى ١٢ تحفه

۵۵ قوله هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس نصا فيه لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابوه لكان نصا كذا قال الرضى وههنا كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ تحفه

اسما صريحا لكنه اسم تاويلا تقديره اعجبنى ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غير الفاعل كالمعطوف فى مثل جاءنى زيد وعمرو لانهما مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة فان قيل الاسناد الماخوذ فى تعريف المص مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس الا اخذ المجاز فى التعريف واخذ المجاز فى التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجاز فى التعريفات شنيع بدون القرينة وههنا وجدت القرينة وهو ذكر التوابع فيما سياتى فان قيل ان ايراد كلمة او فى تعريف الفاعل شنيع لانها للتشكيك والتعريف للايضاح وبينهما منافاة قلنا كلمة او ههنا لتقسيم المحدود بقرينة ذكر القيد فى التعريف الشامل للشقين فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل هذا التركيب كريم من يكرمك لانه اسم مما اسند اليه الفعل وقدم عليه اه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه وشبهه هو التقديم الوجوبى وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كثيرا ما يجب تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل فى الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوبى هو التقديم الوجوبى النوعى وهذا فردى فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع فى عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب المحلى ههنا النصب على المصدرية فان قيل الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى اسند مشتمل على الاسناد لا على جهة قيامه به قلنا ان مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف وفاعنى اسنادا فان قيل ان ظرفية الجار والمجرور ومصدريته وحاليته باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور او الاسناد المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى يلزم اتصاف الشئ على نفسه كلاهما باطلان قلنا ان متعلقه ليس اسند المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يرد النقض بل

سله قوله النصب على المصدرية ولا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى نعم قوله وقدم عليه لانه حال من الفعل بتقدير قد فيكون كلاهما معمولين لشئ واحد وهو اسند اقول جاز ان يتعلق باسند ويكون اليه متعلقه بتقدم فح يكون نصبه على المفعولية او على الحالية من فاعل تقدم ولا حاجة الى قصة الاستاذ العلام كما لا يخفى على ذوى الافهام وان اختلج فى صدرك ما قال تلميذ الشارح العلام من ان الفعل لا يكون على طريق القيام فاعتصم بما قال الشارح رح فى معنى طريقة القيام ١٢ تحفه خادميه

متعلقه امرا اخر اعنى واقعًا فيكون تقدير العبارة هكذا ما اسند اليه الفعل او شبهه اسنادًا واقعًا على جهة قيامه به فان قيل ان تعريف الفاعل لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه الفاعل نحو مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث والموت والطول ليسا حادثين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على صيغة المعلوم سواء كان حادثًا من الفاعل او قائمًا به فان قيل ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعنى قوله على جهة قيامه به فلم خالف المصنف عن صاحب المفصل قلنا[1] المحتاج الى هذا القيد من لم يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فى تعريف الفاعل كالمصنف بخلاف صاحب المفصل لانه ادخل مفعول ما لم يسم فاعله فى تعريف الفاعل فالواجب عنده ترك هذا القيد والاصل فى الفاعل ان يلى الفعل لان الفاعل كالجزء من الفعل لفظًا ومعنى اما لفظًا فبدليل سكون اللام فى ضربت واما معنى فلان تمام الفعل لا يكون بدون الفاعل وجزء الشيء مما يلى الشيء فان قيل المتبادر من الاصل الاصل بمعنى القاعدة فيكون المعنى والقاعدة فى الفاعل ان يلى الفعل فينبغى ان لا يجوز ضربك زيد لوجود الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل ههنا بمعنى الراجح لا بمعنى القاعدة فان قيل لا نسلم ان الراجح فى الفاعل ان يلى[2] الفعل بل ممتنع فى مثل ما ضرب زيدًا الا عمرو قلنا الراجح فى الفاعل ان يلى الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو وقوع الفاعل بعد الا فان قيل لما كان الراجح فى الفاعل ان يلى الفعل فينبغى ان يضعف هذا التركيب جاء الرجل لوجود الفصل بين الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنى يلى ان لا يكون بين الفعل والفاعل شيء من معمولات الفعل واللام ليس معمولا للفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لان مرجع الضمير وان كان مؤخرًا لفظًا لكنه مقدم رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظًا لا رتبة وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زيدًا لان مرجع الضمير مؤخر لفظًا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة وهو غير جائز خلافًا للاخفش

---

[1] قوله قلنا المحتاج الى هذا القيد آه انت تعلم ان هذا ليس جوابا للاعتراض المذكور بل لفائدة علىحدة كيف والمخالفة باقية على حالها كما لا يخفى والامر فى الجواب سهل فافهم ١٢

[2] قال ان يلى آه وانما لم يقل الاصل ان يليه مع انه اخصر واشمل اما الاول فظاهر واما الثانى فلان الضمير حينئذ يرجع الى احد الامرين وهو الفعل وشبهه لزيادة التمكن فى الذهن وللاشارة الى ان الفعل اصل فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر موضع المضمر للاشارة الى ذلك وقيل انما لم يقل الاصل ان يليه لانه لو قال كذلك لتوهم ان المقصود هو قرب الفعل الى الفاعل مع ان المقصود هو العكس كذا قال مولانا عبد الرحمن الجامى ناقلا عن مولانا عصام اقول هذا التوهم بعيد غاية البعد كيف ويلزم حينئذ الخروج من البحث ١٢ تحفة خادمية

وابن جنی فان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة مطلقا جائز عندهما بدلیل قول الشاعر شعر
جزی ربه[1] عنی عدی بن حاتم ✻ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ✻ قلنا هذا محمول علی ضرورة
الشعر وکلامنا فی سعة الکلام او نقول[2] ان الضمیر فی ربه راجع الی مصدر الفعل المذکور
وهو الجزاء تقدیره هکذا جزی رب الجزاء عنی عدیا اه واذا انتفی الاعراب فیهما لفظا والقرینة
نحو ضرب موسی عیسی فان قیل ان ضمیر فیهما راجع الی الفاعل والمفعول والفاعل مذکور والمفعول
غیر مذکور فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الفاعل مذکور صریحا فی ضمن الامثلة والمفعول
لم یکن مذکورا صریحا لکنه مذکور فی ضمن الامثلة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل اذ ذکر
الاعراب مع القرینة مستدرک لان القرینة امر دال علی تعیین الشیء وهذا المعنی موجود فی الاعراب
قلنا بینهما فرق وهو ان الاعراب امر دال علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول بالوضع والقرینة[3] امر

---

[1] قوله جزی ربه آه قائله زیاد بن معاویه یعنی جزا بدهاد عدی بن حاتم را یعنی تلافی کناد مارا پروردنده آن عدی پسر حاتم بدل است از عدی ما تلافی کردن سگهای صدا کننده ما نزدن وکار کردن مردمان آن سگها را وتحقیق کرد خداوند ما آن کار را واعلم ان المفعول الاول من باب اعطیت بمنزلة الفاعل والثانی بمنزلة المفعول عند البصریین فی عدم جواز اعطیت صاحبه الدرهم وجواز اعطیت درهمه زیدا فان الاضمار قبل الذکر جائز فی خمسة مواضع فی ضمیر رب نحو ربه رجلا وفی ضمیر نعم نحو نعم رجلا زید وفی ضمیر الشان نحو هو زید قائم وفی تنازع الفعلین نحو ضربنی واکرمنی زید وفی بدل الظاهر من المضمر نحو ضربته زیدا کذا فی المتوسط والمفصل ۱۲ تحفه

[2] قوله او نقول آه هذا تاویل وحمل الکلام علی غیر الظاهر والاول هو الظاهر الموافق للمعروف ولهذا قدمه ۱۲ تحفه

[3] قوله والقرینة امر دال ای فیما نحن فیه واما تعریف مطلق القرینة فهی امر دال علی تعیین شیء بلا وضع ووضعه فلا یرد المعنی الالتزامی والتضمنی بحیث لا یحتاج فی تعیینه الی قرینة فلا یرد المجاز لاحتیاجه الیها فان قیل انهم قالوا ان التاء فی نحو ضربت موسی حبلی قرینة علی تانیث الفاعل مع انها موضوعة لتانیثه قیل فی الجواب کون التاء قرینة علی کون الفاعل مؤنثا بالوضع واما دلالتها علی کون هذا المؤنث فاعلا فهی لا بالوضع وکون التاء قرینة انما هو بالاعتبار الثانی لا الاول قال استاذ الاستاذی هذا الجواب بحث ان الاول انه لما کان تاء التانیث لتانیث فاعل ما دون فاعل بالخصوص جزئی لفاعل کلی ودلالة الکلی علی الجزئی لم یعد مجازا فما والا لزم ان یقول کون لفظ زید الکلمة مجازا اذ لیس فلیس والثانی ان تاء التانیث حرف والحرف غیر مستقل وهو موضوع لخصوص الفاعل ولو کان موضوعا للفاعل بالخصوص یکون مستقلا فلا یکون حرفا اقول فی البحث الاول بحث ظاهر ثم قال الجواب الصحیح المرضی ان یقه سلمنا ان تاء التانیث موضوع لخصوص الفاعل لکن دلالته علی موسی لیس بذلک موضوعا انتهی وقال مولنا نور الحق وفیه انه لا دلالة لها علی التعیین من المتکلم بعد علمه انه ذکر المتکلم ابهم المعنیین احدهما مذکر والآخر مؤنث فکیف یصح کل واحد منهما ان یکون فاعلا ومفعولا فالفرق تاء التانیث علی ان الفاعل من بینهما هو الاسم المؤنث لیست کرنیة علی خصوص انه حبلی وسکری وغیر ذلک فافهم ولا یبعد ان یقه التاء الموضوعة لتانیث الفاعل لا للفاعلیة والتمثیل ایهام باعتبار دلالتها علی الفاعلیة واین هذا من ذلک فقال انتهی کلامه فافهم وقال الکافی قال بعض الناس ان وجب تقدیم الفاعل علی المفعول فی هذه الصورة یشترط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل موسی ضرب عیسی انتهی قال مولانا عصام لا نسلم ان وجب تقدیم الفاعل علی المفعول مشروط بهذا الشرط فان قولنا موسی ضرب عیسی یحتمل ان یکون الراجع الی عیسی فاعل لضرب وموسی مفعول ویحتمل ان یکون موسی مفعولا فافهم وتدبر ۱۲ تحفه خادمیه

دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون ذكر القرينة شاملاً
للاعراب او كان مضمراً متصلاً نحو ضربت زيداً فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيدٌ
ضربت لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديم الفاعل على المفعول غير واجب
قلنا ان وجوب تقديم الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيباً عن الفعل وقد وقع مفعوله
بعد الا فان قيل هذا ينتقض بمثل ما ضرب الا عمراً زيدٌ لان المفعول ههنا وقع بعد الا
مع ان تقديم الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط
الا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيداً الا عمراً او معناها
مثل انما ضرب زيدٌ عمراً وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما
في الاول فلئلا يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول واما في الثاني فلمنافاة الاتصال
بالانفصال واما في الثالث فلئلا يفوت الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار ضاربية
زيدٍ في عمرٍو مع جواز كون عمرو مضروباً بالشخص آخر وانما قلنا بشرط توسط الا بين الفاعل
والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفصال
ما ضرب الا عمراً زيد فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة
لان تمام الصفة لا يجئ الا بذكر مسند اليه وهو ليس بمذكور وانما قلنا الظاهر لانه يحتمل
ان يكون معناه ما ضرب احدٌ احداً الا عمراً زيدٌ فيفيد الحصر من الجانبين والمقصود الحصر في
جانب الفاعل فقط واذا اتصل به ضمير مفعول نحو ضرب زيداً غلامه او وقع بعد الا نحو ما ضرب
عمراً الا زيد او معناها مثل انما ضرب عمراً زيدٌ او اتصل به مفعوله نحو ضربك زيد وهو
غير متصل وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبةً واما في الثاني فلئلا ينقلب الحصر المطلوب لان مقصود المتكلم انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز كون زيد ان يكون ضارباً لشخص آخر ولو قدم الفاعل على المفعول لكان مفيداً للعكس واما في الثالث
فلمنافاة الاتصال بالانفصال وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فالقرينة سوال السائل

سـ۵ قال واذا اتصل به ضمير مفعول اى ضمير راجع الى المفعول كذا اذا اتصل بصلته او بصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيداً الذي ضرب غلامه واكرم هنداً رجل ضرب غلامها ۱۲ سـ۵۳ قال وجب تاخيره اى عدم تقديمه على المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقدير يصير الامر بالعكس ۱۲ تحفه

سواء كان ملفوظا كما فی مثل زيد لمن قال من قام او مقدرا كما فی المثال الآتی فان قيل
كما يحذف الفعل كذلك قد يحذف شبهه فلم خص حذف الفعل بالذكر قلنا المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا او شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل
ما يكون رافعا للفاعل فلم خص الفعل بالذكر قلنا انما خص بالذكر لاصالته فان قيل
حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا فی احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المبحث قلنا
ان الفعل الرافع للفاعل من متعلقات الفاعل والبحث من متعلقات الشئ يكون بحثا عن احوال عن
ذلك الشئ فان قيل ان قوله جوازا مفعول مطلق لقوله يحذف والشرط فی المفعول
المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى
الفعل المذكور مشتمل على حذف لا على جواز قلنا ان جوازا مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف اعنی حذفا فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل لان
هذا حمل المبدأ على المبدأ وهو باطل قلنا ان جوازا مصدر مبنی للفاعل اعنی جائزا فان قيل
ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب من باب حذف
الفعل يلزم الحذف فی جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم الحذف فی كل الجملة والتقليل فی الحذف اولى
من الكثرة و ليبك يزيد ضارع لخصومة فضارع فاعل لفعل محذوف وهو يبكيه المقدر والقرينة
عليه السؤال المقدر وهو من يبكيه لان يبك على الصيغة المجهولة والصيغة المجهولة

ـه قوله لو كان هذا التركيب من باب آه فان قيل فعلى هذا لا يطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة فعلية والجواب جملة اسمية قلنا ان السؤال
وان كان فی اللفظ جملة فعلية لكنه فی الواقع جملة اسمية تقديره اقام زيد ام عمرو ام بكر فعبر من زيد وعمرو وبكر وهمزة الاستفهام بمن للاختصار وتقدم
لاقتضائه الصدارة ففعلية الجواب مشعر بفعلية السؤال ۱۲ تحفه ـه قال وليبك يزيد آه ومختبط مما تطيح الطوائح + وقد اضطرب اقوالهم فی تعيين
قائله قال بعضهم هو ضرار بن نهشل وبعضهم قالوا هو حارث بن نهشل وبعضهم قالوا ام ضرار بن نهشل يعنی بايد كه گريه كرده شود بر يزيد گريه كند بر آن
عاجز وذليل وخوار از ان جهت كه امداد دشمنان او تنگ می كنند وبخصومت در پيش می آيند ووقتيكه يزيد زنده بود از دشمنی دشمنان عاجز
وذليل را نگهبانی می كرد وهنوز بعد وفات آن كسی مددگار آن عاجز باقی نماند پس بايد كه بجهت اين بيچ ضارع بكاء وگريه كند بر يزيد و
گريه كند بر آن يزيد سائل بی وسيله از هلاكت هلاك كنندگان مال او واو وسيله معاش او از زيرا كه يزيد بخشش وهبه می كرد مال را بر سائلان
بی وسيله وفی البيت احتمالات لم يتعرض الاستاذ لها احدها ان يزيد منادی بحذف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول ما لم يسم فاعله ليبك والثانی
ان يزيد مفعول ما لم يسم فاعله ليبك قوله ضارع بدل منه بدل الغلط والثالث ان ضارعا منادی بحذف حرف ندائه والرابع ان ضارعا خبر

جملة محذوفة ای الباكی ضارع فتامل ۱۲ تحفه

منشأُ التردد والابهام والتردد والابهام منشأُ السؤال فيكون التقدير هكذا وليبكِ يزيد
من يبكيه يبكيه ضارعٌ فان قيل ان اللام في قوله لخصومةٍ لا يخلو اما متعلق بيبكيه المقدر
واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصومةٍ لام اجلية وهي التي تجعل
مدخوله علةً لما قبله والخصومة ليس علته بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثاني
يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا[1] انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف
وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيدُ من يبكيه شخصٌ ضارعٌ ووجوباً في مثل قوله
تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَاَجِرْهُ والمراد به كل تركيب حذف فيه الفعل
الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ عن الحذف فههنا الحذف واجب للقرينة وسد
المسد اما القرينة فهو دخول حرف الشرط لان[2] حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوباً
وليس ههنا الفعل لفظاً فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسَّر
فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فحذف استجارك الاول
واقيم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر فان قيل الجمع بينهما جائز
كما في مثل جاءني رجل اي زيد قلنا الجمع بينهما ممتنع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الابهام
الناشئ عن الحذف وههنا ليس الابهام ناشئاً عن الحذف بل ناش من نكارة رجل وقد يحذفان معاً في من
مثل نعم لمن قال قام زيد فههنا الحذف جائز بقرينة سوال لسائل لا واجب لاعتبار عدم وجود
سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون ههنا الحذف واجباً ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان
نعم حرف غير مستقل والفعل مع الفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل
فان قيل هذا ينتقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا
اقامة حرف النداء مقام الفعل مع الفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان

---

[1] قوله قلنا انه متعلق بضارع آه واجيب عنه ايضاً بان متعلقه ضارع ولا حاجة الى تقدير الموصوف لان للظروف كافية لكنه
من الفعل اقول لقائل بان يقول ان اللام متعلق بيبكيه ان يمنع قول الاستاذ فاللام في قوله لخصومة لام اجلية بل هي بمعنى عند الوقت
۱۲ تحفه

[2] قوله لان حرف الشرط لا يدخل آه خلافاً للاخفش فانه جوز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً فمثالنا على مذهبه
اذ ان ليس مما نحن فيه فلا يمكن ان تكون مخففة عن المثقلة كما لا يخفى على من له ادنى تامل في المعاني ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لا من باب حذف الجملة الاسمية **قلنا** لو كان هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب حذف الجملة الاسمية لا يجئ المطابقة بين الجواب والسوال والمطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما** **فان قيل** التنازع كما يكون بين الفعلين كذلك يجئ في غير الفعلين ايضا فلم خص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين **فان قيل** لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين دون العاملين **قلنا** ذكر الفعلين للاصالة في العمل **فان قيل** التنازع كما يجري في الفعلين كذلك يجري في اكثر من الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت وسلمت الخ فلم اقتصر على الفعلين **قلنا** ذكر الفعلين ليس للحصر بل للاقتصار على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **فان قيل** التنازع يتصور في ذات الروح والفعلان ليسا من ذوات الروح **قلنا** التنازع في اللغة نزاع ساختن بایکدیگر در چیزے وفي الاصطلاح توجه العاملين بحسب المعنى الى اسم يقع في محل يصلح المعمولية كل واحد منهما على سبيل البدل وقوله ظاهرا احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اما متصل ومنفصل فان كان متصلا فحينئذ تعين اعمال الفعل الثاني لانه جزء من الفعل الثاني ولا يجوز اعمال احد الفعلين في جزء فعل آخر وان كان منفصلا نحو ما ضرب الا انا واكرم الا انا فح وان تصور التنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الثاني

سـ٥١ **قوله** واذا تنازع الفعلان آه وهذا الباب كما يسمى باب التنازع يسمى باب الاعمال ايضا والمراد بالفعلين المتصرفين ولا تنازع بين حرفين خلافا لابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان ولم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرف وغيره خلافا لمن اجاز في لعل وعسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للمبرد في فعل التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا وقوله بعدهما ظرف مستقر صفة لقوله ظاهرا ولا تعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم وانما زاد الشارح اسما قبله اشارة الى انه بعد التخصيص يجري مجرى الصفات لا صفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال الرضي لا حاجة الى قوله بعدهما اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت ١٢ تحفه

سـ٥٢ **قوله** لا يمكن آه قال الرضي يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو المنفي ١٢ **تحفه خادميه**

والاضمار فی الاول عند البصریین و فی العکس عند الکوفیین لانك لو اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر
مع الاو بدونه فعلی الاول یلزم اضمار الحـ و فی علی الثانی یلزم فساد المعنی فان قیل کما لا یمکن قطعه
فی الضمیر کذلک لا یمکن فی الظاهر ایضا فی مثل ما ضرب و اکرم الا زید قلنا الحکم مبنی علی ما هو
اغلب و الاغلب فی الظاهر امکان القطع و فی الضمیر عدم امکانه فان قیل باب التفاعل لازم لا یقتضی
المفعول فکیف یکون قوله ظاهرا منصوبا علی المفعولیة قلنا باب التفاعل علی قسمین احدهما
ما یکون منقولا من المفاعلة المتعدیة الی مفعول واحد الاول یکون متعدیا الی مفعول نحو
تجاذبنا الثوب و الثانی یکون لازما نحو تساءلوا و تناکحوا و تغاسلوا و التنازع من قبیل القسم
الاول قوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما علیهما او متوسطا بینهما لانه تعین فیه الاعمال
الفعل الاول اذ هو یستحق قبل الثانی فلا یکون فیه مجال للتنازع فقد یکون فی الفاعلیة نحو
ضربنی و اکرمنی زید و فی المفعولیة نحو ضربت و اکرمت زیدا و فی الفاعلیة و المفعولیة مختلفین
فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة و المفعولیة کانا مختلفین من حیث
الاقتضاء فلا حاجة الی قوله مختلفین قلنا التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة و المفعولیة
علی قسمین احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلین اذا کان المتنازع فیه متعددا نحو ضرب و اهان
زید عمرا و الثانی مع اختلاف الاقتضاء اذا کان المتنازع فیه واحدا نحو ضربنی و اکرمت زیدا
فقوله مختلفین لتخصیص القسم الثانی بالارادة فان قیل لما کان التنازع بین الفعلین فی الفاعلیة
و المفعولیة علی قسمین فحینئذ یبطل حصر اقسام التنازع فی الثلثة بل صار الاقسام
اربعة قلنا القسم الاول منهما مندرج فی القسمین الاولین فان قیل لم ذکر مثالین
للقسمین الاولین لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه و ان لم یذکر مثالا صریحا لکنه ذکر

---

٥١ قوله الحکم مبنی علی ما هو اغلب اقول لا اغلبیة و لا مغلوبیة بل هما سیان فان فی هذا الترکیب کما لا یجری قطع التنازع فی المضمر کذلک لا یجری فی الظاهر و فی غیره کما یجری فی الظاهر یجری فی المضمر ایضا نحو ما ضربت و ما اکرمت الا ایاک و نحو قمت و قعدت بک و نحو ایاک ضربت و اکرمت و نحو بک قمت و قعدت بان تحذف المفعول مع الا فی بعض الصور و بدونها فی بعضها فان المفعول یحذف و سیجیء ذکره تفصیلا فافهم

٥٢ قوله مختلفین حال من قوله فی الفاعلیة و المفعولیة و المطابقة غیر لازمة لکونهما مصدرین او من الفعلین المفهومین من الکلام انه هو فی قوة قد تنازع الفعلان فی الفاعلیة و المفعولیة حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضاء او خبر کان المقدر ای اذا کانا مختلفین ١٢ تحفه خادمه

ضمناً لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم
الثالث فيختار[٥١] البصريون اعمال الثاني للقرب[٥٢] والجوار والكوفيون اعمال الاول للتقدم[٥٣] والسبقية
فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول الفاعلية لان التنازع
اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف
الفاعل من غير سد مسد وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث رعاية للمطابقة بين الراجع والمرجع في
هذه الامور دون الحذف لئلا يلزم حذف الفاعل من غير سد مسد خلافا للكسائي
فان عنده يحذف الفاعل لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف
واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة
قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في العمدة جائز وجاز[٥٤] اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعلية عند الجمهور خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل بل تعين اعمال الفعل الاول لانه لو اعمل الثاني لزم الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذفت المفعول ان استغني عنه لان
التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت

---

[٥١] قال فيختار البصريون البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها حكاه ابن الازهري والنسبة بالفتح والكسر وانما لم يضم لئلا يلتبس بالنسبة الى البصرى التي بالشام ثم كسرها افصح من فتحها ليتميز عن النسبة الى الحجارة البيضاء كذا قال ملا على القاري على الشاطبي ١٢ تحفه

[٥٢] قال للقرب والجوار وايضا لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ١٢ تحفه

[٥٣] قوله للتقدم والسبقية يعني لانه اول الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم ١٢ تحفه

[٥٤] قال وجاز خلافا للفراء لهذه العبارة معان احدها انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني كما قال الاستاذ وهذه رواية غير مشهورة عنه وثانيها انه جاز اعمال الفعل الثاني فقط خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني فقط بل يجب عنده تشريك الفعلين وثالثها انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل واضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فان عنده لا يجوز اضمار الفاعل في الاول بل يجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذان الروايتان مشهورتان عنه فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق ١٢ تحفه خادميه

يلزم الاضمار قبل الذكر وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذف الفضلة جائز والا اظهرت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيجيء وجهه في افعال القلوب وان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فتعين الاظهار بالضرورة وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني ان اقتضى الفعل الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسده وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير من المذكور وعلى المذهب الغير المختار يحذف المفعول لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان اضمرت يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لانه حذف الفضلة وحذفه جائز الا اي لم يضمر كما هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو المذهب الغير المختار ان منع مانع عن الاضمار والحذف فتظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حذف واضمار وذكر فان حذفت يلزم حذف احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز ووجهه ما مر وان اضمرت فلا تخلو اما ان تضمر مفردا او تضمر مثنى فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع فتعين الاظهار بالضرورة **فان قيل** لا تنازع في هذه الصورة لان الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصورة ليس اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا والفعل الثاني يقتضي مفعولا مثنى **قلنا**

سله قوله وان اضمرت يلزم الاضمار قبل اه فان قيل يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل الاسم الظاهر ولو اضمر بعده فلا قلت يلزم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول والمبتدا والخبر كذا قال مولانا عبد الرحمن وقد كانت هذه الخدشة في خلدي قديما وعرضت على الاساتذه والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذكور وقلت لهم لو كان هذا ما قالوا اتى به في المثال الثاني فلم يأتوا الا بسكوت او بشيء اوهن من بيت العنكبوت على ان شناعة التكرار ليس باهون من الفصل منهما الا تحفظا دميه لما فلا محمد شعيب ع

ان اقتضاء الفعلين ههنا واحدٌ اذ الاحظت المفعول الثانى لهما اسماء دالة على اتصاف ذات ما
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما[۵۱] استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ، كفانى ولم اطلب قليل
من المال ، حيث تنازع بين كفانى ولم اطلب قليلٌ فالاول يقتضى رفعه بالفاعلية والثانى
نصبه بالمفعولية وهو اعمل الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول اولى فاجاب المصنف عن جانب
البصريين بقوله وقول[۵۲] امرئ القيس ع كفانى ولم اطلب قليل من المال ، ليس منه اى من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير التنازع لان قول امرئ القيس على تقدير تنازع كفانى ولم اطلب
فى قليل من المال يستلزم[۵۳] عدم السعى وعدم كفاية قليل من المال وطلب قليل من المال
وانما يستلزم هذا المعنى لان هذا الشعر مصدر بكلمة لو وكلمة لو اذا دخلت على الشرط والجزاء
او على المعطوف على احدهما يجعل المثبت منهما منفيًا والمنفى منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرينة البيت الآتى وهو قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل ، وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ، **مفعول ما لم يسم فاعله** فان قيل ان مفعول

---

[۵۱] **قوله** ولما استدل الكوفيون الخ يرد عليه انه لو كان هذا البيت من اعمال الفعل الاول واستدلالكم صحيحا بجميع مقدماته يلزم ان يكون حذف المفعول من الثانى ايضا مختارا لعين ما ذكرتم واللازم باطل عندكم واجيب بان الحذف بعدم الاضمار ههنا لمانع آخر وهو انكسار الوزن وما سبق من مرجحية الحذف انما هو فى السعة فيكون الحذف للضرورة لا لكونه مختارا ۱۲ تحفه

[۵۲] **قوله** وقول امرئ القيس الخ معنى هذا البيت الذى ذكره الاستاذ فيما سياتى پس بدرستى اگر سعى مى كردم براے پست ترين تمام تر زندگانى كفايت ميكرد مرا اندكے از مال دنيا و طلب نميكردم عزت و جاه را ولكن سعى ميكنم بجهت رسيدن بزرگوارى و شرافتى كه اين صفت دارد كه پائدار و ثابت باشد و حال آنكه بتحقيق كه دريافته اند بزرگوارى ثابت را اقران و امثال من ۱۲ تحفه

[۵۳] **قوله** يستلزم عدم السعى الخ قال الفاضل اللارى ان قلت هذا ان كان لم اطلب معطوفا على كفانى اما اذا كان حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم منه الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف ينبئ عن ذلك اى عن التاكيد اما واو العطف فلانه تقتضى المغايرة واما الاعتراض فلانه يقع بين شيئين سعى لدفع الابهام اقول تخلو عن حزازة فى قوله للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط كيف هذا وبعد تسليم ان لو يصير الشرط والجزاء منفيين بان كانا مثبتين الخ لم يلزم تقييد الجزاء بنقيض الشرط فافهم ولا تكن ممن يقول انه قول من يعتقد الاتامل عليه بالاعتقاد بل ممن ينظر الى ما قيل ولا ينظر الى من قال ۱۲ تحفه خادمیه

مالم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعات فلو لم يفصله من الفاعل بقوله منها **قلنا** انما
لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه **فان قيل** في عبارة المص تناقض لان قوله لم يسم فاعله
يشعر بعدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يشعر بوجوده **قلنا** ان قوله لم يسم فاعله بمعنى
لم يذكر فاعله **فان قيل** كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل الفعل لا فاعل
المفعول **قلنا** ان اضافته الى المفعول لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل متعلق به
فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع على
المفعول وهما طرفي النقيض **قلنا** ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا
التركيب انبت الربيع البقل لان فاعل انبت محذوف وهو الله تعالى والربيع قائم مقام
الفاعل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوي والله تعالى فاعل حقيقي وشرطه اى شرط
حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَلُ لان
معناه غريب فاختير له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل**
هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة الفعل الى فعل ويفعل لا يستقيم في
شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واما اذا كان عامله شبه الفعل
فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلا اصالته **فان قيل**
هذا الحد لا يصدق على انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المزيد
فيها **قلنا** المراد بقوله فُعِلَ ماضٍ مجهول وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل
ذكر العلم وارادة الوصف المشتهر هو به لان فُعِلَ ويُفعَلُ علمان للمجهول او
نقول انهما مذكوران على سبيل التمثيل ولا[1] يقع المفعول الثاني مقام الفاعل
من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل

---

[1] قوله ولا يقع المفعول الثاني آه قال ابن مالك ع ولا ارى منعا اذا القصد ظهر اى من الامن ملم يكن جملة وظرفا نحو جعل خير من الف شهر ليلة القدر ۱۲ تحفه شاهدميه لحافظ محمد شعيب لايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح

يكون مسندا اليه فلزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه معًا مع كون كل من الاسنادين
تامًّا فلا يرد نحو اعجبني ضرب زيد عمرًا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر الى عمرو غير تام
ولا الثالث من باب أعلمتُ اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا
والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب
اعلمت في عدم صحة اقامتهما مقام الفاعل اما المفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولا
له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصب والاشعار فان قيل نوقض بنحو ضربت
للتاديب لانه قائم مقام الفاعل قلنا[1] المراد بالمفعول له ما هو بدون اللام وهو مع اللام
فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضًا يشعر بظرفيته قلنا
الظرفية كثيرا ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو لان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه
لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وُجِدَ المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي
يصح وقوعها مقام الفاعل تعين اى المفعول به له اى للقيام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل
في توقف تعقل الفعل عليهما لان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله
بلا مضروب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعين
وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل
المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع
المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها موقع
الفاعل وهما ليسا من هذا القبيل تقول[2] ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا في
داره فتعين زيد وان لم يكن اى المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح وقوعها

---

[1] قوله المراد بالمفعول آه اقول ثم من علل عدم وقوعه بما علل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام ومن علله بانه ليس من ضروريات الفعل وفي النائب لا بد ان يكون ضروريا كالفاعل للمناسبة كالشيخ الرضي فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التمييز خلافا للكسائي فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس وكذا المستثنى والحال ١٢ تحفه

[2] قوله تقول ضرب زيد يوم الجمعة آه وفائدة تقييد الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه كذا الفائدة في تعريف الظرفين حيث لم يبقيا نكرة لدلالة الفعل عليهما ١٢ منه

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم[51] ترجيح بعضها على بعض والاولى اى المفعول الاول من باب اعطيت اولى فى اقامته مقام الفاعل من الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين وثانيهما غير الاول **فان قيل** هذا ينقض بنحو اعطى زيد عمرا لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل **قلنا** ذلك عند الامن عن اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها[52] المبتدأ والخبر **فان قيل** ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على حدة من المرفوعات فلم جمعهما فى فصل واحد **قلنا** انما جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل ولاشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ[53] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ لانه ليس باسم **قلنا**[54] ان الاسم اعم من الصريحى والتاويلى فالمبتدأ فى هذا المثال وان لم يكن اسما صريحا لكنه اسم تاويلا بان المصدرية اى صيامكم خير لكم **فان قيل** هذا الجواب منقوض فى المبتدأ الواقع فى قول الشاعر **شعر** تسمع بالمعيدى خير من ان تراه: وستعرف قدره ان فتح فاه

---

[51] **قوله** لعدم ترجيح آه ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحالة الى المتكلم فكل ما رجح عنده فنيابته اولى ١٢ تحفه

[52] **قوله** ومنها المبتدأ والخبر عطف على قوله فمنه الفاعل وانما قال ههنا منها وفى الفاعل منه لان الضمير المفرد هناك يرجع الى المرفوع الذى فى ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا وليطرء الغفلة للسامع من الضمنيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو مذكور صريحا وهو المرفوعات مع ان فى تغيير الاسلوب تفنن فى الكلام يوجب نشاط السامع المقام ١٢ تحفه

[53] قال فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال ذلك دون هذا لئلا يشتبه المرجع بالخبر فقوله الاسم جنس شامل لاسم ما ولا المشبهتين بليس والقسم الثانى الخبر ولاتعل شامل لاسم ان ولا كما قال الشارح لخروجهما عنه اى الجنس لان كلامنا فى الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد خطر ببالى هذا فى وقت تحصيل هذا الكتاب وعرضت على كثير من الاحباب فلم ياتوا الشئ ليفتح به الباب والآن قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا منه ستلقى عليك بعد سطر او سطرين وقوله المجرد عن العوامل اللفظية يخرجه اسم ما ولا وقوله مسند اليه يخرج ما سواه من القسم الثانى والخبر ١٢ تحفه

[54] **قوله** قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام فى مرفوعات الاسم الحقيقى فيكون معنى قول المصنف ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ والضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظى والتقديرى انتهى هذا ما وعدته ١٢ تحفه خادميه

فانه ليس باسم لا صريحا كما هو الظاهر ولا تاويلا لعدم ان المصدرية فيه قلنا ان ان
المصدرية ههنا مقدرة يعني ان تسمع بالمعيدي اه فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الستة
وهي ما بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو وهذا الموضع ليس منها قلنا ان ذكر هذه
المواضع الستة لشهرتها لا للحصر اذ كثيرا ما يقدر ان في غيرها على سبيل الشذوذ كما في قول الشاعر
ع الا ايها اللائمي احضر الوغى: فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي
سبق وجودها او وجود العامل اللفظي ليس بضروري قلنا التجريد بمعنى لو يوجد من
قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه
خرج منه المبتدأ في مثل بحسبك درهم لانه ليس بمجرد عن العامل اللفظي قلنا المراد
بالعامل اللفظي ما يكون له تاثير في المعنى والباء في هذا المثال زائدة او الصفة[1] الواقعة
بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة للظاهر خلافا[2] لسيبويه والاخفش لان عندهما
يجوز ابتدائية الصفة بلا نفي واستفهام لكن عند سيبويه مع قبح وعند الاخفش
بلا قبح تمسكا[3] بقول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم: فان قيل لم لا يجوز ان
يكون نحن مبتدأ مسند اليه وخير خبره المقدم عليه قلنا لو كان الامر كذلك

---

[1] قوله او الصفة آه عطف على الاسم ويمكن ان يعطف على قوله مسند اليه بحمله على حذف المبتدأ اي هو الصفة الواقعة وعطف الجملة على المفرد فيما له محل من الاعراب جائز وبهذا الوجه يحصل الجواب عن اعتراض الامام الحديثي وهو انه لا يعلم من التعريف اعتبار التجرد في صفة وهو معتبر عندهم اتفاقا فقوله او الصفة جنس وبقوله الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يخرج نحو قائم في زيد قائم وكذا يخرج نحو قائم في اقائم ابوه زيد لان المراد من وقوعه بعدهما ان يكون الصفة معتمدا عليهما في العمل وهنا ليس كذلك لانه معتمد على المبتدأ المؤخر وقوله رافعة لظاهر يخرج نحو قائمان في اقائمان الزيدان فتامل وههنا اشكال وهو ان احدى الصفتين في اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع ان تكون احدى الصفتين رافعة لمستتر فلا يصدق التعريف عليه اللهم الا ان يصار الى الحذف او التشريك فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله خلافا لسيبويه والاخفش آه وكذا خلافهما في الظرف كما في الدر النضيد اعلم ان حكم الصفة في الشرط العمل كحكم اسم الفاعل والمفعول خلافا لهما الا ان بينهما فرقا لان سيبويه اجاز عمله بلا اعتماد اسم الفاعل لكن بشرط تقدم المحدث بعده ولو تقديرا نحو اليوم الخروج ونحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض اي رؤيتك والاخفش لم يشترط شيئا فتامل ١٢ تحفه

[3] قوله تمسكا بقول الشاعر وهو ظهير بن مسعود يعني پس ما بہتریم از شما نزد مردمان در وقتیکه خوانده شود مکرر گوینده و بگوید ای فلان کس یا اینکه ای قوم نیست گریختنی از جنگ على ان يا لام يا لفلان او يا لقوم فحذف المنادى واشبع اللام فصار يالام ١٢ تحفه

للزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعنى منكم باجنبى وهو نحن ولا يجوز فعلم ان خيرا مبتدأ مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالجواب[۵۱] عن جانب الجمهور ان هذا محمول على ضرورة الشعر وكلامنا فى سعة الكلام **فان قيل** ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى مثل قوله اقرشى زيد لانه ليس بصفة **قلنا** ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجريها وهذه الصفة وان لم تكن صفة حقيقة لكنها جارية مجريها لان فى اخره ياء النسبة والمنسوب على تاويل المشتق فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المبتدأ فى قوله تعالى أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى يَا إِبْرَاهِيمُ لانه وانه كان صفة لكنه ليس برافع للظاهر **قلنا** ان الظاهر[۵۲] اعم من ان يكون حقيقة او جاريا مجريها والضمير المنفصل وان لم يكن ظاهرا حقيقة لكنه جار مجراه ومثل قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام مطلقا مفردا جاز الامران كون الصفة مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر او كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه اذ لا مانع من اعتبار الاحتمالين فان قيل ان الضمير فى طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فعلى الاول ينبغى ان يجوز الامران فى مثل قائم زيد وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه وعلى الثانى ينبغى ان يجوز الامران فى مثل اقائم زيد لكونه واقعا بعد حرف الاستفهام رافعا لظاهر وليس الامر كذلك بل تعين فيه كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير فى طابقت لا يكون راجعا الى المطلق ولا الى الصفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد حرف النفى او الاستفهام فقط

---

[۵۱] **قوله** فالجواب عن جانب الجمهور آه واجيب عن جانبهم ايضا بان نحن تاكيد للضمير المستكن فى خير وهو خبر نحن المحذوف ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى رحمه الله تعالى

[۵۲] **قوله** قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرضى به احد من الاعلام ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتى من تلامذة مولانا عبد الحى رح۔

مثل اقائم زيد بالوقف ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لظاهر اولا فالاول اما مطابق في الافراد وفي التثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين وفي الثاني تعين كون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز عكسه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل المسند الى الظاهر يكون موحدا ابدا والمسند الى الضمير يثنى بتثنية ويجمع بجمعية والصفة ههنا مثنى او مجموع فعلم انها لم تكن مسندة الى الظاهر والشرط في المبتدأ المسند بان يكون رافعا الظاهر وان لم تكن مطابقة لظاهر فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى او مجموعا او بالعكس والعكس مجرد احتمال عقلي ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ مسندا به وكون ما بعدها فاعلا سد مسد الخبر ولا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة قلنا المراد بالمجرد الاسم المجرد بقرينة ان كلامنا في مرفوعات الاسم والمضارع من مرفوعات الفعل وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

له قوله مثل اقائم زيد بالوقف نقص عليك اعجب القصص اشهى من المغني والرقص اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلام قصدت ان استفدت منه في بعض المقامات التي قرأت عند من له يد طولى في هذا الفن اعلى الله تعالى مرتبته في دار المحن (اي مولانا ومولى الكل صاحبزاده صاحب باشوگر غفر له الله خالق البحر والبر) فوجدت يوما في مصنفه هذا قوله مثل قائم زيد بالوقف فطالعت لكن لم افهم منه غرض الاستاذ العلام فعرضته عليه فقال فيه نكتة غريبة ودقة عجيبة فتحيرت وقلت لو بين لكان على احسان ومنة فافاد انه لو لم يقيد بالوقف وقيل اقائم زيد فلقائل ان يقول ان رفع زيد لا يخلو اما على الابتدائية او على الخبرية فعلى الاول تعين كونه مبتدأ وعلى الثاني كونه خبرا فمن اين جواز الامرين فقلت ومثل هذا يجري في كل موضع جاز فيه الامران كالتنازع وغيره فما وجه التخصيص بهذا فقال نعم لكن لم يبين مرجح التخصيص فسكت وذهبت متعجبا الى الاحباب (اي غياث الدين جبل السعود جهه ناصر ايوم الدين المشهور بكابل ملا وملا اسماعيل وملا علاء الدين المشهورين بينا شفقة لغرقدين حصل الله لهما ما تمنياه في الدارين) فقالوا ما اجبت فقلت لهم ما قال الاستاذ العلام فقال بعضهم (يعني كابل ملا غفر له الله) الذي له ذهن مستقيم وفهم سليم خصوصا في هذا الفن العظيم اذهب الى استاذك وقل ان رفع قائم لا يخلو بعين تقرير ما ذكرتم في رفع زيد فلا بد من القول بان قيد الوقف قيد لكليهما مع انكم اقررتم برفعهما فخجلت وعرضت على الاستاذ العلام فسكت وغضب وقام فقال لعل الله يظهر لك فائدة الوقف فان من الله الوقوف ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب الولايتي من تلامذة مولانا عبد الحي رح

المغائر[١] للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله المسند به مايكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين خرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل لما خرج به القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله المغائر للصفة المذكورة تاكيد للاحتراز فان قيل المسند ماخوذ من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوع اى مايوقع به الاسناد فان قيل المبتداء عامل في الخبر والخبر في المبتداء فكيف[٢] يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان مجردان عن العوامل اللفظية قلنا[٣] في هذا المقام ثلثة مذاهب قيل[٤] المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ وقيل[٥] العامل في المبتدأ معنوي والمبتدأ عامل في الخبر وقيل العامل في المبتدأ والخبر معنوي كما هو مذهب البصريين المختار عند المصنف منهم فان قيل العامل في المبتدأ والخبر هو التجرد عن العامل اللفظي وهو[٦] عدمي فكيف يؤثر قلنا العوامل في كلام العرب امارات التاثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل اى الاولى ماينبغي في المبتدأ عند عدم المانع التقديم اى تقديم المبتدأ على الخبر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تاخيره عن الفعل

---

[١] قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم في نحو اقائم ابوه زيد بانه خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل عينه لان الخبر هو المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام بان يكون معتمدا عليهما في الاصل وههنا ليس كذلك كما قد عرفت فتذكر ١٢ التحفة

[٢] قوله فكيف يصح قوله المبتدأ والخبر اسمان الخ اقول وان كان ماذ لا غبار دان المص لم يقل المبتدأ والخبر قسمان مجردان عن العوامل اللفظية ١٢ تحفة

[٣] قوله قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب اقول بل خمسة الثلاثة مذكورة والرابع ان المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل الخامس مذهب الكوفيين بان المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد الخ ١٢

[٤] قوله قيل المبتدأ عامل الخ هذا ما ذهب اليه الكسائي والفراء ١٢

[٥] قوله وقيل العامل في المبتدأ معنوي هذا ما نقل الاندلسي عن سيبويه وروي عن ابي علي وابي الفتح ١٢

[٦] قوله وهو عدمي فكيف يؤثر الخ اقول هذا اذا فسر التجريد بالعدمي اما اذا فسر بالوجودي كما فسر الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه [illegible]

بعارض لالتباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هي القاعدة فيكون المعنى والقاعدة فى المبتدأ التقديم فينبغى ان لا يجوز فى داره زيد لتاخيره عن الخبر قلنا الاصل ههنا بمعنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح فى المبتدأ التقديم بل ممتنع كما فى الدار رجل قلنا الراجح فى المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو نكارة المبتدأ ومن ثمه[1] اى لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينبغى فى المبتدأ التقديم جاز اى هذا التركيب فى داره زيد لعود الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخرا لفظا وامتنع اى هذا التركيب صاحبها فى الدار لعود الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون[2] المبتدأ نكرة وان كان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الاهم الكثير الوقوع فى كلامهم الحكم على امور معلومة معينة اذا تخصصت بوجه ما[3] اى بوجه من وجوه التخصيص مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل فى الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم بكون احدهما فى الدار لا على التعين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ امر لفظى وعلم المتكلم امر ذهنى فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهنى قلنا ان علم المتكلم وان كان امرا ذهنيا لكنه مأول بتاويل اللفظ فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فيها كائن فيها وما احد خير منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت فى سياق النفى والنكرة الواقعة فى سياق النفى عامة فتعينت وتخصصت فان قيل بين التخصيص والتعميم منافاة فكيف

---

[1] قوله ومن ثمه جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها آه اعلم ان فى بعض الشروح ان قوله ومن ثمه جاز آه يمكن ان يكون اثرا لكون الاصل فى المبتدأ التقديم كما يشعر به كلام السيد فى شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه البعض اما التقرير الاول فظاهر واما تقرير الثانى فايضا غير مخفى وهو ان جواز فى داره زيد لتحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تاخر معنى لتاخر لفظا ايضا وامتنع عود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وكذا امتناع صاحبها فى الدار يدل على ان الدار كما تاخر معنى ولو تقدم معنى جاز ١٢ تحفه خادميه [2] قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم ان للمبتدأ اصلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول صراحة شرع فى بيان الثانى اشارة حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة بايراد قد المفيدة للتقليل فلا يرد ان الاولى تقديم قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الخ على هذا القول كما لا يخفى ١٢ تحفه [3] قوله بوجه ما لفظ ما زائدة او صفة وجه وتفسير الاستاذ العلام ينطبق على كليهما كما لا يخفى ١٢ تحفه خادميه

يحصل التخصيص بالتعميم قلنا ان للتخصيص معنيين تخصيص بمعنى قطع الشركة و تخصيص بمعنى رفع الابهام والمراد بالتخصيص ههنا المعنى الثاني وهو لا ينافي التعميم فان قيل هذا[۵۱] منقوض بقول عمر تمرة خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات مع انها مبتدأ قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد[۵۲] بها العموم سواء كان بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجاز كما في هذا المثال وشر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة تخصصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك اذا قلت ضرب علم منه ان فاعله ذكر بعده امر يصلح ان يحكم عليه بالضرب فاذا قلت رجل فهو في قوة قولك رجل صالح لصحة الحكم عليه بالضرب فانما تخصص بما تخصص الفاعل اذ يستعمل في موضع هذا التركيب ما اهر ذا ناب الا شر يعني الحصر والتخصيص كما يحصل بهذا التركيب ما اهر ذا ناب الا شر كذلك يحصل بهذا التركيب شر اهر ذا ناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في الثاني لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان شر اهر ذا ناب في الاصل اهر ذا ناب شر فاهر فعل ماض معلوم والضمير المستكن فيه راجع الى الغائب الفاعل وهو المبدل منه وشر بدل عنه والبدل والمبدل منه في الحقيقة شيء واحد وتخصيصه جاء باسناد الفعل فتخصيص البدل ايضا يجيء باسناد الفعل ثم قدم شر على اهر لافادة الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فان قيل المهر للكلب قد يكون بنباح معتاد وقد يكون بنباح غير معتاد فالاول يحتمل الخير والشر فيصح تخصيصه بالنسبة الى الخير والثاني لا يحتمل الا الشر فقط ولا يصح تخصيصه قلنا ان المهر الكلب اذا كان بنباح غير معتاد فانا نخصص بالصفة المقدرة اي شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل في كلام العرب يقال لرجل قوي ادركه العجز في حادثة فان قيل لم قال ان شر بدل عن الفاعل ولم يقل انه عين فاعل قلنا انه

---

[۵۱] قوله هذا منقوض بقول عمر روي ان جماعة من اهل حمص اصابوا جرادة كانوا محرمين فسالوا عن كعب الاحبار فاوجب عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رض اري دراهمكم كثيرا يا اهل حمص تمرة خير من جرادة يعني لو تصدق تمرة مكان جرادة جاز ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله قصد بها العموم اي بقرينة المقام والقرينة ههنا ان الحكم على الطبيعة وهذا لا يكون الا من حيث الانطباق على جميع الافراد لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فتامل ۱۲ تحفه خادمیه۔

لوكان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل **فان قيل** لا نسلم ان شر بدل عن ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلاً من معرفة الا اذا وصفت كما فى قوله تعالى بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ **قلنا** الضمير انما يكون معرفة اذا كان مرجعه مذكورًا لفظا او معنى او حكمًا وههنا[1] ليس مرجعه مذكورًا كما فى ربه رجلا ونعم رجلا **فان قيل** ان علة التخصيص تقديم الفعل عليه اذا قدم على الفعل فات علة التخصيص فلا يحصل التخصيص **قلنا** اذا نظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديمه على الفعل فهو عارضى لا اعتبار له **فان قيل** لا نسلم ان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر لانه مخالف عن مذهب المص **قلنا** ان هذا مذهب السكاكى والمص اختار مذهبه **فان قيل** يلزم من تقديم شر على اهر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل **قلنا** هذا الحكم فى البدل الواقعى لا فى البدل الاعتبارى وهذا البدل اعتبارى وفى الدار رجل فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل فى الدار علم منه ان ما يذكر بعده انه مايصح كونه محكومًا عليه باستقراره فى داره فاذا قيل رجل فهو فى قوة قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار فى الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ نكرة تخصصت بالاضافة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلامًا عليك فسلامًا مصدر للتاكيد والمؤكد والمؤكد فى الحقيقة شئ واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم عدل من فعلية الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فحذف الفعل وابدل النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام عليك **فان قيل** كثيرا مايكون المبتدأ نكرة غير مخصوصة بوجه من وجوه التخصيص كما فى مثل كوكب انقض الساعة فكيف يصح قوله وقديكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما **قلنا** مدار صحة ابتدائية النكرة على الافادة لا على ماذكره من التخصيصات لكن غالب مواد الافادة هذه

---

[1] قوله وههنا ليس مرجعه مذكورا اقول قد مر من الاستاذ العلام قبل عدة سطور والضمير المستكن فيه اى فى اهر راجع الى النائب الفاعل وههنا انكر عن ذلك ماهذا الا تدافع فالصواب فى الجواب ان يقع توصيف البدل اذا كان نكرة من معرفة فى الكل من الكل لا الكل والكل من الكل ههنا فى حيز المنع منع الكل فافهم ١٢ تحفه خادميه۔

المواضع فان قيل الخبر[٥١] هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة
خبرًا فاجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابدّ من
عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بدّ فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد
والعائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام كما في نعم الرجل زيدٌ او وضع المظهر الضمير ن
موضع الضمير كما في مثل اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ او كون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو قُلْ
هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل البرّ الكرّ بستّين درهما
والسمن[٥٢] منوان بدرهم لانّ الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فاجاب بقوله
وقد يحذف العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير البر الكر
منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة ان بائع البرّ والسمن لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة فان قيل كيف يصح جعل
الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التاويل وصلة
التاويل الباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
قوله مقدر بجملة قلنا المراد[٥٣] بالجملة الفعل مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة
الجزء وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل
الفعل لوضعه للعمل فلما وجب التقدير فالاصل اولى بالتقدير وهذا راى البصريين اما
الكوفيون فيقدرون الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر الافراد والمفرد

---

[٥١] قوله الخبر هو الاسم المجرد الخ هذا زعم الاستاذ والا فظاهر كلام المصنف التعميم والشمول ولو اعتبر الاسم في مفهوم الخبر كما اعتبره في مفهوم المبتدأ والفاعل وغيره فايضا يشمل الجملة فما معنى قوله فينبغي ان لا يكون الجملة خبرا فتامل فعلى هذا يكون قوله وقد يكون الخبر جملة اشارة الى تقسيمه الى المفرد والجملة ولا يبعد ان يكون اشارة الى اصالة الاول بمكان كلمة قد كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه خادميه

[٥٢] قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان خصص بصفة محذوفة اي منه ۱۲ تحفه خادميه

[٥٣] قوله المراد بالجملة الفعل مجازا الخ اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع العامل واليه يشير كلام المصنف رح كذا في غاية التحقيق فتامل في كلام الاستاذ صاحب التحقيق ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رح

الا اسما واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل ان من فى من ابوك نكرة فكيف يصح ابتدائيته قلنا ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة معنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان مع انه لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة بكون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا وجد القرينة على كون ابى يوسف مبتدأ وكون ابى حنيفة خبرا وهو التشبيه[2] او كانا متساويين فى اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل[3] غلام رجل صالح خير منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا المراد بالمساواة فى اصل التخصيص مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى جميع هذه الصور اما فى الاول فلئلا يفوت صدارة ماله صدر الكلام واما فى الثانى والثالث فلئلا يلزم الالتباس بين المبتدأ والخبر واما فى الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل مثنى او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لانه لا يلتبس المبتدأ بالفاعل قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

---

[1] قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام ستة اشياء يجمعها قول الشاعر قطعه
شش چیز بود مقتضی صدر کلام ؛ در طبع فصیحان شده این نظم تمام ؛ شرط و قسم و تعجب ؛ استفهام ؛ نفی آمد و لام ابتدا گشت تمام ؛ تحفه خادميه

[2] قوله وهو التشبيه فان المقصود تشبيه الثانى بالاول لا العكس لان ابا حنيفة رح اعظم منه فيكون المراد ان ابا يوسف رح مثل ابى حنيفة رح فابو يوسف مبتدأ ابو حنيفة خبره فان الحكم فى جانب الخبر تحفه خادميه

[3] قوله او كانا متساويين هذا انما لم يقيد المصنف رح بان لا يكون احدهما مبنيا نحو زيد المنطلق ردا على من قال به كالامام الرازى حيث قال بتعيين المبنى خبرا كما زيد المنطلق اعلم ان تقديم المبتداء فى هذه الصورة اى فى صورة تعريفهما على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وهو قول ابى على وقيل ان اختلف رتبتهما فى التعريف فاعرفهما مبتدأ والا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبره وهذا مختار ابن هشام ۱۲ تحفه خادميه

[4] قوله مثل غلام رجل صالح خير منك فان الغلام فى هذا المثال خصص بتخصيصين بالاضافة والصفة وفى خبره تخصيص واحد

اى الخبر الذى هو مفرد صورةً وان كان جملة معنى فلا يرد ان اين فى اين زيد ليس مفرداً
لانه ظرف والظرف مقدر بالفعل كما هو مذهب البصريين مثل اين زيد او كان اى الخبر
بتقديمه مصححاً له اى للمبتدأ مثل فى الدار رجل وكان لمتعلقه اى لمتعلق الخبر
التابع[51] له تبعية يمتنع معها التقديم على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير
فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبداً او كان الخبر خبراً عن ان يعنى ان مع اسمها
وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وخبره خبر نحو عندى انك قائم وجب تقديمه اى
تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور اما فى الاول فلئلا يفوت صدارة ما له
صدر الكلام واما فى الثانى فلئلا يلزم نكارة المبتدأ واما فى الثالث فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى الرابع فلئلا يلزم الالتباس بين ان المفتوحة
وان المكسورة فى التلفظ لامكان[52] الذهول عن الفتحة لخفائها وقد يتعدد الخبر سواء
كان بحسب اللفظ والمعنى جميعاً او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زيد قائم عالم عاقل
فاضل ومثال الثانى هذا حلو حامض فان المقصود بهما اثبات الكيفية المتوسطة
بين الحلاوة والحموضة وهو المز فيكون التعدد ههنا لفظاً لكن الاولى فى الاول ايراد
العاطف مع جواز تركه اما ايراده فبالنظر الى التعدد فى اللفظ والمعنى واما تركه فبالنظر
الى اتحادهما بحسب المصداق والاولى فى الثانى العكس اما تركه فبالنظر الى اتحادهما
فى المعنى واما ايراده فبالنظر الى تغايرهما فى اللفظ فان قيل لما كان التعدد
بحسب اللفظ والمعنى على قسمين احدهما مع ايراد العاطف وثانيهما بدون العاطف
فلو ذكر المصؒ مثال القسم الثانى لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف
لا خفاء فيه لا فى المبتدأ ولا فى الخبر والتعدد بغير العاطف فيه خفاء حيث
لا يجوز فى جانب المبتدأ فتوهم الواهم انه لا يجوز فى جانب الخبر ايضاً فاورد المصنف
مثالاً فى الخبر تنبيهاً على الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف ليس بخبر فى الحقيقة

---

[51] قوله التابع آه اى يكون بين المتعلق والخبر علاقة الكلية والجزئية اى اراد بالخبر الجزء نظراً الى الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور ويمكن ان يجاب بان المراد ان يكون الخبر فيه مذكوراً ۱۲ تحفه خادميه

[52] قوله لامكان الذهول آه يعنى ان المتكلم وان تكلم بالفتحة الا ان السامع قد يذهل عنها لخفائها فيلتبس ۱۲ تحفه خادميه حافظ محمد شعيب رح

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول لحصول الثانى او للحكم به فلا يرد عليه وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ لان ههنا وان لم يكن الاول سببا لحصول الثانى لكنه سبب للحكم على الثانى فيصح دخول الفاء فى الخبر لانه لما تضمن المبتدأ معنى الشرط فيشبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر كما فى الجزاء فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى اولم يقصد فعلى الاول يجب دخول الفاء فى الخبر وعلى الثانى ممتنع فكيف يصح قوله فيصح دخول الفاء فى الخبر قلنا ان صحة دخول الفاء فى الخبر نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع قطع النظر عن قصد المتكلم وعدم قصده وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِىْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ فان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المص على تقدير المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او الاسم الموصوف بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول الفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المص على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما او الاسم المضاف اليها

مثل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم لا يقال ان الموت فى قوله تعالى ان الموت الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم ان لانا نقول اسمها فى الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول

---

١ قوله او النكرة الموصوفة بهما وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ولعل منه قوله عليه الصلوة والسلام كل تقى ونقى فهو آلى لمضارعته بكلمات الشرط فى الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف غير ما ذكر نحو كل رجل عالم فله درهم وسيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدءات والاخفش يجوز زيادتها فى جميع غير المبتدأ كذا فى الرضى مع ادنى تغير اعلم ان ههنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفيا فلا يقال الذى ما يأتينى فله درهم له من البرهان تحفه خادمیہ لحافظ محمد شعیب ولایتی رحمہ اللہ۔

سببًا للثاني في الآية المذكورة لان فرار زيد مثلًا عن الموت لا يكون سببًا لملاقاة الموت لانا نقول الاول سبب للحكم به لانه لما فر ثم لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت الذي انت تفر منه فان قيل نوقض بالمبتدأ في مثل ليت الذي ياتيني او في الدار له درهم او لعل الذي ياتيني او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى الشرط مع انه لا يصح دخول الفاء في خبره فاجاب المص بقوله وليت[1] ولعل مانعان بالاتفاق لان صحة دخول الفاء عليه انما يكون بمشابهة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط[2] والجزاء من قبيل الاخبار فان قيل باب كان وباب علمت ايض مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الى بعض ما عداه وهو باقي حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الى جميع ما عداه والحق بعضهم انّ بهما لان صحة دخوله انما كانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء وان يبطل تلك المشابهة لان الشرط والجزاء من قبيل المترددات وان للتحقيق وبينهما منافاة فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكن بهما فما وجه[3] تخصيص ان المكسورة بالالحاق

---

[1] قوله ليت يجوز فيه ثلاثة اوجه الفتح على الحكاية مرفوعًا تقديرًا ويجوز كونه مرفوعًا لفظًا بالتنوين ان اولته باللفظ فيكون منصرفًا او بغير التنوين ان اولته باللفظة او الكلمة فيكون غير منصرف وكذا الحكم في جميع الحروف اذا سمي بها لكن ان كانت رباعية او ثلاثية متحرك الاوسط فمنع صرفه واجب اذا اولته باللفظة او الكلمة كلعل والاعراب الوجهين كليت كذا في الفوائد الشافية مع زيادة ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله والشرط والجزاء آه اي المجموع من حيث المجموع فلا يرد ان الخبر قد يكون انشاء كما قال الله تعالى فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَى الْكُفَّارِ - وهذا ينادي باعلى ندائه على خلاف ما هو المشهور من ان الحكم عند اهل العربية في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الحال والظرف نعم يرد على المص حيث قال ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك على ما نقل عن الرضي ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضى التصدر امتناع دخول النواسخ التي تؤثر معنى في الجملة الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرًا وهما ان والحق المالكي ان المفتوحة بلكن ولكن من غير سماع كذا في الرضي وغيره اقول هذا الوجه اولى من الاول لجريانه في جميع النواسخ بخلاف الاول كما لا يخفى ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

[3] قوله فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا ان المكسورة اصل وانّ المفتوحة ولكن فرعان لها والملحقان بها فيعلم حالهما من حالها والملحقان بليت ولعل بالواسطة كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله

قلنا الحاق ان المكسورة بما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمدتيه ولكن الحاق ان المفتوحة بما انما هو عند غيره فلم يعتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدتيه مع ان كلا من القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما ان المكسورة فمخالف من قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وان المفتوحة مخالف من قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهُ ولكن مخالف عن قول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ÷ ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله فالقرينة عليه حال المستهل لان مقصوده تعيين الشئ اولا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك الشئ المعين بالهلالية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى بالقسم مع انه زائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين غالبا ولئلا[1] يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته

كما[2] في الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد والخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع والقرينة دخول اذا المفاجأة لانه[3] لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبع مفرد فعلم ان خبره محذوف يعني واقف ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسد المسد اما القرينة فهو دخول لولا لانها[4] لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيدل على

---

[1] قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال آه على المفعولية اي رايت الهلال فلما زاد قوله والله ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم الوقف بعد تمام الكلام بتمامه ١٢ تحفه خادميه

[2] قوله كما في الحمد لله اهل آه اي في كل موضع قطع النعت بالرفع ليدل على المدح والذم والترحم فافهم ١٢ تحفه خادميه

[3] قوله لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله على المفرد ان يكون ما بعده خبرا لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوفا فلابد من ضم مقدمة وهي ان الاصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير والسبع معرفة فعلم آه ١٢ تحفه خادميه

[4] قوله لانها لامتناع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول لقائل ان يقول سلمنا ذلك لكن لا يلزم منه ان يكون المحذوف خبرا لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعلا اي لولا يوجد زيد على ما هو مذهب الكسائي وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ١٢ تحفه خادميه

موجود وآما سادّ المسدّ فهو اقامة جواب لولا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيد موجود
لكان كذا فان قيل هذا ينتقض بقول الشاعر شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ؛
لكنت اليوم اشعر من لبيد ؛ لان المبتدأ في هذا المثال وقع بعد لولا مع انه لم يحذف
خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال العامة ويزري من الافعال الخاصة
والافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والثبوت والوجود كما في قول الناظم
بيت افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ كون ست وثبوت ست و وجود ست وحصول ؛
وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول وبعده حال
من الفاعل والمفعول ومنهما او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر ثم حذف
الخبر واقيم الحال مقامه مثل ضربي زيدا قائما فههنا الحذف واجب لوجود القرينة
وسادّ المسدّ اما القرينة فلان استعمال المفردات في كلامهم محذوف مشهور واما سادّ المسدّ
فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ثم حذف
حاصل كما حذف متعلقات الظروف فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل يحذف
الشرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون
الحال قائم مقام الخبر كما هو مذهب البصريين وفيه نظر من وجهين الاول ان حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها غير معهود في كلامهم الثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان
فعلى الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خلاف الاصل وعلى
الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

---

[۵۱] قوله بقول الشاعر ولولا آه وهو لمحمد بن ادريس الشافعي وقيل لغيره وهو الصحيح عند الاكثر يعني اگر نبودی شعر گفتن عیب برای علماء هر آئینه می بودم من امروز شاعر و شعر گوینده تر از لبید وتمامه ولولا خشية الرحمن عندي ؛ جعلت الناس كلهم عبيدي ۱۲ تحفه خادميه

[۵۲] قوله من الافعال العامة ويزري آه اقول يعلم منه انه لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يجب حذفه مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب الحذف بعد لولا في كل موضع الزماني ۱۲ تحفه خادميه

[۵۳] قوله فيكون تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما قد سبق ان الظرف عند البصريين مقدر بفعل فيكون التقدير ضربي زيدا حصل فتامل ۱۲ تحفه خادميه

[۵۴] قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان اذا ظرفية محضة فتسمية مدخولها شرطا مسامحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

وقال الرضي تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت[٥١] الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقيم الحال مقامه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ثم حذف حاصل فبقي ضربي زيدا قائما لكن مذهبهم ضعيف بوجهين الاول انه يلزمهم[٥٢] حذف الخبر من غير سد شيء مسده والثاني انه يلزمهم تقييد المبتدأ المقصود عمومه[٥٣] بدليل الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربي زيدا ضربه قائما ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم حذف المصدر مع بقاء المعمول وهو[٥٤] غير جائز وقال بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه مأولا بتاويل الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر والمطول ولا مناسبة ههنا لان المطول مشتمل على اداة الحصر والمختصر غير مشتمل عليها ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل فقط مثل ذهابي راجلا ومثال المصدر الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب زيد عريانا ومثال المصدر الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عمرا قائمين ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت راجلا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عريانا ومثال المصدر التاويلي المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عمرا قائمين ومثال الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابي راجلا واكثر ضرب

---

[٥١] قوله اذا اردت الحال عن المفعول آه اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين من المفعول ١٢ تحفه

[٥٢] قوله يلزمهم حذف الخبر آه اقول قد مر من الاستاذ وجوب حذف المبتدأ في نحو الحمد لله اي الحمد من غير سد شيء مسده فتدبر ١٢ تحفه

[٥٣] قوله بدليل الاستعمال يعني علم من استقراء كلامهم ان الجنس اذا استعمل ولم تقم القرينة على تخصيصه ببعض ما يقع عليه فهو محمول على الاستغراق ولهذا قيل ان النوم ناقض للطهارة ولا ينتقض مع الجلوس لكان القولان متناقضين بحسب الظاهر وان قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء فان اشتراء الجميع وشربه ممتنع ولا يبقى هذا المعنى على تقدير الكوفية مع انه مراد بخلاف تقدير البصرية فتامل ١٢ تحفه

[٥٤] قوله وهو غير جائز لان المصدر في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ١٢ تحفه

زيد عريانا واكثر ضرب زيد عمرا قائمين اكثران ذهبت راجلة واكثران ضرب زيد عريانا واكثران ضرب زيد عمرا قائمين وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذف الخبر واقيم المعطوف مقامه مثل كل رجل وضيعته فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التي بمعنى مع لدلالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة المعطوف مقام الخبر فيكون التقدير كل رجل مقرون مع ضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم ثم حذف الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل لعمرك لافعلن كذا فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يدل على فعل القسم واما ساد المسد فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمرك قسمي لافعلن كذا **خبر ان واخواتها** اى بعض من المرفوعات خبر ان واخواتها الا ان هذه الحروف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرباعية والادغام واما معنى فلان معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبه ومعنى لكن استدرك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللفعل عملان اصلي وفرعي فالاصلي تقديم المرفوع على المنصوب والفرعي تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفرعي هو **المسند بعد** دخول هذه الحروف فان قيل يصدق هذا الحد على يقوم في ان زيدا يقوم ابوه مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابوه قلنا في الجواب المراد بالمسند

---

٥١ قوله يكون مقسما به ومتعينا للقسم ليخرج عنه نحو عبد الله وامانة الله لافعلن كذا فانه لو لم يكن متعينا فلك الخيار لعدم دلالته على القسم ولعل الاستاذ العلام تركه اعتمادا على فهم الذكي من قوله مقسما به اى صريحا في القسم ومتعينا فيه اى اشتهر في القسم فيما بينهم وان استعمل في غيره على الندرة ١٢ تحفه ٥٢ قوله لعمرك آه بالفتح والضم بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف قال الشيخ الرضي وقد ترك المصنف رح قسما آخر يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ماذكرنا قبل ولتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف رح انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا ودأن سائر ما تقدم ما سد مسد الخبر انتهى بعبارته ١٢ تحفه ٥٣ قوله بعد دخول هذه الحروف اى هذه الحروف وكذا المراد في جانب المحدود اى خبر ان واحد اخواتها فاندفع الورود والظاهر فافهم ١٢ تحفه خادميه۔

المسند الى اسماء هذه الحروف لكنه ضعيف لانه[1] يستلزم استدراك قوله بعد دخول هذه
الخ وقيل[2] فی الجواب المراد بالمسند الاسم المسند ويقوم فعل مسند لكنه ضعيف لانه
يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم فيما اذا وقع خبره جملة فالاولى فی الجواب ان يقال
المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث[3] الاثر فيهما لفظا ومعنى
مثل ان زيدا قائم وامره ای امر خبر ان واخواتها كامر خبر المبتدا فی الاقسام[4] والشرائط
والاحكام فان قيل عبارة المص يشعر بان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان
يكون خبر الباب ان فينبغی ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك كما يقال اين زيد ومن ابوك
قلنا ان امره كامر خبر المبتدا عند وجود الشرائط وعدم المانع وههنا وجد المانع لان ان
للتحقيق واين ومن للاستفهام وبينهما تناف الا فی تقديمه ای لا يجوز تقديم الخبر على الاسم
لئلا يلزم بطلان العمل الفرعی الا ان يكون ظرفا لان مبنى الظرف على التوسع لكن لو كان
الاسم معرفة فتقديم الخبر عليه جائز ولو كان نكرة فتقديم الخبر عليه واجب مثال الاول
كما فی قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ ومثال الثانی كما فی قول الشاعر[5] ان من البيان لسحرا
وَاِنَّ من الشعر لحكمة **خبر لا التی لنفی الجنس** ای بعض من المرفوعات

---

[1] قوله لانه يستلزم استدراك قوله آه الظاهر من كلام الاستاذ العلام ان فساد هذا الجواب هو استدراك قوله بعد دخول آه والا فهيج فی نفس الامر ليس كذلك بل هو فاسد فی نفسه فان اسم ان عرف بانه هو المسند اليه بعد دخول هذه الحروف فيصدق هذا التعريف على ابوه فی ان زيدا يقوم ابوه فان اعتبر ههنا انه مسند الى اخبار هذه الحروف يلزم الدور ١٢ تحفه

[2] قوله لانه يحتاج الى تاويل الجملة آه فيه انه لا حاجة الى تاويل الجملة لجواز ان يستفاد كون الخبر جملة من قوله وامره كامر خبر المبتدا كما يستفاد كون الخبر للمبتدا جملة من قوله والخبر قد يكون جملة ١٢ تحفه

[3] قوله لايراث الاثر آه اما الاثر اللفظی فالاعراب اعم من التقديری والمحلی واما الاثر المعنوی فكالتاكيد وغيره فالوجه فی ايراد التثنية ای فيهما التمكن معنى الاثر معنى وهذا معنى عرفی للدخول لتبادر الذهن اليه بمعونة المقام فلا يرد ما قال مولانا عصام من ان المتبادر فی عرف الفن الدخول لايراث الاثر اللفظی لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ويمكن ان يقال ان المراد من الاثر معنى الاعراب التقديری والمحلی فاندفع الايراد المذكور رأسا على كلا التقديرين لا يرد النقض بالمثقلة والمخففة فتامل ١٢ تحفه

[4] قوله فی الاقسام آه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة والاحكام من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومنفيا ومحذوفا والشرائط من انه اذا كان جملة فلابد من عائد ولا يحذف الا اذا علم وانما جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من اقسامه والواحد والمتعدد والمثبت والمحذوف من احكامه لان الظاهر ان الافراد والجملة والتنكير والتعريف يحصل نوعا كما ان الحيوان الناطق يحصل نوعا بخلاف كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا فانها من احوال الشیء اذ لا يحصل بالوحدة والتعدد نوعا كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعا وكذا الحال فی الذكر والحذف كذا فی العلوی ١٢ تحفه

[5] قوله كما فی قول الشاعر آه اقول ليس هذا شعرا فلعله اراد به ما صدر فی حل ابياته قال مولانا انور محمد بن الصلاح عن ابن عمر قال قام رجلان من المشرق فخطبا فتعجب الناس لبيانهما فقال النبی صلعم ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة يعنی بدرستيكه از جملهٔ بيان ست هر آئينه سحر يعنی اين بيان وكلامی كه می گوئی از جملهٔ سحر است ومعنى الثانی از جملهٔ شعر است هر آئينه حكمت يعنی اين شعر تو حكمت است يعنی مطابق واقع است كذا قال مولانا عبد الرحمن ١٢ تحفه

خبر لا التی لنفی الجنس ای لنفی صفة الجنس وانما کان خبرها من المرفوعات لان لا هذه مشابهة بان المفتوحة لفظا ومعنی اما لفظا ففی فتح الاول واما معنی فاما بعلاقة التضاد واما بعلاقة المناسبة اما علاقة التضاد فهو حمل النقیض علی النقیض واما علاقة المناسبة فلان لا لتاکید النفی وان لتاکید الاثبات فلما شابهت بان لفظا ومعنی اعطی لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظریف فیها **فان قیل** لم عدل المصنف عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فیها **قلنا** انما عدل عن المثال المشهور لان فی المثال المشهور توهم[1] التباس الخبر بالنعت لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة له وقوله فیها خبر بعد خبر لا ظرف ظریف فی الدار لان الظرافة لا یتقید بالدار **فان قیل** المثال لتوضیح الممثل والتوضیح یحصل بمثال واحد فما الحاجة الی ایراد المثالین **قلنا** انما اورد المثالین لئلا یلزم الکذب فی نفی الظرافة عن جنس غلام رجل **وایضا** خبر لا علی قسمین ظرف وغیر ظرف فالاول مثال غیر الظرف والثانی مثال الظرف ویحذفه ای خبر لا کثیرا اذا کان الخبر من الافعال العامة لدلالة النفی علیه لان النفی یقتضی المنفی ولما لم یکن القرینة علی خصوص المنفی حملنا النفی علی نفی الامر الشامل کما فی قوله لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰه یعنی لَا اِلٰهَ موجود اِلَّا اللّٰه وبنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ سواء کان عاما او خاصا لان کثرة الحذف عندهم دلیل وجوب الحذف والمراد انهم لا یثبتونه اصلا ای لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون انه اسم فعل بمعنی انتفی فیتم بالفاعل فلا حاجة الی الخبر **فان قیل** هذا ینتقض بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذکور فیه **قلنا** ان ما تری خبرا فی هذا المثال فیحمل علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر هو المسند الیه بعد دخولهما مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منك ثم اعلم ان فی عمل ما ولا مذهبین مذهب بنی تمیم ومذهب الحجازیین

---

[1] قوله توهم التباس الخبر بخلاف ما قال المص رح علی الظاهر وانما قلنا علی الظاهر احترازا عن قول البعض کابن مالک وغیره من جواز رفع صفة المنصوب لکنه ضعیف اذ لم یثبت فی کلام فصیح ۱۲ تحفه خادمیه۔

فبنو تميم ذهبوا الى انّ ما ولا لا عمل لهما من وجهين الاوّل ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد لانهما كما تدخلان على الاسماء كذلك تدخلان على الافعال والثانى بدليل[۵۱] قول الشاعر شعر ومهفهفٍ كالغصن قلت له انتسب ÷ فاجاب ما قتل المحبّ حرام ÷ فان قيل لا بدّ من المطابقة بين الجواب والسوال ولا مطابقة بينهما في قول الشاعر قلنا المطابقة حاصلة بالرمز الخفى اعنى برفع حرام والحجازيون ذهبوا الى عملها من وجهين الاول فلانهما مشابهتان بليس في النفى والدخول على المبتدأ والخبر والثانى بدليل قوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا وان قلت ان الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد فنقول انهما ايضًا مختصان بنوع واحدٍ لكن[۵۲] اشتبهت عليك الفرق بين ما ولا الداخلتين على الاسماء وبين ما ولا الداخلتين على الافعال باعتبار مشاكلتهما في الصورة واما قول الشاعر ومهفهفٍ آه ففيه[۵۳] مصادرة على المطلوب لان الشاعر من بنى تميم فان قيل لما كان في عمل ما ولا مذهبان فلم اختار مذهب الحجازيين على مذهب بنى تميم قلنا انما اختار مذهبهم لموافقة التنزيل وهو اى عمل ليس في لا شاذ اى قليل لان مشابهة لا بليس ناقص لان ليس لنفى الحال ولا لنفى المطلق فاقتصر عمله على مورد السماع والسمع موجود في النكرة

---

۵۱ قوله بدليل قول الشاعر ومهفهف آه لم اسم قائله الواو بمعنى رب والمهفهف اسم مفعول يقال جارية مهفهفة اى ضامرة البطن دقيقة الخصر وكذا غلام مهفهف يعنى پسرى كوچک شكم باريک ميان مثل ماه شب چهاردهم بود گفتم باو كه بيان كن نسب خود را تا بدانم كه از كدام قبيله هستى و نسبت بده خود را بقبيله پس جواب داد اين فقره كه ما قتل المحب حرام يعنى نيست كشتن دوست حرام بر معشوق هذا اذا كان معنى الانتساب ارتفاع النسب اما اذا كان بمعنى الميل والرجوع فالمعنى گفتم باو كه ميل و رجوع كن بمن ورنه كشته ميشوم فاجاب الخ وعلى هذا التقدير لا يرتفع ما قال الاستاذ رح فافهم ۱۲ تحفه ۵۲ قوله لكن اشتبهت آه اقول على هذا ارتفع الامان من الحس على انه يلزم عليه ان يعمل ما ولا الداخلتين على الافعال لاختصاصهما بها حينئذ ۱۲ تحفه ۵۳ قوله ففيه مصادرة على المطلوب اقول هذه المصادرة موجودة في استدلالهم ايضا بقوله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا الا ان النصب لغة الحجازيين واما قراءة بنى تميم فالرفع كذا قال القاضى البيضاوى والامام الرازى وغيرهما فتأمل والنصب لعلك انا لم نبين فوائد القيود في التعريفات الثلثة للايضاح والظهور فتأمل لعل الله يحدث لك الظهور ۱۲ تحفه شاهية

لا فی المعرفة كما[51] فی قول الشاعر شعر من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لی فان قيل لم لا يجوز ان يكون لا فی هذا المثال لنفی الجنس قلنا لو كان لا لنفی الجنس لما جاز فی ما بعدها الرفع بدون التكرير والرفع فی ما بعدها واقع بلا تكرير فی البيت فعلم انها ليست لنفی الجنس بل لا المشبهة بليس لما فرغ المصنف من المرفوعات شرع فی المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات هی اثنا عشر بالاستقراء ووجه الضبط ان عامل الاسم المنصوب لا يخلو اما فعل او شبهه او حرف فان كان فعلا او شبهه فمعموله لا يخلو اما[52] من المفاعيل او من الملحقات بها فالاول لا يخلو اما جزء من مفهوم الفعل اولا فالاول هو المفعول المطلق والثانی لا يخلو اما ان يكون الفعل واقعا عليه او فيه او له او معه فالاول هو المفعول به والثانی هو المفعول فيه والثالث هو المفعول له والرابع هو المفعول معه وان كان من ملحقات المفاعيل فايضا لا يخلو اما مبين اولا الثانی هو المستثنی فالاول اما مبين للذات او للصفة الاول هو التميز والثانی هو الحال وان كان عامله حرفا فذلك الاسم لا يخلو اما مسند اليه او اما مسند به فالاول لا يخلو اما فی كلام موجب او غير موجب فالاول هو اسم الحروف المشبهة بالفعل والثانی اسم لا التی لنفی الجنس وان كان مسندا به فايضا لا يخلو اما فی كلام موجب او غير موجب اما الاول فهو خبر الافعال الناقصة سوى ليس والثانی خبر ليس وخبر ما ولا المشبهتين بليس هو ای جنس المنصوب يدل عليه المنصوبات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد ما ای اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء

---

[51] قوله كما فی قول الشاعر آه هو من قصيدة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفة بن العبد البكری الشاعر والنيران بالكسر جمع نار والضمير فيها الحرب المذكورة فی اوائل القصيدة معناه هر كس كه روی بگرداند از آتشهای جنگ پس من پسر قيس ام نيست زوال از برای من در خود جنگ ميكنم به تنهائی ۱۲ تحفه

[52] قوله اما من المفاعيل آه اعلم ان المفاعيل خمسة محيط به قول الشاعر شعر مفاعيل پنج است گر بشنوی به لا مطلق و فيه و معه به و بالامثلة ايضا شعر حمدت حامد احمد احسينا رعاية شكره دهر امديدا ۱۲ تحفه

علی علم المفعولية ای علی علامة کون الشئ مفعولاً وهو الفتحة فی المفردات وغیر المنصرف
والکسرة فی الجمع المؤنث السالم والالف فی الاسماء الستة والیاء فی التثنیة والجمع المذکر
السالم فمنه ای بعض من جنس المنصوبات علی ان یرجع الضمیر الی المحدود لانه هو
المقصود او بعض من جنس ما اشتمل علی علامة کون الشئ مفعولاً علی ان یرجع الضمیر
الی الحد لانه قریب **المفعول المطلق** یسمی به لصحة اطلاق صیغة المفعول علیه من غیر
تقییده بالباء او فی او له او معه وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذکور بمعناه فان قیل
هذا التعریف لا یکون جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق فی مثل مات موتاً
وجسم جسامة وشرف شرافة لانه لیس مما فعله فاعل فعل مذکور قلنا المراد بفعل
الفاعل قیامه به لان الفاعل مؤثر فیه وموجد له فان قیل هذا التعریف لا یکون
جامعاً لافراده لانه خرج منه المفعول المطلق فی مثل ما ضربت ضرباً لانه لیس قائماً
بفاعل الفعل بل منفی عنه قلنا المراد بقیام الفعل بفاعل الفعل المذکور صحة اسناده
الیه سواء کان ایجاباً او سلباً فان قیل لم زید لفظ الاسم فی تعریف المفعول المطلق
مع انه لا حاجة الیه لصحة التعریف بدونه قلنا انما زید لفظ الاسم فی التعریف لئلا یصدق تعریف
المفعول المطلق علی المعنی لان ما فعله فاعل فعل مذکور هو المعنی والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
فان قیل ان توصیف الفعل بمذکور لا یصح لان المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحی وهو مرکب من
النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا یکونان قابلین للذکر قلنا المراد بالفعل الفعل اللغوی
وهو الحدث فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعاً لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی
مثل ضربت ضرباً لان الحدث ههنا لیس بمذکور قلنا المذکور اعم من ان یکون مطابقة

---

٥١ قوله لصحة اطلاق صیغة المفعول آه یعنی لغة فلا یرد انه یطلق لفظ المفعول بلا تقیید علی المفاعیل الباقیة ایضاً لان هذا الاطلاق اصطلاحی لا لغوی واما تقییده بالمطلق فهو فی الحقیقة لیس بتقیید بل تعمیم فافهم والمعنی الاصطلاحی للمفعول بحیث یشمله الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم یسند الیه ذلک الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ١٢ تحفه

٥٢ قوله فاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکماً فدخل فیه ضرب ضرباً علی صیغة المجهول ١٢ تحفه

٥٣ قوله بمعناه قال الحافظ الضمیر راجع الی الاسم لا الی ما لان المراد به الحدث ومن قال راجع الی ما فقد اخطأ انتهی فقوله اسم ما فعله فاعل فعل جنس شامل لجمیع المصادر وقوله مذکور خرج به کلها سوی نحو ضربت زیداً تادیباً وقوله بمعناه خرج به نحو ذا قتالاً ١٢ تحفه

اوتضمنا فان قیل ان تعریف المفعول المطلق لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی قوله تعالیٰ فَضَرْبَ الرِّقَابِ لان الفعل ههنا لیس بمذکور قلنا الفعل اعم من ان یکون لفظًا او تقدیرًا وههنا وان لم یکن مذکورا لفظا لکنه مذکور تقدیرا فیکون التقدیر فاضربوا ضرب الرقاب فان قیل ان التعریف لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق فی مثل انا ضاربٌ ضربًا لانّ فعله لم یکن مذکورًا لا حقیقةً ولا حکمًا قلنا الفعل اعم من ان یکون حقیقةً او شبه الفعل فان قیل کون الفعل المذکور بمعنی المطلق محالٌ لان الفعل کلٌّ والمفعول المطلق جزء وبین الکل و الجزء مغایرة تامة فکیف یکون احدهما بمعنی الاخر قلنا المراد بکونه بمعناه ان یکون معنی الفعل المذکور مشتملًا علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء لا ان بینهما اتحاد فی المعنی اتحادا فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل کرهت کراهتی لانه مما فعله فاعل فعل مذکور ومعنی الفعل المذکور مشتمل علیه من قبیل اشتمال الکل علی الجزء قلنا ان للکراهة اعتبارین احدهما کونها بحیث قامت بفاعل الفعل المذکور وثانیهما کونها بحیث وقع علیها فعل الکراهة فاذا ذکرت بعد الفعل فبالاعتبار الاول کما فی کرهت کراهة فهو مفعول مطلق واذا ذکرت بعده فبالاعتبار الثانی کما فی کرهت کراهتی فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما کان مفعولًا مطلقًا فهو لیس بخارج وما کان مفعولًا به فهو لیس بداخل وقد یکون للتاکید والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا یخلو اما فی مفهومه زیادة علی مفهوم الفعل او لا الثانی للتاکید والاول اما ان یکون فیه زیادة للنوع او العدد فالاول للنوع والثانی للعدد نحو جلست جلوسًا

---

۵ قوله مشتملا علیه من قبیل اشتمال آه معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذی هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم الذی هو هو فلا یرد انه خرج منه المفعول المطلق الذی لبیان العدد والتاکید الذی اذا عبر به بلفظ مفهومه مغایر لمفهوم الفعل کشیئ فی ضرب شیئا اذا اراد به الضرب والذی عامله المصدر کالحمد لله حمد الشاکرین لعدم الاشتمال فتأمل لعل الله یکشف علیک حقیقة المقال ۱۲ تحفه خادمیه۔

وجَلسة وجِلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تناف بخلاف النوعية لانهما
لا يدلان على الماهية المعراة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعدد وهما لا يتنافيان
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوسا
او بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وقال سيبويه لا يجوز المفعول المطلق من غير
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوسا وانبته الله
فنبت نباتا لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا يَضُرُّونَهُ شَيْئًا لكنه
يقول في الجواب ان شيئا بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضرا اى لا يضرونه
ضرا قليلا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
فالقرينة عليه حال القادم وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول
المطلق ان يكون مصدرا وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجاز باعتبار
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اى قدمت قدوما خير مقدم ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا لانه لا يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المصادر وهذا معنى الحذف الوجوبي
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمدا وشكرت شكرا
وعجبت عجبا قلنا المراد بعدم الوجود عدم الوجود في كلام الفصحاء

لن يضروا الله شيئا

---

[1] قوله لا يثنى ولا يجمع ولم يكتف بالاول لان ما لا يثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ١٢ تحفه

[2] قوله سواء كان المغايرة بحسب المادة آه المغايرة بحسب الصورة ليست بمقصودة لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة ١٢ تحفه

[3] قوله ومنقوض بقوله تعالى آه اى بكل ما ليس له فعل من لفظه نحو حلفت يمينا وقد قيل ان تقدير العامل عند سيبويه فيما يكون له فعل مستعمل في كلام العرب الا فهو ايضا قائل بان العامل هو المذكور وايضا قيل ان الشئ مفعول ثان للفعل المذكور ١٢ تحفه

وهذه اللغة غير فصيحة[ك] **اونقول** المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصادر بدون اللام **فان قيل** على هذا لا يحصل المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل هو المصدر مع اللام والمذكور في المثال هو المصدر بدون اللام **قلنا** عند المصنف ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا في مواضع اي في مواضع عديدة **فان قيل** المتبادر من المواضع المواضع المذكورة في المتن وليس كذلك لانه كما يحذف الفعل الناصب قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو انت قياما والناس قعودا اي انت قمت قياما والناس قعدوا قعودا **قلنا** المراد بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الموضع او عن المفعول المطلق فعلى الاول لا يصح حمل قوله مثبتا على ما لان المثبت والمحذوف هو المفعول المطلق لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حمل ما على منها للمباينة بينهما **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق والعبارة محمولة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها موضع ما وقع مثبتا الخ او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **فلا يرد** النقض بقوله تعالى اِذَا دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا لانه وقع مكررا ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرًا فسيرًا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انت الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لما لزم من حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز وما انت الا سير البريد فسير البريد مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخلة على اسم وهو انتَ الذي لا يكون المفعول

[ك] قوله وهذه اللغة غير فصيحة ويرده ما وقع في نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قيل في رد نهج البلاغة كما انسب الى امير المؤمنين اسد الله الغالب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فيه خطب ورسائل ومواعظ ولا شبهة لمتتبع اسلوب الحق ان بعض ما فيه من الخطب اكاذيب جاء شأن من يتسبب مثل ذلك اليه وجلالة شأنه بري عن مثل ذلك ولو ثبت ان بعض ما فيه صدر منه لكفى [illegible] زمرة اهل الاسلام وهذه العبارة لو ثبت انه من جملة كلامه وهو افصح الفصحاء وابلغ البلغاء لكان حجة يتمسك بها مع انه لا يجب ان يكون كل كلام يقع بليغا كيف وقد جوز شذوذ وقوع كلمة او كلمتين في الكلام البليغ غير فصيحة وانه لا يخل بفصاحة الكلام كما تحقق في موضعه ١٢ تحفه خادميه

المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وذا لا يجوز فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم اورد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالاول مثال النكرة والثاني مثال المعرفة او مفرد ومضاف فالاول مثال المفرد والثاني مثال المضاف او فعل المبتدأ او شبهه فالاول مثال فعل المبتدأ والثاني مثال المشبه بفعل المبتدأ ومشبه به

وانما انت سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد معنى نفي وهو انما التي دخلت على الاسم وهو انت الذي لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مكررا في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه والا لزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وانما وجب حذف الفعل الناصب في هذه المواضع لان القاعدة ان المصدر اذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم ارادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف فههنا الحذف واجب لوجود[١] القرينة وساد المسد اما القرينة[٢] فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا وما انت الا تسير سير البريد وانما انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا سيرا فان قيل انهما ضابطتان مستقلتان فلم جمعهما في منها واحد قلنا انما جمعهما في منها واحد لاشتراكهما في قيد وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه

---

[١] قوله لوجود القرينة ذكر في غاية التحقيق اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذه المصادر واما الساد مسد المحذوف فهو الا الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول انتهى ١٢ تحفه

[٢] قوله اما القرينة فهو نصب المعمول قال مولانا نور الحق لا يخفى ما فيه مع انه يحتمل ان يكون مثل منادى وفدا له مفعولا لفعل مذكور انتهى اقول لعل ما فيه انه لا يلزم من النصب ان يكون مفعولا مطلقا لان للنصب طرقا كثيرة فافهم قيل انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره استغناء عنه ١٢ تحفه خادميه۔

والمراد بتفصيل الاثر بيان الانواع المحتملة نحو فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَاِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَاِمَّا فِدَاءً
فَشُدُّوا جملة وشَدُّ الوثاقِ مضمون الجملة والغرض المطلوبُ من شد الوثاقِ اِمّا
المَنُّ او الفداءُ فالله تعالىٰ يفصل الانواع المحتملة بقوله فَاِمّا مَنًّا بَعْدُ وَاِمّا فِدَاءً والمراد
بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا طلب الفعل بصيغة الامر ثم ذكر فائدة الامر بصورة
المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً الفعل محذوف
نحو كل الطعام فاما نوماً بعدُ واما كسباً فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد
المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة الدالة
على المصدر الذي المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فيكون التقدير هكذا فشدّوا
الوثاق فاما تمنون منًّا بعدُ واما تفدون فداءً ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد
جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لزيدٍ صوتٌ[۵۱] صوتٌ
حَسَنٌ وقوله علاجا احتراز عن نحو لزيدٍ زهدٌ[۵۲] زهدُ الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز
عن نحو صوتُ[۵۳] زيدٍ صوتُ حمارٍ وقوله على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررتُ بالبلد فاذا له
صوتٌ[۵۴] صوتُ حمارٍ نحو مررتُ به فاذا له صوتٌ[۵۵] صوتَ حمارٍ وصراخٌ صراخَ الثكلى فصوتَ حمارٍ
مفعول مطلق للتشبيه دالٌّ على فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعني له صوتٌ
مشتملة على اسم بمعناه اعني صوتٌ وايضاً مشتملة على صاحبه وهو الضمير المجرور
في له فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسدّ اما[۵۶] القرينة فهو نصب المعمول

---

[۵۱] قوله صوت حسن مرفوع بالبدلية من صوت وكذا زهد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمة الله المناسب بالاحتراز ان يكون في التركيب مفعولاً مطلقاً لم يحذف فعله الا انه لم يكن مفعولاً مطلقاً انتهى اقول اللهم الا ان يقال انه مفعول مطلق كما قال به الخليل فافهم ولا تغفل ما قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولاً مطلقاً انتهى لان الاحتراز عنه لغوا فهم تحكم ان الصوت كيفية قائمة بالهواء الى الصماخ فيسمع الصوت بوصوله الى السامعة ۱۲ تحفه [۵۲] قوله لزيد زهد آه لان الزهد هو الاجتناب عن المناهي وهو من افعال القلب ان كان يظهر اثره في الجوارح ۱۲ تحفه [۵۳] قوله صوت زيد صوت حمار صوت الاول مرفوع بالابتدائية وصوت الثاني بالخبرية ۱۲ تحفه [۵۴] قوله صوت صوت حمار مرفوع على البدلية ۱۲ تحفه [۵۵] قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز فيه الرفع على الوصف والبدل ۱۲ تحفه [۵۶] قوله اما القرينة فهو آه وفيه ما قالوا انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة [illegible] ۱۲ تحفه

وأمّا سادّ المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل فيكون التقدير مررت به فاذا له صوتٌ يصوت صوتَ حمار وصراخ يصرخ صراخ الثكلى فان قيل لا نسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وصوت ليس بمصدر لان للمصدر ما يكون في معناه الفارسي الدال والنون كالضرب بمعنى زدن او التاء والنون كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانگ قلنا الصوت المجرد بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانگ كردن فان قيل لا نسلم ان صوت حمار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت حمار قلنا ان صوت حمار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة للمفعول الحقيقي فيكون التقدير مررت به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قسمين احدهما نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال للنكرة والثاني[1] مثال للمعرفة ومنها ما وقع[2] مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له عليّ الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نص في لزوم المال على سبيل الاعتراف فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وسادّ المسد اما القرينة[3] فهو نصب المعمول واما سادّ المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تاكيدا لنفسه[4] لانه مؤكد لنفسه لا لامر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لها محتمل غيره لان زيد قائم اخبار والاخبار

---

[1] قوله الثاني مثال المعرفة وذلك لان الاول مضاف الى غير ذوي المعقول بخلاف الثاني ۱۲ تحفه

[2] قوله وقع مضمون جملة احترز به عما وقع مضمون مفرد نحو ضرب ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وقوله لا يحتمل لها غيره احترز به عن القسم الثاني ۱۲ تحفه

[3] قوله اما القرينة آه وكيف لم يقل انما وجب حذف الفعل ههنا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه ۱۲ تحفه

[4] قوله ويسمى تاكيدا لنفسه هذه التسمية من المتاخرين واما سيبويه فقد سمى القسم الاول بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام ۱۲ تحفه خادميه

يحتمل[١] الصدق والكذب والحق والباطل فههنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اداه العامل مقامه فيكون التقدير كذا زيد قائم حق حقا ويسمى تاكيد الغيره فان قيل ان التاكيد لغيره محال لان التاكيد هو التلفظ بلفظ واحد مرتين وهذا المعنى لا يحصل مع المغايرة قلنا المراد بالمغايرة ههنا المغايرة الاعتبارية لا الواقعية لان حقا اذا كان منصوصا عليه بلفظ المصدر فهو مؤكد للحق المحتمل للجملة او نقول ان معنى التاكيد لغيره انه يؤكد نفسه لاجل دفع غيره فان قيل على هذا لا يحصل المغايرة بين هذين الضابطتين قلنا المغايرة ثابتة لان المفعول المطلق في الضابطة الاولى مؤكد لنفسه فقط وفي هذه الضابطة مؤكد لنفسه مع دفع غيره ومنها ما وقع مثنى وان لم يكن للتثنية حقيقة بل التكرير والتكثير فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ لان كرتين[٢] مفعول مطلق وقع على صورة التثنية مع ان الفعل الناصب له مذكور قلنا المراد بالمثنى المثنى المضاف الى[٣] الفاعل والمفعول وهذا المثنى غير مضاف فان قيل لما كان قيد الاضافة مرادا في هذه الضابطة فلم لم يذكره قلنا انما لم يذكره اكتفاء بالمثال فان قيل المثال لتوضيح الممثل بعد تمام الممثل وانت تممت الممثل بالمثال وهذا ليس الا تكلفا قلنا لا نسلم انه تكلف بل تفطن اذ فيه اشارة الى مقصودية المثال بجعله جزء من الممثل نحو[٤] لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فان قيل

مثل

---

[١] قوله يحتمل الخ والفرق بين الصدق والحق ان الصدق مطابقة الحكم للواقع والحق مطابقة الواقع للحكم والفرق بين الكذب والباطل ان الكذب عدم مطابقة الحكم للواقع والباطل عدم مطابقة الواقع للحكم قال مولانا نور الحق انما وجب حذف الفعل في المثال المذكور ههنا لان قولك زيد قائم يحتمل الباطل والحق فيجوز ان تجعلها دالة على الحق في المعنى وقائمة مقامه في اللفظ وقال الرضي لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين عاملتين لافادتهما معنى الفعل فلا يكون من هذا الباب ١٢ تحفه [٢] قوله لان كرتين مفعول مطلق اى لا رجع لان معنى الآية رجع البصر رجعا بعد رجعا ١٢ تحفه [٣] قوله الى الفاعل اى فاعل الفعل او مفعوله لئلا ينتقض بنحو ضربت ضرب الامير ولا يكون لبيان النوع لئلا يشكل بنحو ضربت ضربتيه ولا يخفى ان هذا القيد يغني عن الاول ولهذا اكتفى به الرضي كذا قال مولانا نور الحق فافهم ١٢ تحفه [٤] قوله نحو لبيك مثنى عند سيبويه ومفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وعلى ليس بوجه البقاء مضافا الى الظاهر قال شاعر فدعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي مستند الى يونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء كذا في تحفه

ان لبیک وسعدیک لا یخلو اما مصدر المجرد او مصدر المزید فالاول مسلم لکنه لا یدل
علی التکریر والتکثیر والمقصود فی هذا المقام التکریر والتکثیر والثانی ممنوع لانه
کذب حسًا لانه مجرد عن الزوائد قلنا انه مصدر المزید لان لبیک فی الاصل
اُلِبُّ لَکَ اِلْبَابَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر مقام الفعل فصار اِلْبَابَیْنِ لک ثم رُدَّ
المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف[1] الزوائد فصار لَبْبَیْنِ لَکَ ثم حذف اللام الجارة للتخفیف
وسقط النون بالاضافة فصار لَبْبَیْکَ ثم ادغم الباء فی الباء فصار لَبَّیْکَ
وکذلک سَعْدَیْکَ فی الاصل اُسْعِدُ لَکَ اِسْعَادَیْنِ ثم حذف الفعل واقیم المصدر
مقامه فصار اِسْعَادَیْکَ ثم رُدَّ المصدر الی الثلاثی المجرد بحذف الزوائد وسقط
النون بالاضافة فصار سَعْدَیْکَ فههنا حذف الفعل واجب باعتبار وجود القرینة وساد
المسد اما القرینة فهی نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام العامل

واجیب بانه مصدر المجرد لکن معناه معنی المزید **المفعول به هو ما وقع علیه فعل الفاعل**
ای ما یتعلق به بالذات فعل الفاعل المعتبر اسناده الی الفاعل والفاعل اعم من ان یکون
حقیقةً او اعتبارًا **فان قیل** ان تعریف المفعول به لا یکون جامعًا لافراده لانه خرج منه
المفعول به فی مثل اِیَّاکَ نَعْبُدُ لانه لم یقع علیه فعل الفاعل قلنا المراد[2] بالوقوع التعلق
فان قیل ان تعریف المفعول به لا یکون مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه زیدٌ فی
مثل مررت بزیدٍ لانه تعلق به فعل الفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات
لا بواسطة حرف الجر وهذا[3] بواسطة حرف الجر فان قیل ان تعریف المفعول به لا یکون
مانعًا عن دخول الغیر لانه دخل فیه مفعول ما لم یسم فاعله فی مثل ضُرِبَ زیدٌ لانه تعلق به
بالذات فعل الفاعل قلنا المراد بالفعل الفعل الذی اعتبر اسناده الی الفاعل وهذا الفعل لیس کما

---

[1] قوله بحذف الزوائد اقول الاولی ان یقال بحذف الزائدتین کما لا یخفی ۱۲ تحفه [2] قوله المراد بالوقوع التعلق نفیا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا بحیث لا یکون تعلقه به بواسطة شیء آخر کالفاعل والمفعول والنسبة فخرج الحال والتمیز والمستثنی لانها لم تتعلق به الا بواسطة امر آخر ۱۲ تحفه [3] قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا یقال لا یصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا فی اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وکالاسناد فی المطلق وقد صرح بذلک الشیخ الرضی کذا قال الفاضل اللاری ۱۲ تحفه خادمیه

اعتبر اسناده الی الفاعل فان قیل ان تعریف المفعول به لایکون جامعًا لافراده لانه
خرج منه المفعول به فی مثل اُعطی زیدٌ درهمًا لانه لم یعتبر فیه اسناد الفعل الی الفاعل قلنا
الفاعل اعم من ان یکون حقیقة او حکمًا وههنا وان لم یعتبر اسناده الی الفاعل الحقیقی
لکن اعتبر اسناده الی الفاعل الحکمی نحو ضربت زیدًا وقد یتقدم[1] علی الفعل اما جوازًا
نحو اللّٰه اعبد ووجوبًا نحو من ضربت لان الفعل قوی العمل فیعمل فی المفعول المتقدم
والمتأخر فان قیل هذا ینتقض بمثل من البر[2] ان تکف لسانک لانه لم یجز تقدیم
المفعول به اعنی لسانک علی الفعل اعنی ان تکف قلنا ان جواز تقدیم المفعول به علی
الفعل عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو ان ان موصول حرفی وتکف صلته وتقدیم
الصلة علی الموصول ممنوع فکذا امتنع تقدیم معمولها علی الموصول بالطریق الاولی نحو
زیدًا اضربت وقد یحذف الفعل لقیام قرینة جوازًا کقولک زیدًا لمن قال من اضرب فالقرینة علیه
سوال لسائل ووجوبًا فی اربعة مواضع فان قیل حصر الحذف الوجوبی فی اربعة مواضع
غیر مستقیم لانه کما یحذف الفعل فی هذه المواضع کذلک[3] یحذف فی باب الاغراء

---

[1] قوله وقد یتقدم علی الفعل آه ینبغی ان یعلم ان هذا الحکم لیس مختصًا بالمفعول به بل سائر المفاعیل فیه سواء الا المفعول معه لمراعاة اصل الواو اذ هی فی الاصل للعطف فموضعها اثناء الکلام کذا قالوا وفیه ان التقدیم لاینافی وقوعها فی اثناء الکلام کما تقول الیوم والخشبة استوی الماء فتدبر وکذا لایتقدم المفعول المطلق الذی للتاکید لان المؤکد لایتقدم علی المؤکد فافهم کذا قاله مولانا نور الحق والمراد بالفعل العامل کما وقع فی الکتب غیره سواء کان العامل فعلًا او اسمًا الا انه خصص الفعل بالذکر لاصالته اعلم انهم اختلفوا فی عامله فقال البصریون الفعل وقال هشام بن معاویة من الکوفیین ناصبه الفاعل فقط ویبطله انه بمنزلة علة العلة والحکم یضاف الی العلة لا الی علة العلة وقال الفراء ناصبه الفعل والفاعل جمیعًا ویبطله تقدیم المفعول علی الفاعل لامتناع الفصل بین اجزاء العامل وقال خلف من الکوفیین ناصبه کونه مفعولًا کما قال فی الفاعل ان عامله الاسناد وبطلانه اوضح وذهب الاخفش الی انه الفاعلیة وبطلانه ایضًا اوضح فافهم کذا قال مولانا نور الحق وغیره ١٢ تحفه

[2] قوله من البر آه یعنی از نیکی است اینکه منع کنی تو زبان خود را ١٢ تحفه

[3] قوله کذلک یحذف فی باب الاغراء آه واعتذر عن الاغراء بانه ملحق بالتحذیر لاتحادهما فی الصورة کما عرف فی قولهم اخاک اخاک وایاک ایاک والاغراء معمول بالزم المکرر وعن المنصوب بالمدح والذم والترحم بانه ملحق بالمنادی کما ذکره الرضی لان المنصوب باحد تلک الوجوه لایکون منصوبًا الا باعنی وهو مختص من بین الامثال باحد تلک الوجوه کما ان المنادی مختص بطلب الاقبال من بین امثاله واما المندوب فان جعله المصنف خارجًا عن المنادی لکن جعله من التوابع لشدة اتصاله به وکمال مناسبته لکن بقی من مواضع وجوب الحذف موضعان الاول ما حذف فیه الفعل المتعدی ثم فسر لرفع الابهام الناشی عن الحذف والثانی ما حذف فیه المتعدی والعامل فی الحال المؤکدة کما سیاتی ویمکن ان یعتذر عنهما ایضًا بان الاول ما ذکر فی بحث الفاعل والثانی الحال استغنی عنهما فی البیان ههنا فافهم کذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه۔

نحو اخاك اخاك اى خذ اخاك وفى المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنى الحميد وفى المنصوب على الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنى الرجيم وفى المنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعنى المسكين قلنا تخصيص هذه المواضع بالذكر ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الاول سماعى نحو امرأً ونفسه اى اترك امرأً ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف[1] الفعل الناصب للمفعول به والفعل الناصب ههنا للمفعول به مذكور اعنى وانتهوا قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اعنى واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغى ان يكون وانتهوا عاملا قلنا لو كان وانتهوا عاملا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتهوا عن الخير فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف اى واقصدوا فيكون التقدير وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل الاهل يجئ على معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العمارة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة فلا يستقيم[2] مفعوليته قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف المحذوف اعنى المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وههنا لا يصح الحمل ولا يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان الاهل بمعنى العمارة فهو بمعنى المأهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا حزنا وسهلا اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا وانما كان حذف الفعل فى هذه المواضع سماعيا لانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

---

[1] قوله حذف الفعل الناصب للمفعول به هذا مذهب سيبويه واختاره المصـ وقال الفراء صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وقيل انكر سيبويه وجوب الحذف فى الآية الكريمة واعترف به الزمخشرى وجريان اسنا هذا الانكار الى سيبويه خطاء اذ الكتب النحوية مشحونة بكذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا وهما ينتصب فى هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم ۱۲ تحفه

[2] قوله فلا يستقيم الخ اقول لا اعلم لوجه عدم الاستقامة لان معناه آمدی تو آبادی را ولا خفاء فى صحته وعرضته على الاستاذ رئيس الاذكياء فافاد ايضا كذلك فافهم ۱۲ تحفه

مسئلة الزنبورية

نائب مناب[1] ادعو لفظا او تقديرا فان قيل ان تعريف المنادى لايكون جامعًا لافراده
لانه خرج منه المنادى الذى وقع الحائل بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من
ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل ان تعريف المنادى لايكون جامعًا لافراده لانه
خرج منه المنادى فى مثل ياسماء ويا جبال ويا ارض لانه ليس ذا وجه ولا قلب قلنا
طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا انْ لم يكن وان
حقيقة لكنه حكما بان نزلت هذه الاشياء اولًا منزلة من له صلاحية النداء ثم
دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغى ان يكون المندوب داخلا فى المنادى بان
ينزل اولًا منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا
دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء فان
قيل هذا تحكم قلنا[2] لا نسلم انه تحكم بل ثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان
المندوب كثير الدّ وران على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف
ياسماء ويا ارض ويا جبال لانها ليست كثير الد وران على السنتهم فلا يبعد جعلها
من ملحقات المنادى فان[3] قيل ان نصب لفظا او تقديرا لا يخلو اما على المصدرية
المطلوب اى النائب او على الحالية من ضمير المجرور فى اقباله الراجع الى المنادى
وكلها باطل اما الاول والثانى فان الشرط فى المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور
عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب
يشتمل على النيابة لا على لفظا او تقديرا واما الثالث فلان الحال محمول على
ذى الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

---

[1] قوله مناب ادعو اى الانشائى فلا يرد ما اورده الامام الرازى فتامل ۱۲ تحفہ

[2] قوله قلنا لا نسلم انه تحكم آه ويمكن ان يجاب بانه صرح المصنف بان المقصود فى المندوب ليس اقباله لا حقيقة ولا حكما بل المقصود انما هو التفجع عليه واما قولهم يا جبال ويا سماء فلما لم يكن المقصود آخر جعله منادى مندرجة ۱۲ تحفہ

[3] قوله فان قيل ان نصب لفظا او تقديرا آه اقول ههنا احتمالات كثيرة ووجوه وافرة وبيانات عظيمة لم يبينها الاستاذ العلام فافهم واعلم ان فوائد قيود هذا التعريف ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فتدبر وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ۱۲ تحفہ

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف اى
طلبا لفظيا فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو طلبا
لفظيا او تقديريا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى لا يصح لان
الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى و
التقديرى قلنا ان توصيف الطلب باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحال
متعلقه وهو آلة الطلب او نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدرية
عن النائب لكن مصدريته مجازا باعتبار الموصوف المحذوف وهو النيابة فيكون التقدير
المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة لفظية او تقديرية فان
قيل ان توصيف النيابة باللفظى والتقديرى لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب
والمنوب والنسبة امر معنوى ليس قابلا للاتصاف باللفظى والتقديرى قلنا ان توصيف
النيابة باللفظى والتقديرى ليس توصيفا بحاله بل بحال متعلقه وهو النائب او
نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المجرور فى اقباله الراجع
الى المنادى لكن المصدر مبنى للمفعول اعنى الملفوظ والمقدر فيكون التقدير المنادى
هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو ملفوظا او مقدرا فان قيل المنادى منصوب
بحرف النداء الذى سد مسد الفعل كما هو مذهب المبرد او منصوب بحرف النداء من
حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو[1] مذهب ابو على فعلى هذا لا يصح عند نا کمی.
المنادى فيما نحن فيه اعنى المفعول به لفعل محذوف قلنا فى هذا المقام ثلثة مذاهب مذهب سيبويه نا کمی.
ومذهب المبرد ومذهب ابو على فمذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدر
ومذهب المبرد ان المنادى منصوب بحرف النداء[2] الذى سد مسد الفعل ومذهب ابو على نا کمی.

---

[1] قوله كما هو مذهب ابو على ورد بان الهمزة من ادوات النداء وهى حرف واحد واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر فى اسم الفاعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والتالى باطل فالمقدم مثله واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم يعنى لا نسلم اقل من حرفين وعن الثانى بانه قد يستتر لحوادث بمعنى التشهير وهذا ايضا منع وعن الثالث بان الجملة قد يعرض لها ما يخرجها من الاستقلال كادوات القسم والشرط للجملة القسمية والشرطية وهذا ايضا منع فافهم ١٢ تحفه

[2] قوله بحرف النداء الذى سد مسده وهذا المذهب فى الحقيقة راجع الى مذهب سيبويه لكن ظاهره يقتضى ان يكون نسبة العمل الى حرف النداء مجازا ١٢ تحفه

ان المنادى منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال
والمختار عند المصـ مذهب سيبويه فيصح مدّه مما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد
جملة والمنادى ليس جزء الجملة بل جزئي الجملة محذوفان فعند سيبويه احدهما الفعل
والاخر الفاعل وعند المبرد احد جزئي الجملة حرف النداء الذى هو ساد مسد الفعل
ابى على — والفاعل محذوف وعند ابو على احد جزئي الجملة اسم الفعل والاخر الضمير المستتر فيه

ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة فان قيل الضمير في يبنى راجع الى المنادى
وفى يرفع ايضا راجع الى المنادى فعلى هذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا وهو
محال قلنا الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفى يرفع راجع الى الاسم فلا يلزم كون الاسم
الواحد معربا ومبنيا لكنه ضعيف لانه مخالف عن سياق الكلام لان سوق الكلام
وقيل — لبيان احكام المنادى فقيل في الجواب الضمير في يبنى راجع الى المنادى ويرفع مسند
الى الجار والمجرور وقيل في الجواب الضمير في يبنى راجع الى المنادى وفى يرفع ايضا
راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء
يبنى — فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا فان قيل لم يبن هذا القسم من المنادى مع ان
يبنى — الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبن على الضمة دون الفتحة والكسرة قلنا انما يبنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الضمة دون
الفتحة والكسرة لانه لو بنى على الفتحة لالتبس بالمنادى الذى في آخره الف

---

[1] قوله الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف يكون مقدرا محذوفا قلت لعل ذلك عند ذكر الفعل وههنا ليس كذلك كذا قال مولانا ظهور الله ويرد هذا الجواب بما قيل في الكشف من ان حذف الفاعل ممنوع اعم من بان يكون فعله مذكورا او مقدرا انتهى فبقي النظر قال الاستاذ اقول لا يمنع حذف الفاعل مطلقا وقد حذف كثيرا من ان يعد ويحصى كما في اهلا وسهلا وفى باب الاغراء والتحذير وغيرها فلا يخفى النظر ۱۲ تحفه

[2] قوله على ما يرفع به عدل اليه من قول النحاة على الضم مع كونه اخصر واوضح لعدم شموله التثنية والجمع وذلك لان الضم والفتح والكسر يطلق على الحركات وحدها سواء كانت البنائية او الاعرابية بخلاف الرفع والنصب والجر فانها كما لا يطلق على الحركات لا يطلق على الحروف ايضا ولكن ان يشتهي جانب النحاة ان الرفع والنصب والجر لم يوضع الا للحركات وانما يطلق على الحروف مجازا لقيامها مقامها وعلى هذا لا مانع من ان يطلق الضم والفتح والكسر ايضا على الحروف القائمة مقام تلك الحركات مجازا ۱۲ تحفه

[3] قوله ولم يبن على الضمة اقول لو قال الاستاذ قبل هذا القول ولم يبن على الحركة دون السكون لكان اولى بل لا يخفى اقول انما لم يبن على السكون اشارة الى بنائه عرضي لا اصلي ولا لازم كالضمائر وغيرها اعلم ان المبني العرضي على قسمين مبني عارض ومبني لازم فالمبني اللازم ما لا يفترق منه بناؤه في وقت من الاوقات وفي حين من الاحيان كالضمائر واسماء الاشارة وغيرها والعرضي بخلافه فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان العرضي القسم
غير العرضي فالقسم قائم ۱۲ تحفه خادمیه

عه اى مولانا عبد الحكيم صاحب ۱۲

ثم حذف الالف واكتفى بفتحة ما قبلها ولو بني على الكسرة لالتبس بالمنادى الذي هو مضاف الى ياء المتكلم ثم حذف الياء واكتفى بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدا ويا زيدي ن ويخفض بلام الاستغاثة فان قيل ان الخفض صفة الخافض فلا يصح نسبته الى المنادى قلنا ان يخفض بمعنى ينجر والانجرار صفة المنادى فان قيل لم خص اللام من بين سائر الحروف للاستغاثة قلنا انما خص اللام لان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة للاختصاص والمستغاث ايضا مخصوص من بين امثاله بالدعاء فيكون بينهما مناسبة مثل يا لزيد فان قيل ان لام الاستغاثة اللام الجارة واللام الجارة اذا دخل على الاسم الظاهر فتكون مكسورة معه فلم فتحت اللام مع المستغاث قلنا انما فتحت اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا حذف المستغاث واقيم المستغاث له مقامه فان قيل الالتباس يرتفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس يرتفع قلنا لا يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي واللام الجارة مع الكاف الاسمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه لا يقع موقع الكاف الاسمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

---

[1] قوله ويخفض آه قال الرضي وابن الناظم والفاضل اللاري انه لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر حروف النداء فكان اولى بان يتوسع فيها قال سيبويه في كتابه ولم يلزم في هذا الباب اي الاستغاثة الا يا للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك لعمرو خير منك ولا يكون مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو اي وهيا لانهم ارادوا ان يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى الاستغاثة ولا التعجب وزعم الخليل ان هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم اذا اضفت نحو قولك يا عجباه ويا بكراه اذا استغثت وتعجبت انتهى كلام اللطيف ١٢ تحفه

[2] قوله فان قيل ان الخفض صفة الخافض آه اقول لا يذهب عليك ان الخفض صفة والصفة على قسمين بطريق القيام وبطريق الوقوع ولا شك ان الخفض وان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا اخفاء في انه صفة بالطريق الثاني وههنا كذلك لان يخفض على صيغة المجهول كما لا يخفى على المتامل ١٢ تحفه

[3] قوله مثل يا لزيد قال ابو محمد عبد الله بن يوسف صاحب قطر الندى في شرحه لقطر الندى اللام متعلقة عند ابن جني بيا لما فيه من معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ونسب ذلك لسيبويه اقول لم اجد له اثرا في كتابه في هذا الباب اي باب الاستغاثة وقال ابن خروف زائدة لا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعد مجرورا باللام مكسورة وانما هي الاصل وهي حرف تعليل تعلقها بالفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا انتهى وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى الفوائد الشافية تحفه

[4] قوله لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الاسمي آه ولو قال الاستاذ [illegible]

علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجر قلنا انما اعرب لان لام الاستغاثة اللام الجارة وهي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوي بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما انجر هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام الجارة وعمل الجارة جر المدخول فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك ومثال لام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فلم اهمل المص ذكرهما قلنا هذان اللامان داخلان في لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد على صيغة اسم المفعول للحضور والخلوص عن الخصومة وكذا المتعجب على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضور والخلوص عن الحيرة والتعجب اونقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء ويا للدواهي ليس الماء والدواهي بل المنادى محذوف اعني يا قوم ويا هؤلاء ثم حذف المنادى واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما[٥١] على تقدير فتحها فمشكل لان الفتحة علامة المستغاث قلنا لما كان المنادى المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطي حكم المنادى ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضي جر مدخوله والالف يقتضي فتح ما قبلها وبينهما[٥٢] تناف نحو يا زيداه فان قيل لم يبنى هذا القسم من المنادى مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما بني هذا القسم لوقوعه[٥٣] موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على الفتحة لان في اخره الفا والالف يقتضي فتحة ما قبلها وينصب ما سواهما فان قيل

---

[٥١] قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هو من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المشكل مشكلا لاشتباهه بالباطل او بالمجهول وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة فلا اشتباه انتهى ١٢ تحفه

[٥٢] قوله وبينهما تناف لقائل ان يقول لا نسلم ان بينهما تنافيا بل التنافي بين الخفض والنصب وههنا ليس كذلك لان الالف يقتضي ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والخفض لاجل اللام تعذر ولا استحالة لكن القول جاء في غلامي فهو مرفوع لاجل العامل ومكسور لاجل اللام فافهم ١٢ تحفه

[٥٣] قوله لوقوعه موقع آه اما قلنا فيما مر فتذكر ١٢ تحفه

المذكور فيما سبق اقسام ثلثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه قلنا الضمير في ماسواهما راجع الى المنادى المفرد المعرفة والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالالف فان قيل هذا ينقض بنحو يا فتى القوم لانه ماسواهما من القسمين المذكورين وليس بمنصوب قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينقض بنحو يا خمسة عشر لانه ماسواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصوب لا لفظا ولا تقديرا قلنا هذا[1] الحكم في المنادى المعرب قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى مبني قبل دخول حرف النداء اعلم ان ماسوى المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا[2] او شبهه وقسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طالعا[3] جبلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسن وجهه ظريفا فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلثة الاول ولم يذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضح انتفاء كل واحد من القيدين بالمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد المثال على حدة او نقول ان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعا جبلا هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم اعرب

---

[1] قوله هذا الحكم في المنادى اقول ولم يقل الاستاذ العلام النصب اعم من اللفظي والتقديري والمحلي لان المنادى المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب المحل فلا فائدة في قوله ماسواهما ۱۲ تحفه

[2] قوله مضافا او شبهه سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكن عن ثعلب اجازة الضم في المضاف بالاضافة المعنوية والمحضة والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بالعمل او مجرورا او بالعطف نحو يا ثلثة وثلثين ۱۲ تحفه

[3] قوله يا طالعا جبلا اقول ان جبلا مفعول طالعا معتمدا بالموصوف المحذوف المعرف اي يا ايها الطالع فحذف الموصوف للاختصار ونكر الطالع لئلا يجتمع آلتا التعريف لا المنكر لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة يقال يا طالعا جبلا الظريف لكن قال الرضي بان الاعتماد على الموصوف المحذوف غير معتبر عند الجمهور او معتمدا بحرف النداء كما قال ابن المالك في الفية شعر كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا او على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا الاعتماد ۱۲ تحفه

هذا القسم من المنادى مع تحقق علة البناء فيه وهو[١] وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية ولو نصب هذا القسم من المنادى قلنا انما اعرب هذا القسم من المنادى لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف وانما نصب لان المنادى مفعول به في الحقيقة واعراب المفعول به النصب عند عدم المانع فان قيل هذا[٢] الدليل يستقيم في المضاف وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان[٣] النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر امثلة ما سوى المنادى المعرفة ولم يذكر امثلة ما سوى المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة كما تكون امثلة ما سوى المنادى المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة لما سوى المنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد[٤] الامثلة على حدة وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المنادى المبني على الفتحة لان في توابعهما تعين النصب لان لفظه ومحله يقتضيان امرا واحدا وهو النصب وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضا[٥] تعين النصب وتعميم المفرد عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه المضاف لانهما في حكم المفرد غالبا في جواز الوجهين من التاكيد فان قيل هذا ينتقض بنحو يا زيد زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا فان قيل لما كان المراد بالتاكيد التاكيد المعنوي

---

[١] قوله وهو وقوعه آه وفيه ما مر غير مرة فتذكر ١٢ تحفه

[٢] قوله فان قيل هذا الدليل يستقيم آه اقول الاولى الحاق هذا القول بقوله ويضعف بها جهة المشابهة بالحرف كما لا يخفى ١٢ تحفه

[٣] قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ العلام في قول المص كل رجل وضيعته ان ضيعته قائم مقام الخبر مع انه معرفة والخبر نكرة هذا كثيرا فالاولى ان يقال انما اعرب هذا القسم لانتفاء جزء العلة فتدبر فيما مر سابقا ١٢ تحفه

[٤] قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها مختصة ببعض الاحكام وكذا توابع اسم لا على ما سيجئ ١٢ تحفه

[٥] قوله لان فيها ايضا تعين النصب لجواز ابن الانباري الرفع ١٢ تحفه

فما الوجه للمصؒ حيث لم يقيد التاكيد بالقيد المعنوي لان[1] المختار عنده مذهب سيبويه وهو يقول بجواز الوجهين في مطلق التاكيد و الصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل توابع المنادى المفرد المعرفة خمسة فما الوجه للمصؒ حيث ذكر البعض منها وترك البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم الاتي لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصؒ ذكر التوابع الجاري فيها هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج الى ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني تابع المحل ومحل المنادى محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا قلنا بناء المنادى عارض فيشبه بالمعرب وتابع المعرب تابع للفظه وتنصب على محله لان تابع المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و العاقل هذا مثال الصفة ويا غلام بشر وبشرا هذا مثال عطف البيان ويا تميم اجمعون واجمعين هذا مثال التاكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال الصفة قلنا انما[2] اقتصر على مثال الصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل الاعتراض انما اقتصر على مثال الصفة لدفع وهم الواهم وهو ان المنادى المفرد المعرفة واقع موقع الكاف الاسمي والكاف الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فتوهم الواهم ان المنادى ايضا لا يقع موصوفا فلذا ذكر المصؒ مثالا تنبيها على الجواز اي على جواز توصيفه والخليل في المعطوف يختار الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشرة حرف النداء لكنه لما لم يباشره مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصار رفعا وابو عمرو النصب

---

[1] قوله لان المختار آه اقول وقال الرضي وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف البيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد انتهى فتامل في كلام الاستاذ العلام لينكشف لك حقيقة المرام ۱۲ تحفہ

[2] قوله انما اقتصر آه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتوضيح وما هو اكثر واشهر احق بالتوضيح والبيان فارتفع ما قال الاستاذ نعم يرد عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الامثلة الباقية فافهم ۱۲ تحفہ خادمیہ

اى يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما امتنع دخول حرف النداء عليه فهو لم يكن منادى مستقلا فى الحقيقة بل يكون تابعا للمنادى وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا ايضا وابو العباس ان كان كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل فى اختيار الرفع مع جواز النصب لامكان جعله منادى مستقلا والا اى وان لم يكن كاسم الحسن فى جواز نزع اللام منه فكابى عمرو فى اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله منادى مستقلا والمضافة اى التوابع المضافة بالاضافة المعنوية تنصب لان التوابع المضافة اذا وقعت عين المنادى فتنصب مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتنصب بالطريق الاولى مثال الصفة المضافة نحو يا زيد ذا المال ومثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف البيان المضاف نحو يا زيد اخا عمرو ويا زيد ابا عبد الله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل اى حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كانا مفردين او مضافين او شبه مضافين معرفتين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيد ابا عبد الله ومثال شبه المضاف نحو يا زيد طالعا جبلا ومثال البدل المعرفة نحو يا زيد عمرو ومثال البدل النكرة نحو يا زيد رجلا صالحا وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما فى البدل فلانه مقصود بالحكم والمبدل منه توطية لذكره واما فى المعطوف فلانه لما منع من دخول حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدرا فيه فان قيل انكم قلتم ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمرو لانه منادى مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

سه قوله كالحسن اعلم ان الاعلام بالنسبة الى اللام على ثلثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله اللام وقسم يدخله وجوبا وقسم يدخله جوازا قال المصرح فى شرح المفصل فاما الذى لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام فى اصل وضعه كرجل سميته باسد وجعفر وما اشبه ذلك كزيد واما الذى يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا كالنجم فانه قبل دخول اللام ليس علما فاذا دخل اللام كثر استعماله كانه علم معه او اسم وليس بصفة ولا مصدر كالدبران والعيوق فيكون وضعه للعلم مع اللام واما القسم الذى يدخله اللام جوازا فهو كل ما وضع صفة فى الاصل او مصدرا كالحسن فيكون دخول اللام نظرا الى الاصل اى الى نهج الوصفية الاصلية كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

والعلم[1] الموصوف بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه وان كان القياس يقتضي
الضمة لان هذا القسم من المنادى كثير الاستعمال في كلامهم والكثير يقتضي التخفيف فخففوه[2]
باختيار الفتحة فان قيل انكم[3] قلتم ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع فهذه
القاعدة منقوضة بنحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لان الرجل في هذه
الامثلة معرف باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المص بقوله واذا نودي المعرف
باللام قيل في هذا المعرف باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اى[4] وها ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين هو اى وهذا لئلا يلزم اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصل حاصل الجواب ان دخول حرف النداء على المعرف باللام ممتنع بالذات
لا بالواسطة وههنا وجد الواسطة فان قيل ان اى منادى مفرد معرفة والرجل
تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا
جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فاجاب المص بقوله والتزموا[5] رفع الرجل لانه
المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي
توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين والامر
ليس كذلك فاجاب المص بقوله وتوابعه[6] انما التزموا رفع توابعه لانها توابع معرب وتوابع المعرب

---

۵۱ قوله والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما فهم من اختيار فتحة المبنى دون جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الموصوف بابن مجرد عن التاء او الملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو كذا قال الشارح ۱۲ تحفه ۵۲ قوله فخففوه آه اى لفظا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة نحو زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا في الرضي ۱۲ تحفه ۵۳ قوله انكم قلتم حيث قال المص والمعرف باللام الممتنع دخول يا عليه ما ذكر الا انها فافهم ۱۲ تحفه ۵۴ قوله اى وها ويجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الفها وان تضم الهاء اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء في الوصل كذا في المغني وانما زيد هاء التنبيه تاكيدا وتعويضا عما يستحق اى من المضاف اليه ۱۲ تحفه ۵۵ قوله والتزموا رفع الرجل وجاز المازني النصب قياسا على يا زيد الظريف ۱۲ تحفه ۵۶ قوله وتوابع المعرب آه اى المعرب الذي ليس له محل فلا يرد ما اورد بعض شراح الوافي من انه مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وقال في باب الاستثناء واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد برفع زيد بدلا منه الا الاتباع للمعرب باعتبار المحل انتهى ۱۲ تحفه

تابعة فی اللفظ فان قیل انکم قلتم ان دخول حرف النداء علی المعرف باللام بالذات ممتنع فهذه
القاعدة منقوضة بنحو یا الله لانه معرف باللام مع انه دخل علیه حرف النداء بالذات
فاجاب المصنف بقوله وقالوا یا الله[51] خاصة حاصل ان دخول حرف النداء علی المعرف
باللام بالذات ممتنع ان لم یکن اللام لازما عوضیا وههنا اللام لازم عوضی اما کونها
لازما فلانها جزء من العلم واما کونها عوضیا فلان الله فی الاصل الإله ثم حذفت
الهمزة المکسورة وعوض عنها اللام فصار أل لاه ثم ادغمت اللام فی اللام فصار الله فان قیل
هذا منقوض بقول الشاعر شعر[52] مِنْ اَجْلِكِ یا اَلَّتِی تَیَّمْتِ قَلْبِی ۞ وَاَنْتِ بَخِیلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّی ۞
لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ
فان قیل هذا ینتقض بقول[53] الشاعر شعر فیا الغلامان اللذان فرا ۞ ایاکما ان تکسبا شرا ۞ لان اللام
فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء قلنا هذا اشذ شذوذا ولا اعتبار له ایضا فان قیل
انکم قلتم ان المنادی المفرد المعرفة مبنی علی الضمة فهذا منقوض بنحو یا تیم تیم عدی لانه المنادی المفرد
المعرفة مع ان فیه جواز الوجهین الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله وفی الثانی مثل یا تیم تیم عدی والمراد
بمثل هذا الترکیب کل ترکیب کرر فیه المنادی المفرد المعرفة ویلی الثانی الاسم المجرور بالاضافة الضم لانه المنادی
المفرد المعرفة والمنادی المفرد المعرفة یبنی علی الضم والنصب لان تقدیره الاول مضافا الی عدی

---

[51] قوله یا الله آه قال الرضی والاصل فی یا الله قطع الهمزة وذلک للایذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما کانا
علیه فی الاصل وصارا کجزء الکلمة حتی لا یستنکر اجتماع یا واللام فلو کانا باقیا علی اصلها لسقط الهمزة فی الدرج اذ همزة اللام المعرف
همزة وصل حکی ابو علی یا الله بالوصل وجوز سیبویه ان یکون الله من لاه یلیه لیها ای تستر فقال فی قطع همزته واجتماع اللام ویا
ان هذا اللفظ مختص باشیاء لا یجوز فی غیره کاختصاص مسماه تعالی ۱۲ تحفه خادمیه

[52] قوله شعر آه لم یسم قائله
یعنی متحمل شدم من آن امر را از جهت تو ای آنچنان کسی که مائل بخود گردانیدی دل مرا حال آنکه تو بخل کننده بوصل خود
از من قال مولانا عبد الرحیم الصفی فوری والخطاب فی تیمت علی خلاف الاصل اذ الاصل فی عائد الموصول الضمیر الغائب
نحو انت الذی قتل زیدا وانا الذی وهب الالوف ۱۲ تحفه خادمیه

[53] قوله بقول الشاعر آه لم یسم قائله و
ایاکما تحذیر یعنی ای دو پسران که این صفت دارید همچنان دو پسران هستید که گریخته آید پرهیز بدنفس خود را از انکه کسب کنید
بدی را بنسبت ما ۱۲ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب رح۔

المذکور ویتم الثانی تاکید لفظی فاصلا بین المضاف والمضاف الیه کما هو مذهب سیبویه او ان تیم الاول مضافا الی علی المحذوف بقرینة المذکور کما هو مذهب المبرد والمنادی المضاف من قبیل المنصوبات والمضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه وجوه اربعة لان المنادی المضاف الی یاء المتکلم کثیر الاستعمال فی کلامهم وکثیر الاستعمال یقتضی التخفیف فیختار والتخفیف فیه بکثرة الوجوه نحو یا غلامی بسکون الیاء ویا غلامی بفتح الیاء ویا غلام بحذف الیاء اکتفاء بکسرة ما قبلها ویا غلاما بقلب الیاء الفا وابدال الکسرة فتحا فان قیل هذا منقوض بنحو یا عدی لانه المنادی المضاف الی یاء المتکلم لم یجز فیه الوجهان الاخیران قلنا جواز الوجهین الاخیرین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم المشتهر بالاضافة الی یاء المتکلم لتدل الشهرة علی الیاء المغیرة بالحذف وبالقلب وبالهاء وقفا فرقا بین الوصل والوقف وقالوا یا ابی ویا امی بالوجوه الاربعة المذکورة مع زیادة الوجهین الاخیرین لان نداء الاب والام کثیر بالنسبة الی نداء الغلام فاختاروا فیه زیادة الوجهین الاخیرین للتخفیف ویا ابت ویا امت بقلب الیاء بالتاء فتحا ای حال کون التاء مفتوحة موافقة لحرکة الیاء وکسرا ای حال کون التاء مکسورة لمناسبة الیاء وبالالف بعد التاء لانه جمع بین العوضین وهو جائز دون الیاء لانه جمع بین العوض والمعوض عنه وهو غیر جائز ویا ابن ام ویا ابن عم خاصة مثل

---

[۵۱] قوله وجوه اربعة قال سیبویه فی کتابه فی باب اضافة المنادی الی نفسک اعلم ان یاء الاضافة لا تثبت فی النداء کما لم یثبت التنوین فی المفرد لان یاء الاضافة فی الاسم بمنزلة التنوین لانها بدل من التنوین واثبات الیاء فی ما زعم یونس فی المضاف لغة کان ابو عمرو یقول یا عبادِ فاتقون انتهی مع حذف ۱۲ تحفه [۵۲] قوله بسکون الیاء هو الاصل لان الاسم الذی علی حرف واحد کان مفتوحا کالکاف الخطاب ۱۲ تحفه [۵۳] قوله بفتح الیاء وهو الاکثر للتخفیف ۱۲ تحفه [۵۴] قوله اکتفاء بکسرة ما قبلها اذا کان قبلها کسرة فلا یرد نحو یا فتای ۱۲ تحفه [۵۵] قوله فرقا بین الوصل والوقف لقائل ان یقول الفرق حاصل فی الوجهین الاولین بغیر الهاء ایضا فتامل فینبغی ان لا یزاد الهاء فیهما لانتفاء العلة اللهم الا ان یقال هذه العلة علة للوجهین الاخیرین واما علة الوجهین الاولین فاظهار الحرکة ۱۲ تحفه [۵۶] قوله موافقة لحرکة الیاء آه لما مر من ان الاصل فی الاسم الذی کان علی حرف واحد الفتح ۱۲ تحفه [۵۷] قوله لمناسبة الیاء ای لمناسبة طبیعة الیاء فان الیاء مرکبة من کسرتین فلا یرد ما قال مولانا عصام من ان الیاء انما یناسب الکسر العارض علیها بل بنائها انما یناسب ما قبلها یعنی لما کانت الکسرة اخت الیاء کسرت التاء المبدلة منها لتکون مذکرة لها دالة علیها ۱۲ تحفه خادمیه

باب يا غلامي بالوجوه الاربعة المذكورة وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بقلب الياء الفا وحذف
الالف اكتفاء بفتحة ما قبلها للثقل بالتضعيف في كثرة الاستعمال وطول اللفظ ولما كان من خصائص
المنادى ترخيم المنادى فشرع المصنف في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز مطلقا سواء كان في
الضرورة الشعرية او في سعة الكلام وفي غير ضرورة الترخيم في اللغة دم بریدن را گویند وفي الاصطلاح
هو حذف في اخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية للحذف فان قيل تعريف الترخيم
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه ترخيم غير المنادى قلنا هذا التعريف مخصوص بترخيم المنادى
وترخيم غير المنادى معلوم بالقياس او نقول هذا التعريف لمطلق الترخيم لان الضمير المرفوع
راجع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور في اخره راجع الى الاسم فيكون المعنى هو اي الترخيم
مطلقا حذف في اخر الاسم تخفيفا وشرطه ان لا يكون مضافا لانه لو كان مضافا فانه لا تخلو
اما ان تحذف في اخر المضاف او في اخر المضاف اليه فعلى الاول يلزم الترخيم في وسط الكلمة بالنظر الى المعنى
وعلى الثاني يلزم الترخيم في غير المنادى بالنظر الى اللفظ ولا مستغاثا بالا باللام ولا بالالف اما
عدم كونه باللام فلانه لم يظهر فيه اثر حرف النداء من الضمة والنصب فلا يجري فيه الترخيم الذ

شرع

---

٥١ قوله من خصائص المنادى ترخيم المنادى اى في سعة الكلام فلا يرد ان الترخيم ليس من خصائص المنادى بل يوجد في غيره كما قال المصنف في غيره ضرورة ١٢ تحفه ٥٢ قوله وشرطه الخ قال الاستاذ العلام المقبل اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او الترخيم مطلقا اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني كما قال الشارح اشارة الى جواز ارجاع الضمير عليهما على كل من التقديرين وما قال الشارح يفهم من ظاهر عبارته عدم الجواز فتامل ١٢ تحفه ٥٣ قوله ان لا يكون مضافا قال الفاضل اللاري لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه يعني انه تقرر في صدر البحث ان المفرد في المنادى يذكر مقابلا للمضاف ومع المضاف له فلا مجال لتوهم خروج المثنى والجمع ايضا قيل لم يقل ذلك نفيا للتوهم قول الكسائي والفراء فانهما يجوزان الترخيم في المضاف واوقعا الحذف في آخر المضاف اليه نحو قال الشاعر شعر خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر حيث حذف التاء من عكرمة وهو مضاف اليه لآل ١٢ تحفه ٥٤ قوله بالنظر الى المعنى بل الظاهر اذا كان للمركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زا من زيد واما اذا لم يكن علما فبان اللفظ من حيث انه مضاف اليه بدون المضاف كذا قال الفاضل اللاري واتقل ان مجموع المضاف والمضاف اليه في المعنى علم الشرط العلمية في الترخيم كما قال العصام كيف تقول هذا قال المصنف ان يكون علما او مثناه التانيث فافهم ١٢ تحفه ٥٥ بالنظر الى اللفظ بل الظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه ١٢ تحفه ٥٦ قوله ولا مستغاثا ولا بعض

[illegible]

هو من خصائص المنادى واما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في اخره للغرض المطلوب وهو
الاستغاثة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون المنادى مستغاثا فكذلك كذلك
يشترط ان لا يكون مندوبا فلم يتعرض المصنف لنفيه قلنا المندوب غير داخل في المنادى
عند المص وهذه الشروط شروط ترخيم المنادى ولو سلم ان المندوب داخل في المنادى فوجه
اشتراطه ظاهر وهو ان المطلوب في اخره زيادة لمد الصوت والحذف ينافيه ولا جملة
لان الجمل تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ويكون اى المنادى المرخم
اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما فلان العلم لشهرة امره يكون فيه ما يبقى دليلا على
ما القى واما كونه زائدا على ثلثة احرف فلئلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة
بالترخيم واما بتاء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف فلان وضع التاء على
الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى لسقوط فان قيل هذا ينتقض بنحو يا صاح
يا صاحب لانه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
له والوجه مع الشذوذ كثرة استعماله منادى لما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم شرع في
بيان كمية المرخم فقال فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا كاسماء اذا
جعلتها فعلاء ومروان او[٥١] حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف لئلا[٥٢] يلزم نقص الاسم عن اقل من
ابنية المعرب حذفتا اى الحرفان في كلا القسمين اما في الاول فلمطابقة[٥٣] الرفع بالوضع واما في
الثاني فلئلا يصدق المثل[٥٤] المشهور وهو قولهم صلح على الاسد بلت عن النقد فان قيل هذا ينتقض
بنحو سعلاة لان في اخره حرف صحيح قبله مدة مع انه لا يحذف فيه الحرفان قلنا المراد[٥٥] بالصحيح الصحيح الاصل
والتاء زائدة فان قيل هذا ينتقض بنحو مدعو ومرمي لانه ليس في اخرهما حرف صحيح مع انه يحذف فيهما الحرفان

---

[٥١] قوله او حرف صحيح اى اصلي حقيقة او حكما قبله مدة زائدة ١٢ تحفة [٥٢] قوله لئلا يلزم نقص الاسم المعرب وان كان باعتبار الاصل فانهم يجتنبون ١٢ [٥٣] قوله فلمطابقة الرفع بالوضع يعني انهما كما زيدتا معا حذفتا معا ١٢ تحفة [٥٤] قوله المثل المشهور اعترض عليه بان آخر المنادى اذا كان حرفا صحيحا غير اصلي قبله مدة اصلية يرخم حرف واحد فقط فيرد المثل السائر كذا قال مولانا ابو البقاء اقول لما كان آخر المنادى حرفا صحيحا غير اصلي كان كانه كلمة مستقلة برأسها ولا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها ١٢ تحفة

[٥٥] قوله المراد بالصحيح آه لتبادر الذهن اليه لان الحرف الصحيح يكون اصليا غالبا ١٢ تحفة خادمية۔

قلنا الصحيح اعم من ان يكون حقيقة او حكما والحرف الاخير منهما وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصالة فان قيل هذا ينتقض بنحو مختار لان في اخره حرف صحيح ما قبله مدة مع انه لا يحذف الحرفان الاخيران قلنا المراد بالمدة الزائدة وهذه المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الاسنادي والاضافي حذف الاسم الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض والطرو وان كان غير ذلك فحرف واحد لعدم موجب حذف الزائد وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت على الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون اخره كالوسط حكما فيقال يا حار بكسر الراء ويا ثمو بسكون الواو المتطرفة قبلها ضمة ويا كروا بواو متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسما برأسه في الاعراب والبناء على الاستعمال الاول بجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حار بضم الراء لانه منادى مفرد معرفة والمنادى المفرد المعرفة مبني على الضمة فينبغي ان يبنى على الضمة ويا ثمي بقلب الواو ياء وابدال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف وما قبلها ضمة والواو اذا وقعت في الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها ابدلت بالكسرة لمناسبة الياء ويا كرا بقلب الواو الفا بسبب انتفاء مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقد استعملوا صيغة النداء وهي يا خاصة لان يا اشهر من بين صيغ النداء فهي اولى بالتعميم في المندوب المندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس

---

٥١ قوله بالمدة الزائدة لتبادره الى الذهن لغلبتها وكثرتها ١٢ تحفه ٥٢ قوله من غير المركب الاسنادي والاضافي لانه مر حالهما فتذكرها ١٢ تحفه ٥٣ قوله لعدم موجب الحذف اي لحصول القصر وهو التخفيف وعدم موجب الحذف فافهم ١٢ تحفه ٥٤ قوله كالوسط حكما آه فلا يتغير عن حاله بل يبقى على حاله السابق ١٢ تحفه ٥٥ قوله والواو آه اي الواو الاصلي يعني لا يكون بدلا عن حرف آخر فلا يرد نحو كفو لانه بدل من الهمزة اذ اصله كفوء على ما في النفرنك فابدل كما في مرجل ولا يتغير كالحركات فلا يرد الو تغيره ١٢ تحفه ٥٦ قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب آه قال مولانا عصام الدين لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل بينه وبين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى انتهى اقول لو تاخر عن بحث المنادى لتوهم انه بحث مستقل لا ملحق بالمنادى فيكون مواضع الحذف الوجوبي خمسة لا اربعة وهو خلاف ما تقرر عند القوم فلهذا اورده في اثناء مباحث المنادى ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع كونه اخصر اشارة الى انها موضوعة للنداء استعمالا في الندبة ١٢ تحفه خادميه

على ان موته امر عظيم يعذرونه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فان قيل ان حكم المندوب كحكم المنادى المفرد المعرفة فى الاعراب والبناء فما الحامل عليهم فى عدم اندراجه فى المنادى فاجاب المص بقوله واختص اى امتاز المندوب من المنادى بوا وحكمه اى المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى بشرط وقوعه على صورة قسم من اقسام المنادى فلا يرد عليه النكرة ولك زيادة الالف فى اخره لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم الالتباس بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام الجمع فاجاب المص بقوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف فى اخره عدلت عن الالف الى حرف كان حركة اخر المندوب من جنسه قلت واغلامكيه واغلامكموه ولك الهاء فى الوقف لحفظ المدات ولا يندب الا المعروف ليعذر النادب بسبب معرفة المندوب فى الندبة فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص وامتنع وازيد الطويلاه يعنى امتنع الحاق الالف فى اخر صفة المندوب خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة المندوب ولانه لما امتنع الحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين المضاف والمضاف اليه المغايرة بالذات امتنع الحاق الالف باخر صفة المندوب بالطريق الاولى لاتحادهما بالذات والاخر بدليل قولهم واجمجمتى

---

٥١ قوله فان قيل آه اقول هذا الاعتراض من قبيل آب ناديدى موزه كشيدى ١٢ تحفه ٥٢ قوله قلت واغلامكيه قيل نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز اذ لا معنى لخطاب الاثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع عطف فلا يمكن ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتعويل كما فى يا جبال كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه

٥٣ قوله واغلامكموه فى ندبة المخاطبين وانما زيدت الواو اذ الميم اصلها الضم كما قرر فى كتب ام العلوم لكن فى زيادة الواو كلام فتامل ١٢ تحفه

٥٤ قوله خلافا ليونس مع موافقة الكوفيين كذا فى الرضى وقال سيبويه فى كتابه فى باب ما لا تلحقه الالف التى تلحق المندوب واما يونس فيلحق الصفة الالف فيقول وازيد الظريفاه واجمجمتى الشاميتيناه وزعم الخليل ان هذا خطاء انتهى ١٢ تحفه

٥٥ قوله بدليل قولهم آه قال مولانا عبد الرحمن اعلم ان الحاق الالف على آخر صفة المندوب فى هذا المثال على تقدير كون اليا فى جمجمتى مشددة بان كان احدهما ياء النسبة كما فى النسخة الموجودة عندى اقول لعل هذا سهو من الناسخ والعبارة هكذا بان كان احدهما ياء التثنية وثانيهما ياء المتكلم فانه مضاف اليه واذا كانت مخففة فح يكون الحاق الالف بآخر المضاف اليه انتهى اقول لا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن الفضلاء انه على هذا يلزم ان يقال الشاميتيناه بدون الشدة والياء والنون وهذا كما ترى وهذه خط التشديد كما لا يخفى على النظار فافهم ولا تكن من اهل الجدال والعناد وهذا فضل يؤتى بحمد من يشاء من العباد ١٢ تحفه

الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف باخر ما اضيف اليه المندوب جواز الحاق
الالف باخر صفة المندوب لان الاتصال بين المضاف والمضاف اليه وان كان انقص في المعنى لكنه
اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في المعنى لكنه انقص في اللفظ والنظر
اليه عند النحوي بحث الالفاظ لا المعاني واما قوله وا جمجمتي الشاميتيناه فشاذ لا اعتبار به ويجوز
حذف حرف النداء للتخفيف الا مع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثر نداؤه مثل نداء العلم فلا
يستبق الذهن الى كونه منادى على تقدير حذف حرف النداء والاشارة[٥١] لانه بمنزلة اسم الجنس في
الابهام والمستغاث والمندوب[٥٢] لان المطلوب في اخرهما الزيادة وطول الكلام والحذف
ينافيهما والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف حرف النداء اربعة احدها العلم سواء
مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم[٥٣] او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وثانيها لفظة اي
الموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل وبموصوف ذي اللام نحو ايهذا الرجل وثالثها المضاف
الى مطلق المعرفة نحو غلام زيد افعل كذا ورابعها الموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي فان قيل انكم
قلتم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس فهذه القاعدة منقوضة بنحو اَصْبِحْ لَيْلُ[٥٤] وافتد مخنوق[٥٥]

---

[٥١] قوله والاشارة الكوفيون جوزوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستدلوا بقوله تعالى ثُمَّ اَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصريون بان هؤلاء خبر المبتدأ وهو منصوب باضمار اعني ويكون انتم وتقتلون خبره كذا في بعض الشروح ١٢ تحفه

[٥٢] قوله والمندوب اقول وقد يحذف حرف النداء مع المندوب كما في قوله تعالى ونادى نوح ابنه على قراءة كذا قاله القاضي البيضاوي ١٢ تحفه

[٥٣] قوله نحو اللهم فالميم بدل عن يا اخر تبركا باسم الله تعالى وانما عوض الميم دون غيره لان الميم ايضا يجيء للتعريف فناسب ان يكون عوضا من حرف النداء الذي هو للتعريف ووجه تكريره لا يخفى وقال الكوفيون اصله يا الله امنا بالخير فخفف ورد بانك تقول لا يؤمهم بالخير ولا يوصف اللهم عند سيبويه اجاز المبرد وصفه بدليل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على الاستئناف ١٢ تحفه

[٥٤] قوله اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل قالته امرأة امرئ القيس ابن الحجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها اياه فجعلت تخاطبه فتقول اصبح يا فتى فلم يذهب عنها فعادت الى خطاب الليل فلما اصبح سألها عن سبب كراهته فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة فلما سمع ذلك منها طلقها فاخذت العرب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل للمغموم ١٢ تحفه

[٥٥] قوله افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال السليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك ففيما استعجالك في الاسير ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك أضرطا وانت الاعلى فصار مثلا يضرب في حث النفس على التخليص من الشدة والمعنى اعط فدية يا مخنوق ١٢ تحفه ٥ كه فريب دهم ترا ١٢ منه ٥ پس در کدام چیز شتابی تو هست در قیدی ١٢

واما باعتبار مبتدأ الجملتين فالصغرى قريبة والكبرى بعيدة ويجب النصب بعد حرف الشرط[1]
وحروف التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الا على الفعل
وجوبا وههنا ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة
منقوضة بنحو ازيدٌ ذُهِبَ بِه لان زيدا وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعين فيه الرفع
فاجاب المص بقوله وليس مثل ازيدٌ ذهب به منه اى من باب ما اضمر عامله لان الشرط فيما
اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذُهب فعل
لازم وهو لا يعمل النصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدّر اُذهب قلنا ان اُذهِبَ فعل
مجهول وهو ايضا لا يعمل النصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدر مناسب آخر اعنی[2] اَذهَبَ
على صيغة المعلوم او يلابس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مرادف الفعل المذكور او لازما
مع اتحاد المسند اليه وليس[3] ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع[4] واجب فان قيل انكم
قلتم ان الاسم المذكور اذا وجد فيه القرينتان المصححتان من الجانبين لكن القرينة المصححة
للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة
بمثل قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعين فيه الرفع فاجاب
المص بقوله وكذا كُلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُر لانه ليس من هذا القبيل اى من باب الاضمار على شريطة
التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن
التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فعلوا كل شيء في الزبر فيلزم فساد المعنى

---

[1] قوله بعد حرف الشرط لم يذكر اسماء الشرط وان كان نصب اسم المحذر واجبا بعدها لان الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة ۱۲ تحفه

[2] قوله اعنی اذهب على صيغة المعلوم آه فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب به احد ۱۲ تحفه

[3] قوله وليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذهاب به وهو فاعل وفي الثالث والثاني هو احد وهو ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول ما لم يسم فاعله ۱۲ تحفه

[4] قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلام بالابتداء كما قال الشارح العلام لئلا يرد عليه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدر الكلام ۱۲ تحفه خادميه۔

لانّ[له] الزبر ليس محلًا لفعل العباد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن افعالهم بدليل قوله تعالى وكُلُّ صَغِيرٍ وكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي ففيه اختيار النصب فهذه القاعدة منقوضة[عه] بقوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ لان الزانية واقعة قبل الامر وهو فاجلدوا مع ان القراء اتفقوا برفع الزانية فتمحلوا النحاة لاخراج هذه الاية عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فقال ونحو الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ الفاء بمعنى الشرط اى مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لان اللام فى الزانية لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط وزانية صلتها والفاء فى فاجلدوا فاء جزائية ومثل هذه الفاء يمنع عمل ما بعدها فى ما قبلها فلا يكون ممكن التسليط والشرط فى ما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وجملتان عند سيبويه لان الزانية مبتدأ محذوف المضاف وهو الحكم وخبره ايضا محذوف وهو فيما يتلى عليكم فيكون التقدير وحكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اوردت لبيان الحكم الموعود وجزء احدى الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

[له] قوله لان الزبر آه قال الحافظ يمكن رد ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التاخير كانهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول انما يرد ما قال الاستاذ لو كان فى الزبر متعلقا بفعلوا وان كان صفة لشئ فلا كما لا يخفى نعم يرد عليه انه على هذا يلزم ان يكون فى صحائف اعمالهم قبل افعالهم بناء على قاعدة تم وهى انه اذا تعلق الفعل او شبهه لشئ مقيد بقيد يكون تقييده بذلك القيد قبل تعلقه وهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ استاذ العلام اسكنه الله بحابح دار السلام ناقلا من صاحب المدارك لا ما قال كل الناظرين على التقدير الذى ذكرنا اى ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اى وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا والا فاستقامة المعنى بعيد جدا افافهم وكن ممن ينظر ويرا جيدا ١٢ تحفه

[عه] قوله منقوضة بقوله تعالى فيه ان الاشتغال بالضمير او المتعلق وكلاهما مفقودان اما الاول فظاهر واما الثانى فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزانى والمتعلق يجب ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل فى الصورة الاولى من الاشتغال والمراد بالضمير اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولفظ كل واحد منهما فى حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزانى المتقدمين عليه فى الذكر كما ان لفظ هما عبارة عنهما ويمكن ادخاله فى الثانية باعتبار التغاير اللفظى بل المفهومى ولهذا اضيف الى ضميرهما وان تاملت فى ما ذكرنا من وجوه المتعلق فلا يخفى عليك ههنا شئ ١٢ تحفه خادميه

وَاطرِق كرًا الانه اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المص
بقوله وشذّ اى حذف حرف النداء مع اسم الجنس فى مثل هذا التركيب اصبح ليل وافتد
مخنوق واطرق كرا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازًا اى حذفا جائزا نحو الا
يا اسجُدُوا فالقرينة عليه دخول حرف النداء الا لان حرف النداء لا يدخل الا على الاسم وههنا دخل
على الفعل فعلم ان المنادى محذوف اعنى القوم وهؤلاء فيكون التقدير الا يا قوم
اسجدوا والثالث ما اضمر عامله اى الثالث من المواضع الاربعة المذكورة الواجب
فيه حذف الفعل الناصب للمفعول به بالحذف الوجوبى القياسى ما اى كل مفعول به اضمر عامله اى
قد عامله الناصب على شريطة التفسير اى على شرط تفسير العامل فيما بعده الشريطة
بمعنى الشرط واضافة الشرط الى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث
ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فههنا الحذف واجب لئلا يلزم الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول به او عن المفعول المطلق
فعلى الاول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثانى لا يكون التعريف مانعا عن
دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه فى نحو هذا التركيب يوم الجمعة صمت فيه
قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل ذكر
العام وارادة الخاص وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه اى فارغ كل واحد
منهما عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب تسليطهما بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او
او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره بحيث لو سلّط بمجرد رفع

سله قوله الا يا اسجدوا هذا اذا كان الا بالتخفيف اما اذا كان بالتشديد فلا يكون مما نحن فيه بل يكون ح مركبا من ان الناصبة المصدرية ولا النافية ويسجدوا فعلا مضارعا ساقط نونه بأن وعلى الاول الا حرف تنبيه ويا حرف نداء واسجدوا امر حاضر ١٢ تحفه

سله قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب العامل لم يضمر العامل ههنا بل الفعل بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره لو صح تسليط عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت من غير تقدير ومررت يسد مسده ١٢ تحفه

سله قوله الشريطة بمعنى الشرط ويحتمل ان يكون فعيلة بمعنى مفعول التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بجعلها منقولة من المجاز على موصوف محذوف هو الصلة كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه

هٰذا الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى الفعل او شبهه او مناسبه فى الترادف واللزوم لنصبه على المفعولية فان قيل هٰذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه ما اضمر عامله فى نحو زيدًا عمرو ضربه زيدًا انت ضاربه لانه ليس بعده فعل او شبهه قلنا معنى البعدية ان يكون الفعل او شبهه جزء او اقعًا من الكلام الواقع بعده ما اضمر عامله لا انه يليه فان قيل المشتغل لا يخلو اما بمعنى الفراغ او بمعنى التسليط فعلى الاول يصح تعديته بعن لا بالباء وعلى الثانى يصح تعديته بالباء لا بعن قلنا هٰهنا شيئان مشتغلان احدهما مذكور والأخر مقدر فالمذكور بمعنى الفراغ متعد بعن والمقدر بمعنى التسليط متعد بالباء فان قيل هٰذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى مثل زيدٌ ضربته لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط فى ما اضمر عامله ان يكون المانع عن عمل الفعل فيه مجرد اشتغاله بالضمير والمانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل معه امر اخر هو عمل العامل المعنوى اعنى الرفع بالابتدائية فان قيل هٰذا التعريف لا يكون مانعًا عن دخول الغير لانه دخل فيه خبر كان فى مثل زيدًا كنت اياه لان بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه

---

[٩١] قوله مشتغلان آه اقول لا حاجة الى ما قال الاستاذ بل لا يجوز عندهم فالصواب ان يقال انهما متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان تعلق عنه به باعتبار تضمينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الاصلى اعنى التسليط كما اشار الشارح اليه بقوله وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم ومتعلقه فارغا عن العمل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق بالمشتغل على تضمين معنى الفراغ والاعراض ويستحسن جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لمتعلق المجرور بالثانى به انتهى فافهم ولا تكن من اهل الجهل ۱۲ تحفه

[٩٢] قوله فان قيل هٰذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدا آه اقول اعجب من الاستاذ العلام الاعتراض على جامعية التعريف فى هٰذا المقام مع تصريحه فى ما مضى من المرام بان المراد بالاسم فى التعريف المفعول به لا العام فالمبتدا لو لا يكون داخلا فى الجنس فلا بد للاخراج منه كما لا يخفى على ذوى الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف لما عليه الاعلام اللّٰهم الا ان يقال انه الى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ۱۲ تحفه

[٩٣] قوله مجرد اشتغاله قد يشكل بانه مجرد فع الاشتغال لا ينصب بل لا بد مع ذلك من تفريغه عن العامل المقدر اذ لا يجوز فى معمول عاملين الا ان يكون المراد انه يصلح اعتبار عمله فى الاسم المذكور وليس فى الكلام المانع عن نصبه اياه فافهم كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

[٩٤] قوله فان قيل هٰذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير آه اقول فيه امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القيود بعد ملاحظة ما قال الاستاذ العلام لا يخفى على ذوى التبصرة ۱۲ تحفه خادمية

لنصبه مع انه ليس ما اضمر عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية
وههنا على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات
وفي هذا المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المرادف والثالث اشتغال الفعل
بالمتعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط
باعتبار اللازم نحو زيدا ضربته هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه
وزيدا مررت به هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المرادف اي جاوزت
لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه هذا مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الغلام يستلزم
لاهانة سيده وزيدا حبست عليه هذا مثال الفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه
باعتبار اللازم اعني لابست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس عليه
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت
واهنت ولابست اعلم ان الاسم الواقع في مظان[ل] الاضمار على شريطة التفسير على خمسة
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يستوي فيه الامران فقال ويختار فيه الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلنا
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المرجحة لا المصححة يعني ان قرينتي الصحة وان
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
كما في زيدا ضربته فان تجرد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة للرفع ووجود
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة

[ل] قوله في مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه
في الواقع كذا قال الشارح رح في منهيته ١٢ تحفه خادميه

المصححة للنصب لما فيها من السلامة عن الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها وايضاً
يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن القرينة
المرجحة للرفع اقوى من القرينة المرجحة للنصب يعني كما ان قرينتي الصحة موجودتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب كامّا اي امّا الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم امّا زيد فاكرمته فتجرّد زيد عن العامل اللفظي قرينة مصححة
للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول أمّا قرينة
مرجحة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب لان كلمة امّا لا تدخل الا
على الاسم غالباً وايضاً تأيّد بالسلامة عن الحذف وإذا المفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد يضربه عمرو فتجرد زيد اه قرينة مصححة للنصب ودخول اذا اه قرينة مرجحة
للرفع والعطف اه قرينة مرجحة للنصب لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى
من القرينة المرجحة للنصب لان اذا المفاجاة لا تدخل الا على المبتدأ غالباً وايضاً
تأيّد بالسلامة عن الحذف فان قيل ههنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظروف بحيث
ان المبتدأ لازم بعد اذا المفاجاة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف اي بعطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعلية للتناسب اي لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في
كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته وبعد حرف النفي اي وايضاً يختار النصب في هذا
الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيداً ضربته والاستفهام نحو ازيد ضربته

له قوله كامّا آه فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كامّا مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة اي تصريح الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد امّا هو الطلب حيث يجزم في الرفع وقوع الطلب خبر المبتدأ وهذا المعنى منتف ههنا اي في غير الطلب فاختير الرفع كذا في غاية التحقيق ١٢ تحفه

واذا الشرطية نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وحيث نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي اي قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدًا لا تضربه اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل غالبًا اما في حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث الشرطية فلانها لا تدخل الا على الفعل غالبًا وفي هذه الصور ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر واما في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعا بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنه وهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي يختار النصب في هذه الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصب والصفة في حالة الرفع فلا يجتمعان في تركيب واحد قلنا المراد بالمفسر الخبر لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسرا في حالة النصب مثل انا كل شيء خلقناه بقدر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوبا بالفعل المقدر لكان مفيدا للمعنى الصحيح ولو كان الاسم مرفوعا بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون جميع ما بعده خبره وعلى هذا التقدير يكون مفيدا للمعنى الصحيح والاخر ان يكون ذلك

---

۵۱ قوله واذا الشرطية هذا عند سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها ۱۲ تحفه

۵۲ قوله اذ هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا يوجب اختيار النصب لجواز ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم لهذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتل اذا قتل زيد ولهذا جوز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التحضيض فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الاولى مطابقة المفسر بالصيغة للمفسر فافهم ۱۲ تحفه

۵۳ قوله والانشاء لا يقع خبرا آه هذا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بحرافيها ۱۲ تحفه

۵۴ قوله عند خوف آه واما عند تحققه فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب ۱۲ تحفه

۵۵ قوله مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدرا على وجه المصلحة او مقدرا مكتوبا في اللوح فكل بالنصب الواجب باجماع القراء السبعة المختار عند الكوفية والرفع وان كان مختارا عند البصرية على نحو زيد ضربته الا انه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل او شيء ومفهومه انه من الاشياء ما لم يخلقه فليس بقدر وذا امر ضعيف عند المفسرين وايضا في مقابلة المنطوق نحو قوله تعالى خلق كل شيء وخالق كل شيء الى غير ذلك فثبت ان فعل العبد الاختياري بخلقه وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل انه بخلق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى ۱۲ جامي ح

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون ما بعده قريبا صفة له وما بعده بعيدا خبر له وعلى هذا[٥١] التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لان جهة النصب خالية عن احتمال المعنى الفاسد وفي جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد وحمل الكلام على طريق خال عن احتمال المعنى الفاسد اولى من حمله على طريق فيه احتمال المعنى الفاسد ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرٌ اكرمته والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة اخرى هي ذات وجهين اي اسمية باعتبار المبتدأ وفعلية باعتبار الخبر فالعطف على الكبرى يقتضي الرفع والعطف على الصغرى يقتضي النصب ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فان قيل العطف على الصغرى لا يصح لان الصغرى مشتملة على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في المعطوف قلنا الضمير اعم من ان يكون لفظا وتقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير زيد قام وعمرًا اكرمته عنده او في داره فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة عن الحذف مرجح للرفع قلنا السلامة عن الحذف معارض لقرب المعطوف عليه فان قيل لا تفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد بل الكبرى ايضا غير مفصولة قلنا عدم[٥٢] التفاوت بين الصغرى والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملتين

---

[٥١] قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا ابو البقاء فيه ان هذا الوهم صحيح لان الواجب وصفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوقة لله تعالى انتهى اقول اعلم ان الشئ عند اهل السنة والجماعة قد يجئ بمعنى شائيا اي مريد فيطلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى قل اَيُّ شَيْءٍ اَكْبَرُ شَهَادَةً وقد يجئ بمعنى مشئ اي شئ وجوده فحينئذ لا يطلق على الواجب وصفاته كما قال الله تعالى اِنَّ اللّٰهَ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ فلا يجوز ان يكون الشئ ههنا بالمعنى الثاني فارتفع ما قال مولانا المذكور فافهم ١٢ تحفه

[٥٢] قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى الخ هذا مشكل بما ذهب اليه بعض المحققين من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فان قال ذلك البعض باتحاد الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منتصبا اليه لا يخفى على احد كان الحذف سيما الاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام مرجحا فافهم ١٢

والشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط والا اى وان لم يكن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فالمختار النصب واختيار النصب باطل باتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان

والرابع التحذير وهو في اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعيده عنه وفي الاصطلاح هو معمول اى كل اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير اتق تحذيرا مما بعده فنصب تحذيرا بناء على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او بناء على انه مفعول له لفعل محذوف وهو ذكر اى ذكر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده فان قيل ان حمل معمول على هو الضمير لان هو راجع الى التحذير وهو صفة الوصف والمعمول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات مع الوصف على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير هو راجع الى التحذير الاصطلاحي لا الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام والاستخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عند ذكره والآخر اريد حين ارجاع الضمير اليه ولا شك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فالاول مراد عن الذكر الصريح والثاني مراد عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الضمير المستكن في اتق لانه ايضا معمول بتقدير اتق قلنا المراد بالمعمول معمول النصب وهذا الضمير معمول الرفع او ذكر المحذر منه مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على معمول فعلى هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز قلنا ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة الفعل عطف على حذرا وذكر المقدر

---

٥١ قوله الى التحذير اللغوي بطريق الاستخدام آه اقول كلام المص خال عن المناقشة لان التحذير وان كان مصدرا في الاصل لكنه صار علما في اصطلاحهم لهذا النوع من المفعول به او مصدر مبني للمفعول والاستخدام في كلام المص كيف ومن اين علم ان المراد من التحذير المذكور صريحا معنى لغوي وبدونه شئ آخر فتأمل ولا تكن من اهل غبي ١٢ تحفه ٥٢ قوله معمول النصب فيه مسامحة والمراد اسم عمل فيه النصب بالمفعولية ١٢ تحفه ٥٣ قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذر منه مكررا آه اقول هذا اذا قرئ على صيغة المجهول كما هو المشهور على السنة الفحول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو اما منصوب عطف على تحذيرا بجعلها او بجعله وقتيتين او وقتية اى وقت تحذير مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا او مرفوع عطف على قوله معمول اى هو المحذر منه المذكور مكررا من قبيل جرد قطيفة فتدبر ١٢ تحفه۔

فان قیل ان عطفه علی حذرا وذکر المقدر لا یجوز ایضا لان فیه ضمیر راجع الی المعمول لا ضمیر راجع الیه فی المعطوف قلنا ههنا ایضا ضمیر راجع الی المعمول لکن وضع الظاهر موضع الضمیر للتنبیه علی ان المراد بالمعمول المحذر منه لا المحذر فان قیل ان ایراد کلمة او فی التعریف مستنکر لان کلمة او للتشکیک وهو ینافی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک ولان التحذیر علی قسمین احدهما محذر والاخر محذر منه ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالشرط فیه ذکر المحذر منه لایقاظ المخاطب والتحذیر اذا کان محذرا منه فالشرط فیه تکرار المحذر منه لایقاظ المخاطب ثم اعلم ان التحذیر اذا کان محذرا فالمحذر منه لا یخلو اما اسم صریح او اسم تاویلی فان کان اسما صریحا فلذکره طریقان الواو ومن وان کان اسما تاویلیا فلذکره طرق ثلثة الواو ومن وتقدیر من مثل ایاک والاسد هذا مثال القسم کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسما صریحا مذکورا بالواو وتقدیره هکذا اتق نفسک من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف من نفسک من اجزاء المعطوف واکتفی بنفسک فی اجزاء المعطوف علیه فیکون التقدیر اتق نفسک من الاسد والاسد ثم حذف من الاسد من اجزاء المعطوف علیه واکتفی بالاسد فی اجزاء المعطوف فصار اتق نفسک والاسد ثم حذف اتق لضیق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ایضا لانها انما اوردت للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شیء واحد هو المخاطب فبقی ک والاسد ثم المتصل بدل بالمنفصل فصار ایاک والاسد وایاک وان تحذف فهذا مثال لما کان التحذیر فیه محذرا والمحذر منه اسم تاویلی مذکور بالواو فان قیل ان داب المصنفین ان یوردوا الامثلة علی طبق الممثلات فالظاهر ان الاول مثال للاول والثانی مثال للقسم الثانی فالاول مستقیم والثانی غیر مستقیم باعتبار الوجهین الاول لان الشرط فی القسم الثانی ان یکون

سله قوله ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للتشکیک ومثله کثیر فی کلام الفصحاء والبلغاء کقوله تعالی ولا تطع منهم اثما او کفورا اعلم ان قوله معمول متناول لغیر التحذیر ایضا نحو زیدا فی جواب من یقول من اضرب فبقوله بتقدیر اتق یخرج عنه مثله فان زیدا فی المثال المذکور وان کان معمولا لکنه لیس بتقدیر اتق بل هو معمول بتقدیر اضرب وقوله تحذیرا مما بعده احتراز عن مثل زیدا فی جواب من یقول من اتقی فانه معمول بتقدیر اتق لکن لا تحذیرا مما بعده فانه لیس من هذا الباب لجواز ذکر فعله فتامل البلیغ وانما وجب حذف فعله لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرینة الدالة علیه وکذا فی البواقی ۱۲ تحفه

التحذير محذرا منه وههنا التحذير محذر والثاني ان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذر منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير فان قيل ايراد المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان الاول مثال القسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما صريحا مذكورا بالواو والثاني مثال القسم كان التحذير فيه محذرا والمحذر منه اسما تاويليا مذكورا بالواو فان قيل عطف الاسد على اياك لا يصح لان القاعدة هي ان عامل المعطوف عليه مقدر في المعطوف فيكون التقدير اتق نفسك من الاسد اتق الاسد من نفسك واتقاء الاسد من النفس متعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس من الاسد والطريق الطريق وهذا مثال القسم كان التحذير فيه محذرا منه ويكون مكررا اي اتق الطريق فان[1] قيل ان تقدير اتق في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب بالمفعولية وتقدير بعد في النوع الثاني غير مستقيم لان معنى المثال الثاني على اتقاء النفس عن الطريق لا[2] على تبعيد الطريق عن النفس

---

[1] قوله فان قيل ان تقدير آه اقول قال سيبويه في كتابه في باب ما جرى منه على الامر والتحذير وذلك قولك اذا كنت تحذر اياك كانك قلت اياك نح واياك باعد واياك اتق وما اشبه ذلك ومن ذلك ان تقول نفسك يا فلان اي اتق نفسك الا ان هذا يجوز فيه اظهار ما اضمرت ولكن ذكرته لامثل لك ما لا يظهر اضماره ومن ذلك ايضا قولك اياك والاسد واياي والشر كانه قال اياك فاتقين والاسد وكانه قال اياي لاتقين والشر فاياك متق والاسد والشر متقيان ومثله اياي وان يحذف احدكم الارنب ومثل اياك واياي واياه او نح وزعم ان بعضهم يقال له اياك فيقول اياي كانه قال اياي احفظ واحذر وحذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدلا من الفعل انتهى كلامه الشريف فهذا يدل على خلاف ما قال الاستاذ وايضا ينادي باعلى ندائه على انه لا حاجة الى ما قال الاستاذ من زيادة النفس اعلم انه يستنبط من هذا الكلام مسئلة غريبة لعلها لا تسمع اذن واعية في القرون الخالية وهي انه يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول الراجعين لشئ واحد اذا كان احدهما متصلا بل منفصلا فتدبر ۱۲ تحفه

[2] قوله لا على تبعيد آه اقول قال الاستاذ فيما مر آنفا ان اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس من الاسد فمن اين جاء المانع من ان يقال ان تبعيد الطريق عن النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء النفس عن الطريق فافهم وكن الهادي للطريق ۱۲ تحفه خادميه

فالحق في الجواب ان يقال هو معمول بتقدير بَعِّدْ واتَّقِ فيقدّر بَعِّدْ في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك ويقدّر اتَّقِ في بعض افراد النوع الثاني نحو الطريق الطريق فان قيل ان التقدير اتّق في النوع الثاني غير مستقيم لان اتّق فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب بالمفعولية قلنا ان تقدير اتّق في بعض افراد النوع الثاني من باب حذف الايصال فان قيل ينبغي ان يكون تقدير اتّق في النوع الاول ايضاً من باب حذف الايصال قلنا ان حذف الايصال سماعي لا قياسي فلا يقاس عليه غيره فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط في النوع الثاني ان يكون التحذير محذرا ونفسك محذَّر لا محذَّر منه قلنا انّ معنى نفسك هكذا ابعِدْ نفسك مما يوذيك من التعجب والتكبر فان قيل هذا الجواب غير دافع للاعتراض لان نفسك على هذا التقدير ايضاً محذر منه قلنا ان النفس وان كان محذرا في الحقيقة لكنه محذر منه باعتبار اللازم وهو التعجب والتكبر فان قيل تعريف التحذير لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد لانه خارج عن القسمين اما خروجه عن القسم الاول فلان الشرط في النوع الاول ان يكون التحذير محذِّرا والاسد محذر منه واما خروجه عن القسم الثاني فلانّ الشرط في القسم الثاني تكرار المحذّر منه وههنا ليس تكرار المحذر منه قلنا ان كان الاسد خارجا عنه فلا ضير فيه لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول اياك من الاسد هذا امثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون المحذر منه اسما صريحا مذكورا بمنْ ومِنْ ان تحذف هذا امثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بمن واياك وان تحذف بتقدير من هذا امثال لما كان التحذير فيه محذرا ويكون المحذر منه اسما تاويليا مذكورا بتقدير من وانما قدّر من فيه لان من من الحروف الجارة وحذف الحروف الجارة مع انْ وانّ قياسي لان انْ موصول حرفي وما بعدها صلة والموصول بالجملة تأدى معنى المفرد فحذف منه مِن للتخفيف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير مِنْ مع الاسم الصريح فان قيل

ينبغي ان يكون هذا بتقدير العاطف قلنا حذف الحروف الجارة مع أنْ وأنَّ قياس نظيرهما شائع كثير وحذف حرف العطف لم يثبت[1] الا نادرًا فلما لم يمكن الحمل على الشاذ الكثير لم يمكن حمله على النادر بالطريق الاولى **المفعول[2] فيه** هو ما فعل فيه فعل مذكور والمذكور اعم من ان يكون مطابقة او تضمنا والفعل اعم من يكون لفظًا او تقديرًا حقيقة كان او شبه الفعل فان قيل المتبادر من الفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فكيف يصح قوله ما فعل فيه فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي فلا يكون التعريف جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل ضربتُ يوم الجمعة لان الحدث[3] غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من ان يكون مطابقة نحو ضربي يوم الجمعة او في ضمن الفعل نحو ضربت يوم الجمعة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة صمت فيه لان الحدث لم يكن مذكورا فيه اصلا اي لا مطابقة كما هو الظاهر ولا في ضمن الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج منه المفعول فيه في مثل انا ضارب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

---

[1] قوله لم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت كذا في الرضي ١٢ تحفه

[2] قوله المفعول فيه فيه ثلاث احتمالات الاول ان يكون مبتدأ خبره مقدم اي ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون خبر مبتدأ باعتبار المضاف المحذوف اي هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ وما فعل فيه فعل مذكور الخ خبره وقال بعض الافاضل في بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه ما فعل فيه وبالعكس قلنا هذا من تعريف لفظ بلفظ مرادف اجلى منه ومثل ذلك جائز عند اهل التحقيق كتعريف الرجم بالكون انتهى ١٢ تحفه

[3] قوله لان الحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس الا الحدث فما معنى القول ان الحدث غير مذكور بنفسه ولولا تضييق المقام لفصلت المرام ١٢ تحفه

فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المفعول به فی مثل
شهود شهدت یوم الجمعة فان یوم الجمعة اسم فعل فیه فعل مذکور وهو الشهود فان الشهود
یوم الجمعة لایکون الا یوم الجمعة قلنا قید الحیثیة مراد فی التعریف وهو ان المفعول
فیه اسم ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور لا من حیث انه وقع علیه
فعل مذکور وذکر یوم الجمعة من حیث وقع علیه فعل مذکور لا من حیث انه فعل فیه فعل مذکور فان
قیل لما کان قید الحیثیة مرادا فی التعریف فذکر مذکور بلا فائدة قلنا نعم لکن ذکر
مذکور لزیادة تصویر المعرف من زمان او مکان وشرط نصبه تقدیر فی اذ التلفظ بها ینوف
الجر فی المفعول فیه وظروف الزمان کلها تقبل ذلک اما فی الزمان المبهم فلان الزمان
المبهم جزء من مفهوم الفعل فکان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق یوصل للفعل
بالذات فکذا هذا ای الزمان المبهم یوصل لفعل بالذات بلا واسطة فی واما
الزمان المحدود فمحمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی الذات وهو الزمانیة وظروف المکان
ان کان مبهما قبل ذلک ای تقدیر فی لان المکان المبهم محمول علی الزمان المبهم لاشتراکهما
فی الوصف وهو الابهام والا ای وان لم یکن مبهما بل هو محدود فلا ای لا یقبل تقدیر فی
لان المکان المحدود لم یکن محمولا علی الزمان المبهم لعدم اشتراکهما لا ذاتا ولا وصفا ونحو المبهم

---

٥١ قوله فذکر مذکور بلا فائدة لانه لاحاجة الیه الا لاخراج مثل یوم الجمعة یوم فاذا اعتبر الحیثیة خرج مثل هذا المثال من هذه الحیثیة فلا یحتاج الی قوله مذکور کذا قال استاذنا الاستاذ اقول هذا اذا کان قید الحیثیة قید الفعل وان کان قید الظاهر وهو الظاهر کان قید المذکور کما لا یخفی علی من طالع الشرح فنسبة عدم الفائدة الی قوله مذکور بلا فائدة وما هذه الا کنسبة عدم الفائدة الی النامی فی تعریف الحیوان لان ما یخرج به یخرج المتحرک بالارادة لان المقوم للعالی مقوم للسافل منه کما تری فافهم اعلم ان قوله ما فعل فیه فعل جنس متناول لقولنا یوم الجمعة یوم طیب فان یوم الجمعة اسم ما فعل فیه فعل فقوله مذکور خرج به عنه مثله ١٢ تحفه

٥٢ قوله اما فی الزمان المبهم هو ما لا حد له یحصره سواء کان معرفة او نکرة کحین وزمان ١٢ تحفه خادمیه

٥٣ قوله واما الزمان المحدود وهو ما له نهایة یحصره سواء کان معرفة او نکرة کیوم ولیلة وشهر رمضان وغیرها ١٢ تحفه خادمیه

٥٤ قوله لان المکان المبهم اعلم ان فی تفسیر المکان المبهم اقوال شتی والتفصیل یفضی الی التطویل الممل للمفتی والمختار عند الرضی ما مر فی الزمان من ان ما لا حد له یحصره فیخرج منه المقادیر الممسوحة کفرسخ ومیل ولا خلاف فی انتصابها علی الظرفیة ١٢ تحفه

من المكان بالجهات الست فان اَمامَ زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الا انقطاع الارض فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عِندَ ولدى ودون وسوى لانها ليست من الجهات الست مع انها يقدر فيها في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى وشبههما لابهامهما وما يشابههما في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان لانه محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اى كذا محمول على المبهم المفسر بالجهات الست لفظ المكان لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست فان قيل القاعدة منقوضة بما وقع بعد دخلتُ كما في دخلت الدار لان الدار محدود مع انه يقدر فيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد دخلتُ اى حمل على المفسر بالجهات الست ما وقع بعد دخلتُ لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامه على الاصح فقوله على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلتُ مفعول فيه والا صار فيه ذكر في لكنه حذف لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه وقوعه بعد تمام الفعل بالمفعول به وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[ــه] ان الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل النصب في المفعول به فعلم انه مفعول فيه لا مفعول به فان قيل ان بعضا من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لو وقع فيه ويصح ان ينسب الى المكان الذى شامل له ولغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا[عه] هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهومه النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يومَ الجمعة صمت فيه

[ــه] قوله قلنا آه اقول ان تاملت ادنى تامل علمت اين الجواب من الاعتراض قال مولانا نور الحق يمكن ان يقول هذا الفعل مما يتم معناه بهذا المفعول من غير احتياج الى مفعول به فيصح ان يقع مفعولا فيه فافهم انتهى اقول لقائل ان يقول ما هذا المعنى الا معنى المفعول به لا المفعول فيه ولعله اشار اليه بقوله فافهم ۱۲ تحفه

[عه] قوله قلنا هذا الحكم آه لقائل ان يقول قواعد الفن كلية والتخصيص من غير سند ممن يوثق عليه لا يسمع على انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدار ۱۲ تحفه خادميه ۱۰

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده فعل مذكور اعم من[1] ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدرا تاديبا فى جواب من قال ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن التاديب فى هذا التركيب اعجبنى التاديب فان فعله غير مذكور **فان قيل** لا نسلم ان فعله غير مذكور بل هو مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا **قلنا** المراد بالمذكور المذكور معه **فان قيل** ان فعله ايضا مذكور معه كما فى ضربت تاديبا **قلنا** المراد بالمذكور معه ما وقع فعله معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **فان قيل** نوقض بمثل اعجبنى التاديب الذى ضربته لاجله لان فعله وقع معه فى التركيب الذى وقع هو فيه **قلنا**[2] المراد بذكره معه ايراده معه لا ايراث الاثر فيه مثل ضربته تاديبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل مذكور وهو الضرب وقعدت عن الحرب جبنا هذا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذكور وهو القعود خلافا للزجاج **فان قيل** ان جبنا مفعول مطلق والشرط فى المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذى اشتمل معناه عليه **قلنا** الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير القائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج فانه عنده مصدر **فان قيل** الشرط فى المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى ضربت مشتمل على الضرب لا على التاديب ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن **قلنا** الاشتمال اعم من ان يكون صريحا او تاويلا وههنا وان لم يكن صريحا لكنه تاويلا اذ المعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او نقول ان

---

[1] قوله اعم آه اقول عمم الاستاذ المذكور من الحقيقى والحكمى ههنا ولم يعمم فى المفعول فيه مع انه لا بد منه هناك وعمم هناك المذكور من التضمنى والمطابقى وترك ههنا مع انه من الضروريات ههنا ايضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفہ

[2] قوله قلنا المراد بذكره معه ايراده آه فيه انه يرد عليه ضرب للتاديب فانه مفعول ما لم يسم فاعله مع انه يصدق عليه انه ذكر ليعمل فيه الا ان تخص العمل بعمل النصب لان الكلام فى المنصوبات فتامل فيه اعلم ان قوله ما فعل لاجله جنس شامل للمحدود وغيره وقوله مذكور يخرج غيره نحو التاديب فى اعجبنى التاديب ۱۲ تحف

مصدرية مجازا باعتبار المضاف اى ضربته ضرب تأديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ونقول عن قول الزجاج بان صحة تأويل[1] نوع بنوع آخر لا يخرج الشيء عن حقيقته الا ترى انه يصح تأويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج عن حقيقته شرط نصبه تقدير اللام لان التلفظ باللام يوجب الجر في المفعول له فان[2] قيل كما ان اللام للتعليل كذلك مِنْ والباء وفي للتعليل فلم خص تقدير اللام بالذكر مثال من كما في قوله تعالى لَوْ أَنْزَلْنَا هٰذَا الْقُرْاٰنَ عَلٰى جَبَلٍ لَّرَاَيْتَهٗ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ ومثال الباء كما في قوله تعالى فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبٰتٍ ومثال في كما في قوله[3] عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة قلنا ان اللام غالب في تعليلات الافعال وتقدير من والباء وفي ليس غالبا في تعليلات الافعال فلا يقدروا فما يجوز حذفهما اذا كان فعلا اى حدثا لا عينا احترز به عن نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به[4] اى يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحدا احترز به عن نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له في الوجود اى يكون زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزء من زمان الآخر احترز به عن نحو اكرمتك اليوم بوعدك بذلك امس لان المفعول له عند وجود هذه الشرائط يشبه بالمفعول المطلق واليه يوصل الفعل بالذات فكذا اليه فيتعلق به الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به فان قيل ما الوجه للمصنف حيث لم يكتف بارجاع الضمير المستكن في يجوز الى تقدير اللام مع انه ادل على المقصود واخصر خير الكلام ما قل ودل وذكر حذفهما قلنا[5] التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية والحذف اسقاط مطلقا سواء كان مع

---

[1] قوله تأويل نوع بنوع آه هذا انما يرد على الزجاج اذا سلم حقيقة المفعول له واما اذا أوله بالمصدر وهو ينفي عن اصل ويقول ان ما زعم الناس كونه مفعولا له فهو داخل في المصدر بهذا الطريق ١٢ تحفه

[2] قوله فان قيل كما ان اللام للتعليل آه وانما تعرض لوجه تخصيص اللام ههنا ولم يتعرض لوجه تخصيص في في المفعول فيه لان مواضع المفعول له كثيرة لانها ثلثة ومواضع المفعول فيه قليلة وهي الباء وحدها فتكون بمنزلة العدم ١٢ تحفه

[3] كما في قوله عليه السلام ان امرأة هذا الحديث مختصر وكله مذكور في صحيح البخاري اى في هرة حبست حتى ماتت من الجوع فلم تكن تطعمها ولا ترسلها فتاكل من خشاش الارض وهي حشرات الارض والعصافير ونحوها ١٢ تحفه

[4] قوله اى يكون آه قال الرضي وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان بالاول اغلب انتهى ١٢ تحفه

[5] قوله قلنا آه قال حسن غاية التحقيق قوله حذفهما من باب وضع الظاهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين انتهى ١٢ تحفه

ابقاء فی النیة اولا فلو اکتفی بارجاع الضمیر المستکن فی مجی الی تقدیر اللام یتوهم الواهم ان الاسقاط عن اللفظ والبقاء فی النیة کلیهما مشروطان بالشروط الاتیة ولیس کذلک بل البقاء اصلا لا یحتاج الی الشرط المفعول معه فان[1] قیل ان الضمیر فی معه لا یخلو اما راجع الی لفظ ال او الی لفظ المفعول فعلی الاول یلزم اضمار الحرف وکون الشیٔ مضمرا من خواص الاسم وعلی الثانی یلزم معیة الشیٔ لنفسه وهو باطل قلنا الضمیر راجع الی لفظ ال لکن اللام موصولی بمعنی الذی والمفعول بمعنی فعل فیکون التقدیر الذی فعل معه فان قیل ان فُعِلَ فعلٌ مجهول یقتضی مفعولا ما لم یسم فاعله فای شیٔ مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب قلنا ان مفعول ما لم یسم فاعله فی هذا الترکیب لفظ معه فان قیل ان مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل المرفوعات ولفظ معه منصوب قلنا[2] نعم لکنه من قبیل الظروف اللازم نصبها وترکها منصوبا جریا علی ما هو علیه الاکثر وان وقع موقع المرفوع کما فی قوله تعالی[3] لَقَدْ تَقَطَّعَ بَیْنَکُمْ قیل[4] فی الجواب قوله مفعول معه من قبیل قول الشاعر ع وقد حیل بین العَیْرِ والنَّزَوَانِ ؛ یعنی

---

[1] قوله فان قیل ان الضمیر آه اقول یرد علی ما قال الاستاذ ان تخصیص الضمیر ههنا دون المفعول به والمفعول فیه والمفعول له تخصیص بلا مخصص وترجیح بلا مرجح بل الاولی الاول بخلاف ما قال الشارح لانه قال فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول الخ فالمقصود بالذات حال معه وانما لم یتعرض لبیان حال به وفیه وله لانها مبنیة فرفعها محلی قطعا بخلاف معه فافهم ۱۲ تحفه

[2] قوله قلنا نعم الخ فی مغنی اللبیب انه اسم بدلیل التنوین فی قولک معا ودخول الجار فی حکایة سیبویه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هٰذَا ذِکْرُ مَنْ مَعِیَ وَذِکْرُ مَنْ قَبْلِی وتسکین عینه لغة غنم وربیعة لا ضرورة خلافا لسیبویه واسمیتها حینئذ باقیة وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتکون ظرفا ولها ح ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا یخبر بها عن الذات نحو والله معکم والثانی زمانه نحو جئتک مع العصر والثالث مرادفة عند وعلیه القراءة وحکایة سیبویه السابقتین ومفردة فتنون وتکون وقد جاءت ظرفا وهی فی الافراد بمعنی جمیعا عند ابن مالک وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جمیعا احتمل ان فعلهما فی وقت واحد وفی وقتین واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد وتستعمل للجماعة کما تستعمل للاثنین انتهی ملخصا ۱۲ تحفه

[3] قوله کما فی قوله تعالی وفی البیضاوی ای تقطع وصلکم والبین من الاضداد یستعمل فی الفصل والوصل وقیل هو ظرف اسند الیه الفعل علی الاتساع والمعنی وقع التقطع بینکم وتشهد له قراءة نافع وغیره بالنصب علی اضمار الفاعل لدلالة ما قبله علیه او اقیم مقام موصوفه واصله لقد تقطع ما بینکم وقد قرئ به فافهم کذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

[4] قوله قیل فی الجواب قال مولانا عصام وفی السوانح توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقدیره الذی فعل کائن مصاحب معه فالظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی نحو زید فی الدار تامل انتهی اقول مع قطع النظر عن المعنی ان کان الظرف مستقرا لکان عاملا فی الضمیر المستکن فیه ومن شرط عمله الاعتماد علی ما یعتمد علیه اسم الفاعل وهو ههنا منتف کما هو الظاهر ولعله اشار الیه بقوله وفیه تامل فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

كما ان المفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب مصدر الفعل المجهول بين ظرفاى حيل
الحيلولة كذلك مفعول ما لم يسم فاعله في المفعول معه مصدر مفعول معه ظرف اى الذى
فعل فعل بمصاحبته لكن الرأى الاول شريف جدا لموافقة التنزيل هو مذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول فعل اما في الصدور نحو استوى الماء والخشبة او في الوقوع نحو
كفاك وزيدا درهم لفظا بان يكون الفعل مذكورا او مقدرا في نظم الكلام او معنى بان يكون
الفعل مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فان قيل هذا التعريف
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف في مثل هذا التركيب جاء في زيد وعمرو
وضربت زيدا وعمرا لانه مذكور بعد الواو ومصاحب لمعمول الفعل في الصدور او الوقوع
مع انه ليس مفعولا معه قلنا المراد بمصاحبته لمعمول فعل اشتراكه لمعمول فعل في
الصدور والوقوع مع اتحاد الزمان نحو سرت وزيدا او المكان نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا يصح بل هو منصوب
بالواو كما نص عليه عبد القاهر في نواصب الاسم قلنا كلام المصنف بناء على مذهب
الجمهور والعامل فيه عند الجمهور الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع فان
قيل لم وضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
فان قيل كما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضا اخصر فلم اختار الواو على الفاء
قلنا ان اصل هذا الواو واو العطف التي فيها معنى الجمعية فناسب معنى المعية فان كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان اى كون الاسم معطوفا وكون الاسم مفعولا معه
جائزان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالين نحو جئت انا وزيد او زيدا فان قيل

سله قوله والعامل فيه عند الجمهور آه وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا يعني عامل المعنوي خلاف الجمهور ونحو النصب كما ان العامل المعنوي للمبتدأ التجريد وان اشتبه عليك شيء فارجع الى الرضي في شرح قول المص ره وما وقع ظرفا فالاكثر آه لعله يزيل اشتباهك وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت استوى الماء وصاحب الخشبة وكذا في غيره وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعني النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كان بمعنى غير اعراب نفس غير اعلم ان قوله هو مذكور جنس وقوله بعد الواو اخرج المعمولات كلها سوى الحال بالواو ونحو وضيعته وقوله المصاحبة اخرج الحال وقوله معمول فعل اخرج نحو كل رجل وضيعته كذا قال مولانا نور الحق اقول في ضيعته خلاف للنحوي فانه يجوز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز ۱۲ تحفه

هذا الحكم كما يجري في الفعل كذلك يجري في شبه الفعل فلم خص الفعل بهذا الحكم **قلنا** المراد بالفعل الامر[1] الذي هو دال على الحدث وهو اعم من الفعل وشبهه **فان قيل** هذا الحكم منقوض بنحو ضربت زيدا وعمرا لان الفعل فيه لفظي والعطف جائز مع انه تعين فيه العطف **قلنا** المراد بجواز العطف عدم[2] وجوبه وفي هذا[3] المثال واجب **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيدا لان الفعل فيه لفظي وجاز العطف مع ان فيه تعين النصب **قلنا** المراد بجواز العطف هذا المعنى ان لا يكون العطف واجبا ولا ممتنعا والعطف في هذا المثال ممتنع **حاصل الجواب** ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة عن الجانبين والا تعين النصب اي لا وجه سواه

نحو جئت وزيدا وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي مع وجود العامل اللفظي نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب اذ لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا وانما[4] امتنع العطف فيهما اما في الصورة الاولى فلان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ممتنع في كلامهم واما في الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شانهما لا عن شان المخاطب وذات عمرو ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو وهو خلاف من مقصود المتكلم وانما كان الفعل في هذه الامثلة معنويا لان المعنى اي معنى هذه الامثلة المذكورة ما تصنع **فان قيل** ان دليل المصنف دليل على معنوية الفعل والمدعى غير مذكور في كلام المصنف **قلنا** ان دليل المصنف دليل المدعى المقدر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى

---

[1] قوله الامر الذي الخ يرد عليه انه اذا كان المراد من الفعل الامر الذي ذكر كان الفعل المعنوي داخلا فيه لدلالته امر ما عليه فلا حاجة الى قوله او معنى اللهم الا ان يقال انما قال ذلك تمهيدا او توطئة للتفصيل فافهم ١٢ تحفه

[2] قوله عدم وجوبه اه يعني المراد من الجواز الامكان الخاص ١٢ تحفه

[3] قوله وفي هذا المثال واجب لان الاصل في هذا الواو العطف وانما يعدل عنه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذي هو الاصل فيظهر كذا قال مولانا عبد الرحمن ١٢ تحفه

[4] قوله وانما اه هو في الصواب لان عنه انما تمتنع العطف فيهما لان العطف المجهول مستحيل بعطف امر على الشان لان المقصود اه كما قال الشيخ الا ان يتكلف غاية التكلف ويقال المراد من الصورة الاولى العطف على الضمير واطلاق الاولى عليها تغليب ومن الصورة الثانية العطف على الظاهر فتدبر ١٢ تحفه

ما تصنع **فان قیل** هذا الدلیل لا یطابق المدعی لان المدعی معنویة الفعل فی الامثلة الثلثة والدلیل یدل علی معنویة الفعل فی المثالین الاخرین فقط **قلنا** ان عبارة المصـ علی تقدیر المعطوف ای لان المعنی ما تصنع وما یماثله ای ما یصنع **لما فرغ المصنف** عن بیان المفاعیل شرع فی بیان الملحقات بها فقال **الحال ما یبین** هیئة الفاعل او المفعول به او کلاهما من حیث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فبذکر الهیئة احترز عن التمیز لانه یبین ذات الشیء ولما اضیف الهیئة الی الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ فی مثل هذا الترکیب زید العالم اخوک لانه یبین الهیئة بغیر الفاعل والمفعول **فان قیل** ان تعریف الحال لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه صفة الفاعل والمفعول فی هذا الترکیب جاءنی رجل عالم ورأیت رجلا عالما لانها ایضا یبین هیئة الفاعل والمفعول **قلنا** قید الحیثیة مراد فی التعریف ای الحال یبین هیئة الفاعل والمفعول من حیث انه فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها یبین هیئة الفاعل والمفعول لا من حیث انه فاعل ومفعول **فان قیل** ان تعریف الحال لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال فی مثل ضرب زید عمرا راکبین لانها تبین هیئتهما لا هیئة احدهما **قلنا** کلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا یخرج عنه مثل ضرب زید عمرا راکبین **فان قیل** ان تعریف الحال لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق فی مثل ضربت الضرب شدیدا وکذا الحال عن المفعول معه فی مثل جئت وزیدا راکبین وکذا الحال عن المضاف الیه فی مثل قوله تعالی بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِیْمَ حَنِیْفًا **قلنا** المراد بالفاعل والمفعول اعم من ان یکون حقیقة او حکما فیدخل فیه الحال عن المفعول المطلق لکونه بمعنی احدثت الضرب شدیدا وکذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا یخلو اما مصاحب لمعمول الفعل فی الصدور واما مصاحب لمعمول الفعل فی الوقوع فان کان الاول فهو بمعنی الفاعل وان کان الثانی فهو بمعنی المفعول وکذا الحال عن المضاف الیه اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا ویصح حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه

ن بین
ت بیمن

فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى اَنَّ دَابِرَ هٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِيْنَ فانّ مُصْبِحِيْنَ حال عن المضاف اليه اعنى هٰٓؤُلَآءِ مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **اجيب** عنه ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف لكن المضاف جزء عن المضاف اليه والحال عن المضاف اليه بعينه حال عن المضاف **فان قيل** الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به والدابر فى هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم انّ **قلنا** الدابر فى هذا التركيب مفعول[1] ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى مقطوع الراجع الى الدابر لفظا او معنى فالفاعل اللفظى والمفعول اللفظى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والفاعل المعنوى ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به فى نظم الكلام مثل ضربت زيدا قائما هذا مثال اللفظى الملفوظ الحقيقى فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما هذا مثال اللفظى الملفوظ الحكمى فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا مثال المعنوى لان مفعولية زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به فى نظم الكلام اعنى اشير وانبه المستفادين من هذا **فان قيل** ينبغى ان يكون اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام فيكون هذا من قبيل الملفوظ الحكمى **قلنا** لو كان اشير وانبه مقدرين فى نظم الكلام لكان مقصود المتكلم هو الاخبار بهما عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود المتكلم هو الحكم على المشار اليه بالزيدية فعلم ان مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير وانبه الخارج

---

[1] قوله مفعول آه اقول فعلى هذا يلزم ان يصح حال من المبتدا اما الذى خبره فعل او شبه فعل وظرف عند المصنف لرجوع الضمير الذى هو فاعل او مفعول اليه فالتزام هذا بعيد وخلاف عن تصريحاتهم فتأمل حق التأمل لتوصل التحقيق ۱۲ تحفه خادميه

عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل ظاهر لا حاجة الى تعريفه وشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه اسم الفاعل والمصدر لانهما يعملان عمل الفعل وليس سه من تركيبه تامل وفي معنى الفعل مذهبان مذهب المصنف ره ومذهب الشارح ره فمذهب المصنف ره ان العامل المعنوي ما يكون له حصة في اللفظ سواء كان مقدرا في نظم الكلام او او كان مستفادا من فحوى الكلام ومذهب الشارح ره ان معنى الفعل ما يكون مستفادا من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فالعامل في ضربت زيدا قائما لفظي اتفاقا والعامل في مثل هذا زيد قائما معنوي اتفاقا والعامل في مثل زيد في الدار قائما محل النزاع فعند المصنف ره العامل فيه معنوي وعند الشارح ره العامل فيه لفظي وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة وصاحبها معرفة غالبا اي في غالب المواد لان ذا الحال محكوم عليه في الواقع والاصل في المحكوم عليه التعريف فان قيل ان قيد غالبا ينافي الشرطية لان الشرط يقتضي عدم جواز التخلف وقيد غالبا يقتضي جواز التخلف وبينهما منافاة قلنا سه ان غالبا ليس قيد الشرط بل هو قيد الاشتراط لان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عن التعريف مثل غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ

سه قوله وليس من تركيبه اقول كيف لا يكون من تركيبه ومعنى تركيبه منه ان يكون ماخوذا من صيغة الفعل ولفظا اي كلمة يشتمل على حروف الفعل ومادته ولا شك ان كل واحد منهما كذلك ولعله اشار اليه بقوله تامل حيث يرد عليه انه خرج منه اسم الفعل انهم قالوا انه داخل فيه ولو قيل بعدم دخوله فيه فعدم الدخول في معنى الفعل ايضا ظاهر لان معنى الفعل ما يكون مقدرا او مستنبطا من فحوى الكلام على ما قال الاستاذ واسكت مثلا ليس بمقدر ولا مستنبط من لفظه بل هو معناه كما قال مولانا عبد الرحمن فافهم ١٢ تحفه

سه قوله قلنا ان غالبا ليس قيد الشرط الخ اقول الصواب ان يقال ان قوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة فقط كما قال الشارح ره فتامل لعله لا يخفى عليك وجه الصواب من الله التوفيق في كل باب ١٢ تحفه خادميه

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او كان الحال مقدما على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل او وقع الحال بعد الا نحو جاءني رجل الا راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال غير هذه الامور المذكورة فغالب موارد وقوع الحال فيه هو هذا القسم الثاني ووقوع الحال فيه مشروط بكون صاحبها معرفة **وقيل في الجواب** ان قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون نكرة من قبيل عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيد الغالب قيد الشرط حتى يرد النقض لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه صرف الكلام من الظاهر الى خلاف الظاهر **فان قيل** انكم قلتم ان الشرط في الحال ان يكون نكرة فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع وارسلها العراك الخ لان العراك حال مع انه معرفة باللام وبقولهم مررت به وحده لان وحده حال مع انه معرفة بالاضافة وبقولهم فعلت جهدك لان جهدك حال مع انه معرفة بالاضافة **فاجاب المصنف** بقوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول بتأويل النكرة من وجهين[٥١] الاول ان هذه المصادر مصادر للافعال المحذوفة وهذه الافعال مع المصادر جملة فعلية وقعت احوالا فيكون التقدير ارسلها تعترك[٥٢] العراك ومررت به ينفرد وحده وفعلت تجهد جهدك والثاني ان صورتها وان كانت صورة المعرفة لكنها في المعنى نكرة كما في اللام الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير ارسلها معتركة ومررت به منفردا او فعلت مجتهدا وتمام البيت[٥٣] هذا شعر وارسلها العراك ولم يذدها، ولم يشفق على نغص الدخال **فان قيل** الارسال يتصور

---

[٥١] قوله من وجهين الاول لابي علي والثاني لسيبويه ولما كان وجه ابي علي اظهر قدمه على وجه سيبويه ۱۲ تحفه

[٥٢] قوله تعترك العراك اشار بتقدير تعترك الى ان مجرد هذا الفعل غير مستعمل ولا يظهر تقدير ينفرد مع انه من غير لفظه ويحد مستعمل في كلامهم قال الشارح في المنهية انوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة ۱۲ تحفه

[٥٣] قوله وتمام البيت آه قيل انه خرج لبيد يوما متنزها الى جانب الجبل فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والاتن قد بعث ذلك الحمار الاتن الى الماء هناك ووقف هو على موضع عال لينظر اليها خوفا من صياد يهجم عليها في الماء فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب وصف بقوله وارسلها العراك الخ وان تاملت فيما تلونا عليك حق التامل ظهر لك انه لا حاجة الى قول الاستاذ فان قيل الخ ومعنى البيت وفرستاد آن حمار وحش ماده های خود را در حالیکه آن ماده ها متزاحم بودند ومنع نکرد آن حمار وحش آنها را ونترسید آن حمار وحش بر ضرر تمام شدن آب بعض آنها بسبب آمدن بعضی ۱۲ تحفه

ذوی العقول والحمار الوحشی لیس منها قلنا المراد بالارسال البعث فان قیل البعث احیاء بعد الممات
وهذه خاصة الله تعالی قلنا المراد بالبعث تخلیة بین المرسل وما یریده ثم النغص عبارة عن عدم تمام
الشرب والدخال هو ان یشرب البعیر ثم یرد من العطن الی الحوض ویدخل بین البعیرین العطشانین
لیشرب ما بقی فان قیل هذا المعنی یتصور فی البعیر والحمار الوحشی ارسلها لا فی البعیر قلنا المراد
بالدخال الدخال بالمعنی اللغوی وهو نفس دخول البعض فی البعض ونقول ان عبارة الشاعر محمولة

علی حذف المضاف فیکون التقدیر هذا علی نغص مثل نغص الدخال فان[1] کان صاحبها نکرة وجب تقدیمها
من وجهین الاول ان الحال وذا الحال فی الاصل المبتدأ والخبر والمبتدأ اذا کان[2] نکرة وجب
تقدیم الخبر علیه والثانی فلئلا یلتبس الحال بالصفة فی حالة النصب واما غیر حالة النصب
فمحمولة[3] علی حالة النصب طرداً للباب فان قیل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءنی رجل
من بنی تمیم فارساً لان ذا الحال فیه نکرة مع انه لا یقدم الحال علیه قلنا المراد بالنکرة
النکرة المحضة وهذه نکرة مخصصة فان قیل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءنی
رجل وزید راکبین لان ذا الحال فیه نکرة محضة مع انه لا یقدم الحال علیها قلنا هذا الحکم
فیما اذا لم یکن الحال مشترکاً بین المعرفة والنکرة وهذه الحال مشترکة[4] بین المعرفة والنکرة

---

[1] قوله فان کان آه قال مولانا نور الحق ینبغی ان یقال وهو الحال مفرداً اذ لو کان جملة لوجب الواو دون التقدیم نحو جاءنی رجل علی کتفه سیف انتهی اقول لعل المصنف لم یذکر هذا القید لانه فی صدد الحال المفردة حیث قال فیما بعد وقد تکون جملة خبریة ۱۲ تحفه

[2] قوله والمبتدأ اذا کان نکرة وجب تقدیم الخبر علیه اذا لم یتخصص واما اذا تخصص فلا والحال اما من الفاعل او عن المفعول وکل منهما مخصص بالحکم المتقدم فلا حاجة الی تخصیص آخر قال مولانا عبد الغفور اللهم الا ان یقال الحال حکم فلا یجدی التخصیص الحاصل بالقیاس الی آخر انتهی وفیه تکلف فان المفید هو تخصیص المحکوم علیه قبل تعلیق شیء به بای وجه کان وهو حاصل بتقدیم الفعل فلا حاجة الی التخصیص بآخر ۱۲ تحفه

[3] قوله فمحمولة آه لا یقال ح یلزم حمل الکثیر وهو الرفع والجر علی القلیل وهو النصب لانا نقول الحامل لهم علی هذا الحمل حکمة هو الفرار عن الالتباس وضبط الاحوال علی نمط واحد ونهج سالم شکر الله سعیهم ۱۲ تحفه

[4] قوله مشترکة آه قال مولانا نور الحق فان صیغة راکبین بمنزلة راکب وراکب فلما ثنی اختصاراً فی الکلام تضمنها حالاً کان فیها کانها حال عن کل منهما فیکون مشترکة قیل الحاجة الی هذا القید لان الحال المشترکة صاحبها المجموع من النکرة والمعرفة وهو النکرة فلیست بنکرة فقوله نکرة یخرج صاحب الحال المشترکة وفیه ان القول بکون هذه الحال المثنی مشترکاً بین رجل وزید لا یمکن الا بالبعد کما عرفت فلو کان صاحب الحال المجموع المعرفة والنکرة یکون القول بکونها مشترکة ابعد عن الاصابة الا ان یقال العلم الجایز تقدیم الحال علیه بان تاخره عن اللام من نحو زید الراکب اسناداً کقولنا فافهم انتهی اقول القائل مولانا عصام الملة والدین ۱۲ تحفه خادمیه

ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتاخر لا في المعمول المتقدم **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب زيد قائما كعمرو قاعدا لان قائما حال عن زيد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي **قلنا** هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى صاحبها بخلاف الظرف **فان قيل** ان قوله بخلاف الظرف لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في يتقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي فعلى التقدير الاول يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ثم الظرف فلا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فحينئذ[1] يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن مندرجا فيه كما هو مذهب الشارح فلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم الظرف عليه وعلى التقدير الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان الحال يتقدم على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي اولا فان كان مندرجا كما هو مذهب المص فينبغي[2] ان يقول الا الظرف للاختصار وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك يتقدم على الفعل وشبهه **قلنا** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير مندرج في العامل المعنوي والباء[3] بمعنى

---

[1] قوله فحينئذ يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج عن المبحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العلام لم يتعرض له لظهوره على الكرام ۱۲ تحفه

[2] قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على الاحتمالات الأخر ايضا غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى منقطعا هذا وان لم يكن حسن في نفسه لكنه حسن بالنسبة الى الاختصار المطلوب في المتون ۱۲ تحفه

[3] قوله والباء بمعنى مع والكلام هذا تمهيد وتوطئة لجواب الاعتراض الذي سبق على ان التخصيص بالظرف باطل لتقدمه على غيره فافهم ولم يتعرض الاستاذ العلام للشق الاول من الشق الثاني مع ان جواب ما اورد عليه جواب لما اورد على الاحتمالات الأخر ومع هذا خلاف مذهب المصنف وتغيير كلام القائل بالارضي به قائلا اقول لعله لم يتعرض له لما ذكر فيما مر على ان تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن برهان جوزه في صورة وهي ان يكون الحال ظرفا او شبهه والعامل المعنوي ايضا كذلك اي يكون ظرفا او شبهه ومن هذا القبيل قولهم البر الكر بستين اي بالكر بستين فمتعلق العامل بستين فافهم هذا خلاصة ما قال [illegible] ۱۲

معو الخلاف يعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى بالاتفاق مع الاختلاف فى الظرف بحيث ان فى الظرف مذهبين مذهب سيبويه رح ومذهب الاخفش رح فمذهب سيبويه رح انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتأخر لا فى المعمول المتقدم ومذهب الاخفش ان الظرف لا يخلو اما معتمد على المبتدأ او لا فان كان معتمدا على المبتدأ فحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتأخر والمتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتأخر دون المتقدم **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف غير مندرج فى العامل المعنوى **وان قلت** يلزم الخروج عن المبحث **فنقول** لا يلزم الخروج عن المبحث لان الحال مشابه بالظرف بحيث لان فيه معنى الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على العامل المعنوى فتوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه **فاجاب** المص بقوله بخلاف الظرف **او نقول** ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف مندرج فى العامل المعنوى **وان قلت** يلزم تقديم الشئ على نفسه **فنقول** لا يلزم تقديم الشئ على نفسه لان العامل المعنوى على قسمين احدهما ظرف والآخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى الذى هو غير الظرف بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى الذى هو غير الظرف **فالحاصل** انه تقديم احد القسمين على الآخر لا تقديم الشئ على نفسه ولا على المجرور على الاصح اى او ايضا لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور سواء كان المجرور بالاضافة او بحرف الجر فان كان المجرور بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذى الحال وتابعه وذو الحال ههنا مضاف اليه وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع فكذا تقديم ما هو من متعلقاته ممتنع بالطريق الاولى نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وان كان

---

[1] قوله اتفاقا اقول كيف قال الاستاذ اتفاقا مع ان ابن مالك قال فى شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم الحال على المضاف اليه نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن بالخفض لان الاضافة فى نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونازعه ابو حيان ١٢ تحفه

[2] قوله وتقديم المضاف اليه على المضاف ممتنع نقض بان الحال عن الفاعل مقدم على الفاعل مع ان الفاعل لا يتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد فاجيب بان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وانما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ كذا قال مولانا نور الحق ١٢

مجرورا بحرف الجر ففیه مذهبان اصح[١] وغیر اصح[٢] فالمذهب الاصح ان ههنا ایضا لا یتقدم الحال علی ذی الحال لان الحال فرع ذی الحال وتابعه وذو الحال ههنا مجرور وتقدیم المجرور علی الجار ممتنع فتقدیم متعلقات المجرور علی الجار ممتنع بالطریق الاولی والمذهب الغیر الاصح انه یتقدم الحال علیه لان الحروف الجارة من معدات الفعل اللازم فکانها من بعض حروف الفعل وتقدیم الحال علی الفعل جائز فکذا علیها کما[٣] فی قوله تعالی وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ قلنا ان کافة حال عن کاف الخطاب والتاء[٤] للمبالغة او نقول ان کَافَّةً صفة مصدر محذوف فیکون التقدیر وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا رِسَالَةً كَآفَّةً لِّلنَّاسِ او نقول[٥] انه مفعول مطلق لفعل محذوف ای وما ارسلناك الا ان تکفّ کافّة للناس وکل ما دلّ علی هیئة ای علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به سواء کان جامدا او مشتقا صحّ ان یقع حالا من الفاعل او من المفعول به لان الغرض من الحال بیان هیئة الفاعل والمفعول به وهو کما یحصل بالمشتقات کذلك یحصل بالجوامد وهذا ردّ علی مَنْ شرط الاشتقاق فی الحال واوّل الجوامد بالمشتق مثل هذا[٦] بُسْرًا اطیب منه رُطَبًا فالعامل فی رطبا هو اطیب باتفاق النحاة وفی بسرا مذهبان مذهب المحققین ومذهب العامة فمذهب المحققین انّ العامل فی بسرا ایضا اطیب فان قیل انّ اطیب اسم التفضیل وهو ضعیف العمل یعمل فی المعمول المتاخر لا فی المتقدم قلنا نعم لکن هذا التقدیم بناء علی قاعدة وهی انه اذا وقع عن شیء واحد

---

[٥١] قوله اصح هذا مذهب الی سیبویه واکثر البصریة ١٢ تحفه [٥٢] قوله وغیر اصح هذا مذهب الی ابن کیسان وابی علی وابن برهان والفارسی وابن جنی وابن ملکون وبعض الکوفیین ١٢ تحفه [٥٣] قوله کما فی قوله تعالی آه حیث ان کافة فی الآیة حال من للناس وتقدم علیه ١٢ تحفه

[٥٤] قوله والتاء للمبالغة دفع دخل ظاهر تامل ١٢ تحفه [٥٥] قوله او نقول انه مفعول مطلق آه وهذه تکلفات اما التکلف الاول فلان تاء المبالغة فی الفاعل غیر معلومة الوقوع حتی انکر بعضهم فی غیر فعال وفعول ومفعال اما التکلف الثانی والثالث فظاهر فافهم ١٢ تحفه

[٥٦] قوله هذا بسرا اطیب منه رطبا اول ما هو من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحریك ثم بسر بفتح الباء وقد تضم ثم رطب ثم تمر کذا فی القاموس ١٢ تحفه وتقدم بسرا علی اسم التفضیل دفع سوال تقریره ان العامل الذی هو ضعیف العمل اعنی اسم التفضیل قد عمل فی المعمول المتقدم وهذا لا یجوز فلدفع الالتباس قدم بسرا علی اطیب لانه لو قیل هذا اطیب منه بسرا رطبا یلزم الالتباس لانه لا یعلم ان الحال من المفضل هو بسرا ومن المفضل علیه هو رطبا ١٢ کاتب عفی عنه

حالان باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل واحد من الحالين الى ذى الحال ولا شك ان
بسرًا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيلي الى هذا ورطبًا حال من المشار اليه
باعتبار انه مفضل عليه فيلي الى منه فان[٥١] قيل لما كان بسرًا حالًا من المشار اليه باعتبار
انه مفضل وهذه الحيثية انما تعتبر بعد اضماره فى اطيب فينبغي ان يكون بسرًا مؤخرًا عن
اطيب قلنا نعم لكن الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر مقامه ويلي الحال
اليه ومذهب[٥٢] العامة ان العامل فى بسرًا الاشارة والتنبيه المستفادين من هذا لكن
مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبسرية[٥٣]
ليس قيد الاشارة والتنبيه والثاني انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح
لا يصح اعماله نحو تمرة[٥٤] نخلي بسرًا اطيب منه رطبًا وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة لان الغرض فلان
من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
بالجمل واما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذى الحال والانشاء لا يقبل الربط فالاسمية[٥٥]
متلبسة بالواو والضمير لان الجملة الاسمية اكدت فى الاستقلال فلا بد فيها من
رابط قوى وهو الواو والضمير معًا نحو جاءنى زيد وهو راكب او الواو وحده لان الواو

---

[٥١] قوله فان قيل لما كان بسرًا آه حاصل الاعتراض ان هذا ليس بمفضل لانه ليس بفاعل بل المفضل الضمير المستكن فى اطيب و حاصل الجواب ان الضمير فى مقابلة الظاهر كالعدم فاقيم الظاهر الذى هو اسم الاشارة مقام الضمير فى كون الحال بعده بلا فاصل و فاضمحل ما قيل ان الضمير فى اطيب واسم الاشارة قبله فلا يقوم المظهر مقامه ١٢ تحفه [٥٢] قوله ومذهب العامة آه هذا ما ذهب اليه ابو علي واتباعه ١٢ تحفه [٥٣] قوله والبسرية ليس قيدًا آه لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس ١٢ تحفه [٥٤] قوله نحو تمرة نخلي آه لان المبتدأ لا يعمل لانه جامد والجامد لا يعمل لانه ليس فيه شائبة من الفعل ١٢ تحفه [٥٥] قوله فالاسمية بالواو والضمير آه انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فالاكثر لسلك فضل ربطه ضرورة الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال اما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجئ الا بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبيينها للموصوف لفظًا وكونها معنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بلى قد يصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لها ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذا فلا ترى ابدًا مصدرة بالواو وكذا فى الرضى ١٢ تحفه خادميه.

يقع في اول الكلام وجوبا فيدل على الربط من اول الوهلة نحو كنت نبيا وادم بين الماء والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقع في اول الكلام وجوبا فلا يدل على الربط من اول الوهلة نحو كلمته فوه الى في والمضارع المثبت بالضمير وحده لان المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضا متلبسا بالضمير وحده نحو جاءني زيد يسرع اي جاءني زيد سارع وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلية ليست اكدت في الاستقلال فلا تقتضي الرابط القوي وهو الواو والضمير معا فمثال المضارع المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه ومثال المضارع المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال ما كان بالضمير فقط نحو جاء زيد قد خرج غلامه ومثال ما كان متلبسا بالواو فقط نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضي المنفي المتلبس بالواو والضمير معا نحو جاءني زيد وما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه والماضي المنفي المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت من لفظ قد اي من دخول لفظ قد ظاهرة نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او مقدرة نحو جَاءُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ لان قَدْ في اصل وضع الواضع لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال لكن الماضي اذا وقع حالا لا بد فيه من قد ليدل على تقريب زمان الماضي الى زمان عامل ذي الحال مجازا ويجوز حذف العامل اي عامل الحال لقيام قرينة سواء كانت القرينة حالية او مقالية مثال القرينة الحالية كقولك للمسافر راشدا

---

[1] قوله كنت نبيا آه لا يقال بان الحال في هذا الحديث لم تبين هيئة الفاعل او المفعول فهذا يكون التعريف جامعا لانا نقول ان الحال قد تكون باعتبار متعلق ذي الحال كما ان الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوف المعروف هو الاول ولئن سلم فنقول ان هذه الحال تبين هيئة الفاعل لانه يفهم من هذه الحال كونه موصوفا بان الآدم بين الماء والطين وهو هيئة الفاعل كذا قال مولانا ابو البقاء رحمه

[2] قوله والمضارع آه اعلم انه يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال اقول كيف حكم الشارح بان المضارع المثبت بالضمير وحده وقد ذكر في التوضيح انه يجب الواو قبل ضمير الحال كونها داخلة على مضارع مثبت كقوله تعالى لِمَ تُؤْذُوْنَنِيْ وَقَدْ تَعْلَمُوْنَ اَنِّيْ رَسُوْلُ اللّٰهِ

مهديًا اي سر راشدا فالقرينة عليه حال المسافر ومثال القرينة المقالية كقوله تعالى أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلٰى قَادِرِيْنَ عَلٰى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ اي بلى نجمعها قادرين على ان نسوّي بنانه ويجب حذف عامل الحال في المؤكدة اي في الحال المؤكدة فالحال المؤكدة ما لا تنفك عن صاحبها غالبًا والحال المتنقل ما تنفك عن صاحبها غالبًا **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى شَهِدَ اللّٰهُ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلٰئِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لانه حال مؤكدة مع انه لا يحذف عاملها **قلنا** المراد بالحال المؤكدة بعض الاحوال المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه **فان قيل** ان احقه لا يخلو اما بفتح الهمزة او بضمها فان قلت بفتح الهمزة فهو مضارع متكلم من الثلاثي المجرد لا يدل على المبالغة والمقصود ههنا المبالغة وان قلت بضم الهمزة فهو مضارع متكلم من باب الافعال فيدل على الاحقاق لا على التحقيق والمقصود في هذا المقام التحقيق دون الاحقاق **قلنا** انه بفتح الهمزة لكنه بمعنى أحققه فهذا المجاز اي مع اتحاد اللفظ او **نقول** انه بضم الهمزة لكنه بمعنى اثبته فهذا مجاز لفظي مع اتحاد الباب وشرطها اي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هو ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون اي لمدلول جملة اسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي ليست صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو قوله تعالى[1] إِنَّا أَرْسَلْنٰكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلًا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لمضمون جملة فعلية نحو قوله تعالى شَهِدَ اللّٰهُ الخ قَائِمًا بِالْقِسْطِ **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى[2] اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لان الحال فيه مؤكد لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحذف

---

[1] قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنٰكَ آه قال العلوي فان قيل قوله رسولا انما يؤكد لبعض اجزاء الجملة وهو الارسال اذا اريد معناه اللغوي واما اذا اريد به معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب او شريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قلنا حينئذ يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيؤكد ايضا على هذا التقدير بعض اجزاء الجملة فليتأمل انتهى **اقول** لما كان المراد من الارسال الارسال الشرعي يكون اسناد الارسال اليه اي الى الضمير البارز بلا فائدة جديدة وهذا كما ترى ولعله اشار اليه بقوله فليتأمل ١٢ تحفه

[2] قوله تعالى اَللّٰهُ شَاهِدٌ قَائِمًا آه اقول هذا لم اجده في القرآن على هذا النظم فتفكر لعلك تجده ١٢ تحفه خادميه

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصلح للعمل وههنا الجزء الثاني صالح للعمل فههنا الحذف واجب باعتبار القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب المعمول واما ساد المسد فهو اقامة المعمول مقام المعمول **التمييز** ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه مات في مثل هذا التركيب قطع رزقه اي مات لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ومات فعل **فان قيل** المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد اردت الابهام الوضعي فهذا ليس الا مجازا وفي المجاز لا بد من القرينة فما القرينة لك ههنا **قلنا** القرينة ههنا قاعدة العلماء وهي ان الشيء اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضعي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو رأيت عينا جارية لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيها وصف المبهم نحو هذا الرجل لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز وكذا دخل فيه عطف البيان في مثل ابو حفص عمر لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا المراد بالابهام ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومن تعدد المستعمل فيه او من تعدد الموضوع له على احتمال المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث عن ذات فيذكر الذات احتراز عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف لا عن الذات **وتحقيق المقام**

سله قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم اقول ولا بد ان يكون ذلك الاسم نكرة لامتناع تعريف التمييز خلافا للكوفيين وابن طراوة متمسكين بقول الرشيد بن شهاب **شعر** رأيتك لما ان عرفت وجوهنا ✽ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ✽ وحمل الجمهور على الضرورة قال صاحب المتوسط وبهذا اخرج صفات الاسماء المبهمة نحو هذا الرجل قوله ما جنس وقوله يرفع يخرج ما لا يرفع الابهام وفائدة القيدين الباقيين يعلم من قول الاستاذ فتأمل ١٢ تحفه

سله قوله او من تعدد المستعمل فيه هذا يناقض لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب نحو بذي اللام حيث قال هناك اي الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فتدبر ١٢ تحفه خادمیه۔

ان الواضع وضع الرطل لنصف المن ولا ابهام فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتاً فيسمى هذا بالتمييز واذا اريد رفع الابهام عن الوصف يقال مكياً مدنياً بغدادياً فيسمى بالنعت والحال مذكورة او مقدرة فيه اشارة الى تقسيم التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو رطل زيتاً وقسم[۵۱] يرفع الابهام عن ذات مقدرة نحو طاب زيد اباً فهو في قوة قولنا طاب شيء[۵۲] منسوب الى زيد اباً فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالباً فبالمفرد[۵۳] احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة وبالمقدار احتراز عن غير المقدار والمقدار ما يقدر به الاشياء عرفاً والمقادير خمسة كما في قول الناظم

؎ پنج از جان من تو مقادیر را شناس ؂ کیل است و وزن و مد و ذراع ست هم قیاس

اما في العدد نحو عشرون درهماً اي بيان تمييز عشرون في باب اسماء العدد واما في غيره نحو رطل زيتاً ومنوان سمناً وعلى التمرة مثلها زبداً فان قيل التمييز رافع الابهام عن الذات ولا ابهام في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير هي المقدرات فان قيل ان التمييز رافع الابهام عن المعنى الموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعة لها

---

[۵۱] قوله وقسم يرفع الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل يفهم من فحوى الكلام فلا يرد ما قال الحافظ من انه لا خفاء في ان طاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لا يرد ما قال مولانا ابو البقاء من ان يكون طاب شيء منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيء فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض فيه والمراد بنحو الحيوان انسان القضايا المهملة فافهم ۱۲ تحفه

[۵۲] قوله طاب شيء منسوب الى زيد اباً اعلم ان ما ذكره الاستاذ العلام تقديراً لما يقتضي المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلاً بل المناسب فيه كفى شيء زيداً على ان زيداً عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلاً ايضاً بان يقال كفى شيء منسوب الى زيد وهو رجليته وكذا في كفى زيد شهيداً كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته كذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله فبالمفرد احتراز آه فان قيل ان المميز في قولنا على التمرة مثلها زبداً لم يكن مفرداً بهذا التفسير والمصنف جعله من امثلته فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة فيكون المعنى ان المفرد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي المضاف من حيث انه مضاف وفي المادة المذكورة ليس الابهام في النسبة بل الابهام في ذات المضاف فيكون داخلاً في المفرد ۱۲ تحفه۔

قلنا الموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له بوضع شخصي او نوعي فالمجاز وان لم يكن موضوعا له بوضع شخصي لكنه موضوع له بوضع نوعي فالوضع الشخصي بان يلاحظ اللفظ بخصوصه ويوضع لمعنى بخصوصه كما في الجوامد والوضع النوعي تعين اللفظ بازاء المعنى باعتبار قاعدة كلية كما في المشتقات مثلا كما تقول ان كل لفظ على وزن فاعل فهو موضوع لذات من له الفعل والوضع النوعي في المجازات موجود بحيث ان كل لفظ مقارن بقرينة صارفة فهو متعين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له ثم الوضع النوعي على قسمين وضع نوعي في الحقائق ووضع نوعي في المجازات فالوضع النوعي في الحقائق بان يتعين اللفظ للمعنى باعتبار قاعدة كلية بحيث لا يحتاج في هذا اللفظ الدال على ذلك المعنى الى انضمام قرينة فان قيل المراد بالقرينة لا يخلو اما انطباق مع القاعدة الكلية او امر سواه فالاول كما يوجد في الوضع النوعي للمجازات كذلك يوجد في الوضع النوعي للحقائق والثاني كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات فعلى هذا لا يحصل الفرق بين الوضع النوعي للحقائق وبين الوضع النوعي للمجازات قلنا المراد بالقرينة امر سواه ولا نسلم انه كما لا يوجد في الوضع النوعي للحقائق كذلك لا يوجد في الوضع النوعي للمجازات بل في النوعي للمجازات لا بد من قرينتين احدهما لحصول الانطباق بالقاعدة الكلية والاخرى لانفهام المعنى سواء كانتا مذكورتين حقيقة كما في رأيت اسدا ليس بمفترس برا او كانت واحدة قائمة مقام القرينتين كما في رأيت اسدا يرمي فان قيل المقادير خمسة فما الوجه للمصنف رح حيث ذكر البعض وترك البعض وكرر البعض قلنا ان مطمح نظر المصنف رح ليس في بيان مقادير بل بيان ما يتم به المفرد المقدار ليتحقق علة نصب التمييز بحيث ان[1] يشبه المفرد المقدار بالفعل وشبه

---

[1] قوله ان يشبه الخ ذكر في التصريح شرح التوضيح اختلف في صحة اعمال الاسم المبهم مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا او رطل زيتا فانه يشبه بضارب عمرو في الاسمية والطلب المعنوي بوجه ما التمام وهو التنوين والنون قيل يشبه بافعل من ذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد و اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي ومن الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله ورجح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به اشبه اولى والعامل في تمييز النسبة الفعل وشبهه وذهب قوم الى ان العامل فيها هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا شبهه اختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين انتهى ملخصا

بالفاعل ويشبه تميزه بالمفعول فان قيل ان المفرد المقدار كما يتم بالامور الاربعة المذكورة كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستحيل معه الاضافة والاسم كما يستحيل اضافته مع هذه الامور الاربعة المذكورة كذلك يستحيل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع الاسم بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوبا على التميز فيقال عندي الراقود خلا قلنا المراد بالمتمم ليس مطلق المتمم بل المراد بالمتمم المتمم الذي يشبه بالفاعل واللام ليس مشابها بالفاعل لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدم على الاسم فيفرد[1] ان كان جنسا وهو[2] ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير وافرد لان المقصود من التثنية والجمعية هو الدلالة على كثرة الافراد والجنس كاف في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان يقصد الانواع لان الجنس وان دل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع فان قيل ان التميز كما يثنى ويجمع لقصد الانواع كذلك يثنى ويجمع لقصد الاعداد فما الوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع في غيره لان الاصل الموافقة بين التميز والمميز ثم ان كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة اي المفرد المقدار الى تميزه لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف فان قيل ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير في كان راجع الى التميز فيكون المعنى وان كان التميز متلبسا بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة فحينئذ يلزم الخروج عن المبحث لان البحث

---

[1] قوله فيفرد ان كان جنسا اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يفرد وان كان جنسا لم يقصد به الانواع ثم لا يلزم استعماله على خلاف وضعه وكذا المراد في قوله الا ان يقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حوالة المصنف تميز العدد الى ما بعد فتامل وينبغي ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصا بهذا القسم من التميز بل يجري في التميز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره ههنا بالتنبيه على وجه المشترك روما للاختصار ١٢ تحفه

[2] قوله وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بعينه سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالابوة فلا قيل يشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الاشكال وارد عليه ايضا اذ القلة والكثرة منتف عن الابوة فافهم كذا قال مولانا نور الحق ١٢ تحفه خادميه ـ

في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التميز قلنا ان الضمير في كان راجع الى المفرد المقدار لا الى التميز فلا يلزم الخروج عن المبحث لكنه مخالف من سياق[1] الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز فكان التميز متلبسا بهما حكما والا اي وان لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا اي لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التميز اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التميز فلو اضيف الى التميز لزم[2] الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لاطراد الباب وعن غير مقدار اي قد يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديد والخفض اكثر لان المقصود من التميز دفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف والقسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او ما ضاهاها اي في شبه الجملة فان قيل فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان الاجمال يشعر بان القسم الثاني عن التميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يشعر بان القسم الثاني عن التميز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ما ضاهاها قلنا الابهام[3] في طرف النسبة

سله قوله لكنه مخالف من سياق الكلام لان فيه فوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان قوله ثم ان كان بتنوين عطف على قوله فبمفرد وان كان جنسا والضمير فيه راجع الى الضمير فينبغي ان يكون المعطوف ايضا كذلك فتامل فيه ١٢ تحفة سله٢ قوله لزم الالتباس في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا يعلم انه اريد اليوم العشرون من رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى التميز ام اريد عشرون رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى الغير قال مولانا عبد الغفور ان رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لاحتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما انتهى اقول لان على تقدير العلمية يكون التميز منصرفا . . . غيره وايضا اقول هذه مناقشة على الامثلة ليس من اهل الكمال فافهم ولا تكن من اهل الجدال ١٢ تحفة سله٣ قوله قلنا الابهام في طرف النسبة الخ المراد بطرف النسبة ههنا اي في القسم الثاني من تميز الذات المقدرة لانها التي تقوم النسبة بها حقيقة وهو المتبادر عند كل متعلم ولا شك ان ابهام الذات المقدرة يوجب الابهام في النسبة التي قامت هي بها وكذلك رفع الابهام عن النسبة المذكورة يستلزم رفعه عنه وليس المراد ان كل طرف نسبة فيها ابهام يوجب الابهام في النسبة وكذلك كل طرف رفع الابهام عن النسبة يستلزم رفعه عن طرفها فلا يرد ما اورد على الحكيمين بان الاول منتقض بقولنا عندي رطل فان في طرف هذه النسبة ابهام هو الرطل لا يوجب ابهاما في النسبة وبان الثاني منتقض بقولنا طاب رطل زيتا بان رفع الابهام عن الطرف لا يوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فيها باقية فافهم كذا قال مولانا نور الحق مع تغيير ١٢

يستلزم الابهام فى نفس النسبة ورفع الابهام عن نفس النسبة يستلزم لوضع الابهام عن طرفي دفع النسبة لكن المصنف رح اقتصر على النسبة للتنبيه على ان المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فان كان التميز دافع الابهام عن الذات فهو القسم الاول سواء كانت الذات مذكورة نحو رطل زيتا او مقدرة نحو نعم رجلا وان كان التميز رافع الابهام عن النسبة فهو القسم الثانى سواء كانت الذات مذكورة نحو طاب زيد نفسا او مقدرة نحو طاب زيد ابا اى طاب شيء منسوب الى زيد ابا ثم اعلم ان التميز عن النسبة على اربعة اقسام عين اضافي و عين غير اضافي وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الاضافي ما يكون قائما بنفسه ويعتبر فى مفهومه الاضافة الى الغير كاب والعين غير الاضافي ما يكون قائما بنفسه ولا يعتبر فى مفهومه الاضافة الى الغير كالنفس والدار والعرض الاضافي ما يكون قائما بالغير ويعتبر فى مفهومه الاضافة الى الغير كالابوة والعرض الغير الاضافي ما يكون قائما بالغير ولا يعتبر فى مفهومه الاضافة الى الغير كالعلم وايضا التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلثة اقسام قسم خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لهما مثل طاب زيد نفسا هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لهما فان قيل لما كان التميز فى المثال الاول خاصا بالمنتصب عنه وفى الثانى صالحا لهما فالظاهر ان النفس خاص بالجملة والاب بشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين فى التميز بحيث ان تميز الجملة كما يجرى فى الجملة كذلك يجرى فى شبه الجملة وتميز شبه الجملة كما يجرى فى شبه الجملة كذلك يجرى فى الجملة فصار هذان المثالان فى قوة اربعة امثلة وابوة ودارا وعلما قوله ابوة ودارا وعلما ناظر الى كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الاخير فصار كل واحد من المثالين فى قوة خمسة امثلة فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة

سله قوله خاص بالمنتصب عنه وهو زيد اعلم ان زيدا فى طاب زيد نفسا يسمى بالمنتصب عنه بضم ميم اى اخذ منه النصب لان انتصاب التميز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سببا لانتصاب التميز لا بمعنى انه عامل فى التميز وناصب له ١٢ تحفه خادميه۔

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب عين اضافي صالح لهما والابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وهذه الثلثة خاصة بمتعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وترك النفس لانه اظهر من التميزات ولله دره فارسا **فان قيل** المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين **قلنا** انما اورد مثالين للتنبيه على ان التميز عن النسبة كما يكون جامدا كذلك يكون مشتقا **فان قيل** ان العمدة من النحاة صاحب المفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للمصنف حيث خالف عن صاحب المفصل **قلنا** ان الضمير في دره لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما فالتميز رافع الابهام عن نسبة الدر فيكون مثالا للقسم الثاني [1] وان كان غير معلوم فالتميز يرفع الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ابهام الضمير فصيره مثالا للقسم الاول والمصنف نظر الى معلومية الضمير فصيره مثالا للقسم الثاني وان كان اسما ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له اي لما انتصب عنه ولمتعلقه **فان قيل** هذا ينتقض بمثل نفسا في طاب زيد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه **قلنا** المراد بالاسم الذاتي ما يصح جعله لما انتصب عنه ولم يكن نصا [2] فيما انتصب عنه والنفس نص في المنتصب عنه والا اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي خاص لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

---

[1] **قوله** فالتميز يرفع الابهام آه اعلم ان هذا صريح في ان التميز قد يرفع الابهام عن مفرد غير تام لشيء من الاشياء التي ذكره الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه وذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التعظيم والتفخيم على الاغلبية وهو الاكثر نحو يا له رجلا ويا لها قصة وثانيهما اسم الاشارة نحو ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تميز لا حال فافهم ١٢ تحفه

[2] **قوله** ولم يكن نصا الخ اقول فيه اشارة الى ان المراد بقوله يصح الامكان الخاص فاندفع ما قال مولنا عصام وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اذ لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره انتهى اقول المراد من القسم الثاني قول المصنف والا فهو لمتعلقه ١٢ **تحفه خادميه**

وجمعيته سوآء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا وطاب الزيدان
ابوين وطاب لزيدون اباء اولموافقة المعنى الذى كان ثابتا فى ما انتصب عنه نحو طاب زيد
ابا اذا اردت له ابا واحدا اوطاب زيد ابوين اذا اردت له ابا واحدا وجدا وطاب زيد
اباء اذا اردت له ابا واجدا اذ الا اى لا يطابق اذا كان جنسا وجهه ما مر الا اى يطابق ان يقصد
الانواع ووجهه ما مر وان كان صفة كانت له اى خاص بالمنتصب عنه لان الصفة تقتضى
الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من المقدر فان قيل ان التميز يرفع الابهام عن
الذات فكيف يكون صفة قلنا[1] المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينقض
بنحو كفى زيد رجلا لانه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم
من ان يكون صريحا اوتاويلا فرجلا وان لم يكن مشتقا صريحا لكنه مشتق تاويلا
فيكون التقدير كفى زيد كاملا فى الرجلية وطبقه اى مطابقة التميز مع ما انتصب عنه
فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لانه حامل لضمير ما انتصب عنه
فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وههنا لا يصح
الحمل لانه لزم حمل المصدر والوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع
او نقول الواو للعطف والمصدر مبنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له
واحتملت الصفة المذكورة الحال لاستقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان
المعنى مستقيما على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل الاحتمال قلنا
لان زيادة[2] من يؤيد جهة التميز لان من تزاد مع التميز لا مع الحال او نقول ان مقصود المدح
بالفروسية لا مدحه بشئ آخر فى حال الفروسية ولا يتقدم على عامله اذا كان عامله اسما جامدا

---

۵۱ قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق یعنی انہ یرفع الابہام عن ذات لاعن وصف قال مولانا نور الحق وفیہ تامل لان
فارسا فی الترکیب یحتمل الحال ایضا فالفرق انہ حینئذ یرفع الابہام عن الوصف وعند کونہ تمیزا یرفع عن الذات لایخلو عن
تعسف انتہی ۱۲ تحفہ ۵۲ قوله لان زیادۃ من یؤید جہۃ التمیز کما فی قولہم عز من قائل یعنی قوی ہست وی توانا ہست
وے از روئے گویندگی ۱۲ تحفہ ۵۳ قوله اذا کان عاملہ اسما آہ وکذا لایتقدم اذا کان افعل التفضیل والصفۃ المشبہۃ او گرویدگی
المصدر اومافیہ معنی الفعل مالیس من الاسماء المتصلۃ بہ فتامل فیما قال الاستاذ العلام ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

لان الجامد ضعيف العمل لانه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم

والا صح ان لا يتقدم على الفعل لانّ[1] التميز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقديم الفاعل على الفعل ممتنع فان قيل[2] هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا لانّ عيونا تميز عن النسبة وليس بفاعل وبقولهم امتلأ الاناء ماء لان ماء تميز عن النسبة وليس بفاعل قلنا ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب زيد نفسا لانه في قوة قوله طاب نفسُ زيد او يكون فاعل الفعل بعد جعله لازما كما في فَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُيُوْنًا لانه اذا انتقلت الى باب الانفعال فيكون المعنى انفجرت عيونها او بعد جعله متعديا كما امتلأ الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملأ الماء فان قيل ان ماء في مثل هذا التركيب امتلأ الاناء ماء فاعل من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل الفعل متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل المجاز وقع فيه الابهام فلا حاجة الى تميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملأه الماء كما في هذا التركيب نحو زيد تجارة اي ربح تجارة زيد خلافا للمازني والمبرد فانهما يقولان بجواز تقديم التميز على الفعل لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتأخر والمتقدم كما في قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخلو اما ان يعلم دخوله في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا او علم خروجه من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني فهو منقطع فان قيل

---

[1] قوله لان التميز عن النسبة فاعل آه اقول قد سنح لي في هذا المقام شك وتصفحت في كتب المعتبرين كحاشية مولانا نور الحق رح والفاضل اللاري ومولانا عبد الرحمن وغيرها فلم تيسر منواله ثم وجدت في حاشية جمال الناظرين وبينه بحيث لا يتصور الزيادة عليه فان اشتهيت فارجع اليه طالعه ولولا تضييق المقام لاوردته ونقل عن سيبويه وسائر المحققين وجه آخر في امتناع تقديم التميز على الفعل وهو انه في المعنى فرع عن الفاعل لانه يمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع اجدر اقول يشكل على هذا الوجه ايضا واورد قيل وجه ثالث في امتناع تقديم التميز على الفعل وهذا الوجه سالم وهو ان التميز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف كذا في التصريح شرح التوضيح ١٢ تحفه [illegible]

[2] قوله فان قيل هذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب المتوسط رحمه الله تعالى ومثل هذا المحول طرد اللباب ١٢ تحفه۔

[illegible]

ان تقسیم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا یصح لان الشرط فى التقسیم ان یکون للمقسم مفهوم
مشترك وصادق على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك وان يصدق على كل قسم قلنا المفهوم
اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فههنا وان لم يكن حقيقة لكنه[۱ه] اعتبارا اى ما يطلق
عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح
لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان[۲ه] المعلومية بهذا الوجه كاف لصحة
التقسيم فان قيل لما كان المعلومية بهذا الوجه كافيا لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف
حيث عرف كل قسم تعريفا علىحدة قلنا ان لكل قسم احكاما خاصة لا يمكن حمل اجزائها على كل واحد
من غير معرفة كل واحد منها فلذا عرف كل قسم تعريفا علىحدة فالمتصل هو[۳ه] الاسم المخرج عن متعدد
لفظا اى سواء[۴ه] كان المتعدد لفظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا نحو ما جاءنى الا زيد بالا واخواتها
والمنقطع هو الاسم المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان
الاخراج عن المتعدد يقتضى العزل فى المستقبل والمستثنى المنقطع غير داخل فى المستثنى منه

[۱ه] قوله لكنه اعتبارا يجمعهما ذهب اليه المص رح وقال الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية وكون المستثنى مشتركا لفظيا بينهما حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها نفيا او اثباتا وهذا شامل للقسمين بحسب المعنى اقول هذا هو الاولى بل الصواب فيما نفهم بما قال المص من ان الوجه انه مشترك لفظى بين المتصل والمنقطع بدليل ان احدهما مخرج وهو فصله الذى تميز عن الآخر غير مخرج واذن يكونان حقيقتين مختلفتين فيكون لفظ المستثنى مشتركا بينهما وتعريف المشترك بحيث يكون جامعا للمختلفات بالماهية حاويا على جميع ذاتياتها غير متصور عند العقلاء كيف وامكان تعريفه بهذا الوجه يوجب ان يكون متواطيا انتهى نظر كيف ويلزم مما قال ان لا يكون الحيوان والكلمة مثلا مشتركا معنويا بالنسبة الى الانسان والفرس و الاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير مقترن والفعل مقترن الى آخر ما قال وايضا الاشتراك اللفظى خلاف الاصل فافهم وكن من المتبصرين ولا تكن من الجاهلين ۱۲ تحفه

[۲ه] قوله ان المعلومية بهذا الوجه الخ اقول الاولى ان يقال انما لم يعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلومية بهذا الوجه كان اتم واكمل كما لا يخفى ۱۲ تحفه

[۳ه] قوله هو المخرج عن متعدد جزئياته وهى التى تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاءنى احد الا زيد الا عم جزئه وهى التى لا تكون محمولة عليه كما شريت العبد الا نصفه ۱۲ تحفه

[۴ه] قوله اى سواء كان المتعدد آه ولكن ان تجعله تفصيلا للمخرج لان المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو ما جاءنى القوم الا اعلم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالمخرج بالصفة وعطف البيان ولكن وغيرها وبقوله بالا واخواتها خرج كلها سوى المحذوف ونحوه كذا فى التصريح وفيما قال الش من انه احترز بالمخرج لجزئيات المستثنى المنقطع نظر فتامل وعلى هذا فقس قوله والمنقطع الى آخره تحفه

عن غير المخرج

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وفي تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والمستثنى المنقطع ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المتعدد في مثال المستثنى المتصل قولهم جاءني القوم الا زيدًا والمشهور في مثال المنقطع قولهم جاءني القوم الا حمارا ومذهب المحققين ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجا من المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والمختار عند المصنف مذهب المحققين

هو منصوب وجوبا اذا كان اي وقع بعد[1] الا غير صفة في كلام[2] موجب لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا ممتنع لان البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل **فان قيل** وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الا يوما كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على الاستثنائية **قلنا** لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقا لا في نصبه على الاستثنائية بدليل قول المصنف او كان بعد خلا وعدا **فان قيل** وجب على المصنف ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرء الا يوم كذا لان المستثنى فيه مرفوع لا منصوب **قلنا** لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذا القسم بقرينة المقابلة او مقدما على المستثنى منه مثل جاءني الا زيدًا القوم لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وههنا البدل ممتنع والا يلزم تقديم البدل على المبدل منه وهو لا يجوز او منقطعا نحو جاءني القوم الا حمارا لان ما يحل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل الا بدل الغلط لكن بدل الغلط

---

[1] قوله بعد الا غير صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه كذا قال الشارح ۱۲ تحفه

[2] قوله في كلام موجب هو ما ليس فيه نفي ونهي واستفهام وتخصيص عند المازني خلافا للجمهور فهو عندهم موجب يجب النصب فيه ۱۲ تحفه

فههنا امتنع لان مبنى البدل الغلط على السهو والغفلة ومبنى المستثنى المنقطع على الروية والفطانة وبينهما تناف في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وهو استعمال الحجازيين ولما قال اكثر الاستعمالات احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال بني تميم لان مبنى المذهب بني تميم على ان المستثنى المنقطع على قسمين قسم[51] يصح فيه حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح فيه حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي الثاني تعين النصب على الاستثنائية كما في قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَّحِمَ او كان بعد خلا وعدا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا لان خلا وعدا افعال والمستثنى بعدهما مفعول به واعرابه النصب على المفعولية **فان قيل** ان نصب المستثنى بعد عدا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان خلا فعل لازم وهو لا يعمل النصب على المفعولية **قلنا**[52] ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتعدى بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلت الديار من الانيس **او نقول** ان خلا من باب[53] الحذف والايصال **او نقول** ان خلا متضمن لمعنى جاوز وجاوز متعد بنفسه فكذلك خلا متعد بنفسه ايضا **فان قيل** ان دفع الاعتراض حصل بالوجه[54] الاول فما الحاجة الى زيادة الوجهين الاخيرين **قلنا** ان النحاة التزموا التضمن والحذف والايصال ليؤكد[55] مشابهته بالا التي هي ام الباب **فان قيل** ان الضمير في خلا وعدا لا يخلو اما[56] راجع الى المستثنى منه

---

[51] قوله قسم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يصح ان يقال ما جاءني الا حمارا اذ المجئ يتصور من الحمار وخلافه خلافه نحو ما جاءني احد الا حجرا اذ المجئ لا يتصور من الحجر ومنه قوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ آه فانه لا معنى ان يقال لَيْسَ اِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللّٰهُ فافهم ۱۲ تحفه [52] قلنا ان خلا وان كان فعلا آه اقول هذا ليس بجواب لان لما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض فتدبر ولا تغفل وبالله العياذ من الخطأ في كل باب ۱۲ تحفه [53] قوله من باب حذف آه اعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف الحرف ويوصل الفعل الى مفعوله فيتعدى بنفسه ۱۲ تحفه [54] قوله بالوجه الاول فلا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ۱۲ تحفه [55] قوله ليؤكد مشابهته آه في ان يلي كل منها المستثنى كالا فتامل ۱۲ تحفه [56] قوله اما راجع آه اقول القوم اسم جمع ويجوز ارجاع ضمير المفرد المذكر اليه كما سيجئ من الاستاذ ايضا في قول المصنف الناس مجزيون باعمالهم آه حيث رجع الضمير في عمله الى الناس وهو مثل القوم فما المانع من ارجاع ضمير المفرد المذكر الى المستثنى منه ههنا فتدبر ۱۲ تحفه خادميه۔

اوالی امر اخر فعلی الاول لا یجیٔ المطابقة بین الراجع والمرجع وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر فی خلا وعدا راجع الی مصدر الفعل المذکور اوالی اسم فاعل الفعل المذکور اوالی البعض المطلق من المستثنی منه فیکون التقدیر جاء نی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم زیدا وکذا الحال عدا القوم **فان قیل** ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فما الاعراب ههنا **قلنا** ان اعرابهما النصب علی الحالیة **فان قیل** الماضی اذا وقع حالا لا بد فیه من قد ولیس فیهما لفظة قد **قلنا** ان لفظة قد ههنا مقدر ولم یظهر لیؤکد[ف۱] مشابهته بالا التی هی ام الباب فی الاکثر ولما قال فی الاکثر احترز عن اقل الاستعمالات لان علی اقل الاستعمالات کان المستثنی بعد خلا وعدا مجرورا لان خلا وعدا حرف جارة وعلی الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا ای وایضا المستثنی منصوب اذا وقع بعد نحو جاء نی القوم ما خلا زیدا وما عدا زیدا لان ما خلا وما عدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصب علی المفعولیة **ثم اعلم** ان ما خلا وما عدا فی محل النصب اما[ف۲] علی الظرفیة واما علی الحالیة **فان قیل** نصب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین زمان ومکان وما خلا وما عدا لا ظرف زمان ولا مکان **قلنا** ان ظرفیتهما مجاز باعتبار المضاف لان[ف۳] ما فی ما خلا وما عدا مصدریة وما المصدریة اذا دخلت علی الفعل کان الفعل ماولا بالمصدر فیکونان ماولین بمعنی المصدر وتقدیر الاوقات قبل المصادر شائع فیقدر فیهما وقت فیکون التقدیر جاء نی القوم وقت خلو مجیئهم زیدا او بحلو نی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا **فان قیل** ان نصب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال

ف۱ قوله لیؤکد مشابهته آه وذلک لان قد من خواص الفعل فاذا لم یکن ههنا قد فیکونان کحرف الجر ولا ایضا حرف فیکونان حینئذ اشبه بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء ۱۲ تحفه

ف۲ قوله اما علی الظرفیة ولم یتعرض الاستاذ العلام لهذا الاحتمال فی خلا وعدا لان مبنی الاحتمال علی ما المصدریة کما سیبین الاستاذ بعد سطرة او سطرتین وهو ههنا منتف فکذا ما بنی علیه ۱۲ تحفه

ف۳ قوله لان ما فی ما خلا وما عدا مصدریة اقول الاولی ان یقال مصدریة بدون ما وقیل فی ما خلا وما عدا زائدة فیجوز الجر وهذا قول الجرمی والربعی والکسائی والفارسی وابن جنی فعلی هذا ینبغی للمصؒ ان یقول او ما خلا وما عدا علی الاکثر کما قال فی خلا وعدا فتامل فافهم ۱۲ تحفه خادمیه۔

محمول على زيد وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا المصدر مبني للفاعل فيكون التقدير جاء في القوم خاليا مجيئهم زيدا ومتجاوزا مجيئهم زيدا [1]وليس ولا يكون اي وايضا المستثنى منصوب اذا وقع بعدهما نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وليس بشرا الا ان ليس ولا يكون من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبر الافعال الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قيل ان ليس ولا يكون من الافعال الناقصة والافعال الناقصة تقتضي الاسم والخبر فخبرهما الاسم الواقع بعدهما فما اسمهما قلنا ان اسمهما الضمير المستكن فيهما الراجع الى فاعل الفعل المذكور او الى [2]البعض المطلق من المستثنى منه لكن يلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء ليؤكد مشابهته بالا التي هي ام الباب ثم اعلم انه لا يجوز التصرف في هذه الافعال لانها واقعة موقع الا وهو حرف لا يتصرف فيها فكذا فيما وقع موقعها وايضا استعملت هذه الافعال في المستثنى المتصل الغير المفرغ ويجوز فيه النصب على الاستثنائية ويختار البدل فيما وقع بعد الا في كلام موجب وذكر المستثنى منه نحو [3]مَا فَعَلُوْهُ اِلَّا قَلِيْلٌ وَّ اِلَّا قَلِيْلًا لانه لو حمل ما بعد الا على البدل لاستحق الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعد الا على المستثنى لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قيل البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما كررت العامل او لا فان كررت العامل يلزم فساد المعنى والا يلزم المخالفة عن قاعدة البدل قلنا[4] انا نقول بتكرير العامل لكن المراد بالعامل صدر العامل بدون حرف النفي

---

[1] قوله ليس ولا يكون آه ذكر صاحب الوافي وهما بعد المعرفة حالان وبعد النكرة صفة وقيل لا محل لهما وقال بعض شراحه قال ابن هشام وهذا مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء واذا دريت هذا فتامل في قول الاستاذ فيما مر في بيان اعراب خلا وعدا ١٢ تحفه

[2] قوله او الى البعض المطلق من المستثنى منه آه اقول لم يتعرض للاحتمال الاول من الاحتمالات التي مرت في خلا وعدا لان خبر الافعال الناقصة تحمل على اسمائها وعلى هذا الاحتمال لا يصح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف والمعنى الانتزاعي وهذا باطل ١٢ تحفه خادميه

[3] قوله ما فعلوه الا قليل آه لا يقال لو كان البدل مختارا في هذا المثال لنعت لان البدل اذا كان نكرة والمبدل منه معرفة فالنعت واجب لانا نقول هذا الحكم في بدل الكل لا المطلق وهذا بدل البعض انما استغني فيه عن الضمير المبدل منه لان الاستثناء يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه على ان هذه المسئلة مختلفة فيها ذهب صاحب المفصل الى عدم الوجوب والجمهور اليه ١٢ تحفه

[4] قوله قلنا انا نقول بتكرير العامل لكن المراد آه اقول هذا التقدير ايضا يفسد المعنى في الجملة لفوات الحصر المستفاد من النفي والا فتدبر ١٢ تحفه خادميه

فان قيل لا نسلم ان ما بعد الا لو حمل على البدل لا يستحق الاعراب بالاصالة لان البدل قسم من التوابع والتوابع مستحق الاعراب بواسطة المتبوعات قلنا[1] المراد بالاصالة والتبعية الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم ولا شك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اى على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فلذلك سمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ فان قيل لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغى ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له وهو في غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل الشمول ليدخل المستثنى في المستثنى منه ثم اخرج بالا مثل ما ضربنى الا زيد فان قيل هذا ينتقض بنحو قرأت الا يوم كذا لانه مستثنى مفرغ مع انه موجود فى كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على سبيل الشمول مثل قرأت الا يوما كذا لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر والسنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور كذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب فى بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط استقامة المعنى فيهما قلنا الاعتبار للغالب والغالب فى غير الموجب استقامة المعنى وفى الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل ومخالفة واحد منها قليل نادر فان قيل كما يصح قرأت الا يوما كذا اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع والشهر والسنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق بين هذين المثالين باعتبار وجود القرينة وعدم القرينة والقرينة[2] بالفعل موجودة فى هذا التركيب قرأت الا يوما كذا لا فى هذا التركيب ضربنى الا زيد على تقدير وجود القرينة فيه لا شك فى صحته

---

[1] قوله قلنا المراد آه اقول بان المراد بالاصالة ان لا يكون عمل العامل فيه بواسطة ربط لفظ آخر وهذا لا يوجد الا على تقدير البدلية فتدبر ۱۲ تحفه

[2] قوله والقرينة بالفعل موجودة فى هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم انه لا فرق بين المثالين بان للقرينة فى احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امرا لفظيا فهو منتف فى كليهما وان كان امرا عقليا فهو موجود فيهما ايضا فتامل وتدبر ۱۲ تحفه خادميه

ومن ثمه اى لاجل ان المستثنى المفرغ لا يوجد في كلام موجب لم يجز ما زال زيد الا عالما لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات زيد بعضها مناقض لبعض فكيف تجتمع في شخص واحد **فان قيل** ينبغي ان يحمل صفات زيد على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد ثم يستثنى من جملتها صفة العلم او يحمل على كل الصفات مبالغة في نفي صفة العلم فعلى هذين التقديرين يرجع هذا المثال الى صحة استقامة المعنى **قلنا** على هذين التاويلين يرجع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صحة الاستقامة مع انه لم يقل به احد من الناس **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب ففيه جواز النصب واختيار البدل فهذا منقوض بمثل ما جاءني من احد الا زيد و لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به لان المستثنى منه في هذه الامثلة مذكور في كلام غير موجب مع انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى مجرورا في المثال الاول ومنصوبا في المثالين الاخيرين مع انه مرفوع في الكل **فاجاب** المصنف بقوله واذا تعذر البدل على اللفظ اى من جهة الحمل على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على المستثنى منه لان يعمل على المختار بقدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به وقوله لا يعبأ به صفة لشئ وانما وصف به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه فان قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي وقع فيها هذا القيد لا يستقيم على النسخة التي لا يقع فيها هذا القيد لان على هذه النسخة ايضا يلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان على النسخة التي لا يقع فيها هذا القيد لا يلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنى منه شئ مطلق سواء يزيد عليه صفة من غير صفة الشيئية او لا والمستثنى شئ لا يزيد عليه صفة من غير صفة الشيئية

سه قوله ففيه جواز النصب واختيار البدل لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا من المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السوال ولا مواخذة على المصنف رح بالاهمال اذ كثير من القواعد بقي منه مهملا في هذه الرسالة ۱۲ تحفه خادميه

ان من لا تزاد بعد الاثبات لان من[1] وضعه الواضع لاستغراق النفي والكلام بعد الا موجب

وما ولا لا تقدر ان عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا فان قيل لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الا شيئا لان النفي ههنا ايضا منتقض بالا مع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المصنف بقوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر اى التاثير لنقض معنى النفي اى[2] لا انتقاض معنى النفي في بطلان عملها لبقاء الامر[3] العاملة هي لاجله اى لامر وهو[4] الفعلية فان قيل ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس ونفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الا شيئا أول بقوله ما كان زيد شيئا الا شيئا ومن ثمه اى لاجل ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسوى وسواء لانهما مضافة والمستثنى بعدها مضاف اليه والمضاف[5] يعمل الجر في المضاف اليه ايضا المستثنى مجرور اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جر وعمل الجارة جر المدخول في الاكثر وانما قال في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال الاقل لان حاشا فعل

---

[1] قوله لان من وضعه اقول الاولى ان يقال لان من لاستغراق النفي كما لا يخفى ويعلم مما قال الاستاذ ان المراد من من الاستغراقية فلا يرد ان من قد يزاد في المثبت عند الاخفش كما يجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه

[2] قوله لا انتقاض معنى النفي آه فيه اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفه

[3] قوله لبقاء الامر العاملة هي لاجله من قبيل هند زيد ضاربته هي ١٢ تحفه

[4] قوله وهي الفعلية بدليل لحوق علامة الافعال كتاء التانيث وضمير المرفوع البارز كقوله تعالى ليست النصارى على شيء وقوله تعالى ليسوا سواء ١٢ تحفه خادميه

[5] قوله والمضاف يعمل الجر اى على مذهب سيبويه ويجيء تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفه خادميه۔

والمستثنى[1] بعده مفعول به اعرابه النصب عند عدم المانع واعراب غير[2] فيه اى فى باب الاستثناء
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى مجرورا بكلمة غير
نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة فى الاصل الدالة لانها على ذات مبهمة موصوفة
بصفة المغايرة حملت على الا فى الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما ان كل واحد منهما
مفيد مغايرة مابعدها لما قبلها كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت تابعة اى واقعة
لجمع اى بعد المتعدد منكور غير محصور اما كونه بعد المتعدد ليطابق حالها صفة حالها من اداة
الاستثناء واما كونه منكورا لانه لو كان معرفا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعهد فعلى
الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثانى فانت لا تخلو اما ان يشار باللام الى جماعة يكون المستثنى داخلا
فيه قطعا او الى جماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان الاول فلا يتعذر المتصل ايضا وان كان
الثانى فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر قسمى الاستثناء واما كونه غير محصور لان المحصور
على قسمين احدهما جنس مستغرق والثانى بعض معلوم العدد منه وعلى كل واحد من التقديرين
وجب[3] دخول مابعدها فيما قبلها فلا يتعذر ...... المستثنى المنفصل والشرط لكون الا بمعنى غير تعذر

---

[1] قوله المستثنى بعده مفعول به فاعله ضمير الراجع الى المعهود فى الذهن كما فى نعم رجلا او الى مصدر الفعل المذكور نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيدا فمعناه على الاول زدند قوم عمرو را در حالتی که بری کرده شد زید را از زدن عمرو یعنی همه قوم عمرو را زدند و زید نه زد و على الثانى زدند قوم عمرو را در حالتیکه بری بود آن ضرب از زید یعنی از زید ضرب عمرو واقع نه شده است فافهم وتامل ۱۲ تحفه

[2] قوله واعراب غير فيه آه اى اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاء فى القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول جاء فى القوم غير حمار فافهم الباقية ۱۲ تحفه

[3] قوله وجب دخول مابعدها فيما قبلها وفى هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور فى الصورة الثانية لا يجب ان يكون ما بعده داخلا فى ما قبله وقد اورده مولانا عبد الرحمن ايضا بوجهين آخرين قريبين لما اوردنا فاجاب عنه ان المراد بالوجوب الوجوب فى الجملة ولا شك انه متحقق فى الجملة اى فى صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصود ههنا مجرد نفى تعذر الاستثناء وبيان ان الاستثناء فيه ليس محالا على تقدير كونه محصورا انتهى ملخصا وعبارة النسخة الموجودة عندى هكذا وبيان ان الاستثناء فيه محال لعل هذا سهو من الناسخ ۱۲ تحفه خادميه

قسم الاستثناء لتعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا واقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محصور فيكون الا بمعنى غير فيكون المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا وايضا في هذه الآية مانع آخر عن حمل الا على معنى الاستثناء لانه لو حمل الا على معنى الاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على اثبات الوحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان الا بمعنى غير لانه يدل على نفي غير الله ونفي غير الله يستلزم لاثبات وحدانية الله تعالى وضعف حمل الا بمعنى غير في غيره اي في غير جمع المنكور الغير المحصور لاستقامة الاستثناء ومذهب سيبويه انه يجوز حمل الا بمعنى غير مع استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ فالا بمعنى غير بدليل رفع الفرقدان قلنا هذا البيت محمول على الشذوذ ولا اعتبار للشاذ على ان في هذا البيت شذوذين آخرين احدهما وصف الكل دون المضاف اليه والمقصود وصف المضاف اليه في كلمة كل للاحاطة والشمول والثاني انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية لانهما في الاصل صفتان للمكان في قوله تعالى مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكان على الاصح فقوله

له قوله لتعذر الاستثناء وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاء في رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونها تابعة لجمع منكور محصور وبقولنا جاء في رجل الا زيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن الجواب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد المراد بالمحصور ههنا المحصور المذكور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والوافية اقول في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان يتعذر الاستثناء في نحو ما جاء في رجال الا زيد لان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب وقوعه في حيز النفي منه كما ترى ثم قال ولو انه قال اذا كانت تابعة لمستثنى لم يجب تناوله لما بعده لم يتوجه شئ من هذه الايرادات ١٢ تحفه خادميه۔

على الاصح احترازعن مذهب الجمهور والاصح هو مذهب الكوفيين فانهم يجوزون خروجهما عن الظرفية
ويتصرفون فيهما رفعا ونصبا وجرا كما فى قول الشاعر[۵۱] شعر صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا ؛ فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ؛ فلم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا ؛ خبر كان[۵۲] واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما
وامره كامر خبر المبتدأ اى الاقسام[۵۳] والشرائط والاحكام فان قيل لما كان امر خبرها كامر
خبر المبتدأ اى الاقسام والشرائط والاحكام وخبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر
على المبتدأ فخبر هذه الافعال ان كان معرفة فينبغى ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجاب المص
بقوله ويتقدم اى خبر كان على اسم كان معرفة اى حال كونه معرفة لان الالتباس يدفع
بالحركة الاعرابية فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه
معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا[۵۴] هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيهما او فى
احدهما لفظيا والاعراب ههنا فى الاول تقديرى وفى الثانى محلى وقد يحذف عاملها اى عامل خبر كان
وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فبتقدير حذفه يسبق الذهن
اليه مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمراد به كل تركيب اذا ذكر ان
ثم اسم وفاء ثم اسم ويجوز فى مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانى اما
نصب الاول فلانه خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات واما رفع الثانى فلانه

---

[۵۱] قوله كما فى قول الشاعر آه حيث وقع سوى فاعل يبق فى المصراع الاخير وهذان البيتان لسهل بن شيبان ومعناه اعراض كرده بوديم از بنى ذهل وگفته بوديم كه قوم برادران هست قريب ست كه روزهاى راجع كنند اين روزهاى قوم را چنانكه بودند پس چونكه ظاهر شد شر وبدى از جانب قبيلهٔ بنى ذهل پس شام كرد آن شر وبدى كه كمال وضوح وظهور داشت وباقى نماند سواى دشمنى وظلم جزا داديم بايشان را بسبب كارهاى ايشان همچنان كه جزا داده ايشان ما را ۱۲

[۵۲] قوله خبر كان آه اعلم انه يذكر اسم كان فى المرفوعات قبيل نظرا الى انه فاعل فلم يحتج الى ذكره على حدة بخلاف خبره فانه ليس من المفاعيل بل هو ملحق بها والحق ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل والا لتم الكلام به كذا قال مولنا نور الحق اقول ان سلمنا انه ملحق بالفاعل الخ وقدم ذكره فى المرفوعات لعدم المخالفة من الفاعل ۱۲ تحفه

[۵۳] قوله فى الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ معنى الاقسام والشرائط والاحكام ومعنى الدخول فتذكر وليعلم مما سبق ايضا فوائد القيود فتدبر ۱۲ تحفه

[۵۴] قوله قلنا هذا الحكم آه اعلم انه يعلم مما قاله الاستاذ العلام انه لو انتفى اعراب كليهما لا يجرى فيه هذا الحكم ايضا نحو كان المعنى هذا ۱۲ تحفه خادم

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعات فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزائه خير والثاني نصبهما على ان خيرا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبات فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما اما رفع الاول فعلى انه اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعات واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ المحذوف ايضا من المرفوعات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعات واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبات فيكون التقدير ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار[1] قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف اللام الجارة للتخفيف وحذف كان للاختصار وعوض عنه ما وابدل المتصل بالمنفصل فصار[2] ان ما انت منطلقا ثم ادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا فههنا الحذف واجب باعتبار وجود القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسند فهو اقامة ما مقام كان اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو[3] المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به اما الولي ام

---

[1] قوله باعتبار قلة الحذف وكثرته اقول فالوجه الاول اقوى من الكل والرابع اضعف منه والثاني والثالث يستويان كما لا يخفى على اهل البيان ١٢ تحفه

[2] قوله فصار اما منطلقا هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا التقدير فايراده بلا حاجة لكن المصنف اقتصر على الاول لانه اشهر لان المصنف تبع سيبويه في اكثر المسائل وقال سيبويه لم يجز مع اما المكسورة واجاز المبرد ظهور كان في الصورتين على ان ما زائدة لا عوض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا سواسيان في قوله تعالى ان تضل احدهما اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ادري قولهم ابعد من الصواب كذا في الرضي ١٢ تحفه

[3] قوله هو المسند اليه اقول هذا فيها جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعد دخولها فيها يخرج اسم لا واسم ان وغيرهما فافهم فانه دقيق لاشتماله على اختصار حقيق ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما النكرة فلان لا لنفي الجنس يقتضي الكثرة والتعريف يقتضي القلة وبينهما منافاة واما الاضافة وشبهها فلانهما من الخواص المعظمة المكبرة للاسم فيقوى بهما جهة الاسمية ويضعف بهما جهة المشابهة بالحرف فان قيل ما الوجه للمصححية قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا ان[51] مدخول لا لا يكون منصوبا الا كليا وغالبا بل احيانا فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخولها فما الفائدة في ذكر هذا القول يليها نكرة آه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر لكن مراد المصنف في هذا المقام حد المنصوب فلذا زاد قوله يليها نكرة مثل[52] لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان[53] كان اى المسند اليه مفردا بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما اى بالحرف والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنيا فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية والمتضمن لمعنى الحرف مبني فهو ايضا مبني وانما تضمن معنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سوال السائل الذي هو مشتمل على كلمة من المذكور في السوال كالمعاد في الجواب واما كونه مبنيا على الفتح فلموافقة الحركة البنائية مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة بانتفاء الشرط الثاني او مفصولا بينه وبين لا بانتفاء الشرط الاول وجب[54] الرفع اى رفع المعمول والتكرير اى تكرير اسم لا مثال الاول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني نحو لا في الدار رجل ولا امرأة اما رفع الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المعرفة فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما التكرير في الاول فيكون جبيرة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان لا ضعيف العمل فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير في الثاني فلمطابقة الجواب مع السوال فان قيل

اى في الدار رجل ام امرأة وجوابه لا في الدار رجل ولا امرأة ١٢

قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر[55] قضية لا ابا حسن لها لان اسم لا فيه معرفة

---

[51] قوله قلنا ان مدخول آه اقول ان علمت غرض هذا الجواب فلا يرد فان قيل الملحق ١٢ تحفه [52] قوله مثل لا غلام آه انما اورد مثالين لان الاول مثال للمضاف والثاني مثال لشبه المضاف ١٢ تحفه [53] قوله فان كان مفردا آه ولا يجاوز مع لا المنفي مخبرا في الاكثر كذا في الوافي ١٢ تحفه [54] قوله وجب الرفع آه والتكرير واجاز المبرد وابن كيسان الرفع بلا تكرير ١٢ تحفه [55] قوله بقول الشاعر آه اقول هذا ليس بشعر بل مسلم بالتخصص في كتب الثقاة ١٢ تحفه خادميه

عه وفي نسخة وجد العبارة هكذا ان اسم لا لا كل من المنصوبات ولا اكثر منها بل هو اقل منها فلذا اعرف المنصوب بلا بخلاف سائر المنصوبات فانها اما كل من المنصوبات او اكثر منها وللاكثر حكم الكل ١٢ كاتب

مع انه لا يكون مرفوعًا ولا مكررًا فاجاب المصنف بقوله ومثل قضيّة لا ابا حسن لها متاول
بتاويل النكرة باعتبار الوجهين الاول ان هذه العبارة محمولة على حذف المضاف اى قضية
ولا مثل ابي حسن لها لان لفظ المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة واما الثاني فلان
ابا حسن كناية عن الوصف المشتهر صاحب العلم به وهو الفصل بين الحق والباطل اى
قضية ولا فيصل لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه والمراد بمثل هذا التركيب
كل تركيب ورد فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحهما على
ان لا في الموضعين لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني
على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة
بلا فاصلة واما نصب الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على المحل
القريب للاول ومحل القريب للاول النصب فهو ايضًا منصوب وفتح الاول ورفعه اى رفع الثاني
اما فتح الاول فلما مر واما رفع الثاني فلان لا الثاني زائدة لتاكيد النفي واسمها معطوف على
المحل البعيد للاول ومحله البعيد محل الرفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ورفعهما معًا لمطابقة الجواب
مع السوال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان لكل واحد
منهما خبر على حدة وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لهما خبر واحد ورفع الاول على ضعف
وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى لَيْسَ واسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو
ايضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثاني فلان لا الثاني

---

۱ قوله لا حول الخ يعني لا حول عن المعصية الا بعصمته ولا قوة على الطاعة الا بتوفيقه قال اهل اللغة الحول الحركة معناه لا
حركة ولا استطاعة للعبد الا بمشية الله تعالى ۱۲ تحفه ۲ قوله خمسة اوجه بحسب ما يدخل في التلفظ لا بحسب وجوه الحركات
فانها اذا لوحظت من هذه الحيثية ترتقي الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعهما اربعة اوجه احدها ان يكون لا لنفي الجنس ملغاة
عن العمل وثانيها ان تكون بمعنى ليس والثالث ان تكون بمعنى ليس في الاول وزائدة في الثاني والرابع ان تكون في الاول للتبرية
والثاني زائدة وللوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني ثلثة اوجه احدها ان يكون الرافع محمولا على موضع اسم لا للتبرية وثانيها
ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون لا للتبرية ملغاة عن العمل وللوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثاني اثنان احدهما
ان يكون لا الاول بمعنى ليس وثانيهما ان يكون للتبرية ملغاة وللوجه الرابع وهو فتحهما ايضا اثنان احدهما ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس وثانيهما ان تكون في الثاني زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها ۱۲ تحفه خادميه۔

لنفي الجنس واسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبني على الفتح وتعين في هذا الوجه عطف الجملة على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد والا لزم كون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا وهو محال وايضا يحتمل ان يكون في الاول لا لغاء عملها بالتكرير لان المشترط لصحة الغاء عمل لا تكرير فقط وهو موجود ههنا وفي هذا الوجه كما يجوز عطف الجملة على الجملة كذلك يجوز عطف المفرد على المفرد واذا دخلت الهمزة اي همزة الاستفهام على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي بتاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمات الاستفهام فان غير معناه ومعناها الاستفهام نحو ألا رجل في الدار او العرض نحو ألا تنزل عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر ع ألا رجلا جزاه الله خيرا لان ههنا تغير عملها عن البناء الى الاعراب قلنا ان لا هذه ليست لنفي الجنس حتى دخل عليها همزة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتحضيض براسه فان قيل حرف التحضيض تدخل على الافعال وهي داخلة على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن لفظا

---

٥١ قوله كذلك يجوز آه فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر فافهم وتامل ١٢ تحفه ٥٢ قوله واذا دخلت الهمزة آه لما كان عمل لا يتغير بدخول الجار فكان بان يتوهم متوهم انه بدخول الهمزة ايضا يتغير فتعرض له وايضا قد يتوهم انه قد مر في باب الاستثناء انه اذا بطل النفي بطل العمل وههنا قد بطل لانه ليس المعنى في الا ماء والا تنزل على نفي الماء والنزول فتعرض له ١٢ تحفه ٥٣ قوله ومعناها الاستفهام آه ايراده كلمة اما ههنا كايراده في نحو هذا الشيء اما شجر واما حجر فلا يرد ما قال الفاضل اللاري من ان ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يلي التقرير والانكار والتوبيخ انتهى كلامه فافهم ولكن ممن يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ١٢ تحفه ٥٤ قوله بقول الشاعر ألا آه هذا صدر البيت وعجزه ع يدل على محصلة تبيت * وهو صفة رجل وقوله جزاه الله جملة دعائية معترضة بين الصفة والموصوف والمحصلة بكسر الصاد المهملة المشددة المرأة التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصلا المتخرج منه الذهب وتبيت من البيتوتة وخبره مذكر بعد هذا البيت وهو قوله ترجل قمتي وتقيم بيتي وتعطيني الافادة ما بقيت * كان الشاعر يقول على سبيل المجانبة هذا محصل ما قال مولانا عبد الرحيم الصفي فوري ومعناه بالفارسية آيا نيست رجل بدهد خداي تعالى او را جزاي خير چنين رجل كه دلالت بكند اين رجل بر زن كه بكند آن زن شانه سر مارا واقامت بكند آن زن در خانه من وبدهد آن زن شهوت بر فسق وفجور خود تا كه زنده باشم من ١٢

تحفهٔ خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالیٰ۔

لكنه تقديرا فيكون التقدير الا ترونني رجلا جزاه اه او نقول عن اصل الاعتراض ان لا هذه لنفي الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر ولا اعتبار له ونعت المبني اي اسم لا المبني بالفتح الاول مفردا يليه مبني على الفتح من حيث حمل النعت على المنعوت للاتحاد والاتصال بينهما او لتوجه حرف النفي الى النعت حقيقة لان النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني يبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا اي ان لم يكن النعت هكذا فالاعراب رفعا اي حملا على المحل البعيد للاول ونصبا اي حملا على المحل القريب للاول لا يجوز فيه البناء لان فوات الشرط يستلزم لفوات المشروط والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا والحمل على محل اسم لا جائز ولا يجوز فيه البناء لوجود الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرف العاطف وللمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا غلام لك والفرس لان الفرس معطوف على اسم لا مع انه تعين فيه الرفع قلنا المراد بالمعطوف المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لا حول ولا قوة الا بالله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف النكرة ما يكون بلا تكرير لا وهذا مع تكرير لا واما البواقي من التوابع فلا يوجد بالتصريح

---

[1] قوله ونعت المبني واما نعت المنصوب فينتصب على راي ابن برهان ويرتفع على راي الاكثر ومنهم ابن المالك ١٢ تحفه

[2] قوله فانه المذكور الخ اي فان المبني على الفتح بالاصالة مذكور سابقا وهو قول المص فان كان مفردا فهو مبني على آه ١٢ تحفه

[3] قوله فلا يوجد آه اقول كيف يحكم بالقطع بعدم وجدان التصريح من النحاة مع انه قال الاندلسي كذلك كذا في بعض شروح الالفية فتدبر ١٢ تحفه خادميه۔

من النحاة قال المولوي عبد الحكيم ان حكم باقي التوابع كحكم توابع المنادي المفرد المعرفة مثل لا اب وابنا وابن فان قيل انك تقول ان اسم لا اذا كان يليه نكرة فهو مبني على الفتح فهذه القاعدة منقوضة بقوله لهم لا اباله ولا غلامي له لان اسم لا فيه يليه نكرة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز دانه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع بعد اسم لا لام الاضافة ويجري عليه احكام المضاف وهو اثبات الالف في الاول وحذف النون في الثاني تشبيها له اي اسم لا بالمضاف لمشاركته اي اسم لا في هذين التركيبين له اي بالمضاف في اصل معناه وهو الاختصاص ومن ثمه اي لاجل جواز هذين التركيبين لمشاركة غير المضاف مع المضاف لم يجز لا ابا فيها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بسبب ابوة الاب لهذا الشيء وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار وليس بمضاف لفساد المعنى بتقدير الاضافة لان المعنى المراد بهذين التركيبين نفي ثبوت جنس الاب لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير حاجة الى تقدير الخبر وهذا المعنى على تقدير الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول فلان هذا المعنى بتقدير الاضافة لا يفيد من غير حاجة الى تقدير الخبر فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه موجودان والثاني ان المقصود نفي ثبوت جنس الاب وجنس الغلامين للمضمر المجرور لا نفي ثبوت الاب المعلوم وغلاميه المعلومين خلافا لسيبويه فان هذين التركيبين عنده جائزان فانه مضاف حقيقة لانه يفيد مفاد الاضافة وهو الاختصاص واما اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدر ويحذف اي اسم لا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك

---

[1] قوله لا اب وابنا وابن بالنصب والرفع في قول الفرزدق همام بن غالب يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وتمامه شعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه ؛ اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا ۱۲ یعنی نیست از جنس پدر ونیست از جنس پسر مثل مروان پسروی وقتی که هر یک از مروان وپسرش بزرگی را رداء وازار خود ساخته اند یعنی بزرگ از اعطای ایشان ظاهر میشود ۱۲ تحفه

[2] قوله لا نفي ثبوت الاب المعلوم لان الاضافة تفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة ۱۲ تحفه

[3] قوله واما اقحام اللام آه دفع دخل ظاهر والاقحام ايراد اللفظ في النظم وعدم ايراده في المعنى ۱۲ تحفه خادميه۔

والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اخبار كان خبر لا مذكورا فيه لانه لو كان خبر لا محذوفا فلا يجوز حذف اسم لا لئلا يلزم الاجحاف فان قيل على هذا يلزم الاجحاف في مثل قولهم لا كزيد لان الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا الكاف اسمي بمعنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود ورجحان ان يكون خبرا والاسم محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين بليس** هو المسند بعد دخولهما وهي اى خبرية خبر لا وكذا اسمية اسم ما ولا لغة اهل الحجاز[1] واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما في هذه الصور اما في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصل واما في الثاني فلان عمل ما للنفي وقد انتقض بالا واما في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب اى بعاطف هو مفيد الايجاب فالرفع اى حكم المعطوف الرفع لان العاطف الذي هو مفيد الايجاب مثل الا في انتقاض النفي نحو ما زيد مقيم بل مسافر ولكن مسافر

المجرورات[2]

هو اى جنس المجرور يدل عليه المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد ما اى اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة لا من قبيل اشتمال الكل على الجزء على علم المضاف اليه اى على علامة كون الشيء مضافا اليه يعني

---

[1] قوله وهي لغة اهل الحجاز ولم يذكر في المرفوعات لان ثمرة الخلاف تظهر ههنا دون هناك اعلم ان لات في نحو قوله تعالى ولات حين مناص هي هذه ليست وردت بتاء تانيث الكلمة والعمل الا في حين بحذف الاسم وهو الغالب او بحذف الخبر على الاقل كقراءة بعضهم برفع حين وهذا مذهب سيبويه وعند الاخفش انها غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير الفعل والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر وعن عيسى جواز الجر بها متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وعن ابي عبيدة التاء من جملة حين اى جزء من تحين وهو لغة في حين اقول يبطل هذا القول رسم المصحف فتامل ١٢ تحفه

[2] قوله المجرورات انما اتى بصيغة الجمع اما لموافقة اخويه واما لتعدد المجرور ايضا المجرور بالاضافة اللفظية والمجرور بالحروف الاصلية والزائدة كل منها على اقسام فقوله ما جنس شامل للمرفوع والمنصوب وقوله اشتمل على علم المضاف اليه يخرج به غير المجرور والمراد بالمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فلا يرد جمع المؤنث السالم في حالة النصب وكذا التثنية والجمع المذكر السالم في حالتيهما لان اشتمالها على علامة المضاف اليه من حيث انها مفاعيل لا من حيث انها مضاف اليها ١٢ تحفه

الكسرة في المفردات وفي الجمع المؤنث السالم والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد فان قيل ان المصنف في صدد الاختصار فينبغي ان يقول المجرور كل اسم نسب اليه شئ بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين المجرور والمضاف اليه ترادف والامر ليس كذلك بل المجرور عام والمضاف اليه خاص لان المجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر مجرور وزعم انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل قوله تعالى يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكون صريحا وتاويلا فالجملة وان لم تكن اسما صريحا لكنها اسم تاويلا بتقدير أن الناصبة المصدرية فالتقدير هذا يوم نفع الصدقين صدقهم فان قيل ان تقدير أن مختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما تقدر أن في غيرها كما في قول الشاعر شعر

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ÷ ستعرف قدره ان فتح فاه ÷

فان قيل ان تعريف المضاف اليه لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهب من لا يقول الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المص في المتن ومن التصريح في الشرح هذا ان الاضافة التي تقسم الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي هي بتقدير حرف الجر

---

[1] قوله والمضاف اليه كل اسم آه اي بالظاهر موضع المضمر للتخصيص على المراد ولا احتمال ان يراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور او لا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة كذا قال الفاضل اللاري اعلم ان في عامل المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العامل هو المضاف وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله وذهب الزجاج الى ان عامله معنى اللام وذهب السهيلي وابي حيان الى ان عامله الاضافة وذهب ابن الباذش الى انه حرف مقدر ناب عنه المضاف كما في التصريح فقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه شئ خرج به ما لم ينسب اليه شئ وقوله بواسطة حرف الجر خرج به المرفوع والمجرور وقوله لفظا او تقديرا آه المفعول فيه والمفعول له ١٢ تحفه

[2] قوله كما في قول الشاعر آه قد مر تحقيقه في بحث المبتدأ والخبر فتذكر ١٢ تحفه خادميه۔

وقسم الشئ لايخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ هذا البعض هو ان المصنف لم يبين تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لا في المتن ولا في الشرح ان تكلف بعضهم في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله بتقدير اللام نحو ضارب زيد اي ضارب لزيد في اضافة صفة المشبهة الى فاعلها بتقدير من البنائية نحو حسن الوجه اي حسن من حيث الوجه فان قيل هذا في الحقيقة تخصيص فكيف يصح قول المصنف ان الاضافة اللفظية لاتفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لابالاضافة فان قيل ان تعريف المضاف اليه لايكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه في مثل هذا التركيب قمت يوم الجمعة لان اليوم اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر وهو في مع انه ليس مضافا اليه فاجاب المصنف بقوله مرادا اي حال كون حرف الجر مرادا من حيث العمل بابقاء الاثر والتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه اي لتقدير حرف الجر ان يكون المضاف اسما لاختصاص من لوازم الاضافة بالاسم وهي التعريف والتخصيص والتخفيف لانه لو كان المضاف فعلا وجب التلفظ بحرف الجر لايصال الفعل الى المفعول[1] مجردا تنوينه اي منسلخا[2] منه تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه يوجب

---

[1] قوله فاجاب المصنف الخ وللقائل ان يقول الآن اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر ايضا انت مقر بتقدير حرف الجر فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في الحكم الملفوظ به حيث لم يجز ربما المقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما ذكرت من حدهم المعرب بانه ما اختلف آخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم ان كان المضاف اليه مجرورا فيحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما يجر ويعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر انتهى عبارة الرضي اقول وبالله التوفيق انا نختار الشق الثاني فالمعنى حال كون ذلك الحرف مرادا من حيث العمل بابقاء الاثر ولا يلزم ما الزمت من الدور لان بتغاير الجهات يرتفع الدور ان كان التعبير والعنوان وقيل في دفعه ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة فافهم ١٢ التحفه

[2] اي منسلخا منه الخ اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم ويحتمل التضمن فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب ان المعنى مجردا هو عن تنوينه وقد يجرد المضاف من تاء التانيث نحو قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وهو سماعي عند الجمهور وقياسي عند الفراء ١٢ تحفه خادميه

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد التحام الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذف من الاولى علامة تمام الكلمة واتموها بالثانية وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين معنوية ولفظية ووجه الضبط ان المضاف لا يخلو اما صفة عاملة في المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة اي كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يعني لا يكون المضاف صفة اصلا كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عاملا في المضاف اليه كما في كريم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ مع خبره جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها الخ وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه واما بمعنى من في جنس المضاف واما بمعنى في في ظرفه ووجه الحصر ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا فالاول بمعنى في نحو ضرب اليوم وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاف والمضاف اليه نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة عموم وخصوص من وجه فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد والثاني ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل ليث واسد وحبس ومنع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص او بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد وان كان الثاني فهو ممتنع لعدم الفائدة في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتمي وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والمراد بكون المضاف اصلا بالنسبة الى المضاف اليه

ف ۱ قوله كما في آه فان المصر ليس معمولا اذ ليس المعنى على ان كريم كريم في المصر بل المعنى ان كريم اضاف الى البلد بانه مسكنه او غيره من انواع الملابسات وان شئت زيادة التحقيق فارجع الى حاشية جمال الناظرين ١٢ تحفه ف ۲ قوله المضاف اليه وجه ان يراد من كلمة ما الوقت او الاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه في جنس المضاف وظرفه ففي كلام الشارح مسامحة فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة ما مما يفهمه العقل من الكلام مما يحب الذوق كذا قال مولانا عبد الرحمن ١٢ تحفه

هذا ان يكون المضاف اليه متخذا من المضاف والمراد بكون المضاف اليه بالنسبة الى المضاف وهذا ان يكون المضاف متخذا من المضاف اليه وهو اى الاضافة بمعنى فى قليل فى استعمال العرب فلذا ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب اليوم يعنى ضرب له اختصاص باليوم بملابسة وقوعه فيه فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يصح رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى فى قليلا فى استعمال العرب ردوها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليل الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير فى كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام بل الاولى ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

ف قوله وتفيد آه اعلم ان المضاف يكتسب احد عشر امرا من المضاف اليه ثلثة منها ما قال المصنف والرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجراء الحكم وصف القاصر مجرى المتعدى والخامس تذكير المؤنث كقول الشاعر شعر انارة العقل مكسوف بطوع الهوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا حيث قال مكسوف ولم يقل مكسوفة مع تانيث المبتدأ يعنى روشنائى عقل پوشيده است بسبب اطاعت كردن خواهش نفس وعقل كسيكه مخالفت كننده خواهش نفس است زياده ميشود از حيثيت نور بخشيدن ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والسادس تانيث المذكر كقوله قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالى يلتقطه بعض السيارة وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء وغلام هند جاءت والسابع الظرفية كقوله تعالى تؤتى اكلها كل حين والثامن المصدرية نحو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى مفعول مطلق لينقلبون والتاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو غلام من عندك والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء والحادى عشر البناء وذلك فى ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وبين كقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون والباب الثانى ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ كقوله تعالى ومن خزى يومئذ بفتح يوم والباب الثالث ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى مطلقا كقول فعلا مبنيا الشاعر شعر على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت الما اصح والشيب وازع * بفتح حين وكلمة على بمعنى فى وثانيا للتعليل كما قيل ومعناه وقتى كه سرزنش كردم پيرى را بر نابود كردن يا بحبت كودكى وميل بنادانى وگفتم آيا هوشيار نمى شوم از مستى وغفلت حال آنكه سفيدى موى وپيرى باز دارنده است شخص را از مرتكب شدن قبائح وان كان المضاف فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع يوم ينفع الصادقين بفتح اليوم هذا المحصل فى معنى البيت فاحفظه فانه من لوازم الاديب ١٢ محمد خادميه

تعريفا اى تعريف المضاف مع المعرفة اى مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف ومعهوديته لان نسبة الشئ الى
امر معين يفيد تعين المنسوب الا ترى ان الفعل نسب الى فاعل معين ولا يفيد تعين
الفعل فان قيل هذه القاعدة منقوضة بغلام زيد من غير اشارة الى معين لانها
اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريفات المضاف
قلنا ان حال الاضافة كحال اللام لان اللام فى الاصل وضعه الواضع للتعين وقد
لا يقصد به التعين فكذا الاضافة فى الاصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به
التعين فلا تخرج من اداة التعريف فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد غير
زيد لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تفيد تعريف المضاف
قلنا هذا[1] الحكم فى غير غير ومثل لانهما لتوغلهما فى الابهام لا يتعرفان بالاضافة
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك وتخصيصا مع النكرة اى تفيد الاضافة المعنوية
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة لان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولا
شك ان الغلام قبل الاضافة الى الرجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام المرأة فلما مرأة
اضيف الى الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها تجريد[2] المضاف من التعريف لان المضاف
لو لم يكن مجردا عن التعريف فالمضاف اليه لا يخلو اما معرفة واما نكرة فعلى الاول يلزم

---

[1] قوله هذا الحكم آه اقول الاولى ان يقال هذا الحكم فى غير غير ومثل وغيرہما من المبہم لان حکم النظیر والشبہ والسوی والبین وشبہہا ایضا کذلک ۱۲ تحفہ

[2] قولہ بتجرید المضاف فان کان ذا لام حذف لامہ وان کان علما نکر بان یجعل واحدا من جملۃ من سمی بذلک اللفظ ولا یجوز فی سائر المعارف من المضمرات والمبہمات لتعذر تنکیرہا وعندی انہ یجوز اضافۃ العلم مع بقاء تعریفہ اذ لا منع من اجتماع التعریفین اذا اختلفا ولذلک اضیف العلم الی ما ہو متصف بہ معنی نحو زید صدق یجوز ذلک ان لم یکن فی الدنیا الا زید واحد کذا فی الرضی وقال البعض شرط المضاف تجریدہ من حرف التعریف لا عن التعریف مطلقا ذکر فی العباب ولا بد فی الاضافۃ المعنویۃ ان یتجرد المضاف عن حرف التعریف فعلی ہذا یجوز زیدنا مثلا بلا قبح ۱۲ تحفہ خادمیہ۔

تحصیل الحاصل وعلی الثانی یلزم طلب الادنی مع حصول الاقوی **فان قیل** ان تجرید المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف غیر لازم **قلنا** ان التجرید بمعنی التجرد والخلو سواء کان نکرة بنفسه او یکون نکرة بتجرید الخ المتکلم **ونقول** ان فی عبارة المصنف تقدیرًا فیکون التقدیر شرطها تجرید المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفة **فان قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل قولهم الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم والمائة الدینار لانها اضافة معنویة مع ان المضاف فیه غیر مجرد من التعریف فاجاب المصنف بقوله **وما اجازه الکوفیون من ترکیب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدوده ضعیف قیاسًا واستعمالًا** اما قیاسًا فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما استعمالًا فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو[له] قول ذی الرمة شعر

ایا منزلی سلمی سلام علیکما هل الازمن اللاتی مضین رواجع
وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی ثلاث[عه] الاثافی والدیار البلاقع

فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول النبی صلی الله علیه وآله وسلم بالالف الدینار لانه اضافة معنویة مع ان المضاف غیر مجرد عن التعریف **قلنا** هذا الترکیب محمول علی البدل دون الاضافة **فان قیل** لا فرق بین الاضافة المعرفة وجعل المعرفة علمًا فی لزوم تعریف المعرف کما فی قوله النجم والصعق والثریا وابن عباس فما وجه ان اضافة المعرفة لا یجوز وجعل المعرفة علمًا یجوز **قلنا** لا نسلم ان فی هذه الامثلة لزوم تعریف المعرف بل فیه زوال التعریف وهو التعریف الحاصل

[له] قوله وهو قول ذی الرمة ایا منزلی آه واسمه غیلان بن عقبة ومعناه ای دو منزل سلمی سلام بر شما آیا زمانهائے گذشته اند باز می گردند وجواب می دهد سلام کردن مرا یا آنکه ظاهر و برطرف می کند راه بنزدیه آن محبوبه سه سنگ دیگدان وخانهای خالی از اهل خود ۱۲ **تحفۂ خادمیه لحافظ محمد شعیب رحمه الله تعالی**

[عه] قوله ثلاث الاثافی الاثافی جمع اثفیة وهی واحد من الاحجار الثلاث التی ینصب القدر علیها والبلاقع جمع بلقع یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الجامی قدس سره ۱۲ کاتب عفی عنه وعن والدیه۔

باللام والاضافة وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا التعريف ولا التخصيص سواء كان في جانب المضاف او في جانب المضاف اليه اما التخفيف في جانب المضاف فبحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع واما التخفيف في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان الاضافة المعنوية مفيد الفائدة في اللفظ والمعنى والاضافة اللفظية مفيد الفائدة في اللفظ دون المعنى قلنا ان في الاضافة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالا في اللفظ والمعنى فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فرتب عليه

سله قوله وحصول التعريف الآخر وهو التعريف بالعلمية وههنا خدشة ظاهرة وهي انه لم لا يجوز ان يعتبر مثل هذا في الاضافة ايضا اشار تلميذ الشارح الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف وضعا ثانيا بلا مرية ولك ان تقول في الفرق بين الامثلة المذكورة واضافة المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعلى مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضيف المعرف باللام او العلم لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي الراي فافهم ولا يتجه عليه ايضا ما قيل انه يتجه على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نور الحق اقول كيف قال مولانا المذكور ان التعريف الحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم منه الانقصية من الاقسام كلها فتامل ١٢ تحفة

سكه قوله ان يكون المضاف صفة آه والمراد من الصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط عرف في اعمالها او بالمعمول الفاعل والمفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمعنوية محضة عند الاكثر خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل واما اضافة المصدر فمحضة عند الاكثر خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فوصف وجدي بالمعرفة اي الشديد ١٢ تحفة

فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال فى المعنى فترتب عليه فائدة معنوية وفى الاضافة اللفظية بين المضاف والمضاف اليه انفصال فى اللفظ مع الاتصال فى المعنى فلما اضيف حصل الاتصال فى اللفظ فترتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اى لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لوكان مفيدا للتعريف لامتنع الاول وجاز الثانى اما امتناع الاول فلانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة وذا لا يجوز واما جواز الثانى فلانه يلزم توصيف المعرفة بالمعرفة وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمه امور ثلثة حصول التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص فينبغى ان يكون لهذه الامور الثلثة دخل فى هذا التفريع والامر ليس كذلك لان انتفاء التخصيص لادخل له فى هذا التفريع قلنا نعم ان المشار اليه بثمه امور ثلثة لكن جاز ان يكون هذا التفريع باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا التخصيص حصل قبل الاضافة لا انه حصل بالاضافة وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بحذف نونى التثنية والجمع وامتنع الضارب زيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى اللفظ فقط وهو غير حاصل ههنا لانّ التنوين سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على المصنف ان يقدم هذا التفريع على التفريع الاول باعتبار الوجهين الاول ان اصله مذكور صريحا واصل الاول مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم والثانى ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد مقدم على المركب قلنا نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يقول ان نحو الضارب زيد جائز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف فى اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التنوين سقط بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتاخير اللام المقدم حسا خلاف الظاهر ثم استدل الفراء بوجه اخر وهو الضارب زيد جائز بدليل شعر الاعشى وهو قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها، فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى بطريق العطف هكذا الواهب عبدها فهو من قبيل الضارب زيد وهو جائز فينبغى ان يكون الضارب زيد ايضا جائزا فاجاب المصنف

بقوله وضعّف[1] الواهب المائة الهجان وعبدها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ وهو غير حاصل ههنا لان التنوين سقط باللام لا بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان[2] فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع الضارب زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال وضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل الذي هو دليل على امتناع الضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف اذ لا تصريح فيه على جر عبدها بل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في ربّ شاةٍ وسُخْلَتِهَا وتمام البيت[3] هذا شعر الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذا يزجي خلفها اطفالها: فان قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا المراد بالعبد راعيها او نقول المراد بالعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى مناسبة وهو انه قائم بخدمتها كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز وهو محمول على الضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار اي على الوجه المختار في الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة ومحلّى باللام والمضاف اليه اسم جنس ومحلى باللام بخلاف الضارب زيد لان المضاف

---

[1] قوله وضعف آه قيل الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحينئذ لا يتوجه المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الفصحاء فلو قصده المصـ لكان ينقل من احدهم حتى يتم الرد على الفراء كذا قال مولانا نور الحق ۱۲ تحفه

[2] قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على اربعة اضرب على ما قالوا احدها ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل والثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانتفاء الاقسام المذكورة ويحتمل ان يكون قول الاستاذ لان آه دليلا على انه فيه شوب المصادرة لا عينها اما ان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ۱۲ تحفه

[3] قوله وتمام البيت آه هو للاعشى واسمه ميمون بن قيس معناه كسى كه بخشنده است صد شتر سفيد را با شبان وخادم آن شتران درحالتى كه آن شتران تازه زائيده اند درحالتى كه مى راند آن شبان در پشت آن شتران بچهاى آن شتران را ۱۲ تحفه خادميه۔

فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس باسم الجنس ثم استدل الفراء بوجه آخر وهو ان الضارب زيد جائز ومحمول على الضاربك فاجاب المصنف بقوله وجاز الضاربك وشبهه وهو الضاربي والضاربة فيمن يحكي في قول من قال انه اى الضارب في الضاربك مضاف حملا على ضاربك لان القاعدة هى انهم اذا ارادوا اتصال اسم الفاعل واسم المفعول مجردة عن اللام بمفعولهما وكانت الحال ان مفعولاتهما مضمرات فالنحاة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ضاربك وبلا تخفيف بالاضافة فلما جاء ضاربك بلا تخفيف[1] حملوا عليه الضاربك والعلاقة بينهما انهما من باب واحد والمضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل والتنوين فيهما سقط قبل الاضافة لا للاضافة بخلاف الضارب زيد لان المضاف فيه وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور ولا ضاربك كما يتصور ولا ضارب زيدا ولم يتصور هذا فعلم ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك لان فيه[2] نهاية التخفيف قلنا ان التخفيف في الاضافة اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وثانيهما في جانب المضاف اليه اما في جانب المضاف فبحذف التنوين وما يقوم مقامه واما في جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره في الصفة اما ابدال[3]

---

[1] قوله بلا تخفيف اه لان التخفيف حصل بغير اتصال الضمير ١٢ تحفه

[2] قوله لان فيه نهاية التخفيف اه لوجود التخفيفين في جانب المضاف بحذف التنوين وفي جانب المضاف اليه بابدال المنفصل بالمتصل ١٢ تحفه

[3] قوله اما ابدال المنفصل بالمتصل فليس منها اه لقائل ان يقول الحصر المذكور ممنوع كيف وان سلم هذا الحصر فينبغي ان يحصر فائدة الاضافة اللفظية في التخفيف وهذا لم ترى لانهم مصرحون بان الاضافة اللفظية كما تفيد ما ذكر كذلك تفيد رفع القبح نحو الرجل الحسن الوجه بجر الوجه بانه لو رفع او نصب على التشبيه بالمفعول به لزم خلو الصفة واجراء وصف الفعل القاصر اللازم مجرى المتعدي وكلاهما قبيح فاذا جررته اى الوجه تفصيت عنها فافهم فالاولى في الجواب ان يقال انه لا يجوز الانفصال الا لتعذر المتصل وذلك التعذر في عدة مواضع وليس هذا منها فكيف يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك اعلم ان خلاف الفراء ليس في المعارف فقط ام في المنكرات ايضا فذكر في الرضي ان السيرافي نقل عنه في المنكر ايضا نحو الضارب رجل وذكر في التوضيح ان الفراء وافق الجمهور في المنكر لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة فتدبر ١٢ تحفه

المنفصل بالمتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخفيف ولا يضاف[1] موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوف فهذا لان لكل واحد من التركيب التوصيفي والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيفي على الاتحاد بين الصفة والموصوف ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف والمضاف اليه بينهما منافاة فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحدة من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة[2] الحمقاء متأول بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير[3] الساعة في الثالث وبتقدير حبة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فلو قدرت هذه الامور في نظم الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفا والمضاف[4] اليه لا يكون صفة ولو حذفت هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوف وان[5] كان للمضاف اليه صفة فان قيل هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

---

[1] قوله ولا يضاف موصوف الى صفة آه اى على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزونه متمسكين بالامثلة المذكورة ١٢ تحفه

[2] قوله وبقلة الحمقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء رض كانت تحب هذه البقلة فكان بعض الجاهلين من الكفرة يقولون لهذه البقلة بقلة الحمقاء بالنسبة اليها رضي الله عنها فعلى هذا لم يكن مثالا لما نحن فيه ١٢ تحفه

[3] قوله وبتقدير الساعة آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امة محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبرئيل لتعليمه صلى الله عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الاحسن ان يقدر هي اول ساعة فرضت الصلوة فيها ١٢ تحفه

[4] قوله والمضاف اليه لا يكون صفة للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدر ١٢

[5] قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على اصحاب العلاج فالصواب ان يقال كما قال الشارح فيندفع الايراد بوجه واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف الاول وان كان مضافا اليه لاى المضاف فافهم ١٢ تحفه

لا توصيف المكان بالغربي قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد
بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا يغاير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان
الجزء فحينئذ لا يحصل المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافة
بيانية فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه
القاعدة منقوضة بقولهم جَرْدُ قَطِيفَةٍ وَاَخْلَاقُ ثِيَابٍ فان اصلهما قطيفة جرد
وثياب اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيفت الصفة الى موصوفه مع انه غير جائز
فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة[1] واخلاق ثياب متأول بحيث انهم لما
حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد بقي الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف
لا يجوز في كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتية وجعلوه بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الى
شئ هو موصوف في الواقع للبيان والتخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص كذا
حال اخلاق ثياب ولا يضاف[2] اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد
وحبس ومنع لعدم الفائدة في الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى
الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدراهم وعين الشئ لانه من قبيل اضافة
احد المتساويين الى الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف رح بقوله بخلاف كل الدراهم
وعين الشئ فانه اي المضاف في هذين التركيبين يختص اي يصير خاصا بسبب
انّا الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذا اضافة احد المتساوين الى الآخر بل من
قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان اللام في الشئ لو كان

ف١ قوله جرد قطيفة آه الجرد خورده شده از کهنگی و فرسودگی والقطیفة جامۂ که از ابریشم ساخته می شود مثل اطلس واخلاق جمع خلق بمعنی کهنه ۱۲ تحفہ خادمیہ لحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالیٰ

ف٢ قوله ولا يضاف اسم مماثل آه اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليين اتحدا افرادهما سواء كانا مترادفين كليث واسد او متساويين كالانسان والناطق وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا كسعيد كرز اعلم ان المصنف رح ترك بيان عدم اضافة الخاص الى العام ولعله اعتمد على فهم الناظرين لان عدم فائدتها اظهر ۱۲ تحفہ خادمیہ

للعهد فاعمية العين من الشئ ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعمية العين عن الشئ مشكلة قلنا لو كان اللام في الشئ للجنس فاعمية العين عن الشئ ظاهر لان المراد بالعين ما هو قائم بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشئ ما هو موجود في الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرفة الى المعرفة وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يبقى على عمومه سواء كان معرفة او نكرة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة على سعيد كرز لان السعيد والكرز اسمان للمسمى الواحد وقد اضيف احدهما الى الآخر مع انه غير جائز فاجاب المصنف بقوله وقولهم سعيد كرز متأول بان المراد بالاول مدلول والمراد بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاءني مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره لان الياء تقتضي كسرة ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به ما في آخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون

سله قوله من الشئ مشكلة لان الشئ اذا لم يكن المراد منه معهودا فردا ذهنيا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العامة الشاملة لجميع المفهومات الكلية والجزئية كيف وقد اتفقوا ان اعم المفهومات انما هو الشئ متناول كل ما يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا او معدوما ممكنا او ممتنعا ولهذا يقال لا فرد لمفهوم لا شئ لا ذهنا ولا خارجا لاستواء الشئ بجميع المفهومات الذي هو نقيضه و اجتماع النقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب العقل وجلهم في كتبهم ولو سلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون مساويا له فلا يصح القول بان العين اعم من الشئ وما يقال ان الشئ بمعنى الموجود كما مر منا فقد ذكرنا كون اللام للجنس ام مبنى عليه يكون اخص من العين فهو اصطلاح جديد من المتكلمين غير معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وقال مولنا عصام وما يزول به الخفاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم يصدق على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول اذا لم يصدق على نفسها يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال ايضا يلزم صدق نقيضه عليها لامتناع ارتفاع النقيضين وايضا يلزم خلاف ما تقرر عندهم من ان الشئ اعم المفهومات يصدق على كل مفهوم حتى على نفسه ونقيضه ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العلام ١٢ تحفة خادم ميرلي حافظ محمد شعيب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة فكذا بعد السكون والياء مفتوحة للخفة او ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذ الاصل في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفا ثبت لعدم موجب الانقلاب وفي هذيل[1] تقلبها لغير التثنية اي لغير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم واما الف التثنية فلا تقلب اتفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واوا قلبت وادغمت لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفتحت[2] الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاثة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحرك واختير الفتحة للخفة واما الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فاخي وابي بلا رد المحذوف بجعل المحذوف نسيا منسيا واجاز المبرد اخي وابي بالرد والقلب والادغام اما في الاب فبدليل قول الشاعر وابيّ[3] مالك ذو المجاز بدار والاخ محمول على الاب قلنا هذا مخالف عن القياس واستعمال الفصحاء على انه يجوز[4] ان يكون ابي جمع اب اصله ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصار ابي

---

[1] قوله وبذيل آه وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى فمن تبع هُدَيَّ على قراءة البعض ١٢ تحفه

[2] قوله وفتحت آه وقد جاء تسكينها بعد الالف في قراءة نافع وكسرها بعدها في قراءة الاعمش والحسن وهو مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة وما انتَ بمصرخيِّ بكسر الياء كذا في شرح الوافي ١٢ تحفه

[3] قوله وابي هذا عجز البيت وصدره ع قدر احلّك ذا المجاز وقد ارى ؛ لم يسم قائله والشاعر يخاطب لنفسه ومعناه حکم خداوندی که این صفت دارد که مغلوب نمیشود قرار داد ترا ای نفس در ذا المجاز یعنی در بازار وبتحقیق که گمان می کنم قسم به پدرم که نیست از برای تو در ذا المجاز جائ که صلاحیت داشته باشد از برائی تو ای نفس ولائق باشد شان ترا ای نفس ١٢ تحفه

[4] قوله يجوز ان يكون آه قال مولانا نور الحق انت خبير بان شرط هذا الجمع ان يكون علما لا يعقل والاب ليس كذلك فكيف يصح حمله على هذا المعنى انتهى ومثل هذا ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عاملته العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ١٢ تحفه خادميه۔

كما فى قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا ۔ وتقول حمى هنى بلا رد
المحذوف بجعله نسيًا منسيًّا ويقال اى فى الفم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى
الاستعمال الاكثر وفمى فى بعضها اى فى بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة فى الفاء و فتح
الفاء افصح منهما اى من الضمة والكسرة لخفة الفتحة وجاء حم مثل يد بلا رد المحذوف
ودلو بالرد فقط وخبء بالرد والقلب بالهمزة وعصًا بالرد والقلب بالالف مطلقا سواء كان
مضافا او غيره وجاء هن مثل يد بلا رد المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع الواضع وصلة التوصيف لشئ باسم الجنس والضمير لا يقع اسم الجنس
فان قيل ان ذو كما لا يضاف الى مضمر كذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلم والموصول فينبغى ان
يقول ذو لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان لهذه
الاسماء الخمسة احكامًا خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى المص اضافة ذو الى الضمير مطلقا
لانتفاء هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذو لا يضاف الى مضمر فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر ع انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه لان ذو يضاف الى المضمر ههنا مع انه غير جائز
قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان ذو وضع الواضع صلة لتوصيف الشئ باسم الجنس وضعه

---

٥١ قوله كما فى قول الشاعر فلما آه هو زياد بن واصل يعنى پس چونکہ شناختند آن جماعت زنان صوتہای ما آوازہای ما را گریستند وفدای ما کردند پدران خود را یعنی فدای شما باد پدران ما ۱۲ تحفہ ٥٢ قوله حمى آه وتقول حم زوجی علی حذف المضاف فتامل وتذكر ما مر من معنى الحم ۱۲ تحفہ ٥٣ قوله وذو لا يضاف الى مضمر هذا عند سيبويه واما عند غيره فيجوز اضافته الى الضمير وفى البسيط منع اكثر النحويين اضافة ذو الى مضمر او علم كذا فى الوافى وبعض شروحها قول وقد جاء اضافته الى العلم فى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم الا يحيى بن ذى الخلصة فاتاها فحرقها ثم بعث رجلا من احمس الى النبى عليه الصلوة والسلام مبشرا يكنى ابا ارطاة حيث اضاف ذو الى الخلصة وهى علم ۱۲ تحفہ ٥٤ قوله احكاما خاصة آه كعدم الرد فى اخ واب والرد فى فم يعنى ليس المراد ههنا بيان الاضافة حتى يلزم بيان تعيين المضاف اليه بانه اسم الجنس دون ما عداه ۱۲ تحفہ ٥٥ قوله انما آه هذا صدر البيت وعجزه اهنا المعروف بالمتبذل فيه الوجوه كذا سمعت من بعض الاساتذه المشفقة وقال مولنا نور الحق حسن المعروف الخ ومعناه مبارک خوش تر آن نعمتہا آن نعمت ست کہ عرف نشده باشد سوال نعمت دنیا یعنی بسوال بعزتی حاصل شده باشد و تحقیق می شناسد صاحب فضل را از مردمان صاحبان آن فضل ۱۲

وهذا المعنى لا يحصل بدون الاضافة لما فرغ المصنف من بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالاصالة شرع في بيان الاسماء المستحقة للاعراب بالواسطة فقال التوابع اي جنس التابع ثم اعلم ان التوابع خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجه الضبط ان المقصود بالنسبة لا يخلو اما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل وان كان الثاني فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريره او توضيحه فالاول نعت والثاني تاكيد والثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف كل ثان[1] اي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه باعراب سابقه اي متلبس بجنس اعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع والتابع على وزن فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل على قسمين صفتي واسمي فالصفتي لا[2] تجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع والتابع اسمي لا صفتي ولهذا يجمع كاهل على كواهل فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الفعلي والحرفي نحو انّ انّ وضَرَبَ ضَرَبَ لان الثاني ليس معربا ههنا باعراب سابقه قلنا ان

---

[1] قوله كل ثان آه اي ثان رتبة فلا يرد الثاني من الاخبار والاحوال وغيرها فقوله كل ثان جنس شامل للحدود وغيره وقوله باعراب سابقه خرج به خبر كان وخبر ان وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج به المفعول الثاني من باب ظننت واعطيت وغيرهما تحفه

[2] قوله فالصفتي لا تجمع على هذه الصيغة اقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتي لا تجمع على هذه الصيغة مع انهم صرحوا بان الفاعل الصفتي على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثاني يجمع عليه قياسا كصواهل وشواهق وطوالع وغيرها مما لا يعد ولا يحصى فتدبر اعلم ان في عامل التوابع تفصيلا اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري [illegible] ان العامل في البدل وهو العامل في المبدل منه واما عطف النسق ففيه ايضا ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا خلاصة ما في الرضي ان اردت الاطلاع على دلائل الفرق فارجع اليه تحفه

كلامنا في توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلو خرج منه التابع الفعلي والحرفي لا ضير فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الثاني والثالث والرابع فصاعدا لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد بالثاني كل متأخر اذا لوحظ مع متبوعه كان في المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان الثاني معربا باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول الثاني من باب ظَنَنْتُ واَعْطَيْتُ لانه ثانٍ معرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهي المفعولية قلنا المراد بالجهة الواحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وههنا نوعي لان ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه يعمل في الاول ومن حيث انه يقتضي مظنونا يعمل في الثاني واعطيت من حيث انه يقتضي آخذا يعمل في الاول ومن حيث انه يقتضي الماخوذ يعمل في الثاني فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه التابع الذي يكون الاعراب فيهما او في احدهما تقديريا او محليا لان الثاني لا يكون معربا باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا فان قيل ان التوابع جمع والجمع انما يتصور في الافراد وكلمة كل لاحاطة الافراد فعلى هذا يلزم تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود في الحقيقة جنس التابع بناء على ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس والحد مدخول كلمة كل وكلمة كل ليست جزء من التعريف فيكون التقدير التابع ثان باعرابه فان قيل لما لم يكن كلمة كل جزء من التعريف فما الفائدة في ايرادها قلنا انما اوردها لمحض التصريح على طرد التعريف **النعت**[1] تابع يدل على معنى[2] في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بمادة من المواد قوله النعت تابع جنس شامل التوابع كلها وقوله يدل على معنى في

---

[1] قوله النعت قدمه على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا في كلامهم واوفر متابعة اذ يتبع في الاعراب والافراد والتثنية وغيرها وستطلع عليها ما اعظم فائدة واكثر بيانا ١٢ تحفه

[2] قوله على معنى في متبوعه وان كان باعتبار المتعلق فلا يرد انه يخرج من هذا التعريف النعت بحال متعلقه فتامل ١٢ تحفه نظاميه۔

متبوعه احتراز عن باقی التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا یرد الاعتراض علی البدل فی مثل اعجبنی زید علمه وعلی المعطوف فی مثل اعجبنی زید وعلمه وعلی التاکید فی مثل جاءنی القوم کلهم لان دلالة هذه التوابع علی حصول معنی فی متبوعاتها انما الخصوصیة موادها وفائدته توضیح فی المنعوت المعرفة کزید الظریف او تخصیص فی المنعوت المنکر کرجل عالم وقد یکون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحیم او الذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او التاکید نحو نفخة واحدة لان التاء فی نفخة للوحدة وهذه الوحدة تاکید لتلک ولا فصل ای لا فرق بین ان یکون النعت مشتقا او غیره لان الغرض من النعت دلالة علی المعنی الذی هو ثابت فی متبوعه وهذا کما یحصل بالمشتقات کذلک یحصل بالجوامد اذا کان وضعه ای وضع غیر المشتق لغرض المعنی ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع الاستعمالات مثل تمیمی وذو مال فان تمیمیا یدل دائما علی ذات منسوبة الی قبیلة بنی تمیم وذو مال یدل دائما علی ذات صاحب مال وخصوصا ای فی بعض الاستعمالات مثل مررت برجل ای رجل فای رجل فی هذا الترکیب یدل علی معنی هو ثابت فی متبوعه وهو الکمال فی الرجلیة فیصح وقوعه نعتا وای رجل فی قوله ای رجل عندک لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا ای هذا الترکیب یدل

---

[1] قوله وفائدته آه والغرض الاصلی من ایراد هذا القول بیان الفرق بین الخبر والنعت لان کلا منهما یدل علی معنی فی غیره یعنی لیس الغرض من النعت ثبوت الشیء للشیء بل تخصیص او توضیح الی غیر ذلک ان حصل الفرق بینهما بالتعریفین لکن بین ثانیا اهتماما بشانه فلا یرد ان هذا لیس من وظائف النحوی بل من وظائف علم المعانی فافهم ۱۲ تحفه [2] قوله توضیح او تخصیص التوضیح فی اصطلاحهم عبارة عن رفع الاشتراک الحاصل فی المعارف والتخصیص عبارة عن تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات اما بحسب التحقیق والواقع فلا فرق کما ذهب الیه علماء المعانی ومن اراد التفصیل فلیرجع الی المطول وغیره من کتب هذا الفن ۱۲ تحفه [3] قوله او التاکید وقد یکون لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین المؤکد والکاشفة ان الاول مقررة والکاشفة موضحة مفسرة والفرق بین الایضاح والتقریر ظاهر فتامل ۱۲ تحفه [4] قوله ولا فصل آه ولما کان غالب مواد الصفة المشتقات توهم کثیر من النحویین ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی استضعف سیبویه نحو مررت برجل اسد وصفا وتاولوا غیر المشتق ولم یکن هذا مرضیا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه ۱۲ تحفه خادمیه

على ذات مبهمة والرجل يدل على تعين الذات المبهمة وهذا التعين معنى ثابت في الذات المبهمة فيصح وقوعه نعتا والرجل في هذا التركيب جاءني الرجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد وهو كونه مشارا اليه بالاشارة الحسية فيصح وقوعه نعتا لزيد وهذا في مثل هذا التركيب هذا زيد لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتا وتوصيف النكرة بالجملة الخبرية لا المعرفة لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة وانما توصف النكرة بالجملة الخبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في متبوعه وهذا الغرض كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل بالجمل واما بالخبرية فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بعائد وتوصف بحال الموصوف والصفة بحال الموصوف ما يكون المعنى النعتي ثابتا للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعتبر وبحال متعلقه والصفة بحال متعلقه ما يكون للمعنى النعتي ثابتا للمتعلق للمنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبارا نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع متبوعه في عشرة امور لكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها للمنافاة البعض بالبعض في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح ورجل علامة وامرأة علامة لانه صفة بحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا هذا الحكم في الصفة التي لا يستوي فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جار على المذكر والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها للمنافاة البعض بالبعض في الباقي كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل والفعل اذا اسند

سله قوله فلان النعت مربوط آه يعني ان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة وهذا في الجملة الانشائية لا يتصور ١٢ تحفه سله قوله للمنافاة البعض آه مثلا لو وجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والجر للمنافاة الظاهرة بينهما وكذا لو وجد من الثاني التعريف فلا يوجد التنكير للمنافاة فلم يوجد الا اثنان ١٢ تحفه خادميه۔

الى الظاهر كان مفرداً ابداً واذا اسند الى الضمير يثنى بتثنيته ويجمع بجمعيته واذا اسند
الى الظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل او الى ضمير المؤنث مطلقا فحينئذ تانيث الفعل واجب واذا
اسند الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع الفصل ففيه تخيير بين التذكير
فان والتانيث فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع منعوته
في عشرة امور والثاني يتبع منعوته في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قلنا ان التبعية في
الخمسة الاول بناءً على ما جرى عليه وفي الخمسة الباقي بناءً على ما اسند اليه وما جرى عليه
والمسند اليه في القسم الاول واحد وهو المنعوت فالنعت يتبع منعوته في عشرة امور وفي القسم
الثاني ما جرى عليه غير من المسند اليه لان ما جرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق
فالنعت يتبع منعوته في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل ومن ثمه اي لاجل ان التبعية في
الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه بمنزلة يقعد غلمانه وضعف
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع بالفعل المسند الى
الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر فان قيل ان جمع الفاعلين ممتنع فينبغي ان
يمتنع هذا التركيب فلم حكم بالضعف قلنا نعم لكن جوازه لاحتمال وجه آخر وهو يخرج الالف
والواو عن الاسمية الى الحرفية ويكونان حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعيته او يكون
الفاعل ضميرا والظاهر بدلا منه او يكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
بقعود فان قيل هذه القاعدة منقوضة على قعود غلمانه لانه جمع بجمعية الفاعل فاجاب المصنف
بقوله ويجوز قعود غلمانه لانه جمع بجمع التكسير فخرج عن موازنة الفعل ومناسبته
فلا يجري عليه احكام الفعل والضمير لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف

سله قوله او يكون الظاهر مبتدأ آه قول يعلم من ملاحظة كلام الاستاذ من قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه الى هذا ان الاحتمال الاخير يجري في يقعدون غلمانه مع انه صرح فيما سبق في قول المص ره او كان الخبر فعلا له وجب تقديمه لوجب تقديم الخبر مطلقا اي سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا اللهم الا ان يقال هذا مبني على مذهب من لا يوجب تقديم المبتدأ على الخبر في صورة التثنية والجمع وقد سألت في هذا المقام من له شهرة بهذا الفن في الانام فلم يفتح عليه الباب من الله العلام فافهم لعل الله يرقاك الى ذروة السنام ۱۲ تحفه خادميه۔ اى ملا صاحب بجنة وهي قرية من قرى الصوات ۱۲ منه۔

المعارف فلا حاجة فيهما الى التوضيح وضمير الغائب محمول عليهما طرداً للباب وكذا الوصف المادح والذام وغيرهما محمول عليهما طرداً للباب ولا يوصف به لان الصفة كاثانٍ يدل على معنى ثابت في متبوعه والضمير[1] دال على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموصوف اخص او مساوٍ لئلا يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان بالناطق في مثل الحيوان الناطق لان الموصوف ههنا ليس اخص ولا مساوياً بل هو اعم قلنا المراد بالخصوص والمساواة الخصوص والمساواة في التعريف والمعلومية لا في ما صدق عليه ثم اعلم ان[2] اعرف المعارف هي المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم ذو اللام والموصولات وبينهما المساواة ومن ثمه اي لاجل ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساوياً لم يوصف ذو اللام الا بمثله وهو الموصول وذو اللام الآخر او بالمضاف الى مثله لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او انقص منه بناءً على اختلاف المذهبين فان قيل انك قلت ان الشرط في الموصوف ان يكون اخص او مساوياً فعلى هذا ينبغي ان يجوز توصيف اسم الاشارة باسم الاشارة الآخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف

---

[1] قوله والضمير دال آه يعني ان وضع المضمرات للذوات المشخصة لا للمعنى القائم بذات مبهمة وما يتوهم من دلالته على هذا المعنى حين يرجع الى المشتق هو دلالة المرجع دون الراجع والفرق بيّن فلا يرد ما اورد من ان الضمير الراجع الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصفية قيل ويمكن ان يجاب عنه بانه ذهب بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه فتأمل ويمكن بان يقال ان النعت ما دل على معنى في المتبوع مطلقا بلا خصوصية مادة ودلالة الضمير كما مر دلالة الضمير على ذلك المعنى مختص بكون مرجعه مشتقا لا بجوهره والهيئة التركيبية كذا قال مولانا نور الحق اقول قد تفكر في قول المصرح انما كان وضعه لغرض المعنى عموماً او خصوصاً فما يفهم منه منافٍ لما قال مولانا المذكور رح اتممه [2] قوله ان اعرف المعارف آه هذا منقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ولم يبين الاستاذ المضاف الى احدها مع انه لا بد من بيانه فذهب سيبويه الى ان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه وهذا مقتضى القياس فنحو غلام الرجل الظريف صفة الغلام عند سيبويه وبدل عند المبرد ومذهب الكوفيين ان المعرفة العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص وضمير المخاطب جعلها في درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من الابهام ثم المشار اليه والمنادى ثم الموصول وذو اللام والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى

بقوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام اي للابهام الواقع في هذا الباب بحسب
اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفع الابهام عن الجنس فاما ان ترفع الابهام
بالمضاف او باسم الاشارة او بذي اللام فعلى الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى
الثاني لا يتصور رفع الابهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم في نفسه فكيف يرفع الابهام
عن الغير فتعين ذو اللام بالضرورة ومن ثمه اي لاجل ان التزام وصف باب هذا
بذي اللام لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لان البياض[1] لا يختص بجنس دون
جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مررت بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان
بل هو غالب في الرجال **العطف** اي المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل **فان قيل** العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل
لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف وهو لا يجوز **قلنا** المراد[2] بالعطف المعطوف **فان قيل**
هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما وام لان
المقصود مع هذه الحروف واحد الامرين اي التابع او المتبوع لا كلاهما **قلنا** المراد بكون المتبوع
مقصودا ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع وبكون التابع مقصودا ان لا يكون متفرعا على المتبوع ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي اي تفصيل الحروف العشرة في بحث الحروف مثل قام زيد وعمرو **فان
قيل** ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فما الحاجة الى ذكر قوله ويتوسط الخ **قلنا** انما ذكر
قوله ويتوسط لزيادة التوضيح **فان قيل** المقصود من التعريف هو الجامعية والمانعية وهما يحصلان
بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه اه فما الحاجة الى قوله تابع مقصود بالنسبة

---

[1] قوله لان البياض آه اقول هذا اذا قطع النظر عن اللام ولوحظ المدخول اما اذا لوحظ اللام ففيه خفاء لعل لا يخفى على العقلاء فافهم ولا تكن من اهل الهوا ١٢ تحفه

[2] قوله المراد آه يعني ان المصدر مبني للمفعول يقول فعلى هذا ينبغي ان يكون هذا مرادا في الكل للمصدرية على ما قال فيقال المنعوت والمبدل والمؤكد ومعطوف البيان وهذا كما ترى خصوصا في الاول والآخر ودعوى العلمية فيما سوى العطف تخصيص بلا مخصص وترجيح بلا مرجح والعلم الحق عند الله الاول والآخر ١٢ تحفه خادميه۔

مم متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريف مانعا عن
دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين متبوعها احد حروف العشرة
كما فى قوله جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فان قيل العاطف لم يتوسط بين الصفة
والموصوف بل بين الصفات قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون
عطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات
فى حد المعطوف فان قيل ان الحروف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف
وهو الجمعية والترتيب فجعلها عاطفة فى غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة
بين الصفة والموصوف ليس الا ارتكابا لامر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بين المعطوف
والمعطوف عليه مغايرة بالذات وبين الصفة والموصوف اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين
الآخر واذا عطف اى اذا اريد العطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء من الفعل لفظا ومعنى فلو عطف عليه بلا تاكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حروف الكلمة
وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى
الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثانى تاكيد لا عطف قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد
ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التاكيد نحو ضربت انا
وزيدا الا ان يقع فصل بين الضمير والمعطوف فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل لان طول الكلام
بوجود الفصل فاحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او كان بعده كما فى قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا وقوله يجوز تركه فيه اشارة الى جواز تاكيده بالمنفصل مع
وجود الفصل كما فى قوله تعالى فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض لان
الاتصال بين الجار والمجرور اشد من الاتصال الذى بين الفعل والفاعل فلما لم يجز العطف على الضمير

سله قوله اكد اه الظاهر من قوله اكد الوجوب وهو مخالف للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزونه بلا تاكيد
لكن مع القبح والكوفيين بلا قبح اقول على تقدير صحة هذه الرواية عندهم يمكن ان يقال المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى
فلم يخالف البصريين لا يقال يابى عن هذه الارادة ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه لم يجز العطف تعين النصب لانا نقول
من اول قوله اكد عن الوجوب الى الاستحسان فلا يبالى ان يأول قوله تعين النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحسانى ١٢ تحفه

المرفوع المتصل بلا تاكيده بمنفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض
فان قيل ينبغي ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس للمجرور ضمير
منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغي ان يستعار المرفوع
للمجرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المجرور لانه استعارة الاعلى
للادنى فان قيل ينبغي ان يكتفي بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل ولا يكون للمجرور ضمير منفصل فحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مررت بك وبزيد فان قيل لما اعيد الخافض في المعطوف
فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المجرور فقط واعادة
الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين
على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدد او نقول ان
المعطوف مجرور بالثاني كما في الحروف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز
العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تاكيد ضمير المرفوع المتصل والابدال منه بلا
تاكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تاكيدا لضمير المجرور والابدال منه بلا اعادة الخافض قلنا
المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل مبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما
ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف
اذ المعطوف يغاير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التاكيد
بالمنفصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع في حق الاحوال لعارضة للمعطوف عليه عما قبله بشرط ان لا يكون ما

سـ۴ قوله للاعلى لان الفعل عمدة والمجرور فضلة ١٢ تحفه سـ۵ قوله عطف المركب على المفرد وهو باطل آه اقول الظاهر من كلام الاستاذ تسليم الاعتراض وهو باطل كيف ويلزم منه امتناع عطف المعرف باللام على المنكر وبالعكس وغيرهما من المركبات الناقصة وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبالعكس فكيف يمنعون بما ذكره الاستاذ فتامل ١٢ تحفه ادريسيه

یقتضیها منتفیا فی المعطوف فان **قیل** لا نسلم ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه اذ ربما یکون المعطوف مبنیا والمعطوف علیه معربا او بالعکس او یکون المعطوف معرفة والمعطوف علیه نکرة او بالعکس او یکون المعطوف مفردا والمعطوف علیه تثنیة او جمعا او بالعکس آو **قلنا** الاحوال علی قسمین قسم عارض للمعطوف علیه عما قبله وقسم عارض له من حیث نفسه فالمعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله لا فی الاحوال العارضة له من حیث نفسه وهذه الاحوال من قبیل القسم الثانی فان **قیل** ان القاعدة منقوضة بمثل یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من حیث تجریده عن اللام **قلنا** المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة له عما قبله بشرط ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف وههنا المقتضی لتجرید اللام دخول حرف النداء وهو منتفٍ فی المعطوف فان **قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها فان سُخْلَتَها معطوف علی شاة ولیس فی حکمه لان رب یقتضی ان یکون مدخولها نکرة ومخلتها معرفة بالاضافة **قلنا** ان سخلتها مأول بتاویل النکرة لقصد[1] عدم التعین ای رُبَّ شاة وسخلة لها او[2] **نقول** ان سخلتها محمولة علی نکارة الضمیر ای رُبَّ شاة وسخلة شاة فان **قیل** هذه القاعدة منقوضة بمثل یا زید وعَمْرٌو لِاَنَّ عمراً معطوف علی زید وهو فی حکمه فی البناء علی الضمة والبناء من الاحوال الذاتیة لا من الاحوال العارضة **قلنا** المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی الاحوال العارضة لا فی الاحوال الذاتیة اذا لم یکن المعطوف مثل المعطوف علیه واما اذا کان المعطوف مثل المعطوف علیه فح المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف علیه فی کون کل واحد مفردا معرفة فلذلک امتنع بناء المعطوف فی یا زیدُ وعبد الله فان عبد الله لیس مثل

---

[1] قوله لقصد عدم التعیین بناء علی ان الاضافة للعهد الذهنی ١٢ تحفہ

[2] قوله او نقول آه وفیه نظر ووجهه ان الضمیر انما یکون نکرة اذا لم یکن له مرجع یعود الیه اما اذا کان له مرجع فلا وجه للتنکیر وضمیر سخلتها عائد الی الشاة فلا یکون کضمیر ربه رجلا قال الشیخ الضمائر کلها نکرة اذا لم یسبق اختصاص المرجع الیه بحکم او صفة نحو ربه رجلا ورب رجل اخیه وان سبق اختصاص المرجع الیه فالضمیر معرفة فلو قلت رب رجل کریم اخیه لم یجز فعلی هذا الاشکال فی رب شاة وسخلتها ١٢ تحفہ

زيد ومن ثمه اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى رفع ذاهب لانه لو كان منصوبا او مجرورا لكان معطوفا على قائم او قائما وهو لا يصح لان فى المعطوف عليه ضميرا راجعا الى اسم ما والمعطوف[ف١] خال عن الضمير ولقائل ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان فى يطير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية اى لكون معناها السببية لا للعطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة **او نقول** ان معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالرابط فى الاول **او نقول** ان العائد ههنا مقدر فيكون المعنى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا زيد العطف على عاملين مختلفين اى على معمولى عاملين مختلفين لم يجز لان الواو نحو علة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين اى لا يتوسط فى وصول اثر عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان **قيل** عبارة المصنف لا يؤدى ما هو المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين لا على نفس العاملين **قلنا** عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف تقديره واذا عطف على معمولى عاملين مختلفين **او نقول** المراد بالعاملين المعمولين من قبيل ذكر الاثر وارادة المؤثر **او نقول** المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنى اللغوى وهو امالة الاسمين الى نحو العاملين بان يجعلا معموليهما خلافا للفراء[ف٢] فانه يجوز هذا العطف بدليل قولهم ما كل[ف٣] سوداء تمرة وبيضاء شحمة

ف١ قوله والمعطوف آه فيه انه يمكن ان يقدر فى هذا التركيب مثل عنده او فى داره كما قال فى بحث غرابة التفسير فى تركيب زيد قام وعمرا اكرمته انه مقدر بعنده او فى داره فلا مانع من ان يكون معطوفا على الخبر واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير عدم التقدير واما اذا كان مقدرا فلا قائل فيه ١٢ **تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب رح**

ف٢ قوله فانه آه اعلم انه اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو زيد فى الدار وعمرو الحجرة فلا يجوز هذا اجماعا منهم فلا بد ان يقال خلافا للفراء اذا لم يقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور ١٢ تحفه خادميه

ف٣ قوله ما كل آه بيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمة معطوفة على التمرة والعامل فيها ما ١٢ تحفه

وبدليل[1] قول الشاعر شعر اَكُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِيْنَ اِمْرَءً ؛ ونارًا تُوَقَّدُ بالليل نارًا ؛ **قلنا** هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجمهور او على[2] حذف العوامل بناء على مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان المجرور مقدمًا في جانب المعطوف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف القياس فاقتصر عليه على مورد السماع خلافًا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف ايضًا لان الواو حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العاملين المختلفين اي لا يتوسط في وصول الخ **التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع اي حال المتبوع وشانه في النسبة اي في كونه منسوبًا او منسوبًا اليه او الشمول اي في شمول المتبوع لافراده قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يقرر امر المتبوع احتراز عن باقي التوابع **اعلم** ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد اما دفع ضرر الغفلة عن السامع او دفع ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه بالمتكلم مجازًا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصًا وهو لفظي ومعنوي ووجه الضبط ان التاكيد لا يخلو اما بتكرير اللفظ الاول لفظًا او معنًى او معنى فقط فالاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجري[3] في الالفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير في يجري راجع الى التاكيد اللفظي لا الاصطلاحي والتاكيد

---

[1] قوله وبدليل قول الشاعر الخ هذا البيت لابي داود الايادي واسمه جارية بن الحجاج يخاطب به امرأته حين فضلت حارثة غيره عليه یعنی آیا گمان می کنی هر مردی را مرد کامل در انسانیت وهر آتش افروخته را در شب که آن آتش حقیقی است که بجهت راهنمائی ومهمان وگم شدگان می افروزند یعنی گمان می کنی که هر شخصی که صورت مرد دارد مرد کامل است در انسانیت بلکه چنین نیست وگمان می کنی هر آتش که برافروخته شده است در شب آتش بلکه آتش آنست که برای ضیافت مهمان افروخته شده است ۱۲ تحفه

[2] قوله او على حذف العوامل قال مولانا نور الحق ونجعلها من باب العطف على معمولي عاملٍ واحد فليفهم انتهى ۱۲ تحفه خاد

[3] قوله ويجري الخ اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون كذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ تحفه خادمیه۔

الاصطلاحى لايجرى فى الافعال والحروف والمركبات فكيف يصح قوله فى الالفاظ كلها قلنا ان الضمير فى يجرى راجع الى التاكيد اللغوى هو التكرير مطلقا لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم الخروج عن المبحث لان البحث فى التاكيد اللفظى الاصطلاحى لا فى التاكيد اللغوى فالاولى فى الجواب ان يقال ان الضمير فى يجرى راجع الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى والمراد بالالفاظ الاسماء فان قيل البعض من الاسماء اجمع واكتع واخواتها مع ان التاكيد اللفظى الاصطلاحى لايجرى[١] فيها قلنا المراد بالاسماء ما عداها فان قيل على هذا يلزم المجاز فى جهة المجاز وهو باطل والمعنوى بالفاظ محصورة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع اعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف فيها فقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاثة فى حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذكرت مع اجمع فهى بمعنى اجمع وقيل لها معنى فى حال الافراد لان اكتع مشتق من قولهم حول كتيع اى تام وابصع بالصاد المهملة مشتق من قولهم بصع العرق اى سال وبالضاد المعجمة من قولهم بضع اى روى وابتع مشتق من البتع هو طول العنق مع شدة مغرزه[٢] ويمكن استنباط مناسبات[٣] خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيدى بالتامل الصادق فالاولان يعمان من حيث الاستعمال باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن والثانى للمثنى تقول كلاهما وكلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى تقول اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء لان كل يدل على الكلية واجمع على الجمعية وهما لا يتحققان

---

[١] قوله لايجرى آه للمانع ان يمنع هذا القول كيف ولم يوجد اثره فى الكتب المعتبرة بل يوجد عكسه ١٢ تحفه خادميه

[٢] قوله مغرزه المغرز موضع اتصال العنق بالصدر ١٢ تحفه

[٣] قوله مناسبات آه اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدى فظاهر لانه ايضا عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الرى فلان السيلان لايكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب للمعنى التاكيدى لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الرى عبارة عن تمام الشرب وهو يناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه فلان الشدة تناسب الاحاطة لان فيها ايضا شدة باعتبار تمام الافراد كذا قال بعض الناظرين ١٢ تحفه خادميه

الا فی ذی الاجزاء فان قیل کما یؤکد بهما ذو اجزاء فکذلک یؤکد بهما ذو افراد فالمناسب
ان یقال ذو اجزاء وافراد قلنا المراد[1] بذی الاجزاء ذی متعدد والمتعدد اعم من الاجزاء
والافراد او نقول[2] ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا لان الکل ما لو یلاحظ
افراده بجمعیته ولم تصر اجزاء له لا یصح تاکیدا لکل بکل واجمع واذا لاحظ افراده بجمعیته لوحظ
فهو ذو اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما لیکون التاکید بکل واجمع مفیدا الفائدة مثل
اکرمت القوم کلهم واشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله لانه لا یصح افتراق اجزائه
فی المجیئة لا حسا ولا حکما واذا اکد الضمیر المرفوع المتصل بالنفس والعین اکد ای اولا
بمنفصل لان الضمیر لو لم یؤکد بمنفصل لالتبس التاکید بالفاعل فی صورة المستکن
فی مثل زید اکرمنی هو نفسه والبارز محمول علی المستکن طردا للباب نحو ضربت انت
نفسک واکتع واخواه اتباع لاجمع لانه ادل منها علی المقصود وهو الجمعیة فلا یتقدم ای
اکتع واخواه لئلا یلزم تقدیم التابع علیه ای علی المتبوع وذکرها دونه ضعیف لعدم ظهور
دلالتها علی المعنی الجمعیة وایضا لزم ذکر التابع بدون المتبوع **البدل** تابع مقصود بما نسب الی
المتبوع دونه[3] ای دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع کلها وقوله مقصود احتراز
عن غیر المقصود وقوله دونه احتراز عن المعطوف فان قیل هذا التعریف لا یکون مانعا

---

[1] قوله المراد بذی الاجزاء قال مولانا عصام لا یصح ذکر الافراد لانه یفید جاء نجاء فی الانسان کله من غیر جرح یراد به الاناث فهذا افسد من اصلاح قول المصنف ره ذو اجزاء بتاویله ذو متعدد والسر انما کان ما اجزاء ۱۲ **تحفهٔ خادمیه**

[2] قوله او نقول ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد ایضا اقول یعلم من کلام الاستاذ العلام ان ههنا شیئان ذو الاجزاء وذو الافراد لکن یصدق ذو الاجزاء علی ذی الافراد ولیس کذلک لان ذا الافراد بعد الملاحظة المذکورة لیس ذا الاجزاء وان کان المراد قبل الملاحظة فبطلانه ظاهر لتباین الظاهر بینهما اللهم الا ان یقال المراد ان ذا الاجزاء یصدق علی ذی الافراد بعد الملاحظة المذکورة واطلاق ذی الاجزاء علیه باعتبار ما کان فتامل ۱۲ **تحفهٔ خادمیه**

[3] ای لا تکون النسبة الی المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة نسب الیه بل تکون النسبة الیه توطئة وتمهیدا للنسبة الی التابع سواء کان ما نسب الیه مسندا او غیره مثل جاءنی زید اخوک وضربت زیدا اخاک ۱۲

عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف ببل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه قلنا ان متبوعه مقصود ابتداء لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى **فان قيل** هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فانه ليس مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع **قلنا** ما نسب الى المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول سلبيا وفي الثاني ايجابيا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل اعم من ان يكون سلبيا او ايجابيا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط ووجه الضبط ان البدل والمبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملابسة اولا الثاني البدل الغلط والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل المبدل منه او جزؤه او يكون احدهما مشتملا على الاخر فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال فالاول مدلوله مدلول الاول **فان قيل** فعلى هذا لا يحصل الفرق بين بدل الكل وعطف البيان لان مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول **قلنا** الفرق ثابت لانه لو كان المقصود بالحكم الاول والثاني لايضاح الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني والاول توطية للثاني فهو بدل الكل **فان قيل** لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود لانه وان لم يكن مقصودا اصالة لكنه مقصود توطية **قلنا** المراد بالمقصود المقصود الاصلي والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه البدل الغلط في مثل ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره لان بينهما ملابسة بغير الكلية والجزئية وهو المالكية والمملوكية **قلنا** المراد بالملابسة ملابسة توجب نسبته الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعا **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما ملابسة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك **قلنا** معنى قوله بغيرهما ان لا يكون البدل كل المبدل منه وههنا ليس كذلك بل البدل كل والمبدل منه جزؤه

فان **قيل** لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركوز فيه **قلنا** هذا مناقشة فی المثال والمناقشة فی المثال ممتنع لان المثال لتوضيح المثل فيكفي فيه مجرد الفرض مع يمكن ان يورد له مثال آخر مثل رأيت درجة الاسد برجه **فان قيل** ما الوجه للمصنف رح حيث لم يجعل هذا القسم قسما خامسا من البدل ولم يسم ببدل الكل من البعض **قلنا** انما لم يجعله قسما خامسا لقلته وندرته بالعدم وقوعه فی كلام العرب **فان قيل** لا نسلم انه لم يقع فی كلامهم بل وقع كما فی المثالين المذكورين **قلنا** هذان المثالان المذكوران مصنوعان لا مسموعان والرابع ان تقصد اليه

سه قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره اعلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع المسمى بالمباين ولم يذكره المصنف والشيخ الرضي جعله مقسما وقال هذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فی الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد فی الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال فی التصريح قال ابن عصفور هذا النوع مختلف فيه فقيل بدل وقيل معطوف حذف عاطفه قال فی الحواشي وهو العاطف لا البدل لانه لا يثبت حذفها انتهى واما غلط صريح محقق وصاحب التوضيح يسمى هذا القسم بدل الغلط كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وصاحب التوضيح يوافقه فی هذه التسمية وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تتنبه للمقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان فی كلام الفصحاء وما يصدر عن رغبة وفطانة فلا يكون فی شعر اصلا وان وقع فی كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط فی ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع فی الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا فی التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فی الافراد والتذكير وفروعهما ايضا انتهى عبارة الرضي مع زيادة ومعنى كلام المصنف والرابع يحصل بان تقصد اليه آه لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس فلا يرد ان حمل ما على البدل الغلط لا يصح والمراد بالغير المبدل منه والضمير يتلفظ به لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه **اعلم** ان الاقسام المذكورة فی الاسم كما هو الظاهر وفی الفعل فلا يجيء من الاقسام الا بدل الكل اذا كان الفعل الثاني راجحا فی البيان على الاول كقوله ع متى تأتنا تلمم بنا فی ديارنا ﴿ فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تأتنا ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى۔

بعد ان غلطت بغيره ويكونان معرفتين نحو جاءني زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين بان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة نحو قوله تعالى بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ او بالعكس[٥١] نحو جاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب[٥٢] لئلا يلزم انقصية المقصود من غير المقصود من كل وجه مثل[٥٣] بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ويكونان[٥٤] ظاهرين نحو جاءني زيد

---

[٥١] قوله او بالعكس آه نحو جاءني رجل غلام زيد اعلم انه لابد ههنا من ستة عشر امثلة حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة ذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقية فلنورد الباقية فامثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه وامثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه وامثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار ١٢

[٥٢] قوله واجب آه ادعى على حسب اختلاف قال بعضهم واجب وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وقال بعضهم حسن واليه ذهب الزمخشري كذا في الغاية وقال الرضي وليس ذلك اي الوجوب على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كانه مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس انتهى وذكر في الغجدواني واذا كان البدل من المبدل منه اي من لفظه كما في مثال المتن واما اذا كان البدل من غير لفظ المبدل منه فلا يجب الاتيان نحو الحمد لله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام فجاعل بدل من الله وهو نكرة ولم يوصف ١٢ تحفه خادميه

[٥٣] قوله مثل بالناصية كاذبة اقول لا اجابة عن حمل الناصية الثانية تاكيد الاول وان لم يقل به احد من نحاة هذا الفن والتفسير ان اختلج في صدرك المطابقة بين المؤكد والمؤكد في التعريف وههنا انعدمت فلذا لم يقل به احد فانه حينئذ بعض ورد ذكرني يا تيم مدى مجدي فلم يكن مثالا قطعيا للمقصود فافهم وقد عرضت هذا على الاستاذ رئيس الاذكياء فلم يفد ما اكتفى به اهل المذاهب عبد الحي ١٢ تحفه خادميه

[٥٤] قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين آه اعلم انه لابد في هذا المقام اليق من ستة عشر مثالا حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة وذكر الاستاذ اربعة منها وترك الباقي وانا نورد كلها ناقلا من الرضي لما ان ما ذكره القوم لا يخلو عن الخدشات فامثلة الكل من الكل وهما مظهرين بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياه اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك كان الزيدين اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثال اُسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ان انت تاكيد كذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان اخوك لم يرجع اياه الى زيد على ما يورد النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تاكيد لفظي عندهم انتهى والمظهر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمظهر من المظهر نحو كسرت يده زيد قطعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله نحو زيد قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر لفظا في جملة واحدة ونحن ذكرنا المثلين ليرتفع التكلف ان كان من احد والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال نحو كرهت زيدا جهالته والمضمر من المظهر نحو كرهت جهالته زيدا ليغضب بها اياه والمظهر من المضمر نحو زيد كرهت جهالته وامثلة الغلط نحو كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر نحو كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة

والمظهر من المضمر نحو زيد كربته الدابة ١٢ تحفه

اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين بان يكون المبدل منه ظاهرا والبدل ضميرا نحو اخوك ضربت زيدا اياه او بالعكس نحو اخوك ضربته زيدا ولا[1] يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم انقصية المقصود من غير المقصود مع اتحاد مدلولهما نحو ضربته زيدا

عطف البيان

تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله غير صفة احتراز عن النعت وقوله يوضح متبوعه احتراز عن باقي التوابع مثل شعر أقسم بالله أبُو حَفْصٍ عُمَرْ ، مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ ، اِغْفِرْ لَهُ اللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ ، وفصله اي فرق عطف البيان من البدل لفظا[2] اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل شعر[3] انا ابن التارك البكري بشر ، عليه الطير ترقبه وقوعا ، والمراد به كل تركيب

---

[1] قوله ولا يبدل آه خلافا للاخفش فانه جوزه لانه سمع عن بعضهم مررت بي المسكين ومررت عليك الكريم ١٢ تحفه

[2] قوله لفظا واما الفرق المعنوي فهو ان المقصود في عطف البيان هو الاول ويدور عليه الحكم وفي البدل هو الثاني والحكم دائر عليه ويتفرع على هذا الفرق ما نقله بعض الشارحين من انه قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين المبدل انه لو قال زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فانه على تقدير عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وعلى تقدير البدل لم يصح اذ الغلط وقع فيما هو المقصود بالنسبة ١٢ تحفه خادميه لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى

[3] قوله شعر آه هذا البيت لمرار الاسدي وقصته ان رجلا من بني اسد جرح بشر بن عمرو بن زيد البكري ولم يعرف جارحه فافتخر المرار بجرحه كاذبا وعليه متعلق بقوله وقوعا المنصوب على التعليل كما قيل او على الحالية من فاعل ترقبه فهو جمع واقع بمعنى الواقف والطير جمع طائر وهو مبتدا وترقبه خبره والجملة حال من البكري اي انا ابن الذي ترك البشر الذي هو من قبيلة بكر بحيث تنتظر الطير لتقع عليه الى جرحه جراحة قرب من الموت فالطير منتظره ومعناه بالفارسي منم پسر آنچنان کسے که واگذارنده است مرد منسوب بقبیله بکر بن وائل را که اسم آن مرد بشر است درحالیکه انتظار می کشند مرغان مردن او را بجهت آنکه واقع شوند برو او بخورند گوشت او را یا آنکه مرغان انتظار می کنند مردن او را درحالیکه ایستاده اند بالای سر او ١٢ تحفه خادمیه لحافظ محمد شعیب باجوری ولایتی رحمه الله تعالی

اذا وقع عطف البیان للمعرف باللام المضاف الیه الصفة المعرفة باللام فهنا عطف البیان جائز
والبدل لا یجوز لان البدل فی حکم تکریر العامل فلو کرر العامل صار من قبیل الضارب زید
وهو ممتنع فکذا هذا والمراد بمثل هذا الترکیب کل ترکیب اذا جعله عطف البیان کان حکمه
غیر ما جعله بدلا فیتناول صورة النداء ایضا لکن التوجیه الاول اظهر والثانی افید

سله قوله الاول اظهر والثانی افید اما کون الاول اظهر فلانه المتبادر من قوله انا ابن آه واما کون الثانی افید
فلشموله صورة النداء ایضا ولما حان لنا ان نشرع فی بحث المبنیات فغلبتنی الموانع والعوائق حتی جلستنی
فی زاویة البوارق وکتب القلم ببنان البیانات خصوصا وصول خبر ارتحال الشفیق والخلیل
الوثیق من هذه الدار المملوة بالکدورات الی الدار الذی ینادی فیه السلام اولی النعم
الیه من غیر حساب من عزیز ذی انتقام وهو مجیب الدعوات
غیاث الدین جعل الله تعالی وجهه ناضرا یوم الدین و
وصول الخبر المذکور فی تالیف هذه الکلمات
تحفه خادمیه لمولنا
الحافظ محمد شعیب
الولایتی
رحمه ربه

فائده اعلم ان مرادی بالاستاذ العلام والشارح فی اثناء البیان مولنا نور الدین عبد الرحمن المتخلص بالملا جامی قدس سره قد تم وقت عشاء الثالث والعشرین من شعبان هذه الحاشیة المسماة بالتحفة الخادمیة للحافظ محمد شعیب الباجوری الکابلی من تلامذة الشارح البارع ومن تلامذة مولانا الحاج الحافظ المولوی محمد عبد الحی اللکنوی غفر الله تعالی له

بحث المبنيات

المبنى اى اسم ناسب مبنى الاصل اى مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل المأخوذ فى تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول وهو باطل قلنا هذا التعريف بالنظر الى من يعلم ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لانه لو لم يعلم ماهية المبنى على الاطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المضارع لمشابهته بالماضى فى وقوعهما صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غير المنصرف لانه مشابه بالماضى فى وجود الفرعيتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة فى منع الاعراب وههنا المناسبة ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو اما مطلق المناسبة او المناسبة الخاصة فعلى الاول لزم المحذور المذكور وعلى الثانى يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقا فى اصطلاح النحاة فى بحث المبنيات كان نصا فيما صرح به صاحب المفصل وهو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته بمبنى الاصل كمشابهة اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات بالحرف فى الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه بمعنى مبنى الاصل كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الاصل كنَزَالِ وتَرَاكِ الواقعين موقع اُترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الاصل كحضار وطمار المشابهتين بتراك ونزال الواقعين موقع اترك وانزل وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الاصل كزيد فى يا زيد الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الاصل كيوم فى يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ

اعلم انه لا بد فى هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمجانسة والمماثلة والمشاكلة فالمشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين فى وصف هو لازم لاحدهما ومشهور به احدهما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد فى الشجاعة فانها لازمة الاسد مشهور

بها الاسد والمناسبة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الوصف للازم لهما سواء كان
احدهما مشهورا به كالشجاعة او لا كالحمى والمجانسة عبارة عن اشتراك الشيئين فى الجنس
كمشاركة الانسان بالفرس فى الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى
النوع كمشاركة زيد بعمرو فى الانسانية والمشاكلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى
الصورة كمشاركة الاسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص فى الخارج او وقع غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبنى مقابل المعرب والماخوذ فى
تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبنى بالمشابهة رعاية للمقابلة
قلنا المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هى هذه المناسبة فان قيل
تعريف المبنى لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر
من التركيب التركيب مع العامل وهما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوى
وتركيب المعنوى مع اللفظى محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غيره سواء كان عامله
او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف
لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه غلام زيد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد
بالتركيب التركيب الذى يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين
فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذان الامران اعنى المناسبة وعدم التركيب كهؤلاء
قلنا ان كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين
المعنيين وفى ايراد احد المعنيين المشترك لابد من القرينة فما القرينة ههنا قلنا القرينة هى
المقابلة بين المبنى والمعرب لان المعتبر فى مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعتبر فى
مفهوم المبنى انتفاء الامرين سواء كان معا او بانتفاء احدهما فان قيل ما الوجه للمصنف
حيث غير ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا قلنا انما غيره
ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودى لشرف الوجود على العدم وحكمه اى الاثر المترتب على
بناء المبنى ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل
مثل جاءنى رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى والقابه اى القاب المبنى

من حيث حركات آخره وسكون آخره ضمّ وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون كما هو مذهب البصريين والكوفيون لا يفصلون بين القاب المبنى والمعرب فيستعملون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس **فان قيل** اضافة الالقاب الى المبنى لا يصح لان هذه الالقاب القاب لما هو عارض للمبنى اعنى الحركات والسكون **قلنا** ان اضافة الالقاب الى المبنى اضافة بحال متعلقه لا بحاله **فان قيل** لا نسلم ان هذه الالقاب القاب لحركات المبنى لانها كما تستعمل فى الحركات البنائية كذلك تستعمل فى الحركات الاعرابية بدليل قول المصنف بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًّا **قلنا** ان للقب معنيين لقب بمعنى خاص ولقب بمعنى عام فاللقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المعتبر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثانى يعنى ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بهذه الالقاب وهذه الالقاب كما يعبر بها عن الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولاتُ والمركباتُ والكناياتُ واسماءُ الافعالِ والاصوات وبعض الظروف **فان قيل** المبنى مذكر والضمير الراجع اليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** ان تانيث الضمير باعتبار الخبر **فان قيل** كما ان جميع الظروف ليس من المبنيات كذلك جميع اسماء الاشارة ليست من المبنيات لان ذانِ وذين معربان عند البعض فينبغى ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** لا اعتبار لخلاف البعض **فان قيل** كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات لان اىّ وايّة معربة بالاتفاق فينبغى ان يقيدها بقيد البعض **قلنا** ان اعرابهما مختص ببعض الاحوال وهى ان لا يحذف صدر صلتهما فلا اعتبار له فصارت الابواب ابوابًا ثمانية فى بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منهما من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا فلا بد من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان الاصل فى البناء السكون والاخرى للحركة المعينة **اعلم** ان الاسم المبنى المبحوث عنه فى اصطلاح النحاة على ثمانية انواع بالاستقراء المضمرات واسماء الاشارة اه ووجه الضبط ان علة ۱۵

بناء المبنى لا يخلو اما عدم التركيب و اما مناسبته بمبنى الاصل فالاول هى الاصوات فان
بعضها غير مركبة كغاق و بعضها وان كان مركبا لكنها حكاية عنها والثانى اما ان يكون مناسبا
بالماضى او الامر الحاضر او الحرف فالاول هى اسماء الافعال والثانى اما ان يكون مناسبا
بالحرف من حيث المعنى فان كان الاول فهى الكنايات مثل كم وكذا او غير ذلك مما
يكون موضوعا بوضع الحرف مثل مُذْ و مُنْذُ و عَنْ و عَلٰى وان كان الثانى فايضا لا يخلو اما
ان يكون متضمنا لمعنى الحرف و اما ان يكون مناسبا بالحرف فى الاحتياج فان كان الاول فهى
المركبات وان كان الثانى فالمحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون جملة حقيقة او حكما اولا فان كان
الاول فهى الموصولات وان كان الثانى فذلك المحتاج اليه لا يخلو اما ان يكون مذكورا او
غير مذكور فان كان الثانى فهى الظروف وان كان الاول فالمحتاج اليه فيه لا يخلو اما ان يكون
اشارة حسية او قرينة الغيبة او التخاطب او التكلم فالاول اسماء الاشارة والثانى المضمرات
فان قيل ان عدّ كم الخبرية من القسم الذى يناسب بالحرف مستقيم لكن عد كم
الاستفهامية من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب الحرف من حيث الصورة
فكذا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام قلنا الانفصال بين هذه الابواب الثمانية
من قبيل منع الخلو لا من قبيل منع الجمع فان قيل عد كم الخبرية والاستفهامية من
القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عدّ كَيْتَ و ذَيْتَ وكذا من هذا القسم
لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف قلنا هذا التقسيم بالنظر الى هذه الابواب
والاصل فى الكنايات هو كم الاستفهامية والخبرية فان قيل ان الظرف من
القسم الذى يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل و بعد لا بالنظر الى اذ و حيث
لان المحتاج اليه هو المضاف اليه و هو المذكور اعنى الجملة قلنا المضاف اليه لهما فى
الحقيقة مضمون الجملة و هو غير بل المذكور هو الجملة وهى ليست مضافة اليها
فى الحقيقة **المضمر** ما اى اسم وضع لمتكلم او مخاطب فان قيل ان تعريف المضمر المتكلم
والمخاطب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه لفظ المتكلم و علمه فى الاول و دخل
لفظ المخاطب و علمه فى الثانى قلنا ان قيد الحيثية مراد فى التعريف يعنى ضمير المتكلم

ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب من حيث انه مخاطب بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنًى او حكما التقدم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا حقيقةً سواء كان مقدما حقيقةً كما في ضرب زيدٌ غلامَهٗ او حكما كما في ضرب غلامَهٗ زيدٌ والتقدم المعنوي ما لا يكون المقدم مذكورا من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ والتقدم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكورا لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى بل هو مفروض تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهو متصل ومنفصل لانه اما يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى او لا الاول متصل والثاني منفصل فالمنفصل هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى والمتصل غير مستقل بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخرى فان قيل تقسيم الضمير الى المتصل والمنفصل تقسيم بعد تقسيمه الى المتكلم والمخاطب والغائب وهو تحصيل الحاصل وذا باطل قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجعه وهذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم تحصيل الحاصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان عامله اما مقتضي الرفع او النصب او الجر فالاول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجرور فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تقسيم بعد تقسيم هو تحصيل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجعه والثاني بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور لا يصح لان هذه الاقسام اقسام الاسم المعرب والضمير مبني قلنا ان التقسيم الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذي هو منقسم الى هذه الاقسام الثلثة فالاولان اي المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اي كل واحد منهما والثالث اي المجرور متصل فقط فذلك خمسة انواع اي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا دالة على تسعين معان

لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين اثنين على ستة معان وللمخاطب خمسة الفاظ دالة على ستة معان لاشتراك التثنية وللغائب ايضا كذلك لاشتراك التثنية فيصير مجموع الضمائر ستين لفظا دالة على تسعين معان فالاول ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ اى ضمير ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ الى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وضُرِبْتُ ضُرِبْنَا اه فان قيل خالف المصنف عن اصطلاح الصرفيين بابتدائه بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب قلنا المنظور فى نظر الصرفيين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى المتكلم والمخاطب من حيث تجريدها عن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور فى نظر النحوى هو البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطب والمخاطب اصل بالنظر الى الغائب فان قيل اَلْاَوَّلُ مبتدأ وضَرَبْتُ خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان الاول عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميرا بل الضمير جزء منه قلنا العبارة محمول على حذف المضاف فيكون التقدير الاول ضمير ضربت والثانى انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل وطريق التصريف هذا اَنَا نَحْنُ اَنْتَ اَنْتُمَا آه والثالث ضَرَبَنِى الى ضَرَبَهُنَّ واِنَّنِى الى اِنَّهُنَّ هذا امثال المنصوب المتصل وتصريفه هذا ضَرَبَنِى ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا الخ واِنَّنِى اَنَّنَا اِنَّكَ اِنَّكُمَا الخ والرابع اياى الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل وتصريفه هذا اِيَّاىَ اِيَّانَا اِيَّاكَ اِيَّاكُمَا ثم اعلم ان فى اياى اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان ايا ضمير واللواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة والخطاب والتكلم والتذكير والتانيث والبعض ذهبوا الى ان ايا حرف عماد واللواحق ضمير والبعض ذهبوا الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهبان الاخيران محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثانى فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب متصلا لا منفصلا وهذا خلاف المفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه لما كان المجموع المركب من اللاحق والملحق ضميرا فيفوت الدلالة على احوال المرجع وهو غير مستحسن والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن هذا

مثال المجرور المتصل وطريق التصريف هذا غلامي غلامنا غلامك غلامكما الى النالك لكما الخ فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه فى الماضي للغائب والغائبة وفى المضارع المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب والغائب والغائبة وفى الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضيل مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغى ان يكون الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون ضميرين لم يتغير بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل وهما يتغيران فعلم ان الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون باخر العامل لا باوله او بالفصل لغرض لئلا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الانفصال وبالحذف لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمحذوف اذ ليس له وجود فى اللفظ او يكون العامل معنويا لان الاتصال انما يكون بالملفوظ لا بالمعنوي اذ ليس له وجود فى اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف واتصال القوي بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما فى زيد عمرو ضاربه هو وحمل عليه ما لا التباس فيه طردا للباب فان قيل على تقدير الانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مثلا كما يصلح لزيد كذلك يصلح لعمرو قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال لفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذى اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال

انما يستقيم اذا كان هي فاعلا لصفة والامر ليس كذلك اذ يجوزون ان يكون هي تاكيدا للضمير
المستكن في الصفة على ان التاكيد لازم بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوه نحن
قلنا ان العمدة من النحاة الزمخشري هو صاحب الكشاف وحكى عنه ضاربهم نحن
فعلم ان هي فاعل لا تاكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة
عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الاولى

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا يجب الاتصال
في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف قدمته فلك الخيار في الثاني ان
شئت اوردته متصلا نظرا الى لفظ الاول نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا
نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك والا اي وان لم يكن
احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل اما في الاول فلئلا يلزم
الترجيح بتقديم احد المثلين على الآخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني
فلئلا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه
او اعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال اي انفصال الضمير لان
خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا
وايضا يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال
فههنا الاتصال والانفصال جائزان لكن الانفصال مختار على الاتصال لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا
انت الى آخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عامله معنويا وعسيت
الى آخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال وقد جاء لولاك
وعساك الى آخرهما اعلم ان في لولاك وعساك مذهبين مذهب الاخفش
ومذهب سيبويه فمذهب الاخفش ان ما بعد لولا ضمير مجرور وقع في

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض في مذهب سيبويه انّ لولاي هذا
المقام حرف جر وما بعده ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعد عسى ضمير منصوب
عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى عند
سيبويه وما بعده ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في
المعمول وسيبويه تصرف في العامل ونون الوقاية مع الياء اي مع ياء المتكلم لازمة
في الماضي ليقي اخر الماضي من الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم ولهذا سميت هذا
النون نون الوقاية وفي المضارع عريًّا عن نون الاعراب لتقي اخر المضارع ايضًا عن
تلك الكسرة فان قيل هذا ينتقض بكسرة تضربينَ لانها كسرة في اخر الفعل وهو جائز
قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكمًا
فان قيل هذا ينتقض بكسرة لم يكنِ الذين كفروا وقلِ الحقّ لان هذه الكسرة في
اخر الفعل وهو جائز قلنا ان هذه الكسرة بعارض لالتقاء الساكنين والعوارض لا تعتبر

وانت مع النون فيه ولدن وانّ واخواتها مخير بين الاتيان والترك امّا الاتيان
فلمحافظة الحركات البنائية في غير لدن ولمحافظة السكون في لدن واما الترك
فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكمًا كما في لعلّ وليتَ محمول على اخواتها ويختار

في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومِنْ وعَنْ وقَدْ

وقَطْ للمحافظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها لعَلَّ

لثقل لتضعيف وطول للفظ وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا أو الخبر قبل

العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا أي في الافراد والتثنية
والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب والغيبة رعاية للمطابقة بين
الراجع ومرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا فيما يصلح لهما ثم اتسع
فادخل فيما لا التباس فيه طرد الباب نحو قوله تعالى كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ و

شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس والالتباس انما
يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة في امتناع دخول اللام به

مثل كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اى لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل لانه حرف اورد على صورة الضمير والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ وما بعده خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدأ او الخبر لكن يعلم النحوى من اعراب ما بعده فان كان اعراب ما بعده رفعا فهو مبتدأ وان كان اعراب ما بعده نصبا فهو ضمير الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا لان الجملة المذكورة بعده لا تخلو اما ان تبين حال المذكر فقط او المؤنث فقط او كليهما فالاول ضمير الشان نحو هو زيد قائم والثانى ضمير القصة نحو هى هند قائمة والثالث اما ان يكون العمدة فيها مذكرا او مؤنثا فالاول ضمير الشان نحو هو ضرب زيد هندا والثانى القصة نحو هى ضربت هندٌ زيدًا **فان قيل** ان معنى قبل ويتقدم واحد فذكر قبل بعد يتقدم مستدرك لا فائدة فيه **قلنا** ايراد لفظ قبل بعد يتقدم لتاكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود **او نقول** ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعدها والمراد ما يكون قبل الجملة فلذا قيده بقوله قبل الجملة **فان قيل** ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة صفة ضمير الغائب والاصل فى الصفات الاحتراز فينبغى ان يكون هذا القيد داخلا فى بيان هذه القاعدة **قلنا** ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلة فى بيان هذه القاعدة لان هذا الحكم ثابت مطلقا سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بنحو الشان هو زيد قائم لانه ضمير غائب وقع قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشان **قلنا** لما حملت التقدم على ما ذكرنا لم ينقض القاعدة بقوله الشان هو زيد قائم لان مرجعه مذكور سابقا ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل لان

عامله اما ان يكون صالحا للاتصال اولا الثاني منفصل والاول اما ان يكون قابل الاستتار اولا فالاول مستتر والثاني بارز مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوازه فلوقوعه على صورة الفضلة اما ضعفه فلانه حذف الضمير المراد بلا دليل عليه كما في قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اى الامر ان اذا خففت فانه لازم كما في قوله تعالى وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ لان اعمال المذكورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كما في قوله تعالى وَاِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام ففرضوا عملها في ضمير الشان المقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر قلنا دوام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية لم يرد النقض على ضمير الغائب واللام الذهني لانهما وضعا للمشار اليه اشارة ذهنية لا حسية وتعميم الحسية عن الحقيقي والحكمي لئلا يرد النقض بمثل قوله تعالى ذٰلِكُمُ اللّٰهُ رَبُّكُمْ لانه لزيادة التمكن في ذهن المؤمنين نازل بمنزلة المحسوس فان قيل المشار اليه ماخوذ من الاشارة والمبدأ مرعى في المشتق فحينئذ يلزم تعريف الشئ بنفسه وهو دور قلنا الاشارة الماخوذة في المحدود اصطلاحي وفي الحد لغوي فتغير الجهة واندفع الدور وهي اى للمذكر فان قيل ان للمذكر حال عن ذا والحال انما يكون عن الفاعل والمفعول وذا ليس واحدا منهما قلنا ان ذا فاعل للفعل المعنوي المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذَانِ وذَيْنِ فان قيل ان ذان وذين معطوف على ذا ولمثناه حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو باطل قلنا نعم لكنه قدم عليه لقرب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هي مبتدأ وذا مع ما عطف عليه كل واحد منهما خبر للمبتدأ فحينئذ يلزم حمل الجزء على الكل والواحد على المتعدد وهو باطل قلنا ان ذا مع ما عطف عليه خبر عن المبتدأ بطريق تقديم العطف على الربط

وللمؤنث تا وذي قيل تا اصل في لغات المؤنث فانه لم يثن منها الا هي وقيل
هذا الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان لقولهم باصالتهما
قدمناهما على سائر لغات المؤنث وتي وته وذه وهي وذهي وللمثناة تان وتين فان
قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل فهي معربة فلا يصح عدها
من المبنيات قلنا ليس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما كما في باقيهما ولجمعهما اولاء مدا وقصرا
ويلحقها اي يدخل على اوائل اسماء الاشارة على سبيل اللحوق والعروض حرف التنبيه
للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ به فان قيل اللحوق ذكر الشيء في اخر الشيء وحرف
التنبيه مقدم على اسم الاشارة فكيف يصح قوله ويلحقها حرف التنبيه قلنا المراد
باللحوق الدخول في اوائلها لكن اطلاق اللحوق عليها اشارة الى عروضها ويتصل بها
اي باواخرها حرف الخطاب للتنبيه على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمعية
والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة اي مضروبة في خمسة انواع اسماء الاشارة
فتكون اي الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرين وهي ذاك الى
ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب لان قلة الحروف يدل على قلة
المسافة وذلك للبعيد لان كثرة الحروف يدل على كثرة المسافة وذاك للمتوسط لان حروفه
متوسطة بين ذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل ان المناسب تاخير البعيد
عن المتوسط رعاية للمطابقة بين الوضع والطبع قلنا نعم لكن اخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تصور الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة
المجهول خلاف الاصل قلنا لما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلثة مقام
الاخرين لم يأخذ هذا الفرق مذهبه بل احاله الى غيره وتلك وتانك وذانك مشددتين
واولالك مثل ذلك في افادة البعد وتالك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام
للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمه

وهُنا وهَنّا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان الا مجازا للتنبيه كما في قوله تعالى هُنالِكَ الوَلايَةُ لله الحَقِّ **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث نقل من الحكم بكلمة اما **قلنا** للتنبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره

الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد **فان قيل** الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ مأخوذ في المشتق فحينئذ يلزم تعريف الشيء بنفسه وهو دور **قلنا** الصلة المأخوذة في الحد اصطلاحي وفي الحد لغوي فلا دور **فان قيل** لهذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد لان المراد نفي التمام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التمام **قلنا** ان جزءا منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصول ما لا يكون جزءا تاما الا بصلة وعائد **او نقول** ان لا يتم بمعنى لا يصير وهو من الافعال الناقصة وجزءا خبره موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الا بصلة وعائد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وهذا رد على الرضي حيث قال المراد بالجزء التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند والمسند اليه لا غيرهما من الفضلات **فان قيل** ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق **قلنا** الموصول مع الصلة جزء تام من المركب فيكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء جزء الشيء وان لم يكن جزءا تاما لكنه جزء ناقص **فان قيل** ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد فلو عرف الموصول بها لزم الدور **قلنا** المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور **فان قيل** المعنى اللغوي مجاز بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي ولا بد في المجاز من القرينة وما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي **قلنا** القرينة عليه قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج منه اذ حينئذ ليس لها صلة اصطلا **او نقول** عن اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم

الّا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فی مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحا بما علم ضمنا مبالغة فی الاحتراز من مثل اذ وحيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد ههنا الخبرية فقط والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره ولا يكون بحسب الواقع الا ضميرا والضمير اعم من ان يكون راجعا الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعا الى الموصول فاشار المصنف الى تعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة بالموصول والانشائية لا تقبل الربط والعائد ضمير له للربط بين الصلة والموصول وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولية يشبه اللام الحرفية فی الصورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالشبه فی الحقيقة وهی ای الموصولات الذی للمفرد المذكر والتی للمفرد المؤنث واللذان واللتان بالالف فی حالة الرفع والياء فی حالة النصب والجر فالاول لمثنى المذكر والثانی لمثنى المؤنث والاولى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فی جمع المذكر اشهر والذين هو لجمع المذكر خاصة واللائی واللاء واللائی مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله فی جمع المؤنث اشهر واللاتی واللواتی لجمع المؤنث خاصة وجاء فی اللاتی اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفی اللواتی اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذی يستعمل فی غير ذوی العقول غالبا وقد يستعمل فی ذوی العقول ايضا نحو قوله تعالى وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنٰهَا ومَنْ بمعنى الذی يستعمل فی ذوی العقول غالبا وقد يستعمل فی غير ذوی العقول ايضا كما فی قوله تعالى فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِیْ عَلٰى بَطْنِهٖ وایٌّ وايّة فالاولى بمعنى الذی للمذكر والثانی بمعنى التی للمؤنث وذو الطائية ای المنسوب الى بنی طیّ كما فی قول الشاعر شعر فان الماء ماء ابی وجدّی ⁂ وبئری ذو حفرتُ وذو طويتُ ای التی حفرتها والتی طويتها وذا بعد ما للاستفهام كما فی قوله ماذا صنعت ای ما

ما الذي صنعت والالف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه لانه فضلة وحذف الفضلة جائز نحو قوله تعالى اَللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَآءُ اي يشاءه فان قيل هذا ينتقض بقوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لان العائد فيه مفعول ولا يجوز حذفه قلنا المراد بالعائد ما يكون راجعا الى الموصول وههنا ليس كذلك فان قيل هذا ينتقض بمثل الذي ضربته في داره لان العائد فيه مفعول راجع الى الموصول ولا يجوز حذفه قلنا العائد المفعول يجوز حذفه اذا لم يوجد المانع وههنا وجد المانع وهو اجتماع الضميرين في صلة واحدة. اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه بالاخبار بالذي غرضهم من وضعه تمرين المتعلمين فيما يتعلم في مسائل هذا الفن فقال المصنف

[illegible]

واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا عنه فاذا

اخبرت عن زيد من ضربتُ زيدا قلت الذي ضربته زيدٌ وكذلك الالف واللام في

الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ولا يمكن اخذهما الا من الجملة الفعلية فان قيل هذا ينتقض بنحو ليس زيد قائما لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن جزئهما بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس فعلٌ جامد فان قيل هذا ينتقض بنحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيدٌ وان يقوم زيد وما يقوم زيدٌ لانها جملٌ فعليةٌ وفعلها متصرف لا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس بمصدر بحرف فلا يستفاد

نا تمام

معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذّر امرٌ منها تعذّر الاخبار ومن ثَمّه

اي من اجل انه اذا تعذّر امر منها تعذّر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان لانه واجب التقديم على الجملة فلو اخبر عنه بالذي لفات التقديم

والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيد

العاقل للزوم كون الضمير موصوفا او صفة وهو باطل والمصدر العامل بدون المعمول نحو عجبت من دَقِّ القصار الثوبَ لانه يؤدي الى

اعمال الضمير والضمير ليس بعامل والحال لان الحال واجب التنكير والضمير واجب
التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه في
نحو زيدٌ ضربتُ غلامه فلو اخبرت عن غلامه ويقال الذي زيد ضربته غلامه فالضمير في
ضربته ان كان راجعا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان راجعا الى المبتدأ
بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل وما الاسمية لا الحرفية موصولة نحو عرفت
ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
سواء كان موصوفا بالمفرد نحو مررت بما مُعجِبٌ لك او بالجملة كما في قول الشاعر شعر
ربما تكره النفوس من الامر ؛ له فرجة كحل العقال ؛ وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي و
معرفة عند سيبويه نحو قوله تعالى فَنِعِمَّا هِيَ وصفة نحو اضرب ضربا ما ومن كذلك مثال
الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال
الشرطية نحو من تضرب اضرب ومثال الموصوفة نحو قول الشاعر شعر كفى بنا فضلا
على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا ؛ الا في التامة والصفة واي واية كمن في
ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايهم اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى اَيًّا مَّا
تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنٰى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل
ان اي يجيء صفة كما في قوله مررت برجل اي رجل فكيف يصح تشبيهه بمن وهو لا يجيء
صفة اصلا قلنا ان اي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى
الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي اي كلا من
اي واية معربة وحدها لانها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص
الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا
وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والاخر الاحتياج الى صدر
الصلة وبنيت على الضم تشبيها بالغايات فان قيل ان اي الموصوفة ايضا مبنية

فلم لم يستثن بناؤها قلنا ان بناؤها مذكور في باب المنادى بان كل ما وقع منادى معرفة فهو مبني فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي جواب رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والاخرى اي شيء وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب وفي الثاني رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف له لفوات المطابقة بين الجواب والسوال **اسماء الافعال** ما كان بمعنى الامر او الماضي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا للافراد لانه خرج منه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانهما بمعنى المضارع مع انهما من قبيل اسماء الافعال **قلنا** ان اُف في الاصل بمعنى تضجرت واوه بمعنى توجعت لكن عبر عنهما بالمضارع الحالي لان معناهما على الانشاء والحال انسب بالانشاء مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد **فان قيل** لم قدم مثال اسم فعل بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضي **قلنا** انما قدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر والعزة للتكاثر **فان قيل** لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي فما الباعث عليهم حيث جعلوها من قبيل الاسماء لا من قبيل الافعال **قلنا** ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل على صيغة الماضي والامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب القح يتلفظون بلفظ صه ولم يخطر ببالهم لفظ اُسكُتْ وامنَعْ فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان صيغتها مخالفة لصيغة الافعال ويتصرف فيها تصرف الاسماء ولا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا قال ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضاربٌ في مثل زيد ضارب امس لانه دال بمعنى الماضي فينبغي ان يكون اسم الفعل وليس كذلك **قلنا** المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل الوضع وهذه الدلالة بعارض القرينة والعوارض لا تعتبر وفَعَالِ اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسٌ اي قياسي كنزالِ بمعنى انزل اتا سيتو هذا الحكم مطرد في

[illegible] الثلاثی المجرد فان **قیل** هذه القاعدة منقوضة علی قَوَامِ وقَعَادِ لانهما لا یجیئان بمعنی قُومُوا اُقْعُدُوا **قلنا** المراد بالاطراد الکثرة فان **قیل** لما کان المراد بالاطراد الکثرة فکیف یصح نسبة القیاس الیه **قلنا** ان نسبة القیاس الیه ایضا للکثرة وفَعَالِ مصدرا معرفة کفجار بمعنی الفجرة قال الشارح الرضی ما وجدنا دلیلا قاطعا علی تعریف المصدر و تانیثه **قلنا** لا یلزم من عدم وجدان الشیء عدم الوجود فی نفس الامر وصفة مثل یا فَسَاقِ بمعنی یا فاسقة مبنی لمشابهته له عدلا ووزنة اما وزنة فظاهر واما عدلا فلان فعال بمعنی الامر معدول من الامر الفعلی للمبالغة فان **قیل** ان کون اسماء الافعال معدولة من الفاظ الفعل شیء لا دلیل لهم علیه لان المعدول لا یخرج بسبب العدل عن نوعه فکیف یخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الی الاسم **قلنا** ان الدلیل علیه موجود هی المبالغة لکن هذا الجواب ضعیف لان المبالغة موجود فی جمیع اسماء الافعال ولم یقل بعدلها احد فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شک ان بالاشتقاق یخرج الشیء عن نوعه وفَعَالِ علما للاعیان مؤنثا کقطام وغَلَابِ مبنی فی الحجاز لمشابهته للفَعَالِ بمعنی الامر عدلا ووزنة ومعرب فی تمیم لعدم علة البناء فی ذاتها علی فَعَالِ بمعنی الامر وزنة خلاف الاصل الا ما کان فی آخره راء نحو حَضَارِ لان الراء حرف ثقیل لکونه فی المخرج کالمکرر فاختیر فیه البناء لان السلوک بطریقة واحدة اسهل من السلوک بطرق مختلفة

الاصوات کل لفظ حکی به صوت او صوت به البهائم فالاول کغاق حکایة عن صوت الغراب والثانی کنخ لاناخة البعیر فان **قیل** ان تعریف الاصوات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة فقط مثل واها للتعجب وایضا خرج منه الصوت الذی نقل من الصوتیة الی المصدریة ومن المصدریة الی اسم فعل کصه بمعنی اسکت ومه بمعنی امنع وایضا خرج منه الصوت الذی یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له کقول المتندم والمتعجب وی عند عروض الندامة والتعجب **قلنا** ان الاصوات الجاریة علی لسان الانسان علی قسمین منقولة وغیر منقولة فالمنقولة لا یخلو اما منقولة الی المصادر فقط او منقولة الی المصادر ومن المصادر الی اسماء الافعال فالاول

داخل فی باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعریف الاصوات لاضیر فیه غیر المنقولة علی
ثلثة اقسام قسم یجری علی لسان الانسان تشبیها بصوت الغیر وقسم یجری علی لسان الانسان
للبهائم وقسم یجری علی لسان الانسان عند عروض المعنی له فلما کان القسمان الاولان
ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بالغیر فهذا القسم الثالث مما لم یکن متعلقا
بالغیر یکون ملحقا بالاسماء المبنیة بالطریق الاولی اعلم ان علة بناء الاصوات
عدم الترکیب کما فی الاسماء المعدودة فان قیل لما کان علة بناء الاصوات عدم
الترکیب مع غیره فعلی هذا لو کان مرکبا مع غیره کان معربا اذا قلت قال زید عند التعجب
او غاق عند صوت الغراب قلنا هی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لا من حیث انها اصوات
بل من حیث انها حکایة عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا یدل علی المعنی باعتبار اصل الوضع
فان قیل لما لم یکن الاصوات دالة علی معنی باعتبار اصل الوضع فلم تکن اسماء
فلم ذکرها فی باب الاسماء المبنیة قلنا ان ذکرها فی باب اسماء المبنیة لاجرائها مجراها
واخذها حکمها **المرکبات** کل اسم رکب من الکلمتین لیس بینهما نسبة **فان
قیل** تعریف المرکبات لا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه مثل سیبویه لانه مرکب
من کلمة وصوت لا من الکلمتین **قلنا** المراد بالکلمتین اعم من کونهما حقیقة او حکما
فان قیل المتبادر من الکلمتین ما هو مرکب من الاسمین او من فعل واسم فحینئذ
خرج من تعریف المرکبات ما هو مرکب من الفعلین او حرفین مختلفین قلنا المراد بالکلمتین
اعم من کونهما اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین **فان قیل** تعریف المرکبات لا یکون
جامعا لافراده لانه خرج منه المرکب التعدادی کخمسة عشر لان بین جزئیه نسبة العطف
قلنا المراد بالنسبة ما هو غیر نسبة العطف لکن هذا الجواب ضعیف لان النسبة نکرة وقعت
فی سیاق النفی والنکرة الواقعة فی سیاق النفی عامة وارادة الخصوص مع قرینة العموم
اصعب من خرط القتاد فالاولی ان یقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هیئة
ترکیب احدی الکلمتین مع الاخری فان تضمن الثانی حرفا بنیا اما الاول فلوقوع اخره
فی وسط الکلمة ووسط الکلمة لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه معنی الحرف

لخمسة عشر وحادي عشر واخواتها فان قيل المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال
واحد فما الحاجة لايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين للتنبيه على ان بناء هذه
المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشرة او صيغة اسم الفاعل
المشتق منه فان قيل لا نسلم ان الجزء الثاني في حادي عشر متضمن معنى الحرف والا يلزم
فساد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحادي عشر
وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه
لان حادي عشر مشتق من احد عشر وهو متضمن معنى الحرف حقيقة الا اثنى عشر فانه
لا يبنى فيهما الجزءان بل الاول معرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون الاعرابي والثاني مبني
لتضمنه معنى الحرف والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه وهو
التضمن بمعنى الحرف كبعلبك وبني الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة في الاصح احترازا عن
لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف الثاني وثانيهما
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا فان قيل
الكنايات مبتدأ وكم وكذا خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل
الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري فان قيل
ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه
معرب قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض مطلق
او بعض معين فعلى الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول
لانه لا قرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقرينة عليه
اصطلاح النحاة لانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف فان قيل بحث الشئ موقوف على معرفة نفس الشئ والمصنف
لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشئ اذا كان بين افراده

مفهوم مشترك او نقول التعريف انما يكون لشئ اذا كان افراده متعددة متكثرة
غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات محصورة كم بناؤها لكونها موضوعة
بوضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه وكذا بناؤها
لكونها مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم
وبقي باصل البناء للعدد وكيت وذيت للحديث وبناؤهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز
خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما
بني لانه مركب من كاف التشبيه ولفظ اي فصار المجموع كلمة واحدة بمعنى كم الخبرية فصار
كأنه اسم مبني على السكون مثل كم فان قيل لما كان بعض من الكنايات كأين فلم لم
يذكره المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تنبيها على ان مرتبته في البناء منحطة عن اخواتها
فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لان كم الاستفهامية كناية عن مطلق العدد
فلو اعطى لها تميز العدد الاقل لعارضه تميز عدد الاكثر ولو اعطى لها تميز عدد الاكثر لعارضه
تميز عدد الاقل فاعطى لها تميز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية مجرور
مفرد لان كم الخبرية كناية عن العدد الكثير وتميز العدد الكثير مجرور مفرد فكذا تميزها او مجموع
لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكم الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التميز
ليكون هذا جبيرة لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اي على تميز الاستفهامية
والخبرية لان التميز للبيان وكلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول
من في تميز كم الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كم الاستفهامية غير مستقيم
لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كم في قوله تعالى سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ
يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في مميزها ولهما صدر الكلام
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام والخبرية تدل على انشاء التكثير
فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كم الخبرية
لمنافاتهما لان الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

لاختلاف الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا وأما كونها انشائية فلاعتبار استكثار المتكلم وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسماء كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجر فكذا حكمها فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدرية فهو منصوب على المصدرية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من التميز يعني ان كان تميزه مفعولا فهو منصوب على المفعولية نحو كم رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور ومثال حرف الجر بكم درهم اشتريت ومثال المضاف غلام كم رجل ضربت فان قيل لما كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة فات صدارته قلنا لما امتنع تقديم المجرور على الجار فصار المجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة والجملة لا تصلح للابتداء نحو كم رجلا اخوتك وخبرا ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كم الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط من حيث ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو مَنْ وَمَا وايٌّ واين وانّى ومَتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايّانَ وهذه الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء اما ظرف واما غير ظرف فان كان ظرفا فايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلثة الجر على الاضافة والنصب على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

[illegible]

على الابتدائية مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا المعنى الشرط
فيجري فيه الوجهان الجر على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اي لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
ما بعده مرفوعا على الابتدائية وما بعده فعل وهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فهو
فايضا لا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اي واين ويجري فيه الوجوه الاربعة الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثاني نحو مَن ومَا ويجري فيه الوجوه الثلثة سواء
كان متضمنا المعنى الشرط او الاستفهام الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم ليس
بظرف وفي مثل شعر كم عمة لك يا جرير وخالة ؛ فدعاء قد حلبت على عشاري ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كم الاستفهامية والخبرية وفيه حذف التميز
وذكره فكذا هذه الوجوه الثلثة يحتمل ان تجري في نفس كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان
تميزها مذكورا اعني عمة ثم الكم لا يخلو اما ان يكون كم الاستفهامية او كم الخبرية فعلى تقدير كم
كم الاستفهامية يكون كم عمة لك يا جرير وخالة الخ وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى
كم عمة لك يا جرير وخالة الخ والثاني النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعني مرة
فعلى تقدير كم الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على
عشاري وعلى تقدير الخبرية عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة قد حلبت على عشاري
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعني حلبت فعلى تقدير كم
الاستفهامية يكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم حلبة قد حلبت على
عشاري وعلى تقدير كم الخبرية يكون المعنى كم حلبة قد حلبت على عشاري ويحتمل ان تجري
هذه الوجوه الثلاثة في تميز كم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كم محذوفا
اعني مرة او حلبة فيكون المعنى عمة لك يا جرير وخالة فدعاء كم مرة

على الاستفهامية او كم مرة على الخبرية قد حلبت على عشاري فی الثانی نصب عمة لو كان تميز كم الاستفهامية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير الخ والثالث جر عمة لو كان تميز كم الخبرية فيكون المعنى كم عمة لك يا جرير وخالة اه لكن التوجيه الاول اليق بما سبق لانه بناء على وجوه اعراب كم ووجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفريع على ما سبق بخلاف التوجيه الثانی لان بناءه على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق بل هو مذكور فيما بعده فالاليق تاخير هذا المثال من قول المصنف رح وقد يحذف فی مثل كم مالك وكم ضربت فان قيل ان تعدية حلبت بعلى لا يصح لان صلة حلبت كلمة اللام لا كلمة على قلنا ان تعدية حلبت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل الذم كما يحصل بهذا النوع من الخدمة كذلك يحصل بنوع اخر فلم خص هذا النوع قلنا انما خص هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشی ابلغ فی الذم من خدمة الاناسی فان قيل الذم كما يحصل بحلب العشار كذلك يحصل بحلب غير العشار فلم خص العشار قلنا انما خصها لان فی حلبها زيادة مشقة فان قيل الذم يحصل بذكر العمة فما الحاجة الى ذكر الخالة قلنا ان فی ذكر الخالة اشارة الى رذالة طرفی الاب والام فان قيل الذم على تقدير كم الخبرية مستقيم وعلى تقدير كم الاستفهامية غير مستقيم قلنا الذم على تقدير كم الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كم الاستفهامية على سبيل التهكم وقد يحذف فی مثل كَمْ مَالُكَ وكَمْ ضَرَبْتَ والمراد به كل تركيب قامت فيه قرينة على حذف التميز ولا شك ان فی هذين المثالين وجدت القرينة على حذف التميز لانه اذا سئل عن كمية المال او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه كمية الدراهم والدنانير فيكون التقدير كم درهما او كم دينارا مالك او كم درهم او كم دينار مالی وكذا اذا سئل عن كمية الضرب او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه او المخبر عنه هی المرات او الضربات فيكون التقدير كم مرة او كم ضربة ضربت او كم مرة او كم ضربة ضربت فان قيل لو كان المصدر لبيان النوع فالفرق بين المصدرية والظرفية ظاهر ولو كان المصدر لبيان العدد فالفرق بين المصدرية والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت

لانه لو كان المقصود لا الزمان والحدث مقصودا بالتبع فهو ظرف ولو كان الامر بالعكس فهو مصدر والظروف منها ما قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ وبقائه فى النية لانه لو سقط عن النية لكان المضاف معربا مع التنوين كما فى قول الشاعر رب بعيد كان خيرا من قبلٍ ÷ وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هذه الظروف اليه فلما حذف المضاف اليه صارت غاية وبنيت على الضمة اما بناؤها فلمشابهتها بالحرف فى الاحتياج واما على الضم فتكون الضمة جبيرة للنقصان كقبلُ وبعدُ فى قوله تعالى لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وجاز فى هذه الظروف على سبيل القلة التنوين عوضا عن المضاف اليه فتعرب كما فى قول الشاعر

شعر فساغ لى الشرابُ وكنتُ قبلاً ÷ اَكادُ اَغصّ بالماء الفرات ÷

واجرى مجراه لا غيرُ وليس غيرُ فى حذف المضاف اليه والبناء على الضمة لشبهه بالغايات وانما كان بعد لا وليس لان غيرَ بعدهما كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضى التخفيف فخففوه بحذف المضاف اليه وحسبُ لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرّفها بالاضافة ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة وانما بنى على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة لان المضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى مضمون الجملة وهو ليس مذكورا وما هو مذكور فى اللفظ فهو ليس مضافا اليه فكانه قطع عن الاضافة حكما فشابهت بالغايات فى الابهام وهو مبنى فكذا هذا ايضا مبنى فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الاقل يضاف الى المفرد كما فى قول الشاعر شعر اما ترى حيث سهيل طالعا ÷ نجم تضيءُ كالشهاب ساطعا ÷ وعند اضافتها الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة لكن الاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اِذَا بنيت لما ذكر فى حيثُ وهى للمستقبل وان كانت داخلة على الماضى لانها تستعمل لزمان من ازمنة المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل الوضع كما فى قوله تعالى اذا الشمسُ

كُوِّرَتْ وكذا فى قولهم اذا طلعت الشمس من مغربها **فان قيل** اذا كما يستعمل فى المستقبل كذلك يستعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حَتّٰى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وحَتّٰى إِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وحَتّٰى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا **قلنا** المراد باستعمالها فى المستقبل الاستعمال على سبيل الكثرة لا على سبيل الكلية وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على مضمون جملة اخرى فلذلك اختير بعدها الفعل لمناسبته بالشرط وجوز الاسم ايضًا على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها فى الشرط وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها للفرق بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضرٌ **فان قيل** ان اذا ظرف والظرف ما فعل فيه فعل وليس ههنا فعل وقع فيه **قلنا** ان العامل فى اذا ههنا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه **فان قيل** الجملة الواقعة قبل اذا هذه فعلية والجملة الواقعة بعدها اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهو قليل **قلنا** هذه الفاء جزائية لان ما قبلها سبب لما بعدها لا عاطفة **او نقول** انها للعطف بحسب المعنى فيكون المعنى خرجت ففاجأتُ زمانَ وقوف السَّبُعِ كما هو مذهب الزجاج او مكانَ وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فح يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية ومنها اذ للماضى وبناؤها لما مرّ فى حَيْثُ او لكون وضعها وضع الحرف **فان قيل** ان اذ كما يكون للماضى كذلك يكون للمستقبل كما فى قوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ إِذِ الْاَغْلٰلُ فِيْٓ اَعْنَاقِهِمْ **قلنا** المراد بكونها للماضى على سبيل الغلبة لا على سبيل الكلية وقد يقع بعدها الجملتان لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية **فان قيل** كما ان اذا تكون للمفاجاة كذلك اذ ايضًا تكون للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيدٌ قائمٌ فلم لم يذكر كونها للمفاجاة **قلنا** ان كونها للمفاجاة قليل غاية القلة فهو فى حكم العدم فلم يذكره المص رح ومنها اين للمكان استفهامًا وشرطًا

ومتى للزمان فيهما وأيّانَ للزمان استفهامًا وكيف للحال استفهامًا وبناء هذه الظروف لتضمنها معنى حرف الشرط والاستفهام ومنها مُذْ ومُنْذُ بنيا لمشابهتهما مُذْ ومُنْذُ الَّذَيْنِ هما حرفانِ وهو مبنى فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرّف واما كونهما مفردًا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرًا واحدًا لا الشيئين ولا الاشياء وامّا كونهما معرفة فلانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقتٍ ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدهما المثنى نحو ما رأيته منذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقى والحكمى فالحقيقى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة والحكمى نحو ما رأيته منذ يومان اللذان صاحبتنا فيهما لان اليومانِ ما دام لا يلاحظ امرًا واحدًا لا يحكم عليه باولية المدة فان قيل كما يقع بعدهما المعرفة كذلك يقع بعدهما النكرة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى فيه فكيف يصح قوله يقع بعدهما المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون حقيقةً او حكمًا فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفةً حقيقةً لكنها فى حكم المعرفة

وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه بالعدد اى حال كونه متلبسًا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ سواء كان مثقّلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهبت فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صورةً لكنهما معرفتان معنًى لانهما بمعنى اوّل المدة او جميع المدة وخبره ما بعده خلافًا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتدائية النكرة فى مثل قولك مذ يومانِ والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ او خبرًا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لان المبتدأ والخبر عمدتان والظرف فضلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجاز باعتبار انهما
اسمان للزمان لانهما يقعان ظرفا فی تراكيبهم ومنها لَدٰی ولَدُنْ وقد جاء لَدْنِ ولَدَنْ
ولُدْنِ ولُدُ ولَدُ وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنی
عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فی خزانته ولا يقال
المال لدی زيد الا فيما يحضر عنده ومنها قطُّ مع لغاته وبنی لكون المخففة موضوعًا
بوضع الحرف وحمل المشددة عليه للماضی المنفی والغرض منه استغراق النفی لجميع
الازمنة الماضية نحو ما رايته قط ای ما رأيته فی شیء من الازمنة الماضية ومنها عَوضُ
للمستقبل المنفی وبناؤه علی الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ
والغرض منه استغراق النفی لجميع الازمنة الآتية نحو لا اراه عوض ای لا اراه فی شیء
من الازمنة الآتية والظروف المضافة الی الجملة واذ يجوز بناؤها علی الفتح نحو قوله تعالی[له]
يَوْمَ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالی مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ اما بناؤها فلانها اكتسبت
البناء من المضاف اليه هی الجملة ولو بواسطة كما فی اذ واما علی الفتح فلخفتها ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب وكسب البناء من المضاف اليه غير واجب وكذلك مثل
وغير مع ما وان وانّ لمشابهتهما الظروف المضافة الی الجملة نحو قيامی مثل ما قام زيد ومثل
ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيامی غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
تقوم المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشیء بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
المتكلم والمخاطب فی الخارج فالشیء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع بازائه اسم
فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة وهی المعرفة
ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعة بازاء معانٍ معينة مشخصة باعتبار
امر كلی بحيث ان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكی عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع
عام والموضوع له خاص والاعلام سواء كان علم شخص كما اذا تصور مفهوم زيد وهو الحيوان
الناطق مع هذا التشخص ووضع لفظ زيد بازائه من حيث المعلومية والمعهودية

[له] يعنی جاز البناء ١٢

بين المتكلم والمخاطب فى الخارج او علم جنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعروفيته بين المتكلم والمخاطب فى الخارج والمبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية مبهم والموصول من غير صلة مبهم وفى هذا القسم ايضاً الوضع عام والموضوع له خاص وما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس او للاستغراق او للعهد فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضاً للتعريف فلم لم يجعل مدخوله قسما عليحدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد مدخوله قسما عليحدة من المعارف والنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين والمضاف الى احدها اى احد الامور المذكورة معنى اى بالاضافة المعنوية لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة المنادى والاضافة الى المنادى ممتنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها لا يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة مثل غلام ابيك قلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم يتعرف بالاضافة فكيف يطرد هذا الحكم قلنا هذا الحكم فى غير ومثل لانهما لتوغلهما فى الابهام لا يعرفان بالاضافة العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم على ثلثة اقسام كنية ولقب ومحض لان العلم لا يخلو اما مصدر بالاب او الام او الابن او البنت او لا فان كان الاول فهو كنية والثانى ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم او لا فالاول لقب والثانى محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف اسماء الاشارة والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف الى احد الامور المذكورة ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف وتعريف العلم غير مذكور ولا ظاهر ولا مستغن فلذا خص العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم

∴ اللهم اغفر لصاحب تصنيفه وتصحيح هذا الكتاب محمد قاسم غازى ابادى ∴

لایکون جامعًا للافراد ولانه خرج منه العلم الذی تعین لفرد بغلبة استعماله فیه لعدم
الوضع فیه **قلنا** الوضع اعم من الحقیقی او الحکمی فهذا العلم وان لم یکن موضوعًا بوضع
حقیقی لکنه موضوع بوضع حکمی لان غلبة استعمال المستعملین بمنزلة وضع الواضع
واعرفها المضمر للمتکلم لبعد وقوع الالتباس فیه ثم المخاطب فانه یعرض الالتباس
الیه فی بعض الاحیان عند تعدد المخاطب ثم الغائب ولم یذکره لانه علم من اعرفیة المتکلم
والمخاطب انه ادون منهما فان **قیل** لم بیّن التفاوت بین اصناف المضمرات
ولم یبین التفاوت بین سائر المعارف **قلنا** لاتفاوت بین اصناف سائر المعارف من
غیر اصناف المضاف الی احد لکن تفاوته یعلم من المضاف الیه والنکرة ما وضع لشیء لابعینه
الا من حیث معلومیته ومعهودیته ذلک الشیء بین المتکلم والمخاطب فی الخارج فقوله ما وضع
لشیء شامل للمعرفة والنکرة وبقوله لابعینه خرجت المعرفة **اسماء العدد** فان
قیل ان اسماء العدد اما معربة واما مبنیة فالاول داخل فی المعربات والثانی
داخل فی المبنیات فما الوجه للمصنف حیث افردها بالذکر **قلنا** انما افردها بالذکر
لان لها احکامًا خاصة لیست لغیرها ما وضع لکمیة احاد الاشیاء فالاشیاء عبارة عن المعدودات
واحادها عبارة عن کل واحد منها وکمیة احادها عبارة عن مرتبة واقعة فی جواب سوال
السائل بکم والالفاظ الدالة علی تلک الکمیات اسماء العدد وعلم من هذا التحقیق ان
الواحد والاثنان داخلان فی تعریف العدد فی اصطلاح النحاة وان لم یکونا داخلین فی
اصطلاح اهل الحساب فان **قیل** ان التعریف لایکون مانعًا عن دخول الغیر لانه یدخل
فیه رجل ورجلان ومنٌّ ومنّانِ وذراعٌ وذراعان لانها ایضًا تدل علی کمیة احاد الاشیاء
قلنا ان الموضوع له لاسماء العدد کمیة احاد الاشیاء فقط وهذه الالفاظ تدل
علی الکمیة مع الجنسیة اصولها ای اصول اسماء العدد التی یشتق منها باقیها اما بالحاق
علامة التانیث او باسقاطها او بالتثنیة او بالجمعیة او بالترکیب اضافیًا او امتزاجیًا
او عطفیًا اثنتا عشرة کلمة واحدة الی عشرة ومائة والف تقول ای فی استعمال
الاعداد واحد واثنان فی المذکر وواحدة واثنتان وثنتان فی المؤنث علی ماهو

القياس وثلاثة الى عشرة للمذكر بالتاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث
الى عشر للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكر والمؤنث فان قيل الفرق يحصل
بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكر اسبق فى الاعتبار احد عشر
واثنى عشر فى المذكر بتذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان
والجزء الاول فى المفردات بالقياس فكذلك ههنا واما تذكير الجزء الثانى فلموافقته
بالجزء الثانى فى سائر المركبات واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة للمؤنث بتانيث
الجزئين اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول فى المفردات
بالقياس فكذا ههنا واما تانيث الجزء الثانى فلموافقته بالجزء الثانى فى سائر المركبات

ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر بتانيث الجزء الاول وتذكير الثانى اما تانيث الاول
فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس فكذلك
ههنا واما تذكير الثانى فلئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة فان قيل
قد نوقض باحدى عشرة لاجتماع علامتى التانيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما
من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد وهو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس
واحد ومحضا للتانيث والتاء فى ثنتا بدل عن الياء فان قيل ينقض باثنتا عشرة
لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتانيث قلنا اثنتا عشرة محمول على ثنتا

عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتانيث الثانى اما تذكير
الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها فى المفردات على خلاف القياس
كذلك ههنا واما تانيث الثانى فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس وقع بالجزء
الاول وتميم تكسر الشين فى المؤنث لئلا يلزم توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيون فكذلك

يسكنونها لان التوالى يدفع بالسكون مع الخفة وعشرون واخواتها فيهما للمذكر
والمؤنث من غير فرق لانك ان اردت الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل النون وبعدها
فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم

اجراء العلامة علی کلمة اخری حقیقة وهو لا یجوز احد وعشرون للمذکر احدی وعشرون
للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم ای حال کون الزوائد کائنة بلفظ ما تقدم ای عطف
تغییر العقود علی الزوائد من غیر تغیر الزوائد للترقی من الادنی الی الاعلی الی تسعة وتسعین
ومائة والف ومائتان والفان فیهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فرق لان المائة و
الالف متشابهتان بالعقود فی اشتمالهما علی مراتب العدد فلم یفرق فی العقود بین المذکر
والمؤنث فکذا ههنا ثم بالعطف ای بعطف الزوائد علیهما او عطفهما علی الزوائد
اما عطفهما علی الزوائد فللترقی من الادنی الی الاعلی واما عطف الزوائد علیهما
فلان لان العدد الکثیر ثقیل من حیث المعنی فیجوز فیه الاستعمالان للخفة علی ما تقدم
ای حال کون الزوائد کائنة بلفظ ما تقدم والاصل فی ثمانی عشرة فتح الیاء لموافقته
بآخر الجزء الاول من سائر المرکبات وجاز اسکانها لثقل المرکب بالترکیب وشذ حذفها
بفتح النون لان الفتح لا یدل علی الیاء المحذوفة فالالیق بحذف الیاء بقاء الکسرة
ومميز ثلثة الی عشرة مخفوض مجموع لفظا نحو ثلثة رجال ومعنی نحو ثلثة رهط لان
العدد الاقل کثیر من حیث الاستعمال وکثرة الاستعمال تقتضی التخفیف فیختار الاضافة فیه
للتخفیف والمضاف یعمل الجر فی المضاف الیه واما کونه مجموعا فلیطابق العدد بالمعدود
فان قیل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مع انه لیس تمیزه
مجموعا فاجاب المصنف بقوله الا فی ثلثمائة الی تسعمائة وکان قیاسها مئات او
مئین لان للمائة جمعین احدهما فی صورة جمع المذکر السالم والثانی فی صورة
جمع المؤنث السالم فلو جمع التمیز علی الاول لزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فیما
هو کالکلمة الواحدة وهو لا یجوز ولو جمع التمیز علی الثانی فالتمیز اخذ العدد بعد ما هو
فی صورة الجمع المذکر السالم فایراده بعد ما هو فی صورة الجمع المؤنث مستکره فی کلامهم
فلان ومميز احد عشر الی تسعة وتسعین منصوب مفرد اما نصبه لان ما یجز نصب التمیز
بناء علی التمیز هو الجر علی الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما فی العقود فلانك ان
اضفت فلا تخلو اما تسقط نونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون لیست

او تقدیرا حقیقة او حکما کعقرب اذ الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث والمذکر بخلافه ای
لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حقیقة ولا حکما وعلامة التاء
والالف مقصورة او ممدودة وهو ای التانیث علی قسمین حقیقی ولفظی فالحقیقی ما بازائه
ذکر من الحیوان کامرأة وناقة واللفظی بخلافه ای لیس بازائه ذکر من الحیوانات بل
تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا کظلمة وعین
اعلم ان بین اللفظی والتقدیری مباینة وکذا بین الحقیقی واللفظی بالمعنی الثانی مباینة
وبین اللفظی بالمعنی الاول وبین الحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع کامرأة
وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کظلمة ومادة الافتراق فی جانب
الحقیقی کهند وکذا بین التقدیری والحقیقی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما
کهند ومادة الافتراق فی جانب التقدیری کعین ومادة الافتراق فی جانب الحقیقی
کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول
کامرأة وناقة وکذا بین اللفظی بالمعنی الاول واللفظی بالمعنی الثانی عموم وخصوص
من وجه فمادة الاجتماع بینهما کظلمة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الاول کامرأة
وناقة ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کعین وکذا بین التقدیری واللفظی
بالمعنی الثانی عموم وخصوص من وجه فمادة الاجتماع بینهما کعین ومادة الافتراق فی
جانب التقدیری کهند ومادة الافتراق فی جانب اللفظی بالمعنی الثانی کظلمة واذا اسند الیه
الفعل فبالتاء ای وجب تانیث الفعل للایذان بتانیث الفاعل من اول الوهلة فان قیل
هذا ینتقض بضرب الیوم امرأة لان الفعل مسند الی المؤنث ولم یجب تانیثه قلنا المراد بالاسناد
الاسناد بالاصالة وهذا بالواسطة فان قیل هذا ینتقض بنحو طلع الشمس لان الفعل مسند
الی المؤنث بالاصالة ولم یجب تانیث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقیقی والشمس مؤنث
غیر حقیقی کما اشار الیه المصنف بقوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار وحکم
ظاهر الجمع غیر المذکر السالم مطلقا سواء کان الواحد مؤنثا کالمؤمنات او مذکرا کالرجال

حكم ظاهر غير الحقيقي لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضمير العاقلين غير المذكر السالم
فعلت وفعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلوا فلان الواو موضوع
لهذا النوع من الجمع وفي ضمير النساء والايام فعلت وفعلن اما فعلت في النساء لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث واما فعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام
محمول على النساء وهذا مذهب الشارح وقال شارح الرضي ان فعلت في الايام لان الجمع
بتاويل الجماعة مؤنث وفعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول
على الايام لنقصان عقولهن **المثنى** ما لحق آخره اي آخر مفرده الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل اي اللحوق وحده او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحوقه
على ان معه مثله من جنسه انما قال مفتوح ما قبلها لئلا يلتبس بالجمع في حالة
النصب والجر **فان قيل** الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم لم يعكس **قلنا** انما
لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل والجمع
قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعادل وانما قال ونون مكسورة
لئلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي فتحة ما قبلها والالف في حكم الفتحتين وفتح
النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع **فان قيل** تعريف المثنى
لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان لحوق الزوائد انما يكون
باخر المفرد لا باخر المثنى **قلنا** العبارة محمول على حذف المضاف اي المثنى ما لحق آخر
مفرده الف الخ **او نقول** ان عبارة المصؒ محمول على حذف عبارة اخرى بعد قوله
ونون مكسورة مع لواحقه **فان قيل** ان اللحوق يشتمل على لحوق النون ايضا
مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه **قلنا** لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى
بل يدل عليه وان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليبا لانه اذا دل امران تغليب
من الامور الثلثة على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليبا **فان قيل** ينبغي ان يكون تغليب
المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه **قلنا**
المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط فان اريد احدهما خرج

نون الجمع المذكر السالم حتى تسقط بالاضافة والثاني ايضا باطل لان هذه النون على
صورة نون الجمع المذكر السالم فينبغي ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية
واما في المركبات لئلا يلزم جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا فلئلا
ينقض بخمسة عشرك لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انه جائز قا
المضاف اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه للمضاف مثل امتزاج التميز مع المميز فان
قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة
واحدة والمضاف اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة محمول على مائة امرأة حمل الكل على
الجزء واما افراده فلانه لما كان منصوبا صار فضلة فاختير فيه الافراد لتقليل الفضلة
ومميز مائة والف تثنيتهما وجمعه اى جمع الالف مخفوض مفرد اما كونه مخفوضا فلان المائة
والالف مشابهتان بالآحاد في الاصالة وتميز مجرور فيكون تميزهما ايضا مجرورا واما كونه
مفردا لانهما في جانب الكثرة والآحاد في جانب القلة وتميز الآحاد مجموع فيكون تميزهما مفردا
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا اى اللفظ الدال عليه مذكر كجماعة
النساء اذا عبرتها بلفظ شخص او بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرتها بلفظ نفس فوجهان
اى في العدد وجهان التذكير والتانيث احدهما بالنظر الى اللفظ والآخر بالنظر الى المعنى

ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص
المقصود بالعدد لان المقصود من العدد هي الدلالة على الكمية وتميزهما يدل عليهما مع
الجنسية فان قيل في عبارة المص تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر
بعدم تميزهما وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزهما قلنا ان لهما وجد التميز
ومعنى قوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يذكر الواحد والاثنان مع مميزهما او نقول هما
انه لا تميز لهما والمراد بالتميز في قوله استغناء بلفظ التميز هو الشيء الصالح للتميز بتقدير
ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغير لا يستقيم
مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اى النحاة
جمعية التميز في سائر الآحاد اعتبروا في ما لا يتصور الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو الاثنية **اونقول** المراد بالتميز جوهر الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة للحوق علامة الافراد والتثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين اعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد من واحد الى عشرة لاستعماله طريقان طريقة بيان التصيير وطريقة بيان الحال اما طريقة بيان التصيير فهو جعل لعدد الاقل من مشتق منه بواحد بجعله مزيد الواحد وعلامته ان يبدأ من الثانى لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون مصيرا له ويضاف الى الادنى لا المساوى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز من العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة وقع موصوفه فيها وعلامته ان يبدأ به من الواحد لكن يأول الواحد بالاول لان الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوى الفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ويجاوز من العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لاغير وباعتبار حاله الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة والثانى عشر والثانية عشر الى التاسع عشر التاسعة عشرة ومن ثمه اى من اجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة من ثلثتهما وفى الثانى ثالث ثلثة اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة الثالثة وتقول حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى على الثانى خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادى احد عشر بحذف الجزء الثانى من المركب الاول اكتفاء بذكره فى المركب الثانى الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول لانتفاء علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة **المذكر والمؤنث** **فان قيل** لم قدم المذكر على المؤنث قلنا انما قدم المذكر لاصالته فان قيل ينبغى ان يقدم فى التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودى وتعريف المذكر عدمى والوجودى اشرف من العدمى المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا كامرأة

الاخر ولو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلابد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة آن
هنا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا لا يصح تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قُرُوءان اذا اريد به الطهر والحيض بل يراد به الطهران
او الحيضان فان قيل هذا ينقض بالابوين والقمرين لان هذا تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جاز ان يسمى الام باسم الاب ويراد للاب
المسمى بالاب ويعده يثنى بالابوين وكذا الحال القمرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا
التاويل في مثل القرء ان من غير حاجة الى اعتبار التثنية قلنا كلامنا في عدم صحة
التثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة التثنية
فالمقصور ان كان الفه عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واوا
ثم قلبت الفا كعصا او حكما بان يكون مجهول الاصل لم يمل فيه كالى وهو ثلاثي قلبت واوا
رعاية للاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو
بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفا كرحى او حكما بان كان
مجهول الاصل وقد يميل فيه كمتى او كان زائدا على ثلثة احرف فبالياء رعاية للاصل
حقيقة او حكما وللتخفيف فيما زاد على ثلثة احرف في المد وان كانت همزته اصلية
اي لا زائدا ولا منقلبا عن الاصلي ولا عن الزائد تثبت لاصالتها كقرء وان كانت
للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين
الالفين والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بل تكون للالحاق كعلياء او منقلبة عن واو وياء اصليتين كما في كساء ورداء
فالوجهان ثبوت الهمزة وقلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو وياء هما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين حقيقة
فشابهت همزة قرء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة
في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء وفيها قلب فكذا فيها ايضا قلب فان
قيل ان عبارة المصنف يشعر بانه لا يجوز في رداء الا رداءان بالهمزة او

بِرَدّ اَوانٍ بالى اومع ان المشهور دايان بالياء فينبغى ان يقول فوجهان بغير كلام العهد ليكون كناية عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام **قلنا** قد تصفحت كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فيها اثرا فما حكم باشتهاره لكن وقع فى شرح الرضى انه تقلب المبدلة ياء سواء كان اصله واوا او ياء ويحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج وبينهما منافاة **فان قيل** قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف تاؤه عند التثنية فهذا ينتقض بخصيانٍ واِلْيَانٍ لان مفردهما متلبس بتاء التانيث اعنى الخصية والالية مع انه حذف تاؤهما فى المثنى **فاجاب** المصنف رح بقوله

وحذف تاء التانيث فى خصيان واليان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين والاليتين لشدة اتصال احدهما بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الاخر بمنزلة المفرد وايراد التاء فى حشو المفرد باطل **او نقول** ان خصيان تثنية خصى واليان تثنية الى وان كان غير مشهور **فان قيل** ينبغى للمصنف رح ان يكتفى بالعطف ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث فى خصيانٍ وَاليَانٍ لانه اخصر وادل على المراد وخير الكلام ما قل ودل **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة فلو اتى فى بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فاتى فى بيانه بالماضى المجهول المفيد للتقليل **المجموع** ما دل

على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما اى اى نوع من التغيرات سواء كان بزيادة كرجال او بنقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كاُسُدٍ او حكما كفُلْكٍ لان ضمته اذا فرضت كضمة قُفْل يكون مفردا واذا فرضت كضمة اُسْد يكون جمعا وانما عبر الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية يختصان بالاسم **فان قيل** هذا ينتقض بتثنية الفعل وجمعه **قلنا** ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم **فان قيل** ان تعريف الجمع لا يكون مانعا

عن دخول الغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق فى نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي
خُسْرٍ لانه دلّ على احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة احاد وهذه الدلالة على
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعًا عن دخول الغير ايضًا لانه
دخل فيه لفظ الكل الذى مضاف الى المعرفة نحو كل القوم او كل الناس لانه يدل
على جملة احاد قلنا المراد بالدلالة الدلالة على جملة الاحاد التى فى ضمن ذلك الاسم
والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دلّ على احاد جنس يشمل الجمع
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس وان لم يدل على الاحاد وضعًا
لكن يدل عليها استعمالًا ثم اسم الجنس لا يخلو امّا ان يكون المقصود به الماهية
او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود
به الافراد فهو خارج بقوله بحروف مفرده اذ ليس له مفرد وكذا اخرج به اسم الجمع
واسم العدد اذ ليس لهما مفرد فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثانى اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعًا بخلاف
اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثنين وضعًا فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على لفظة كلم لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين [illegible]
قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انه دالّ عليهما بحسب اصل
الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر ونقول يجوز ان
يكون الكلم اسم جمع ونحو فلك جمع لان التغير المأخوذ فى تعريف الجمع اعم من الحقيقى والحكمى [illegible]
وههنا وان لم يوجد الحقيقى لكن الحكمى موجود بحيث انه اذا فرضت ضمته كضمة اسد
فهو جمع واذا فرضت ضمته كضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجمع على قسمين صحيح ومكسّر
لان مفرده امّا سالم عن التغير او لا فالاول جمع سالم والثانى جمع مكسّر فالصحيح لمذكر [illegible]
ولمؤنث فالصحيح المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل اى اللاحق على ان معه واحدًا او اللاحق
وحده او اللاحق مع ملحوقه على ان معه اكثر منه فان قيل ان اكثر

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه لا الكثرة فى الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقةً او اعتبارًا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل قاضون وان كان آخره مقصورًا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحا ليدل الفتح على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر فان قيل ان قوله شرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله فمذكر مأول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف وهو جائز فان قيل ان توصيف العلم بالعاقل لا يصح لان مدار توصيف الشئ بالمشتق قيام مبدأ ذلك المشتق بذلك الشئ والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعاقل باعتبار مسماه والعقل قائم به ان كان اسما اى اسما ذاتيا فمذكر علم يعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والعلم المذكر الذى يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرةً فخرج عنه نحو طلحة ودخل فيه ورقاء وسلمى وشرطه اى الاسم الذى اريد جمعيته بجمع المذكر السالم ان كان صفة اى اسما صفتيا فمذكر يعقل لان جمع المذكر السالم اشرف الجموع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف رعاية للمناسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل التفضيل وبين افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يندفع بالعكس فينبغى ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان افعل التفضيل اصل بالنسبة الى افعل الصفة لانه كامل

فی الدلالة علی معنی الوصفیة وان لایکون فعلان فعلی مثل سکران سکری لان فعلان
فعلانة جمع علی هذا الجمع فلوجمع فعلان فعلی علی هذا الجمع لزم الالتباس بین
جمع فعلان فعلی و فعلان فعلانة فان قیل ان الالتباس یدفع بالعکس فینبغی
ان یعکس قلنا لایمکن العکس لان فعلان فعلانة اصل بالنسبة الی فعلان
فعلی لان الفرق فیه بین المذکر والمؤنث بالتاء وهی موضوعة للفرق ولامستویا
فیه ای فی الوصف مذکر مع المؤنث مثل جریح وصبور فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث
لم یحسن ان یجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل یجمع جمعا یستویان فیه ولا بتاء التانیث
مثل علامة لئلا یلزم اجتماع علامتی التذکیر والتانیث فی کلمة واحدة حکما ولوحذف
التاء لزم اللبس ویحذف نونه لما مر فی نون التثنیة فان قیل هذه القاعدة
منقوضة علی سنین وارضین لان السنین جمع سنة وارضین جمع ارض مع انها
لیست علما ومذکرا یعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شذ نحو سنین وارضین
لانتفاء التذکیر والعقل **المؤنث** ملحق اخره الف وتاء وشرطه ان کان صفة
وله مذکر ان یکون مذکره جمع بالواو والنون لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل
وان لم یکن له مذکر فان لایکون مجردا عن تاء التانیث کحائض لان المتلبس بالتاء جمع
علی هذا الجمع فلوکان المجرد عن التاء جمعا علی هذا الجمع لزم الالتباس والاجمع مطلقا لان
جمع المؤنث السالم فی اسم ذات المؤنث سماعی لاقیاسی ولایقاس به غیره جمع التکسیر
ما تغیر بناء واحده فان قیل هذا التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه
الجمع السالم لانه تغیر فیه بناء واحده بلحوق الزوائد قلنا المراد بالتغیر التغیر فی نفس
المفرد وامورہ الداخلة فیه فان قیل ان التعریف لایکون مانعا عن دخول الغیر لانه
دخل فیه مثل مصطفون لان تغیر بناء واحده من حیث نفسه وامورہ الداخلة قلنا
المراد بالتغیر ما یکون لحصول الجمعیة وهذا التغیر انما جاء بعد حصول الجمعیة فان
قیل لما کان المراد بالتغیر ههنا التغیر فی نفس المفرد وامورہ الداخلة فتوهم الواهم
ان المراد بالتغیر المذکور فی تعریف مطلق الجمع ایضا تغیر فی نفس المفرد

نابغ.

وامورة الداخلة فحينئذ خرج الجمع السالم عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد بالتغيير المأخوذ فى تعريف مطلق الجمع مطلق التغيير كما دلّ عليه بالابهامية المفيدة للعموم كرجال و افراس **جمع القلة** كأفعُل اى يكون على وزن أفعُل كأفلُس جمع فلس و أفعال اى جمع يكون على وزن افعال كأفراس جمع فرس و أفعِلة كأرغفة جمع رغيف و فِعْلة كغلمة جمع غلام و الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما ان جمع القلة ما يُطلق من ثلاثة الى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلثة او من عشرة الى ما لا نهاية له **المصدر** اسم الحدث الجارى على الفعل المراد بالحدث معنى قائم بالغير سواء كان صدر منه كالضرب و المشى اولا كالطول و القصر و معنى جريانه على الفعل ان يجئ بعد اشتقاق الفعل منه لتأكيد الفعل ولبيان نوعه او عدده وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس مثل اخرج اخراجا و استخرج استخراجا ويعمل عمل فعله يعنى ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع فى الفاعل فقط نحو اعجبنى قيامُ زيد وان كان المصدر للفعل المتعدى فيعمل عمل الرفع فى الفاعل وعمل النصب فى المفعول نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا ماضيا او غيره لان عمله لمناسبة الاشتقاق لا للمشابهة فلذا لم يشترط فيه الزمان اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر فى حين العمل بتأويل ان مع الفعل وان موصول حرفى وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول ممتنع فكذا تقديم ما هو من معمولاتها بالطريق الاولى ولا يضمر فيه لانه لو اضمر فى المفرد لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والآخر بالنظر الى الفاعل فان قيل ان اجتماع التثنيتين والجمعين جائز كما فى تثنية الافعال وجمعها قلنا ان تثنية الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم ولا يلزم ذكر الفاعل لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل

كاسناد الفعل الى الفاعل واضافة المصدر الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول
والاول حقيقة والثانى مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمله على المجاز واعماله
باللام قليل لان المصدر فى حين العمل بتاويل ان مع الفعل ودخول اللام على
الفعل ممتنع فينبغى ان يمتنع على المصدر المأول ايض لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس
الشئ والمأول بالشئ كما فى قوله تعالى لَا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ فان كان مطلقا
ولم يحذف فعله حذفا واجبا فالعمل للفعل لئلا يلزم اعمال الضعيف مع وجود القوى
وان كان بدلا منه اى بحيث حذف فعله حذفا واجبا واقيم المصدر مقامه فوجهان
اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية واعمال
المصدرية للنيابة **فان قيل** لم فصل بين قسمى المصدر اعنى ما يكون مفعولا
وما لا يكون كذلك بالجملة المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمى المصدر اولا متواليا
وذكر احكامهما عقيبا **قلنا** انما فصل بين قسمى المصدر بالجملة المعترضة لان عمل
المصدر فى القسم الاول اظهر واكثر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على السواء **اسم الفاعل** ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قوله
ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل وقوله لمن قام به احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز
عن اسم المفعول فظاهر واما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع له لاسم الفاعل من
قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدوث احتراز
عن الصفة المشبهة **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه
صيغة المبالغة لان الموضوع له لصيغة المبالغة ايض من قام به مع الزيادة **قلنا**
لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لا ضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج
باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة فى اوزان مخصوصة
وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثانى فلانه جعل احكام صيغة المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ غير الشئ لا عينه وصيغته من الثلاثى على فاعل

ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مُدْخِل ومستخرج

فيعمل عمل فعله يعني ان كان اسم الفاعل للفعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل فقط نحو زيد قائم ابوه وان كان اسم الفاعل للفعل المتعدي يعمل عمل الرفع في الفاعل

ويعمل عمل النصب في المفعول نحو زيد ضاربٌ ابوه عمراً بشرط معنى الحال والاستقبال

لان عمله لشبهه بالمضارع وهو يجيء بمعنى الحال والاستقبال فيلزم ان لا يخالفه فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ لان اسم الفاعل فيه عامل مع انه ليس بمعنى الحال والاستقبال بل هو ههنا بمعنى الماضي قلنا المراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكايةً وههنا حكاية فان باسط ههنا وان كان ماضياً لكن المراد حكاية الحال والاعتماد على صاحبه يعني ان يكون ما قبله مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفاً وهو صفته او ما قبله موصولاً وهو صلته او ما قبله ذا الحال وهو حال لان الاصل في العمل الفعل لانه وضع للعمل وما سواه يعمل لمشابهته به والفعل معتمد على الفاعل فينبغي ان يعتمد شبهه على صاحبه بالطريق الاولى لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل والهمزة او ما لان حرف النفي والاستفهام لا تدخلان الا على حرفا

الفعل غالباً فلما دخلتا على اسم الفاعل قويتا مشابهة بالفعل وان كان للماضي وجبت

الاضافة معنى اي اضافة معنوية لا اضافة لفظية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة العامل الى المعمول خلافاً للكسائي فان عنده لا يجب اضافته اصلا بل يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال كما في قوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ وان سلم ان الاضافة واجب فلا نسلم انه مضاف بالاضافة المعنوية بل هو مضاف بالاضافة اللفظية لانها من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وجوابه ما مر آنفاً فان قيل هذا ينتقض بمثل زيد معطي عمرو درهماً امس لان معطي اسم الفاعل بمعنى الماضي ويعمل عمل النصب بالمفعولية في درهماً فاجاب المصـ بقوله

فان كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فان

دخلت اللام استوى الجميع لان اسم الفاعل فعل في الحقيقة لكن عدل عن

صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضرّاب وضروب ومِضراب وعليم وحَذِر مثله اى مثل اسم الفاعل الذى ليس فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية والمثنى والمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل

لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحوق الزوائد ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحذف فيهما النون للتخفيف نحو قوله تعالى مُقِيمِى الصَّلٰوةِ **اسم المفعول** ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ما عدا المحدود

وصيغته من الثلاثى على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامره فى العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطًى غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل

فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل للفعل اللازم **فان قيل** هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه رحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين لانه ليس بلازم **قلنا** المراد باللازم اعم من ان يكون اللازم ابتداءً او عند الاشتقاق فرحِمَ بكسر العين وان لم يكن لازمًا ابتداءً لكنه لازم بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين فرحيم مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت **قلنا** انهما فى الاصل للحدوث لكن عرض لهما

الثبوت بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وصيغتها مخالفة لصيغة اسم

الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية

عن الضمير المستكن فى مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة كائنة على قد ر مسموع غير متجاوز عنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى مخالفة كائنة على قد ر مسموع غير متجاوز عنه فان قيل ان صيغة الصفة المشبهة كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضا مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف خص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحَسَن وصَعُب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فان قيل المتبادر من الاطلاق الاطلاق من جميع الشروط فينبغى ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق الاطلاق فى الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرها وتقسيم مسائلها اى جعل الصفة المشبهة قسما قسما وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصيغة باللام او مجردة عنها ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة يعنى هذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول فى كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر قسما فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة وعلى التميز فى النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام قولنا حَسَنٌ وَجهُهٗ هذه امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مضاف ثلثة اى هذه امثلة ثلثة باعتبار اختلاف اعراب معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجهِ هذه امثال لصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا حسن وجه هذه امثال الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعا ونصبا وجرا الحسن الوجه هذه امثال الصفة باللام

تكون

ومعمولها مضاف فهو ايضًا امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا الحسن الوجه هذا مثال لصفة باللام ومعمولها ايضًا باللام فهو ايضًا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا الحسنُ وجهٍ هذه امثال الصفة باللام ومعمولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضًا امثلة ثلثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا فان **قيل** لم ترك العاطف فى امثلة الصفة المعرفة باللام **قلنا** انما ترك العاطف اشارة الى انه شرع فى قسم اٰخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة باللام فان **قيل** لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على الصفة المجردة عن اللام فى الاجمال واخره فى التفصيل **قلنا** الصفة التى باللام مفهومه وجودى والصفة المجردة عن اللام مفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدمى فلذا اقدمها فى الاجمال اٰمّا تاخيرها فى التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال المصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه لان فائدة الاضافة اللفظية هو التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه اٰمّا فى جانب المضاف فحذف التنوين وما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع واٰمّا فى جانب المضاف اليه فبحذف الضمير واستتاره فى الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين فى هذا التركيب والحسن وجه لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فشابهت بعكس المعهود من الاضافة وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف فى حسن وجهه فالبصريون يجوزونه على قبح لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف فى جانب المضاف والمضاف اليه وفى هذه الصورة حصل التخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين لكنه غير حاصلة فى المضاف اليه لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوّزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف المطلق وهو حاصل فى هذه الصورة والبواقى ما كان فيه ضمير واحد منها احسن لانه

مشتمل على ضمير محتاج اليه من غير زيادة على قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة الحسن الوجه بنصب المعمول وجره وحسن الوجه بنصب المعمول وجره والحسن وجها وحسن وجها بنصب المعمول فيهما وحسن وجهٍ بجر المعمول والحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما وما كان فيه ضميران منها حسن لاشتماله على ضمير محتاج اليه غير احسن لان فيه زيادة على قدر الحاجة والحسن قبيما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما وما لا ضمير فيه قبيح لعدم الرابط بين الصفة والموصوف والقبيح اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجه برفع المعمول فيهما ومتى رفعت اي معمول الصفة بها فلا ضمير فيها لئلا يلزم تعدد الفاعل ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير اولا فان كان فيه ضمير فهو احسن والا فهو قبيح فهي كالفعل يعني كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية الفاعل الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها ثم المعمول لا يخلو اما فيه ضمير اولا فان كان فيه ضمير فهو حسن والا فهو احسن فتؤنث وتثنى وتجمع بتانيث الموصوف وتثنيته وجمعه لان حال الصفة كحال الفعل والفعل اذا اسند الى الضمير تؤنث بتانيثه وتثنى بتثنيته وتجمع بجمعيته

واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فقوله غير المتعديين احتراز عما اذا كانا متعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانك اذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف

اسم التفضيل

ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والآلة وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والآلة لان المراد بالموصوف الذات المبهمة

ولا ابهام فيهما وقوله بزيادة على غيره احتراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه زائد وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة فى اصل ذلك الفعل و تلك الاسماء تدل على مطلق الزيادة لا على زيادة فى اصل ذلك الفعل وهو أَفْعَلُ وفُعْلٰى أَفْعَل للمذكر وفُعْلٰى للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر فى أَفْعَلُ وفُعْلٰى لانه يجئ من غيرهما نحو أَنْصَرُ ونُصْرٰى وأَضْرَبُ وضُرْبٰى الى غير ذلك قلنا المراد انحصاره فيهما من حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته يجئ من غير هذا اللفظ فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه خير وشر لانهما اسما التفضيل وليسا على هذه الصيغة قلنا وزن افعل اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل وههنا وان لم يكن فى الحال لكنه فى الاصل وتُطُرِّقَ له تغير بعارض الاعلال وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن بناء افعل منه لان بناء افعل من غير الثلاثى المجرد مع محافظة تمام الحروف متعذر ومع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره اى لغير افعل لتفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم الالتباس بين افعل لتفضيل وافعل لصفة فان قيل هذا الدليل انما يستقيم اذا كان بناء افعل لصفة مقدما على بناء افعل لتفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء افعل التفضيل مقدما على بناء افعل لصفة قلنا بناء افعل الصفة مقدم على بناء افعل لتفضيل لان افعل لصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة باجهل وابله لانهما مشتقان من الجهل والبلاهة وهما من العيوب قلنا المراد بالعيب العيب الظاهر وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغى ان تصح اشتقاق احمق من حمق من غير شذوذ قلنا المراد بالعيب الغيب الظاهر اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا وان لم يكن العيب ظاهرا حقيقة لكنه ظاهر حكما باعتبار ظهور آثاره كما حكى من هَبَنَّقَةَ من

تعلیق الخرزات والعظام والخیوط بعنقه وهو ذو لحیة طویلة مثل زید افضل الناس
فان قصد ای اداء معنی التفضیل من غیره ای غیر الثلاثی المجرد توصل الیه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبیاضا وعمی یعنی یبنی اسم التفضیل من فعل
یدل علی الشدة والقوة وذکر مصدر الفعل الممتنع بعده علی سبیل التمیز واعطی هذه
الزیادة لذلك المصدر وقیاسه ای قیاس اسم التفضیل للفاعل ای اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لهما بالقیاس لکثر الالتباس فاقتصر علی ما هو الاشرف
وهو الفاعل وقد جاء للمفعول فی مواضع عدیدة نحو اعذر واشغل واشهر واعرف
ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او معرفا باللام لان الغرض من
اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی غیره فلابد من ذکر ذلك الغیر وهو لا یحصل
الا بهذه الامور الثلثة اما بمن والاضافة فظاهر اما باللام فلانه یشار بها الی المعین
بتعیین المفضل علیه فلا یجوز زید الافضل من عمرو یعنی لا یجوز الجمع بین الامرین
لئلا یکون ذکر احدهما لغوا فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
ولست بالاکثر منهم حصی ؛ وانما العزة للکاثر ؛ لانه جمع بین الامرین وهو غیر جائز
قلنا ان من فیه بتعیضیة لا تفضیلیة ولا زید افضل یعنی لا یجوز الخلو عنها لئلا
یفوت الغرض فان قیل هذه القاعدة منقوضة بالله اکبر لانه خال عن الامور
الثلاثة مع انه جائز فاجاب المص بقوله الا ان یعلم ای یجوز الخلو ان علم
المفضل علیه بالقرینة فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان عند الاضافة
احدهما وهو الاکثر ان تقصد به الزیادة علی من اضیف الیه فیشترط فی استعمال اسم التفضیل
بهذا المعنی ان یکون ای الموصوف بعضا منهم ای من القوم یعنی یکون الموصوف داخلا
فی المضاف الیه بحسب المفهوم وخارجا بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
من اسم التفضیل تفضیل الموصوف علی من شارکه فی المفهوم العام واما خروجه
بحسب الارادة فلئلا یلزم تفضیل الشیء علی نفسه مثل زید افضل الناس
فلا یجوز یوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم الیه والثانی ان تقصد به

[illegible]

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى الى المضاف اليه الخاص فلا يشترط فى استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون
موصوفه داخلا فى الجماعة نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل القريش وايضا يضاف
الى جماعة لا يكون موصوفه داخلا فى الجماعة نحو يوسف احسن اخوته وايضا يضاف
الى غير الجماعة نحو فلان اعلم بغداد فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز فى الاول اى فى
النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف الافراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل
بمن فى ذكر المفضل عليه فيفرد مثله والمطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة له لانه
مشابه باسم التفضيل المعرف باللام فى التعريف فيطابق مثله والثانى اى النوع الثانى
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والمعرف باللام
منه فلابد من المطابقة لان الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم
المانع وهو امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذى اى اسم التفضيل
المستعمل بمن مفرد مذكر لانه على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل من
او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة فى وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثانى يلزم
اجراء العلامة على كلمة اخرى حقيقة وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل الرفع على
الفاعلية فى مُظْهَر اى فى الاسم الظاهر اعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل
الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز
اما عمل النصب على المفعولية فليس بواقع اصلا لان مفعول اسم التفضيل ليس الا المفضل
عليه المفضل عليه اذا كان مذكورا فاعرابه جر فان قيل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله
تعالى هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب فى مَنْ قلنا ان
مَنْ فى هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يَعْلَمُ تقديره هو أَعْلَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ مَنْ
يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتميز فواقع بلا شرط اما
فى الظرف والحال فلانه يكفى لعملهما ادنى رائحة من الفعل وفى اسم التفضيل معنى
الفعل وهو الاشتمال على المعنى الحدثى نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما فى التميز فلان التميز ۱۸

ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتًا وفى اسم التفضيل معنى الفعل نحو زيد
افضل ابًا وعمل الرفع ايضًا على قسمين عمل الرفع فى الضمير وعمل الرفع فى الظاهر واما عمل الرفع
فى الضمير فواقع بلا شرط لان العمل فى الضمير عمل فى المقدر وهو اسهل فلا يحتاج
الى قوة العامل واما العمل فى الظاهر فمشروط بالشروط الثلثة لان الاصل فى العمل لفعل
لوضعه للعمل وما سواه انما يعمل لمشابهته اسم التفضيل ليس مشابهًا للفعل لانه ليس له
فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغى ان يعمل اسم التفضيل الرفع فى الاسم
الظاهر على الفاعلية لمشابهته باسم الفاعل فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث
كالصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن
وهو مفرد مذكر ابدًا واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغى ان يعمل اسم
التفضيل الرفع على الفاعلية فى الظاهر لانه وان فات مشابهته اللفظية لكن الزيادة
فى المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما فى صيغ المبالغة قلنا الزيادة فى اسم
التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة
المشابهة بالفعل والزيادة فى صيغ المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة فى اللفظ لشئ
ليحصل له صاحبه يعتمد عليه وهو فى المعنى لمسبب اى لمسبب ذلك الشئ ليحصل له اسم ظاهر
ويعمل فيه مفضل باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بالشئ الاول على نفسه باعتبار غيره اى
باعتبار تقييده غير الشئ الاول يعنى يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات
ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل
عليه منفيًا اى اسم التفضيل بحرف النفى ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النفى ويبقى
اصل الفعل مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن اسم التفضيل
وهو فى اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه ومعرب باعرابه وفى المعنى صفة الكحل لانه مسند
الى الكحل والكحل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد واسم التفضيل
منفى منفيًا بحرف النفى فان قيل لا نسلم ان الكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه
باعتبار عين زيد بل الامر بالعكس لان المقصود مدح كحل عين زيد لا مدح كحل عين الرجل قلنا

ان المفضل والمفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل ومفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكحل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعناية فالامر بالعكس والمص نظر الى اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحرف النفي فبقي المساواة والدنوة ثم زالت المساواة بقرينة العرف لان المساواة ابية لمقام المدح فبقي الدنوة فقط فصار حسن او لان الزيادة والمساواة زالتا معا بحرف النفي وفي العرف قرينة على توجه حرف النفي الى نفي المرتبتين فبقي الدنوة فقط فصار بمعنى حسن فان قيل لما كان زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد كما جاز في مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر وفي هذا المثال المفضل والمفضل عليه متغايران بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقي له قوة حتى يعود حكمه وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب المص بقوله مع انهم لو رفعوا اي احسن على الخبر والكحل على الابتدائية لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبي هو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان الخبر عامل في المبتدأ على مذهب البعض قلنا المراد بالمعمول ليس مطلق المعمول بل المراد به معمول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل والخبر ليس عاملا في المبتدأ من هذه الحيثية فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ والخبر معمولان للعامل المعنوي قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنوي

بل يحتاج بان يكون احدهما عاملا فى الآخر من حيث التفضيلية وههنا ليس كذلك **فان قيل** ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويقدم قوله منه فى عين زيد على الكحل فلا يلزم الفصل بالاجنبى **قلنا** على هذا التقدير وان لم يلزم الفصل بالاجنبى لكن يلزم فيه تعقيد من حيث اللفظ وهو الاضمار قبل الذكر وركاكة من حيث المعنى وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما يكون بالمسند اليه وهو غير مذكور **فان قيل** ينبغى ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ويكون التقدير هكذا ما رايت رجلا احسن فى عينه من الكحل هو فى عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** على هذا التقدير ايضا يلزم الاضمار قبل الذكر بالنظر الى الضمير المستكن فى احسن وركاكته من حيث المعنى كما عرفت آنفا **ونقول فى الجواب** من الاعتراضين ان كلامنا فى المثال المشهور وهذان التقديران ليسا من قبيل المشهور واعلم انه لما قرر مسئلة الكحل مع بيان شرائطها ومع بيان ما يعبر به عنها على الوجه الذى يطابق المقصود من غير زيادة ونقصان اراد المصنف التنبيه على ان التعبير عنها كما كان بالمثال المشهور كذلك يعبر عنها بعبارتين اخريين احدهما قصير منه والاخر اقصر منه فقال ولك ان تقول فى اداء هذا المعنى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد قصير من الاول بحذف الضمير المجرور وكلمة فى ولو حذف لفظ احسن واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود **فان قيل** المقصود تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد لا تفضيل حسن كحل عين الرجل على ذات زيد **قلنا** المعنى المقصود ظاهر بقرينة ان المفضل والمفضل عليه من جنس واحد **فان قيل** ينبغى ان يكون هذا المثال على حذف المضاف فيكون التقدير ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد **قلنا** ان معناه الان باق على ما كان عليه قبله لان هذه العبارة على حذف المضاف والاكتفا شرط عمل اسم التفضيل وهو الاتحاد الذاتى لتعدد الكحل فان قدمت اى اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه التى الكحل فيها مفضل عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما قدمت على اسم التفضيل ذكر العين على سبيل التشبيه

اذ الكحل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانيًا فيكون التقدير ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشئ بالشئ فى الوصف
وتفضيل الشئ على الشئ فى ذلك الوصف وبينهما منافاة قلنا المساواة بينهما فى اصل التكحل
والزيادة فى صفة الحسن فيكون تقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن
فيها الكحل فان قيل ينبغى ان يكون احسن مرفوعًا بالخبرية والكحل مرفوعًا بالابتدائية
وفى هذا المثال لا يلزم الفصل بالاجنبى قلنا المختصر فرع المطول والرفع بالابتدائية
فى المطول ممتنع فكذا فى المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فى
هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجرى فى المثال المشهور كذلك تجرى فى
قول الشاعر كما اشار اليه المصـ بقوله مثل ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا : اقل به ركب
اما العبارة الطويلة وصل البيت مع ما يليه فهذا مررت على وادى السباع ولا ارى : واديا
اقل به ركب منهم : فى وادى السباع اتوه تاية : واخوف الا ما وقى الله ساريا : واما العبارة
القصيرة فمررت على وادى السباع ولا ارى واديا اقل به ركب من وادى السباع اتوه تاية
اخوف الا ما وقى الله ساريا واما العبارة الاقصر فولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان قيل لم ترك المصـ صدر
البيت قلنا انما تركه ليكون مبتدئا على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المصـ
موصوف احسن فى المثال المشهور وذكر فى قول الشاعر مع ان كمال المماثلة فى ذكر الموصوف
قلنا المصـ فى بيان مقام الاختصار اولا وفى التشبيه ثانيا الفعل ما دل على معنى

بحث الفعل

فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن
الشئ او عن اللفظ او عن الفعل والكل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ
المنقوش فى القرطاس لانه شئ دال على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وليس
بفعل واما الثانى فلانه ينقض بنحو ضَرَبَ زيدٌ لانه لفظ دال على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة وليس بفعل بل الفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ
المحدود فى الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشئ ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم

شئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل المناسب ان يقول ما دلت قلنا ان تذكير الضمير باعتبار التعبير اعنى ما لا باعتبار المعبر عنه اعنى الكلمة فان قيل المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول اللفظ هو ما دلّ قلنا هذا انما يرد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصوفة بدليل تفسير الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى وعلى كلا التقديرين يلزم محذور اما على الاول فلان كلمة في للظرفية والظرف على قسمين زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع اليه واما على الثاني فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وكلمة في نقلت عن الظرفية بل صار بمعنى الاعتبار كما في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اى باعتبار ذاتها حكمها كذا واما تذكير الضمير في نفسه بناء على لفظ الموصول اعنى ما فان قيل على هذا يلزم التناقض في عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعر بكونها موصوفة وهذا الجواب يشعر بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوليتها اولى لان الاصل في المبتدأ التعريف والمعرفة لا يكون الا موصولة وما الواقعة في محل الخبر يجوز موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التنكير والنكرة لا تكون الا موصوفة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت انفا وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابقي ليس كائنا في نفسه لانه

مرکب من النسبة والزمان والحدث والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل واما الثانی فلان معناه التضمنی اما نسبة او حدث او زمان فالنسبة غیر مستقل والزمان وان کان مستقلا لکنه یلزم اقتران الزمان بالزمان والحدث وان کان مستقلا ومقترنا باحد الازمنة الثلاثة لکن یلزم الترجیح بلا مرجح واما الثالث فلان اخذ المعنی الالتزامی مهجور فی التعریفات واما الرابع فلان ما ورد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید **قلنا** المراد بکینونة المعنی کینونة مطلق المعنی ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمنی اعنی الحدث مستقل بالمفهومیة **وان قلت** ان الوارد علی المطلق وارد علی المقید لان المطلق لا وجود له الا فی ضمن المقید **فنقول** ان کلامنا فی الارادة لا فی الوجود ولا شك ان المطلق یراد بدون المقید **فان قیل** لما کان مآل کینونة المعنی فی نفس الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی الی امر واحد وهو استقلال بالمفهومیة فهما متساویان کیف یرجح الاول علی الثانی **قلنا** مرجح الاول علی الثانی المطابقة بما سبق فی وجه الحصر **فان قیل** تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دَخَلَ فیه اسماء الافعال لان معانیها مقترنة باحد الازمنة الثلثة ولا یکون جامعا لافراده لانه خرج منه الافعال المنسلخة لان معانیها غیر مقترنة باحد الازمنة الثلثة **قلنا** المراد بالاقتران وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غیر مقترنة بحسب الوضع لکن اقترانها بعارض الاستعمال والعوارضُ لا تعتبر والافعال المنسلخة مقترنة بحسب الوضع لکن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قیل** تعریف الفعل لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه المصدر لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة فی نفس الامر **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم لا فی التحقیق **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا من دخول الغیر لانه دخل فیه اسم الفاعل فی مثل زید ضارب امس او الان او غدا لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فی الفهم **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران فی الفهم عن اللفظ الدال علیه لا علی القرینة الخارجیة وههنا

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترنا بالزمانين كان مقترنا بالزمان الواحد بالطريق الاولى لوجود الواحد في الاثنين او لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول قد لانها وضعت في الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وهما مختصان بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به اعني قد والسين وسوف لان الاول دال على الاستقبال القريب والثاني دال على الاستقبال البعيد وهما مختصان بالفعل وكذا لفظ دال عليهما مختص به والجوازم لان بعضها وضعت في الاصل لنفي الفعل كلم ولما وبعضها للطلب كلام الامر او النهي عنه كلام النهي وبعضها للتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى اللحوق لا يصح لان اللحوق نسبة بين اللاحق والملحوق ليس قابلا للذكر في الاول واللحوق في الآخر وانما خص لحوق تاء التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل والفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فينبغي ان تلحق بالصفات ايضا قلنا الصفات مستغنية عنها للحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف رعاية للتعادل والساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطي الخفيف للثقيل رعاية للتعادل فان قيل هذا ينقض بتاء ضَرَبَتَا لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة في الاصل ولا شك ان التاء في ضَرَبَتَا في الاصل ساكنة والحركة عارضة للحوق الالف ونحو تاء فعلت المراد بتاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لغيره قلنا نعم لكن حط فرق يمنع احد

اللفظ الدال

اللفظ الدال جزم

نوعی الضمیر تحرزا عن لزوم تساوی الفرع والاصل **فان قیل** التساوی یدفع بمنع
المستکن فلم خصص للبارز بالمنع **قلنا** انما خص للبارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر
فهو اولی بالتعمیم **الماضی** ما دل علی زمان قبل زمانک **فان قیل** هذا التعریف ٦٠ سبق
لا یکون جامعا لافراده ولا مانعا عن دخول الغیر فیه اما عدم کونه جامعا فلانه
خرج منه الماضی الداخل علیه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم کونه
مانعا فلانه دخل فیه المضارع المجزوم بلم **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا
شك ان الماضی الداخل علیه اداة الشرط دل علی زمان قبل زمانک وان عرض الیه
الاستقبال بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا یدل علی زمان قبل زمانک بحسب الوضع
وان عرض الیه المضی بعارض دخول لم **فان قیل** المتبادر من القبلیة القبلیة الزمانیة
فحینئذ یلزم للزمان زمان **قلنا** المراد بالقبلیة القبلیة الذاتیة التی تکون بین اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان علی الزمان انما یکون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا یلزم للزمان
زمان **فان قیل** هذا التعریف یصدق بمثل امس لانه دل علی زمان قبل زمانک **قلنا** المراد
بما الموصولة الفعل لا لفظ ولا شیء حتی یرد النقض مبنی علی الفتح اما البناء فلعدم وجود علة
الاعراب فیه وهی عروض المعانی المعتورة علیه والمشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء علی
الحرکة دون السکون الذی هو الاصل فی البناء فلمشابهته المضارع ووقوعه موقع الاسم
واما البناء علی الفتح فلکونه اخف الحرکات **فان قیل** هذا ینتقض بنحو دعا ودعی لانه ماض
لیس بمبنی علی الفتح **قلنا** الفتح اعم من ان یکون لفظا نحو ضرب او تقدیرا نحو دعی غیر
الضمیر المرفوع المتحرک فانه لو کان مع الضمیر المرفوع المتحرک فهو مبنی علی السکون لئلا
یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیات فیما هو کالکلمة الواحدة حکما والواو لانه لو کان
مع الواو فهو مبنی علی الضمة لفظا کضربوا وتقدیرا کرموا لان الواو یقتضی ضمة ما قبلها ٦٠ سبق
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأیت لوقوعه مشترکا بین الحال والاستقبال
کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددة وتخصیصه بواحد من زمانی الحال والاستقبال
کتخصیص واحد من معانی المشترک بواسطة القرائن بالسین وسوف **فان قیل** لم خالف المص

عن تعريفات القوم وهي المضارع ما في اوّله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
ما دلّ على زمان يترقب **قلنا** انما خالف عن تعريفات القوم لان تعريف المصنف يدل
على وجه تسمية المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة هي
المشابهة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعريفات القوم فانها لم تدل على هذا
المعنى فالهمزة للمتكلم مفرداً والنون له اذا كان مع غيره لانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب مطلقا لان هذه التاء في الاصل واو والواو من منتهى المخارج والمتكلم منتهى
الكلام وبينهما مناسبة ثم قلبت الواو تاءً لئلا يلزم اجتماع الواوات في مثل ووجل
في حالة العطف وللمؤنث والمؤنثين غيبةً **فان قيل** لم لم يجعل المؤنث والمؤنثين بالياء
كما في امثلة الغائب المذكر **قلنا** لئلا يلزم الالتباس بين الغائب المذكر والمؤنث **فان قيل**
فعلى هذا يلزم الالتباس بين الغائب المونث والمخاطب المذكر **قلنا** هذا الالتباس مرفوع
لان المخاطب محسوس **فان قيل** ان غيبةً حال عن المؤنث والمؤنثين ولا بد من المطابقة
بين الحال وصاحبها في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا مطابقة بينهما **قلنا**
ان غيبةً مأوّل بتاويل الغائبات نظراً الى معنى المؤنث والمؤنثين **او نقول** ان العبارة محمول
على حذف المضاف اي ذو غيبة والياء للغائب غيرهما لان الياء من وسط المخارج والغائب واسطة ام ۱
بين المتكلم والمخاطب وبينهما مناسبة **فان قيل** انّ قوله غيرهما بدل عن الغائب ولا يبدل النكرة
عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا صفة ههنا فكيف يصح
جعله بدلاً عن الغائب **قلنا** ان الغير وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة
الصرفة فهي في قوة النكرة الموصوفة **او نقول** ان غيرهما بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي **فان قيل** هذا منقوض بنحو ينصر ويضرب ويعلم
فانه رباعي وحروف المضارع مفتوحة **قلنا** المراد بالرباعي ما كان ماضيه على اربعة ج ۱ ه
احرف سواء كانت اصلية كدحرج اوّلا كافعل وفعّل وفاعل واما الضمة في باب الافعال
فلئلا يلتبس بمضارع الثلاثي المجرد واما الابواب الثلاثة الأخر فمحمولة عليه طرداً للباب
فان قيل حمل القليل على الكثير اولى اذا لم يكن في القليل فساد الالتباس وههنا

في القليل فساد الالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس مفتوحة فيما سواه لان
ما سواه كثير من حيث الاستعمال ومن حيث الحروف والكثرة يقتضي التخفيف فخففوه باختيار
الفتحة ولا يعرب من الفعل غيره لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عروض المعاني
المعتورة او المشابهة التامة بالاسم اذا لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احد نونيه يكون مبنيا اما في الاول فلانها لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب في وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لزم
اجراء الاعراب على كلمة اخرى حقيقة واما في نون جمع المؤنث فلانها مشابهة لنون جمع مؤنث
في الماضي يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله
اذا لم يتصل الخ قيد قوله ولا يعرب من الفعل غيره فينبغي ان يكون عدم اعراب الغير
مقيدا بعدم اتصال النون وعند اتصال النونين يكون الغير معربا والامر ليس كذلك
بل غير المضارع لم يكن معربا اصلا قلنا ان قوله اذا لم يتصل قيد للمقدر لا للمذكور فيكون
التقدير ولا يعرب من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذا لم يتصل الخ ولا شك ان اعراب
المضارع مقيد بعدم اتصال النون واعرابه رفع ونصب يشترك الاسم في هذين النوعين من
الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كالجر يختص بالاسم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا والسكون
في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو يقول
ويبيع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالصحيح
الصحيح في اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن في آخره حرف علة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى والمتصل
به ذلك بالنون وحذفها فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب تابع للجر في الاسماء مثل يفعلان ويفعلون
وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لان الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظا
لخفة الفتحة والحذف لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة والمعتل بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف ساكن وضعا لا يقبل الحركة اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف
لان الجازم لما لم يجد الخ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان في عامل

المضارع مذهبين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فمذهب الكوفيين هو التجرد
عن الناصب والجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وانما يرتفع لوقوعه موقع
الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم فان قيل ان
المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان قلنا
المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذى يضرب فى الاصل الذى ضارب هو ويقوم
الزيدان فى الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان لان قائمان
معرب بالحرف ويقوم معرب بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع فى نحو سيقوم زيد وسوف يقوم
زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا
ان السين صار كاحد اجزاء الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم فى السين لا فى سوف لانه
ليس جزءا قلنا ان سوف فى حكم السين فان قيل المضارع فى كاد زيد يجئ ليس واقعا
موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل فى خبر افعال المقاربة الاسم وانما عدل عنه لما يجئ
فى باب افعال المقاربة وينصب بأَنْ ولَنْ وإذَنْ وكَىْ وبأَن مقدرة بعد حتى ولام كى ولام
الجحود نحو مَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ لان هذه الثلثة حروف جارّة وهى لا تدخل الا على الاسم
فلا بد من تقدير أَنْ ليجعل الفعل بتاويل المصدر والفاء نحو زُرنى فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانهما عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وعطف الخبر
على الانشاء ممتنع فلا بد من تقدير أَنْ ليأوّلَ الفعل بتاويل المفرد وعطف على السابق
واو نحو لالزمنّك او تعطينى حقى لان او بمعنى الى او الّا والاول من الحروف الجارة والثانى
من اداة الاستثنا وكلاهما مختصّان بالاسم فلابدّ من تقدير ان المصدرية ليجعل الفعل
بتاويل المصدر ليصح دخول حرف الجر عليه والاستثنا وعليه فان التى ينتصب بها المضارع عنه
مثل اريد أَنْ تُحسِنَ الىّ مثال النصب بالفتحة وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ مثال النصب بحذف
النون فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ فان المضارع وقع

بعد أنْ مَعَ انه لا يكون منصوبا فاجاب المصؐ بقوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من
المثقلة وليست هذه لان المخففة من المثقلة دالة على تحقيق فيناسب العلم بخلاف
ان الناصبة المصدرية فانها للطمع والرجاء فلا يناسب العلم نحو عَلِمْتُ أنْ سَيَقُوْمُ
وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلائم المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلائم ان المصدرية ولن
مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم التناقض في قوله تعالى
لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتّٰى يَأْذَنَ لِيْ أَبِيْ لان لن يكون للتابيد وحتى يَأْذَنَ لِيْ أَبِيْ للانتهاء واذن
اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها فهو في
حكم المقدم عليها واذن ضعيف العمل يعمل في المعمول المتاخر لا في المتقدم وكان الفعل
مستقبلا لكونه جوابا وجزاءً وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل أَسْلِمْ اِذَنْ تدخل الجنة
واذا وقعت بعد الواو والفاء ففيها الوجهان النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعاطف
والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفا وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطمع والرجاء وهما لا يتصوران الا في المستقبل بمعنى كي
او الى ليكون نصا في معنى حتى الجارة ويكون باعثا على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان المتكلم ايضا وكنتُ سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا وحالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى كي او الى واستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضا فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف
ابتداء اي لا يكون مرتبطة بما قبلها ارتباطا لفظيا من حيث الاعراب والمشاركة في العامل
من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستانف عما قبله ويجب السببية اي
سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة لانها لو كان حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيلزم فساد المعنى واسرت حتى تدخلها لانه لا يمكن سببية ما قبلها لما بعدها لان ما قبل حتى في هذا المثال مشكوك الوجود وما بعدها مقطوع الوجود فلو كان ما بعدها سببا لما قبلها يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها لان التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطعا عما قبلها لا يلزم فساد المعنى وايهم سار حتى يدخلها لان السير في هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك في تعين الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد نفي بعد نفي لكان مثل وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ **فان قيل** لما كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل **قلنا** ان هذه العبارة على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض ليبعد بتقدم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **فان قيل** كما ينصب المضارع بعد الامر والنهي بان المقدرة كذلك ينصب بعد الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك **قلنا** ان الدعاء مندرج في الامر والنهي **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفي كذلك ينصب بعد التحضيض نحو قوله تعالى لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُوْنَ مَعَهُ نَذِيْرًا **قلنا** التحضيض مندرج في النفي لاستلزامه نفي الفعل **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد التمني كذلك ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلٰى إِلٰهِ مُوْسٰى **قلنا** الترجي مندرج في التمني **فان قيل** كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها كما في قول الشاعر

شعر ساترك منزلى لبنى تميم ؛ والحجاز فاستريحا ؛ قلنا هذا محمول على ضرورة
الشعر والواو بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
وان يكون قبلها مثل ذلك فى كون احد الاشياء الستة وامثلة الواو يعلم بامثلة الفاء بابدال
الفاء بالواو ويشترط معنى الى اَن او الا اَنْ فان قيل الظاهر من كلام المصنف اَنَّ اَنْ فى
قوله بشرط معنى الى اَن او الا اَنْ داخلة فى مفهومهما فيلزم من تقدير اَنْ بعدها تكرارها
قلنا اَنَّ اَنْ فى قوله بشرط معنى الى اَنْ او الا اَنْ ليس من مفهوم الى اَنْ او الا ان بل
المفهوم منهما هى اَن المقدرة بعدهما والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فان قيل
الظاهر منه الحروف العاطفة المذكورة سابقا والامر ليس كذلك بل كما يجرى هذا الحكم فيها
كذلك فى غيرها من الحروف العاطفة قلنا المراد بالحروف العاطفة مطلقها سواء كانت
مذكورة او غير مذكورة وانما قدر ان بعدها بشرط كون المعطوف عليه اسما صريحا
لان عطف الجملة على مفرد ممتنع فلابد من تقدير اَنْ بعدها ليأول الفعل بالمصدر ويصح
عطف ما بعدها على ما قبلها مثل اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
اى ضربك زيدا وشتمك فان قيل ان قوله والعاطفة اما مرفوع معطوف على قوله
حتى اذا كان مستقبلا او مجرور معطوف على قوله بان المقدرة بعد حتى فان كان الاول
فالمراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما مطلقها او الحروف العاطفة المذكورة فعلى الاول
يلزم فى التفصيل بيان ما لم يكن فى الاجمال وعلى الثانى يلزم تخصيص الحكم بالبعض
وليس الحكم مخصوصا به وان كان الثانى فالواجب على المصّ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر الحروف العاطفة قلنا انه مرفوع معطوف على حتى فى قوله وحتى اذا
كان مستقبلا لكن الحروف العاطفة على قسمين قسمٌ تقدير اَن بعده مشروط بشرطين
احدهما الشرط المخصوص والثانى مشترك بين هذه الحروف العاطفة المذكورة وغيرها
وقسمٌ غيرها فتقدير اَنْ بعد الحروف العاطفة المذكورة مشروطة بشرطين شرط مخصوص
بها وشرط مشترك بينها وبين غيرها فذكرها المصّ مرتين اولًا مع الشرط المخصوص بها والثانى

عه المذكورة كما كان قبل الفاء ١٢

مع الشرط المشترك بينها وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعاطفة لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح واما حتى التي بمعنى الى فمحمولة على الاول لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لا في اللام عليها لئلا يلزم توالي اللامين المتحركين هما لام كي ولام لا كما في قوله تعالى لِئَلَّا يَعْلَمَ فان قيل كما يقدر ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه فلم خص المصنف تقدير ان فيها قلنا مراد المصنف تقدير ان في هذه المواضع مع العمل وتقدير ان في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيرا ما يقدر ان مع العمل في غير هذه المواضع كما في قول الشاعر الا ايها اللائمي احضر الوغى: قلنا تقدير ان في هذا المثال مع العمل شاذ لا اعتبار له

ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى

فان قيل كما يجزم المضارع مع هذه الكلمات كذلك يجزم مع كيفما واذا فلم لم يذكرهما في الجوازم فاجاب المصنف بقوله واما مع كيفما واذا فشاذ اما الشذوذ في كيفما فلانه لعموم الاحوال كما في قول القائل كيفما تقرأ أقرأ ويتعذر استواء قراءتي قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان هذه الكلمات انما يجزم المضارع لاشتمالها على معنى ان واما اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابهام واذا للقطع وبينهما منافاة وبان مقدرة

فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا لان معنى قوله لم يضرب زيد يعني ما ضرب زيد ولما مثلها ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الميم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر هی المطلوب بها الفعل فان قیل کما یجزم المضارع بلام الامر کذلک یجزم بلام الدعاء نحو لیغفر لنا الله قلنا لام الدعاء داخل فی لام الامر وهی مکسورة من وجهین اما الاول فلئلا یلتبس بلام الابتدائیة التاکیدیة واما الثانی فلانها مشابهة باللام الجارة فی الاختصاص ولام الجارة مکسورة فهی ایضا مکسورة ولام النهی هی المطلوب بها الترک وکلم المجازاة تدخل علی الفعلین لسببیة الاول ومسببیة الثانی فان قیل ان سببیة الاول لا یستقیم فی مثل ان تکرمنی الان فقد اکرمتک امس وفی مثل قوله تعالی اِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَاِنَّهُمْ عِبَادُکَ وَاِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَاِنَّکَ اَنْتَ الْعَزِیْزُ الْحَکِیْمُ قلنا تقدیر الجزاء فی امثال هذه الجمل الشرطیة واقامة علة مقامه فیکون التقدیر ان تکرمنی الان فقد ادیت حقی لانی قد اکرمتک امس ان تعذبهم فلا تظلم فی شیء لانهم عبادک وان تغفر لهم فلا تعذب فانک انت العزیز الحکیم فان قیل ان کلم المجازاة لا تجعل لشیء سببا لشیء اخر فکیف یستقیم قولهم ان کلم المجازاة تجعل الفعل الاول سببا للثانی قلنا المراد بجعلها الشیء سببا ان المتکلم اعتبر سببیة شیء لشیء وجعل کلم المجازاة دالة علیها بل المتکلم اعتبر ملزومیة شیء لشیء سواء کان الشیء الاول سببا حقیقیا للثانی اولا کما فی قوله ان تشتمنی فاکرمتک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام ولا الاکرام مسببا حقیقیا له لا ذهنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک السببیة بینهما اظهارا لمکارم الاخلاق یعنی انه منها بکان یصیر الشتم الذی هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاکرام عنده ویسمیان شرطا وجزاء اما کون الاول شرطا لانه شرط لتحقق الثانی واما کون الثانی جزاء لانه بناء علی الاول کبناء الجزاء ولانه علی الشرط فان کانا مضارعین او الاول فالجزم ای جزم المضارع واجب لانه یتعلق بالجازم مع صلاحیة المحل وان کان الثانی فالوجهان الجزم لانه تعلق بالجازم مع صلاحیة المحل والرفع لضعف التعلق بسبب حیلولة الماضی الفعل بغیر المعمول وان کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا مثل قوله تعالی اِنْ یَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنی مثل قوله تعالی اِنْ کَانَ قَمِیْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْکٰذِبِیْنَ ای فقد صدقت لم یجز الفاء لتحقق تاثیر حرف الشرط وهو قلب معنی الماضی الی المستقبل فلا یحتاج الی رابط اخر وهو الفاء فاذا قال بغیر قد احترز به عن الماضی الذی هو تلبس بقد ۱۹

فان ههنا دخول الفاء على الجزاء واجب لان قد مقررة للماضي في المعنى ومنعت حرف الشرط عن التغير فلابد من رابط آخر هو الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان حرف الشرط لم يؤثر في المعنى كما يؤثر في معنى الماضي واما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصصه للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا مثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ومثال ترك الفاء مثل قوله تعالى اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ اَلْفٌ يَغْلِبُوْا اَلْفَيْنِ والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا هما مذكوران فالفاء لازمة لان الجزاء في غيرهما اما ماضيا بقد او الجملة الاسمية او الامر او النهي او التمني او العرض في جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فلابد من رابط وهو الفاء ويجئ اذا مع الجملة الاسمية لان معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتنبيه على حدوث امر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَاهُمْ يَقْنَطُوْنَ اي فهم يقنطون وان مقدرة اي يجزم المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي قصد سببية ما قبلها لما بعدها لان هذه الاشياء تدخل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وحرف الشرط ليس مذكورا في اللفظ فعلم انه مقدرة نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت واما الامتناع عند الجمهور فلان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر الفساد فان قيل كثيرا ما يكون المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما بان مقدرة كما في قوله تعالى فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِيْ وقوله تعالى ثُمَّ ذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ وقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار قلنا هذا الحكم فيما اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب رفعه اما .. بالوصفية كما

فلان

في المثال الاول او بالحال كما في المثال الثاني او بالاستيناف كما في المثال الثالث **الامر** صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ مثال الامر **فان قيل** على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف لمثال الامر والمقصود تعريف عين الامر **قلنا** المراد بمثال الامر صيغة الامر بقرينة الاصطلاح لانهم يذكرون الامثلة ويريدون بها الصيغ **فان قيل** لما كان المراد بالمثال الصيغة فلم اختار الصيغة على الامر **قلنا** الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري فاراد النص على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا قوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالى فَبِذٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوْا وحكم اخره في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون واما بحسب الصورة حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم اعطي حكمه **فان قيل** ان حكم المجزوم يختص بالمجزوم فكيف يوجد في اخر الامر حكم المجزوم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وايضا يلزم حلول عرض واحد في محلين مختلفين وهو محال **قلنا** عبارة المص محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم اخره مثل حكم المجزوم لا عين حكمه حتى يرد النقض فان كان بعده ساكن ليس برباعي المراد بالرباعي ما يكون فيه اربعة احرف زيدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومة ان كان بعده ضمة لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتحة وايضا لئلا يلزم الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواه اما في مكسور العين فلئلا يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الضمة واما في مفتوح العين فلئلا يلتبس بالماضي المجهول من باب الافعال على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة لان الهمزة ليست بوصلية بل

فعل ما لم يسم فاعله

منه الهمزة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** **فان قيل** ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانهما فى طرفى النقيض فكيف يضاف احدهما الى الاخر **قلنا** اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ويراد بما الموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله **فان قيل** لما كان ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلنا** اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا **فان قيل** الظاهر ان الضمير فى كان راجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذى حذف فاعله ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره والفعل لا يصير مجهولا الا بعد ضم اوله وكسر ما قبل اخره فحينئذ يلزم ضمة المضموم **قلنا** ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى اريد حذف فاعله كما فى قوله تعالى وَاِذَا قَرَاْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ فيكون التقدير وان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله الخ **اونقول** ان الضمير فى كان راجع الى الفعل الذى حذف فاعله بطريق المجاز باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله وكسر ما قبله لان معناه غريب فاختير له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى **فان قيل** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل على غرابة المعنى فلم لم يختره **قلنا** ان وزن فِعُلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة فى اختياره ويضم الثالث مع همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر من هذا الباب فى الدرج والوقف والثانى مع التاء لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم من باب التفعيل فى تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة فى تفاعل والمضارع المعلوم من باب الفعللة فى تفعلل خوفا للبس ومعتل العين الافصح قِيلَ وبِيعَ

فان قیل هذا منقوض بمثل طوی وروی فانه معتل العین ولا ینقلب العین فیه الفا **قلنا** المراد بمعتل العین ما یکون عینه معتلا فقط فانه لوکان لامه معتلا ایضا لا یعل عینه لئلا یفضی الی اجتماع الاعلالین فی المضارع **فان قیل** لا بد من قید آخر وهو ان یکون معتل العین منقلبة عینه الفا لئلا یرد علیه مثل عُوِرَ وصِیدَ لانه معتل العین فقط ولا یعل عینه **قلنا** ان معتل العین ینقلب العین فیه الفا اذا لم یکن ما قبلها فی حکم السکون و فی عُوِرَ ما قبلها فی حکم السکون لانه من العیوب والاصل فی الافعال التی من العیوب هو المزید لا المجرد فیکون ما قبلها فی عور فی حکم ما قبل عین اِعْوَرَّ و اما صِیدَ فانه شاذ **فان قیل** لم خص معتل العین بالذکر مع ان حکمه معلوم مما سبق **قلنا** انما خص بالذکر لزیادة غموض واختلاف فی المبنی للمفعول من ماضیه اما الغموض فهو نقل الکسرة الی ما قبلها ثم ابدال الواو بالیاء و اما الاختلاف فیه فان فیه لغات ثلثة کما قال المص **فان قیل** ان علة التخصیص بالذکر هی الغموض والاختلاف وهذه العلة منتفیة فی المضارع المجهول فلم خص معتل العین منه بالذکر **قلنا** انما خص معتل العین من المضارع المجهول بالذکر للتبعیة للماضی وجاء الاشمام وفی الاشمام اختلاف فان قال بعضهم هو ان تمیل بکسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعدها نحو الواو قلیلا اذ هی تابعة لحرکة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتین فقط مع کسر الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتی بضمة خاصة بعدها یاء ساکنة والمراد بالاشمام فی هذا الموضع الاشمام بالمعنی الاول والغرض من الاشمام الایذان بان الاصل فی اوائل هذه الحروف الضمة وجاء الواو ومثله ای مثل باب الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب اختیر وانقید فی مجیئ اللغات الثلاث کاختیر وانقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون استخیر واقیم لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل وان کان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره لخفته وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین ینقلب العین فیه الفا لتحرک حرف العلة و انفتاح ما قبلها حقیقة او حکما **المتعدی**

وغیر المتعدی فالمتعدی ما یتوقف فهمه علی متعلق

المتعدی و غیر المتعدی

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل اللازم اذ فهمه موقوف على متعلقه وهو الفاعل **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق الفعل به **فان قيل** ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق الفعل اللازم به فالاشكال باق على حاله **قلنا** المراد بالمتعلق امر غير الفاعل و يتوقف فهم الفعل عليه وليس هو الا المفعول به **فان قيل** لم خص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة **قلنا** انّ كلّ فعل لا بد له من فاعل و فهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والصدور او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل و قائم به او مسند اليه و لا يقال في الاصطلاح انه متعلق فانّ التعلّق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب و غير المتعدي بخلافه كقعد و المتعدي الى واحد كضرب و الى اثنين كاعطى و الى الثلثة كاعلم و ارى وهما اصلان في التعدية الى المفاعيل الثلثة لانهما كانا في الاصل متعديين الى المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر وَاَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَاَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ وهذه الافعال ليست اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى اعلم و هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الذكر و الاقتصار عليه الثاني والثالث كمفعولي علمت في جواز ذكرهما وحذفهما معا **افعال القلوب** انما سميت بافعال القلوب لان جميعها يصدر من القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها للشك وبعضها لليقين **فان قيل** ليس شيء منها للشك المقتضي للتساوي الطرفين فكيف يصح تسميتها بافعال الشك **قلنا** المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قبيل اطلاق العام على الخاص و هي ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وهذه الثلثة للشك و عَلِمْتُ و رَأَيْتُ وَوَجَدْتُ وهذه الثلثة لليقين وزَعَمْتُ مشترك بين الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منه العمل في اجزائها و عمل الفعل في

جملة فعلية متعذر اما فى الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل فى فعل آخر واما فى الجزء الثانى فلانه معمول للجزء الاول فلوكان معمولا للفعل لزم توارد العاملين على معمول واحد وهو محال فتنصب الجزئين على انهما مفعولان لها ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما

ذكر الآخر لان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول وبقول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا ؛ طالما قد وشى بنا الاعداء فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز بلا قرينة وفى هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلا من

المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وحذف الفضلة جائز ومنها جواز الالغاء

اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا وجاز اعمالها ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالغاء فى معنى الظرف فمعنى زيد ظننت قائما زيد قائم فى ظنى فان قيل كما يلغى عملها على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه فلم خص الالغاء بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالغاء الالغاء على الجواز والالغاء فى هذه الصور واجب فان قيل ان مطلق الالغاء من خصائصها فلم خص هذا الالغاء الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالغاء بالذكر لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق لان هذه الحروف الثلثة قد تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب الجزئين فروعيت الحروف من حيث اللفظ وروعيت الافعال من حيث المعنى

ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد مثل علمتنى منطلقا

ولا يجوز ذلك فى سائر الافعال فلا يقال ضربتنى بل يقال ضربت نفسى وذلك لان الاصل ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول به متأثرا والمؤثر يغاير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان معنى فلابد من تغايرهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **فان قيل** ان الضميرين فى ضربت نفسى يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم **قلنا** ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان **فان قيل** ان الدليل المذكور كما يجرى فى غير افعال القلوب كذلك يجرى فيها ايضا فان الفاعل والمفعول الاول فى مثل علمتنى منطلقا متحدان لفظا ومعنى فلابد من مغايرتهما لفظا لحصول المغايرة بقدر الامكان **قلنا** ان مفعولها الاول ليس مفعولا به فى الحقيقة بل مفعولها مضمون الجملة وهو ليس بضمير فلا يرد الاشكال **فان قيل** فَقَدْتُنِى وعَدِمْتُنِى ليسا من افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فيهما ضميران متصلان لشئ واحد **قلنا** انهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض **فان قيل** ان الفاعل والمفعول ضميران لشئ واحد فى مثل قول الشاعر **شعر** لقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وكذلك قوله تعالى اِنِّىٓ اَرَانِىٓ اَعْصِرُ خَمْرًا مع انهما ليسا من افعال القلوب بل الاول رؤية بصرية والثانى رؤية علمية **قلنا** ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية القلبية ولبعضها معنى اخر **فان قيل** لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت **قلت** المراد بالمعنى الاخر المعنى الذى هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم

انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت **الافعال الناقصة** ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها فكيف وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط **قلنا** هذا التقرير هو العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

الافعال الناقصة

لاتمامه **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة **فاجاب** شارح الرضى ان الصفة
مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدره والصفة فى الافعال
التامة عين مصدرها فترقا **واجاب** الشارح باجوبة ثلثة **حاصل الاول**
ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير
لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها **وحاصل الثانى**
ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولاشك ان كل جزئى تمام
الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة
منها **وحاصل الثالث** ان اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن

حدها وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
ومازال ومافتى ومابرح ومادام وليس وقد جاء من الافعال الناقصة لفظ
جاء كما فى قول الشاعر ما جاءت حاجتك ففى جاءت الضمير المستكن الراجع الى الغارة
فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او فى جاءت الضمير المستكن الراجع الى ما فهو اسم
وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر وقعدت كانها حربة ففى قعدت ضمير مستكن راجع
الى الشفرة هو اسمها وكانها حربة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فمعنى
صار مثلا الانتقال والاثر المترتب عليه كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية لمعنى زيد
غنى اعطى الخبر وهو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكونه فاعلا وتنصب الثانى لشبهه
بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا
دائما مثل كَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا او منقطعا مثل كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

كقول الشاعر **شعر** بيتها قفر والمطى كأنها ؛ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ؛ اى صارت
۱:۲ فراخا ويكون فيها ضمير الشان كقول الشاعر **شعر** اذا مت كان الناس صنفان شامت
والاخر مثن بالذى كنت اصنع ؛ وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كُنْ فَيَكُوْنُ وزائدة
وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كما فى قوله تعالى كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ
كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا **فان قيل** لم ذكر هذين القسمين مع انهما ليسا من الافعال
الناقصة **قلنا** انما ذكر استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتعدى بالى نحو
صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو **فان قيل** لم لم يذكر كونها تامة **قلنا**
ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم **فان قيل** ان آل ورجع وارتد
واستحال وتحول ايضا بمعنى صار فلم لم يذكر فى الافعال الناقصة مثل آل زيد غنيا اى
صار زيد غنيا ورجع زيد مقيما اى صار زيد مقيما فارتد بصيرا اى صار يعقوب بصيرا وان
العداوة تستحيل مودة اى صارت العداوة مودة ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا ؛
اى صار ابؤسا **قلنا** هذه الافعال ملحقة بصار فلم يذكرها اكتفاء بصار واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها التى هى مدلول عليها بالمادة لا مدلول عليها بالصيغة
مثل اصبح زيد كاتبا اى حصل كتابته فى وقت الصباح **فان قيل** ان كل فعل يدل
على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم خص هذه الافعال الثلثة بهذا الحكم **قلنا** المراد
بالاوقات ههنا الاوقات المدلول عليها بموادها لا بصورها بخلاف سائر الافعال
فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار زيد غنيا وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل فى هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما تقول ظل زيد سائرا اى حصل سيره فى تمام النهار وبات زيد نائما
اى حصل نومه فى تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبى بالغا اى صار الصبى بالغا

وبات الشاب شيخا **فان قيل** ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا نحو ظلت مكان كذا وبت بيتا طيبا فلم يذكرهما تامين **قلنا** لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم **فان قيل** ان اضحى وعاد وغدا وراح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها في مقام التفصيل **قلنا** ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اى كائنة بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا زيد اذا مشى في وقت الغداة وراح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى كونها تامة وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله **فان قيل** ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال الله غالبا ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته **قلنا** المراد بالثبوت لفاعلها من وقت قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت **فان قيل** ان اعتبار الاستمرار يستقيم في معانيها لدلالة النفي عليه واما اعتبار الصلاحية والقابلية فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة **قلنا** ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا لان العقل لا يقبل امارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود **فان قيل** هذا ينقض بقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه لم يدخل عليه اداة النفي **قلنا** ان حرف النفي مقدر فيه اى لا تفتؤ تذكر يوسف وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها لان ما في دام مصدرية فيكون ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر شائع فقدر الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافادة فلا بد من كلام قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المص بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام اى وجود الكلام المستقل لانه ظرف لان ما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافادة

فلابد من كلام آخر لحصول لفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس زيد قائما اى ليس زيد قائما الآن وقيل مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما في قول القائل ليس خلق الله مثله وتارة بزمان الاستقبال كما في قوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ هذا في الاستعمال وكلامنا في الوضع والوضع موجود في الحال لا في الماضي والاستقبال ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز **فان قيل** على هذا ينبغي ان يجوز تقديم فيهما خبر ما ولا على اسمها لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع **قلنا** ان تقديم المنصوب على المرفوع جائز في ما كان عامله قويا اعني الفاعل والعامل ههنا حرف **فان قيل** المراد بجواز التقديم لا يخلو اما بمعنى الامكان الخاص المقتضي لسلب الضرورة من الجانبين فهو منقوض بنحو كم كان مالك ونحو صاعدي وصديقي لان التقديم في الاول واجب والتاخير في الثاني واجب اما بمعنى الامكان العام المقتضي لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض بنحو كم كان مالك لان التقديم ههنا واجب **قلنا** المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص عند عدم ما يقتضي تقديمها وتاخيرها وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم هو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضى التاخير هو الالتباس لتقدير الالتباس **ونقول** العدم عند عدم ما يقتضي تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل فيعمل في المعمول المتقدم والمتاخر وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلان النفي يقتضي الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لفات صدارة النفي واما في المصدرية فلان المصدر ضعيف العمل فلا يعمل في المعمول المتقدم خلافا لابن كيسان في غير ما دام لان النفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا **فان قيل** ان قوله خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه **قلنا** الفعل ههنا مقدر اي يخالف في هذا الحكم خلافا لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضي ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والاخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضي ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف فيه **فان قيل** في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعني البصريين والكوفيين فالواجب على المص ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضي المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنى التفاعل وهو ليس **ثم اعلم** ان فيه مذهبين احدهما مذهب الكوفيين والاخر مذهب البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الصورة ومذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في المعنى **افعال المقاربة** ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء او حصولا او اخذا فيه الدنو الرجائي ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل والدنو الاخذي ان يكون للمتكلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه في الخبر فالاول عسى خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلان عسى معناه مقاربة الشخص الى فعل في الاستقبال وذلك لا يتصور الا في المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجي المقصود في عسى وهو غير منصرف لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها ثم في عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية والثاني ان يذكر بعده فعل مضارع مصدر بان فعلى الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني كان عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح الحمل لعدم صحة حمل الوصف على الذات **قلنا** هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اي عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج **وقيل** ان المضارع مع ان مشابه بالمفعول لان معناه الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان

ما ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشابه بالمفعول الذي في الخبر فالاولى في
الجواب ان يقال المضارع في محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال الذي فيه اجمال ثم
تفصيل وهو اوقع في النفس وعلى هذين الاستعمالين عسى تامة وتقول في الاستعمال الثاني
عسى ان يخرج زيد وفي هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب
والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهي ناقصة وان اقتصر عليه
من غير قصد اقامته مقام الاسم والخبر بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة والاحتمال الثاني
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير في محل
النصب بانه خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان عمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج وعلى
هذين الاستعمالين ناقصة وقد يحذف أن من خبر عسى لان عسى مشابه بكاد وخبر
كاد مضارع بدون ان فخبر عسى ايضا قد يكون بدون أن كما في قول الشاعر شعر
عسى الكهم الذي امسيت فيه ۞ يكون وراءه فرج قريب ۞ والثاني كاد تقول
كاد زيد يجيء وقد تدخل ان على خبر كاد لان كاد مشابه بعسى وخبر عسى مضارع مع ان
فخبر كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كما في قول الشاعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا
واذا دخل النفي على كاد فهو اي النفي الداخل على كاد كالافعال اي كالنفي الداخل على سائر
الافعال في افادة نفي المضمون على الاصح وقيل يكون للاثبات مطلقا سواء كان في الماضي
او في المستقبل اما في الماضي فبدليل قوله تعالى وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ فالمراد منه اثبات
الفعل لا نفيه لئلا يكون مناقضا بقوله تعالى فَذَبَحُوهَا واما في المضارع فبدليل
تخطية الشعراء قول ذي الرمة وبدليل تسليم ذي الرمة وتغيير ذي الرمة لم يكد بلم اجد
وهو هذا لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ۞ واجيب عن الدليل الاول ان
قوله تعالى وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ يدل على نفي الفعل في الزمان وقوله تعالى فَذَبَحُوهَا يدل على
اثبات الفعل في زمان آخر وانتفاء الفعل في وقت واثباته في وقت آخر لا يعد تناقضا واجيب عن
الدليل الثاني بانه قد تخطئ بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وتسليمه تغيير ذي الرمة لم يكد بلم اجد

وقال ان قول ذی الرمة مثل قوله تعالی لم یکد یراها الایة وقیل یکون فی الماضی للاثبات وفی
المستقبل کالافعال تمسکا فی الدعوی الاولی بقوله تعالی وما کادوا یفعلون وفی الدعوی
الثانیة بقول ذی الرمة شعر اذا غیر الهجر المحبین لم یکد ؛ رسیس الهوی من حب میة
یبرح ؛ والثالث جعل وطفق وکرب واخذ وهی مثل کاد واوشك وهی مثل عسی
وکاد فی الاستعمال **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب قال فی بعض النسخ فعل التعجب
نظرا الی ان التعریف انما یکون للجنس وفی بعض النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة نظرا الی
نوعی صیغته وفی بعضها افعال التعجب نظرا الی کثرة افراده **فان قیل** التعریف انما یکون
للجنس لا للنوع ولا للافراد فکیف یصح صیغة التثنیة والجمع **قلنا** علی کل تقدیر
التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع **فان قیل** هذا التعریف لا یکون مانعا
عن دخول الغیر لانه دخل فیه مثل لله دره فارسا وامثاله لانه لفظ وضع لانشاء التعجب **قلنا**
ان کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتی یرد النقض **فان قیل** علی هذا التقدیر
ینتقض بقوله قاتله الله من شاعر لا مثل عشرة لانه فعل وضع لانشاء التعجب **قلنا** هذه
الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها فی التعجب بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر او
نقول ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکره من مواد
النقض فی الدعاء وله صیغتان ما افعله ای احدهما ما تضمن له ترکیب ما افعله **فان قیل**
ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف ای احدهما ما افعله فالعبارة تشعر بان ما افعله صیغة
التعجب ولیس کذلك بل صیغة التعجب فعل لا ما افعله **قلنا** ان خبر المبتدأ محذوف ایضا المبتدأ
وهو قوله صیغة الفعل الذی تضمنه ما افعله **فان قیل** ان تضمن فعل ما افعل
فاعل الفاعل لا یکون الا اسما مفردا وما افعله جملة فکیف یکون فاعلا **قلنا** ان فاعل الفعل
محذوف وهو لفظ ترکیب مضافا الی ما افعله وافعل به الثانی ما تضمن له ترکیب افعل به **فان**
قیل لما کان افعل وافعل به من صیغ التعجب ینبغی ان یکون اکرم فی اکرم زید وعمرا او اکرم افعل
فی اکرم زیدا من صیغ التعجب لانه ایضا علی افعل وافعل **قلنا** ان ما افعل وافعل افعل
من صیغ التعجب بشرط ان یکون فی هذین الترکیبین ای بزیادة کلمة ما مع الضمیر

فى الاول بزيادة الجار والمجرور فى الثانى وهما غير متصرفين لانهما لما نقلا الى معنى التعجب جريا مجرى الامثال وفى الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيدا

واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفضيل للتاكيد وللمبالغة فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تاكيد وتقرير للفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره فى الصفة ويتجاوز حد اشكاله فلاجرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتاكيد اصل الفعل وتقريره وكذا لا يبنيان الا للفاعل كاسم التفضيل فان قيل هذا ينتقض بمثل ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشتهى او المرغوب ومعنى الثانى الممقوت او المكروه قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ويتوصل فى الممتنع بمثل ما

اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يبنى صيغة التعجب من الفعل الذى يدل على شدة وقوة

ويذكر مصدر الفعل الممتنع على سبيل المفعول فى الاول وعلى سبيل الجار والمجرور فى الثانى ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال فان قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وكذا بالعكس فلو اكتفى باحدهما لكفى قلنا ان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس او نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا فصل واجاز المازنى الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتداء خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل والا لزم حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اى مبتدأ او على تقدير المضاف اى ذو ابتداء او على حذف ياء النسبة اى ابتدائية ونكرة بمعنى شئ لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلة والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا شئ عظيم وبه فاعل عند

مكهن محمولا

زيدا

سيبويه فان قيل ان به مركب من الجار والمجرور فكيف يكون فاعلا قلنا المراد بمجرور
الباء فقط من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات
فكيف يوصل بالباء قلنا الباء زائدة فان قيل لما كانت الباء زائدة ينبغي ان
يجوز حذفها قلنا الباء زائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع
صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير
في افعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية على ان يكون
همزة احسن للصيرورة لا للتعدية او زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير
فهو فاعله **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح او ذم فان قيل هذا
التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانهما ايضا وضعا لانشاء
مدح او ذم مع انهما ليسا من افعال المدح والذم قلنا المراد ههنا ما وضعت لانشاء مدح
او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لانشاء المدح او
الذم لكنهما ليسا بمشهورين بهذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس فان قيل ان عدهما
من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال بهذا الوزن قلنا انهما في الاصل على
فعل بفتح الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة وفيهما لغات
اخر غير مشهورة وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الذهني لان المقصود بهما المدح
او الذم المعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيا ليطابق الملفوظ للمقصود
نحو نعم الرجل ومضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضمرا مميزا بنكرة
منصوبة نحو نعم رجلا او بما مثل فنعما هي تامة بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه لكونه فاعل
نعم وهي مخصوص وبعد ذلك المخصوص لبيان الفاعل فان قيل المخصوص قد تقدم
على الفعل كما صرح به في المفتاح قلنا ان بعدية المخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية
وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبرا لا بد فيها من عائد الى المبتدأ ولا
ضمير ههنا قلنا ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ محذوف ومثل نعم الرجل زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاول فعلية والثاني اسمية ۲۰

وشرطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل و بين المعبر والمعبر عنه المطابقة شرط **فان قيل** هذا ينقض بمثل نعم الاسد زيد لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس **قلنا** المطابقة في الجنس اعم من ان يكون حقيقيًا مثل نعم الرجل زيد اوتاويليًا مثل نعم الاسد اي نعم الشجاع زيد **فان قيل** هذا منقوض بمثل قوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا لانه ليس مطابقة في الافراد والجمعية **فاجاب** المصنف بقوله وبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا وشبهه متاول بتقدير مثل اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **فان قيل** هذا منقوض بمثله قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ وفَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري في هذه الافعال فاجاب المص بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نِعْمَ الْعَبْدُ اي ايوبُ والقرينة عليه سياق الاية وفَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ اي نحنُ والقرينة عليه صدر الاية وهو قوله تعالى وَالْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُوْنَ وسَاءَ مثل بئس في افادة الذم والاحكام والشرائط ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير لاجرائها مجرى الامثال التي لا يتغير فيها **فان قيل** لم فصله عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام المذكورة **قلنا** انما فصله عنهما لاختصاصه بالاحكام الخاصة فيما سياتي وبعده المخصوص لبيان الفاعل وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين في نعم من انه مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف فحبذا زيد على الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث العامل في الحال والتمييز هو حب في حبذا **فان قيل** الاصل هي المطابقة بين الحال وصاحبها وهو الفاعل دون المخصوص فلم طابق الحال المخصوص دون الفاعل وكذا حال التمييز **قلنا** نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التصرف فيه طابق الحال والتمييز لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ عن بحث الفعل شرع في بحث الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره يرد عليه ان الحروف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

يدل على معنى كائن فى غيره وايضاً لما كان الحرف دالاً على معنى كائن فى غيره كان ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجيب عنهما ان عبارة المص محمولة على حذف المتعلق وحمل فى معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف ما دل على معنى متعقل بسبب غيره ثم الحروف اثنان وعشرون قسماً لان الحروف لا تخلو اما عاملة او غير عاملة فالحروف العاملة اما عاملة فى الفعل وعاملة فى الاسم فالعاملة للفعل ما ناصبة له او جازمة فالناصبة اربعة كما فى قول الناظم بيت أنْ و لنْ پس كىْ إذنْ اين چار حرف معتبر ؛ نصب مستقبل كنند اين جمله دائم اتفا ؛ والعاملة فى الاسم لا تخلو اما عاملة فى الاسم الواحد او فى الاسمين فالعاملة فى الاسم الواحد اما ناصبة للاسم او جارة له فناصبة ستة كما فى قول الناظم بيت وا و يا و همزه و اَيا و اى هيا ؛ ناصب اسم اند آه ؛ والجارة ثمانية عشر حرفاً سميت بالحروف الجارة كما فى قول الناظم بيت نوع اول هفده حرف جر بود ميدان يقين ؛ الخ والعاملة فى الاسمين اما رافعة للاول وناصبة للثانى او بالعكس فالاول ما ولا المشبهتين والثانى اما فى موجب او فى غير موجب فالاول هى الحروف المشبهة بالفعل وهى ستة كما فى قول الناظم إنّ و أنّ كأنّ ليت لكنّ لعلّ ؛ ناصب اسم اند الخ والثانى لا التى لنفى الجنس والحروف الغير العاملة خمسة عشر حرفاً لانها اما من دواخل الفعل فقط او من دواخل الاسم فقط او غير مختصة باحدهما فالاول لا يخلو اما محل وروده اول الفعل وآخره فان كان محل وروده اول الفعل فايضاً لا يخلو اما لتحقيق الفعل او تعليقه او تخصيصه فالاول حرف التوقع وهى قدْ والثانى حرفا الشرط وهى إنْ ولوْ واَمّا والثالث حروف التحضيض وهى هلّا وألّا ولولا ولوما وان كان محل وروده آخر الفعل فايضاً لا يخلو اما ان يكون لتانيث الفعل ولتاكيده فالاول تاء التانيث والثانى نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دواخل الاسم فقط فهو التنوين باقسامه سوى تنوين الترنم وان كان غير مختص باحدهما فايضاً لا يخلو اما ان يخل المبنى بسقوطه اولا الثانى حروف الزيادة وهى إنْ وأنْ وما ولا ومن والباء واللام والاول ايضاً لا يخلو اما دال على اشتراك ما بعدها لما قبلها اولا الاول هى الحروف العاطفة العشرة كما فى قول الناظم بيت او فا و ثم حتى والثانى ايضاً لا يخلو اما لايقاظ المخاطب او لزجر المخاطب او لشك المتكلم او لايجاب ما قبلها

ولتعيين المبهم او لتاويل المركب بالمفرد فالاول حرف التنبيه وهي ها والا واما والثاني حرف الردع وهي كلا فقط والثالث حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل والرابع حروف الايجاب وهي نعم وبلى واي واجل وجير وان والخامس حرفا التفسير وهما اي وان

والسادس حروف المصدر وهي ما وان وان قوله ومن ثمه احتاج الى اسم او فعل

حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه **يرد عليه** ان معنى الافضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بالايصال في قول الشارح اي ايصاله اجيب عنه ان معناه الوصول لما عدي بالباء صار معناه الايصال وقدم الحروف الجارة على سائرها لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لانها تجر معاني الافعال الى مدخولها او لان اثرها جر المدخول ثم الحروف الجارة على ثلثة اقسام لانها اما حروف فقط واما مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية

فالاول احد عشر حرفا والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله وهي من

والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي تقدر بعد الواو **واجيب عنه**

ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية **يرد عليه** ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول الشيء والغاية عبارة عن اخر الشيء فهما في طرفي النقيض وفي الاضافة لابد من المناسبة بين المضاف والمضاف اليه **اجيب عنه** المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الغرض وهو الفعل لانه مقصود الفاعل وهم يطلقون الغاية على المقصود ولذا سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتدائية ان يصح ايراد الى وما يفيد فائدتها في موضعها فالاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه قوله او التبيين وعلامته وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان

والتبعيض وعلامته وضع لفظ بعض فى موضعه نحو اخذت من الدراهم اى بعض
الدراهم وزائدة وهى التى لا يخل المعنى بسقوطها فى غير الموجب نحو ما جاء نى من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم
وقد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بكونها للتبعيض
او للتبيين اى كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على سبيل الحكاية والى
للانتهاء اى لانتهاء الغاية **يرد عليه** ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه
اضافة الشئ الى نفسه والاضافة نسبة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه
اجيب عنه المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة
الجزء الى الكل **او** المراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود ولا شك ان الفعل
مقصود الفاعل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَاْكُلُوْٓا اَمْوَالَهُمْ اِلٰٓى اَمْوَالِكُمْ اى مع
اموالكم وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا نحو اكلت السمك حتى راسها اى مع راسها
ويختص بالظاهر لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير استدلالا بما وقع فى بعض اشعار العرب كما فى قول
الشاعر فتى حتاك يا ابن ابى زياد. لكن استدلاله ضعيف بوجوه الاول انه قياس
غير الشعر على الشعر وهو ضعيف لانه يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره والثانى انه قليل
والقليل فى حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه لذلك قال الشارح والجمهور
يحكمون بشذوذه وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء فى الكوز ومجازا
نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى لَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِىْ جُذُوْعِ النَّخْلِ اى على
جُذُوْعِ النَّخْلِ والباء للالصاق نحو مررت بزيد **يرد عليه** ان الباء فى هذا المثال ليس
لافادة لصوق المرور بزيد لانك تقول مررت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة بعيدة
اجيب عنه ان هذا مثال للالصاق المجازى اى مررت بمكان يقرب منه زيد
من قبيل ذكر الحال وارادة المحل **يرد عليه** ان الاقتصار على مثال الالصاق المجازى
ليس على ما ينبغى لخفائه بل الاولى مثال الالصاق الحقيقى نحو به داء كما لا يخفى

اجيب عنه ان ذكر مثال الالصاق المجازي وترك الحقيقي لخفاء المجازي وظهور الحقيقي

والاستعانة اى لجعل مدخوله معاونا للفاعل فى صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم

والمصاحبة اى لجعل ما بعدها مصاحبا لما قبلها فى تعلق الفعل منهما نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه **يرد عليه** ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج كونه ملصقا بالفرس وهذا بعينه معنى الالصاق فيلزم التكرار فى عبارة المصنف **اجيب عنه** انه لا يستلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فان المصاحبة لا يستلزم الالصاق بخلاف العكس فان الالصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الالصاق بدون المصاحبة لان الخاص لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص هذا حاصل الزبدة

والمقابلة اى لجعل مدخوله عوضا عن شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا **يرد عليه** ان التعدية لا يختص بالباء لوجودها فى جميع الحروف الجارة **اجيب عنه** ان للتعدية معنيين احدهما تضمين الفعل معنى التصيير وثانيهما ايصال الفعل الى معموله فالمراد بالتعدية ههنا المعنى الاول وهذا مختص بالباء

والظرفية نحو جلست بالمسجد وزائدة فى الاستفهام والنفى قياسا فقوله قياسا مصدر باعتبار الموصوف المحذوف اى زيادة قياسية ويحتمل التميز ايضا لاستقامة المعنى مثال الاستفهام نحو هل زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهمزة لانها لا تزاد مع الهمزة قياسا فلا يقال أزيد بقائم ومثال النفى نحو ما زيد بقائم وفى غيره سماعا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده واللام للاختصاص سواء كان الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد او غيره نحو الجل للفرس وللتعليل اى بيان علية شئ لشئ سواء كانت ذهنية نحو ضربته للتاديب فان تاديبه علة غائية للضرب مقدم فى الذهن ومؤخر فى الوجود وبينهما تفاوت اعتباري لا حقيقي فان الضرب باعتبار انه مؤلم للمضروب يسمى ضربا وباعتبار انه مورث للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى تاديبا او خارجية نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول

نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر وزائدة نحو رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ وبمعنى الواو

فی القسم للتعجب نحو لله لا یؤخر الاجل ویستعمل فی الامور العظام لا فی الامور الحقیرة
لان التعجب انما یکون فیما هو عظیم الشان لا فیما هو حقیر الشان ورب للتقلیل ولها صدر
الکلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنکرة موصوفة لانها للتقلیل
نوع مبهم من الجنس وهو یحصل بالنکرة فلا حاجة الی المعرفة الی موصوفه لتحقیق
التقلیل الذی هو مدلول رب لان الشیٔ الموصوف اخص واقل من غیر الموصوف یرد علیه
ان قوله حیوان ماش فالحیوان فیه موصوف ای بالماشی مع انه غیر اقل من الحیوان
المطلق بل مساو له اجیب عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شک ان
الحیوان الماشی فی نظر العقل اقل من الحیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل
فیما لم یکن المقید مساویا للمطلق وهذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی
المصنف لما کان رب لانشاء التقلیل اصلا فیکون فی معنی التکثیر مجازا ضرورة لعدم
القائل بالاشتراک فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الی القرینة ویحتاج فی
المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجیب عنه انه فی معنی التکثیر مجاز متعارف وفی التقلیل
حقیقة مهجورة والحقیقة المهجورة یحتاج الی القرینة دون المجاز المتعارف وفعلها ماض لانها
للتقلیل المحقق وذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته محذوف غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیته یرد علیه نحو
قوله تعالی رُبَمَا یَوَدُّ الَّذِیْنَ لان فعلها مضارع لا ماض اجیب عنه انه وان کان
مضارعا لکنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
او انه بتقدیر کان ای ربما کان یود الذین الخ وان کون فعلها ماضیا مخصوص بما اذا لم یکن
مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه الا انه لا
مرجع له لان کل ضمیر لا بد له من المرجع کما یدل علیه حده ممیز بنکرة منصوبة لرفع
الابهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفرد مذکر لان المقص من هذا الضمیر الابهام والمفرد
المذکر ادخل فی الابهام فکان اولی من غیره خلافا للکوفیین فی مطابقة التمیز لان الاصل
مطابقة التمیز مع الممیز وتلحقها ما فتدخل علی الجمل لانها بسبب لحوق ما الکافة خرجت

عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صالحًا لعملها نحو رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تخرجها عن العمل
اجيب عنه ما فيه زائدة لا كافة ومرادها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى
رب وهي تدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعر بلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والعيس يرد عليه ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذه الواو للعطف
فكيف يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف فى هذه الواو ذهب الى مذهب
الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض وهو ان كون هذه الواو للعطف
ظاهر اذا كانت فى وسط الكلام واما اذا كانت فى اول الكلام فلابد له من تقدير المعطوف
عليه والتقدير خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو
اكثر استعمالا فى القسم فعند حذف الفعل يسبق الذهن اليه يرد عليه ان الباء ايضا
كثير الاستعمال فى القسم فينبغى ان يلزم معها حذف الفعل كما لزم مع الواو وليس كذلك
بل الباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من اصلها
اعنى الباء فلزم معها حذف الفعل دون الباء للتفاوت الواقع بينهما فى القلة والكثرة
وايضا لو تجامع الواو ذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساواة بين الاصل والفرع لغير السوال
حطا للواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعنى غير السوال مختصة بالظا
حطا للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان حط الفرع
عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضا فلم خص الظاهر اجيب عنه انما خص الظاهر
للاصالة يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمر والباء اصل بالنسبة الى الواو
فالاولى ان يختص الباء بالظاهر والواو بالمضمر رعاية للتناسب اجيب عنه نعم فى هذا الاختصاص
رعاية المناسبة لكن فى العكس رعاية التعادل والتعادل اولى من المناسبة والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى حطا للفرع وهو التاء عن الاصل وهو الواو بتخصيصها بمظهر آخر غير اسم الله فلم خص اسم الله
اجيب عنه انما خص اسم الله لانه اصل فى باب القسم والباء اعم منهما فى الجميع يرد عليه

ان اهمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضى عموم استعمالها
فى عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة فى عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل فى عكوسها
لا يصح الحكم بعمومها من الواو والتاء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو
يقتضى استعمالها فى عكوسها وكون الباء مختصة بالامور المذكورة يقتضى عدم استعمالها
فى عكوسها وهذا ليس الا تناقضا اجيب عنه المراد بالجميع جميع الامور المذكورة وفيه
احتمالان احدهما جميع الامور المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
والاخر جميع الامور المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
لا الثانى والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثانى ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفى مثال
اللام والله لزيد قائم مثال ان والله ان زيدا لقائم مثال النفى والله ما زيد بقائم يرد عليه
مثل قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السؤال مع ان جوابه لم يصدر
باحد الحروف الثلثة فكيف يصح قول الشارح اى بجواب القسم الذى لغير السؤال باحد
الحروف الثلثة اجيب عنه ان جواب هذا القسم ايضا مصدر باحد الحروف الثلثة وهو
حرف النفى لكن النفى اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وفى هذا المثال النفى مقدر يعنى
تالله لا تفتؤ تذكر يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء
الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله لان
لان القسم مستغن عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل على جوابه وهى الجملة
يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم سميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب
اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدرها بعلامات جواب القسم
وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد وعلى للاستعلاء نحو زيد على السطح
وقد تكونان اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شىء وانما حكم بزيادة
الكاف دون المثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى
وايضا المقصود نفى المثل لا نفى مثل مثله ولو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شئ وقيل المثل زائد دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زائدا لان الاعمال اولى من الاهمال
وما قيل ان فيه نفى مثل مثله لا نفى مثله والمقصود نفى مثله فنقول ان نفى مثل المثل
يستلزم نفى المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل ع يضحكن عن كالبرد المنهم ؛ ويختص بالظاهر لاستغناء الضمير عنه بدخول مثل
ونحوه مذ ومنذ للزمان للابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر يرد على المص ان بين
قوليه تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انهما موضوعان للزمان وقوله
للابتداء يدل على انهما موضوعان للابتداء اجيب عنه انه لا تنافى بينهما لان معنى قوله
ان مذ ومنذ للزمان اى انهما موضوعان للزمان الماضى او الحاضر وذلك الزمان
مبدأ زمان الفعل المثبت والمعنى فى صورة الماضى او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفى فى صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة
كذا فان معناهما ابتداء سفرى وعدم رؤيتى كان هذه السنة الماضية وامتد الى الآن ومثال
الحاضر ذكره بقوله ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع مدة عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا ويحتمل ان يجعل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضاف اى ابتداء عدم رؤيتى
دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء يرد عليه ان هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون فى الحاضر وجميع اجزاء الشهر واليوم ليست حاضرة عند
المتكلم بل بعضها وهو زمان التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائهما وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان مضى
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعدها منصوبا فهى افعال فذكرت
فى باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهى حروف جارة فذكرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا ففى الثلاثية والرباعية والادغام وفتح
الاواخر واما معنى فلان معانيها معانى الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فالمناسب ان يعبر بصيغة جمع القلة اى الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

الحروف المشبهة بالفعل

لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضًا بصيغة
جمع الكثرة طردًا للباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الآخر جائز نحو ثلثة قروء
مع وجود الاقرء على ان هذه الحروف لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغات لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سوى انّ فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف والا يلزم تعكيس الشيء من نفسه ومعنى العكس انها تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر لتمام
الكلام يرد عليه ان تعلقه بشيء آخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمة
على متعلقها ايض اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لالتبست بان المكسورة في الكتابة
يرد عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضًا فلم لم يتعرض له
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه لم حمل العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كما حمله صاحب المتوسط اجيب عنه
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على
التاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايضًا لو حمل العكس على المعنى الاخير لكان حمل الكلام
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد وتلحقها
ما الكافة فتلغى على الاصح وتدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب ما الكافة فلا
يلزم ان يكون مدخولها صالحًا لعملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
يرد عليه ان انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله وان مع
جملتها الخ اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعدها باعتبار ما كان قبل دخولها عليها ومن ثمه
وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء لكونه موضع جملة لان
التكلم بالمفردات باطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فتحت لكان تكلما بالمفرد وبعد القول
لان مقولة القول لا تكون الا جملة والموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وفتحت
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفردا ومفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا ومبتدأ

لان المبتدأ لا يكون الا اسما مفردا او مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا مفردا او قالوا لولا
انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف
الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا او بعد لولا التحضيضية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون
الا اسما مفردا او لولا انك لانه فاعل اي بعد لو الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا
يكون الا اسما مفردا فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه والمراد
به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فههنا جواز الامرين
الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان ان المكسورة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء
الشرط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها مأولة بتاويل المفرد مبتدأ
وخبره محذوف او بالعكس اي اكرامي ثابت له او فجزاءه اكرامي واذا انه عبد القفا واللهازم
المراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذا للمفاجاة فيجوز فيها الكسر
والفتح اما الكسر فلانها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذا للمفاجاة واما الفتح
فلانها مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابت
وتمام البيت شعر كنت ارى زيدا كما قيل سيدا ؞ اذا انه عبد القفا واللهازم ؞ وشبهه فمن
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان المعنى
اول مقولاتي فحينئذ تعين الكسر لان مقول القول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدرية
كان المعنى اول اقوالي فح تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة ولذلك جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما بالرفع لان ان المكسورة
لا تتغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحلي دون المفتوحة لانها تتغير
معنى الجملة فلم تكن في حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحلي ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا
لانه لو لم يقدم الخبر على المعطوف لا لفظا ولا تقديرا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
وهو لا يجوز خلافا للكوفيين فان ان عندهم عامل في الاسم لا في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين
على اعراب واحد لا اثر لكونه مبنيا لان المحذور المذكور مشترك بين المعرب والمبني خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان فانها لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل

في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كالتاكيد لا ينافيه ولذلك قد دخلت اللام مع المكسورة لان اللام لتاكيد معنى الجملة مثل ان المكسورة فلا يتنافيان دونها لان اللام لتاكيد معنى الجملة وانّ المفتوحة تغيره وبينهما تناف على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصور يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها ترجيحا للعامل على غير العامل وفي لكن ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكنها لا توافق اللام مثل انّ واما جوازه فبدليل قول الشاعر شعر مجاور السعدى باسعاد سعيد ؛ ولكنني من صبها لعميد ؛ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صورة الالغاء واما صورة الاعمال فمحمولة على صورة الالغاء طردا للباب ويجوز دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ الا ان الاصل دخولها على المبتدأ او الخبر فلما فات دخولها على المبتدأ او الخبر فلابد ان تدخل على ما يدخل على المبتدأ والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافا للكوفيين في التعميم متمسكين بقول الشاعر شعر بالله ربك ان قتلت نفسا ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر لان اعمال المكسورة بعد التخفيف وجد في سعة الكلام نحو قوله تعالى وَاِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد في سعة الكلام ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقدر لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قوله تعالى وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ يرد عليه ان زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسورة في الظاهر واعمال المفتوحة في المقدر اجيب عنه ان دوام العمل في المقدر اقوى من العمل في الظاهر احيانا فتدخل على الجمل مطلقا لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان وشذ اعمالها في غيره كما في قول الشاعر شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد وحرف النفي لئلا يلتبس بان الناصبة المصدرية يرد عليه ان هذا الدليل لا يستقيم في حرف النفي لان حرف النفي يجتمع مع كل منهما اجيب عنه بان

زيادة حرف ليس للالتباس بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة وأما الفارق بينهما اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفي بها ان كان منصوبا فهي المصدرية والا فهي النافية واما من حيث المعنى فان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية ونوقض بكثير من المواضع منها قوله تعالى ان لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعٰى وَأَنْ عَسٰى أَنْ يَكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ لان أَنْ في هذين المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة **اجيب عنه** ان زيادة هذه الامور تشترط في الفعل المتصرف وهذه الافعال غير متصرفة وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر وقوله على الافصح احتراز عن غير الافصح كقول الشاعر ع ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان ولكن للاستدراك ويتوسط بين كلامين متغايرين معنى لان الاستدراك لا يتصور بدون التغير وتخفف فتلغى لفوات مشابهته بالفعل ومشابهته بالعاطف لفظا ومعنى فاجريت مجراها **فان قيل** ان إن المكسورة المخففة ايضا مشابهة بان النافية لفظا فينبغي ان تجري مجراها بان تكون غير عاملة مثلها **اجيب عنه** ان بينهما وان كانت المشابهة اللفظية موجودة لكن المعنوية مفقودة واجراء الشيء مجرى الغير مبني على كلا المشابهتين ولم يوجد ويجوز معها الواو ورد لما قيل ان الواو تدخل على المشددة لا على المخففة لانها حرف عطف فلا يجوز دخولها على عاطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو ليست للعطف بل اعتراضية كما اختاره الرضي وليت للتمني والتمني طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان ممكن الوجود او ممتنع الوجود مثال الاول ليت زيدا قائم ومثال الثاني ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما على ان ليت بمعنى اتمنى وهو من افعال القلوب وهي ناصبة للمفعولين وتمسك بقوله ع يا ليت ايام الصبى رواجعا **اجيب عنه** ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف يعني يا ليت ايام الصبى كائنة حال كونها رواجعا ولعل للترجي وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود سواء كان محبوبا نحو قوله تعالى لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ او مكروها نحو لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ يرد عليه

ان عدّ لعلّ من الحروف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحروف الجارة كما في قول الشاعر لعلّ ابي المغوار منك قريب فاجاب بقوله وشذ الجر بها اي يعني الجر بكلمة لعل شاذ لا اعتبار له **وقد اجيب** ان الجر فيه على سبيل الحكاية يعني ان الشاعر حكاه عما وقع مجرورا في موضع اخر **وقد اجيب** يحتمل ان يكون هذا الرجل مشهورا بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء

الحروف العاطفة

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة وهذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه وهي الواو والفاء

وثم وحتى واو واما وام ولكن ولا وبل فالاربعة الاول للجمع اي لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيب او لا لا اجتماعهما في الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها يعني انه لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافي الترتيب في نفس الامر والفاء للترتيب يعني لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء لكن تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتى مثلها اي مثل الفاء لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثم فهي واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء قوي

او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فيتغير بسبب القوة والضعف عن الكل ويصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان قيل هذا ينتقض بنحو نمت البارحة حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من البارحة اصلا قلنا الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالصباح جزء البارحة حكما لانه قريب منها وللقريب من الشيء حكم ذلك الشيء واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي للدلالة على الامر لا على التعيين يرد عليه قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما اجيب عنه ان او ههنا للدلالة على الامرين على اصله لكن احد الامرين مبهم في سياق النفي فيعم بسبب النفي وام المتصلة

لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وان ولي ام لكن المستوي الاخر لا يلي الهمزة

وقال سيبويه هذا احسن وفصيح ازيدا رايت ام عمرو احسن وافصح **قيل** في الاعتراض في عبارة المص ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما ترى وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز وبالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فافهم ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون جوابها ايضً كذلك ونعم ولا لا يفيدان التعيين **فان قيل** قد يجاب بنفي كليهما ايض فلا ينحصر الجواب في التعيين **قلنا** ان هذا الحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه **فان قيل** اعادة اسم الاشارة يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امرا واحدا **قلنا** المشار اليه بثمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان مشتملا على شرطين فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما في كل موضع اشارة الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا **فان قيل** كان الواجب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها اه على قوله لم يجز وفرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك فتامل والمنقطعة كبل في الاعراض عن الاول والهمزة للشك في الثاني مثل انها لابل ام شاة اي ليست بابل بل شاة او شيء اخر واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع او لان كلمة او اكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكد اخر **فان قيل** عد اما من الحروف العاطفة لا يصح لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف **اجيب** عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطف ما بعدها على ما قبلها فلا يلزم التكرار ولا وبل ولكن لاحدهما معينا **اعلم** ان كلمة لا لنفي الحكم عن المعطوف فقط

لا عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو وكلمة بل لا تخلو اما ان يكون بعد الاثبات او بعد النفي فان كان الاول فهي لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه نحو جاءني زيد بل عمرو وقيل بل في هذا المعنى نقيض لا وان كان الثاني ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى قولهم ما جاءني زيد بل عمرو على المذهب الاول ما جاءني عمرو والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت عنه

ولكن لازمة للنفي فهي اما لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة فان كان الاول فهي نقيضة لا وان كان الثاني فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كلا من التقديرين لازمة للنفي لان هذه المعاني لا يتصور منها الا مع حرف النفي

حروف التنبيه

أَلَا وأَمَا وهَا والغرض منها ايقاظ الغافلين على مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف ولذا سميت حروف التنبيه

حروف النداء

يا اعمها لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وأَيَا وهَيَا للبعيد لان كثرة الحروف تدل على كثرة المسافة وأَيْ والهمزة للقريب لان قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا

حروف الايجاب

نَعَمْ وبَلٰى وإِيْ وأَجَلْ وجَيْرِ وإِنَّ فنعم مقررة لما سبقها ايجابا كان او نفيا استفهاما كان او خبرا ولذلك لو قال نَعَمْ في جواب أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ لكان كفرا وبلى مختصة بايجاب النفي اي يبطل النفي السابق ويجعله ايجابا كما في قوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٰى اي ليس كذلك بل انت ربنا واي للاثبات بعد الاستفهام اي غلب استعمالها بعد الاستفهام وقد تجيء للتصديق وبمعنى نعم ايضا لكنه لم يتعرض لها لشذوذها ويلزمها القسم وأَجَلْ وجَيْرِ وإِنَّ لتصديق الخبر وقد تجيء أَنْ لتصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك إِنَّ وراكبها وقد تجيء بعد الاستفهام ايضا كما في قول الشاعر شعر

ليت شعري هل للمحب شفاء   من جوى حبهن ان اللقاء

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

مه مقولة ابن الزبير ۱۲

حروف الزیادۃ

لكنه لم يتعرض لهما لشذوذهما **حروف الزيادة** ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى
بسقوطها لا انها لا فائدة لها فى كلام العرب بل لها فوائد فى كلام العرب اما لفظية واما
معنوية اما اللفظية فهى تحسين اللفظ واما المعنوية فهى للتاكيد والا لعدت عبثا
وذلك لا يجوز فى كلام الفصحاء لاسيما فى كلام الله تعالى إِنْ وأَنْ ولامِنْ والباء
واللام فان بكسر الهمزة تزاد فى ثلثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما النافية نحو ما ان
رايت زيدًا وقلت مع ما المصدرية نحو انْتَظِرْ ما ان جلس القاضى ولما نحو لما ان قام زيد
قمتُ وأَنْ بفتح الهمزة ايضا تزاد فى المواضع الثلثة كما اشار اليه بقوله مع لمّا نحو
فَلَمَّا اَنْ جَآءَ الْبَشِيْرُ وبين لَوْ والقسم نحو والله ان لو قام زيدٌ قمت وقلت مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا يعنى ان شرطا
حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرطا وغير شرط وزيادة
ما فيها مختصة بحال الشرطية نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهب واياما
تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى واينما تجلس اجلس وَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا او بعض
حروف الجر نحو فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرمٍ ولا مع
الواو بعد النفى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو **فان قيل** قد يزاد لا بعد الواو من غير النفى
اجيب عنه بان النفى اعم من ان يكون لفظا او معنى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفى
وان المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ اَنْ لَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ وقلت قبل اقسم نحو
قوله تعالى لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ وشذ مع المضاف كما فى بير لا حور سرى وما شعر ومن
والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا

حرفا التفسیر

حرفا التفسير اى وهى لتفسير كل مبهم مفردًا كان او جملة نحو جاءنى رجل اى زيد
وقطع رزقه اى مات وان وهى مختصة بما فى معنى القول اى يفسر بها مفعول مقدر
لفعل فى معنى القول نحو قوله تعالى وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰاِبْرٰهِيْمُ ان ناديناه بلفظ او
شئ هو قولنا يا ابراهيم **واعلم** ان ما قال المص محمول على الاعم الاغلب وقد يفسر بها
المفعول بالظاهر كما فى قوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِيْ بِهٖ اَنِ اعْبُدُوا اللهَ

فقوله أَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ تفسير للضمير فى به وهو مفعول به لامرتنى الذى فى معنى القول وقوله تعالى إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فقوله اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لأَوْحَيْنَا فى معنى القول **حروف المصدر** ما وأَنْ وأَنَّ فالاوّلان للفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المفرد نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اى برحبها ونحو اعجبنى انك قائم اى قيامك **حروف التحضيض** هلّا وألا ولولا ولوما لها صدر الكلام لتدل على التحضيض من اول الامر ويلزمها الفعل و تقديرا لان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال **فان قيل** ان هذه الحروف تدخل على المضارع والماضى والتحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات **قلنا** ان هذه الحروف فى المضارع للتحضيض وفى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات يمكن تداركه فى المستقبل **حرف التوقع** **قد** اعلم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق والتقريب والتوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير اى قد حصل عن قريب ركوب الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى السَّمَاءِ **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام للتنبيه على الشك من اول الامر تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل اعلم ان الهمزة تدخل على كل جملة اسمية سواء كان خبرها فعلا او اسما وهَلْ تدخل على فعلية خبرها كان اسما الا هل بمعنى قد كما فى قوله تعالى هَلْ اَتَى عَلَى الْاِنْسَانِ آه اى قد اتى وهى من لوازم الافعال فلا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فلذا قال والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل وهل ليست كذلك واتضرب زيدا وهو اخوك بادخال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار لان المستفهم عنه فى مثل

حروف المصدر

حروف التحضيض

حرف التوقع

حرفا الاستفهام

هٰذا التركيب مجاز وفي اترضى بضربك زيدا وهو اخوك فاللائق به ما هو اقوى في
الاستفهام وهو الهمزة دون هل في ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لان المستفهم عنه في هٰذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل في باب الاستفهام
وهو الهمزة دون هل في أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ وأَفَمَن كَانَ وأَوَمَن كَانَ بادخال الهمزة على
الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف
الشرط إِنْ ولَوْ وأَمَّا لها صدر الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول
الامر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه وقد تستعمل لو للمستقبل
على سبيل الشذوذ فلا يرد بنحو قوله تعالى وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ
أَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق ولو لانتفاء الشيء الثاني لاجل
انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لاكرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء
المجيء فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوعة لتعليق حصول
الامر في الماضي بحصول امر اخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه
لا حقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فيستدل
به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة والفساد منتف قطعا فدل على انتفاء التعدد فتوهم
المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عدها من حروف الشرط
الموضوعة للتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لما يقصد اليه في
مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول
لا ان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك
لو اهانني لاكرمته فكيف يصح عدها من حروف الشرط اجيب عنه ان
لو ههنا ايضا موضوعة لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار لازم لانه لما استلزمت
الاهانة الاكرام استلزم الاكرام الاكرام بالطريق الاولى وتلزمان الفعل لفظا
كما هو الظاهر او تقديرا نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

حروف الشرط

وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ يرد عليه لم لايجوز اَنْ يكون اَنْتُمْ تاكيد الفاعل لفعل المحذوف
اجيب عنه لايجوز ذلك لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل لفعل محذوف الفاعل لا يكون الا
اسمًا مفردًا والدال على المفرد هى ان المفتوحة وانطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف لان ان لدلالتها على معنى ثبت المقدر عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع فى مواضع الخبر عوض عنه من حيث اللفظ فيكون
كل واحد منهما كالعوض لا عينه وان كان جامدا جاز لتعذره كقوله تعالى وَلَوْ
اَنَّ مَا فِى الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم
الماضى لفظا او معنى لئلا يكون معمولا لاداة الشرط فيطابق الجواب اى يطابق
السؤال الجواب فى بطلان عمل داة الشرط فيه كما فى الشرط وكان الجواب للقسم
لفظا لئلا يلزم كون الفعل الواحد مجزوما وما غير مجزوم مثل والله ان اتيتنى او ان لم تاتنى
لاكرمتك الاول مثال الماضى لفظا والثانى مثال الماضى معنى وان توسط بتقديم
الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى معناه ان يعتبر القسم ويلغى الشرط ويجوز العكس
ايضًا لان القسم واجب الرعاية فى الصدر فاذا فات الصدارة فاستوى الامران اى القسم
والشرط كقولك انا والله ان تأتنى أتك هذا امثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء
القسم فان نظرت الى المعنى الاول فالنشر فى الامرين على غير ترتيب اللف وان نظرت
الى المعنى الثانى فالنشر فى التقديم على غير ترتيبه وفى الجواز على ترتيبه وان اتيتنى [illegible]
والله لاتيتك هذا امثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فان نظرت الى المعنى
الاول فالنشر فيه على ترتيب اللف فى الامرين وان نظرت الى المعنى الثانى فالنشر فى
التقديم على ترتيب اللف وفى الجواز على غير ترتيبه فالحاصل ان المثال الاول
بالنظر الى المعنيين نشر على غير ترتيب اللف وفى المثال الثانى بالنظر الى المعنى
الاول نشر على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثانى على غير ترتيبه فعلم ان
للمعنى الاول رجحانًا على المعنى الثانى فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه

فالاولى تقديم المثال الثانى على الاول كما لا يخفى لكنه اخره رعاية لاتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ والقسم الملفوظ فى صدر الكلام واجب الرعاية فكذا المقدر فى صدر الكلام ايضا واجب الرعاية نحو لَئِنْ أُخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ اى والله لئن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الجزم فى الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَاِنْ اَطَعْتُمُوْهُمْ اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ اى والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط والا لكان الفاء فى الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل **يرد عليه** ان كلمة اما على قسمين تفصيلية واستينافية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلابد من العلامة على اما الشرطية **اجيب عنه** العلامة عليها لزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اى ان لم يكن ماسوى الفاء مانعا اخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سوى الفاء مانعا فمن الثانى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب على انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مهما تذكر على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف فوجهه غير ظاهر لانه يستلزم جواز اما زيد مهما يذكر وجواز اما يوم الجمعة مهما تذكر وهذا اللازم

باطل اتفاقا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل لم ذكر امثلة الجزء
المنصوب ولم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه ان لم يذكر امثلة الجزء
المرفوع لكثرتها وظهورها **حرف الردع** كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى حروف الردع
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ فان قيل لما كان كلا بمعنى حقا ينبغي ان يكون اسما
فلم عد من الحروف مطلقا اجيب عنه بانه لما كان كلا بمعنى حقا فالمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كإنّ المكسورة فلا يخرجه عن الحرفية **تاء التانيث**
الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطي الخفيف للثقيل رعاية تاء التانيث الساكنة
للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف رعاية للتعادل تلحق
الماضي لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقي فتخير فان قيل
ينبغي ان يجوز الحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه
وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف لان
علامة المثنى والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة
في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدرة فلا بد التنوين
من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر **التنوين**
في الاصل مصدر معناه ادخال النون ثم يسمى نفس التنوين اشعارا بحدوثه لما
في المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة
فلا تخرج عن حد التنوين تتبع حركة الآخر فان قيل آخر الكلمة الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الآخر الحرف الاخير وانما لم يقل آخر الاسم
ليشتمل تنوين الترنم لا لتاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة فان
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون
يا رَجُلُ انْطَلِقْ لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيتها
حركة الآخر تطفلها لها في الوجود كطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو للتمكن وهو كون الاسم غير مشابه

للفعل مشابهة مؤثرة فی منع الصرف والتنکیر وهو ما یدل علی تنکیر مدخولها نحو صهٍ ای اسکت سکوتًا ما فی وقتٍ ما وبدون التنوین اسکت سکوت الآن فی وقت الامر والعوض وهو ما یلحق آخر الاسم عوضًا عن المضاف الیه کحینئذ ویومئذ ای حین اذا کان کذلک ویوم اذا کان کذلک والمقابلة وهو ما یلحق آخر الجمع المؤنث السالم فی مقابلة نون جمع المذکر السالم فان قیل لم لا یجوز ان یکون هذا التنوین للتمکن اجیب عنه انه لو کان للتمکن لزال بالعلمیة للعلتین التانیث والعلمیة فان قیل لم لا یجوز ان یکون للتنکیر قلنا انه لیس للتنکیر لوجوده فی العلم کعرفات فان قیل لم لا یجوز ان یکون للعوض قلنا انه لیس للعوض لعدم مساعدة المعنی فان قیل لم لا یجوز ان یکون للترنم قلنا انه لیس للترنم لوجوده فی غیر الابیات والمصاریع فتعین انه للمقابلة لانما معنی مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهذا ما یلحق آخر الابیات والمصاریع لتحسین الانشاد ثم تنوین الترنم علی قسمین احدهما ما یلحق القافیة المطلقة وهی التی کان رویها متحرکًا متبعًا باشباع حرکة حروف الاطلاق من الواو والالف والیاء وانما سمیت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وهذه الحروف فی آخر الابیات والمصاریع یبدل بالتنوین کما فی قول الشاعر شعر اقلی اللوم عاذل والعتابن ؛ وقولی ان اصبت فقد اصابن ؛ والثانی ما یلحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها ساکنًا وانما سمیت مقیدةً للتقیید الصوت بها لانه لیس هناک حرکة یحصل باشباعها حروف الاطلاق کقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوی مخترقن ؛ مشبهة الاعلام لماع الخفقن ؛ فان قیل ان تنوین الترنم والمقابلة لم یوضعا لمعنی بل الغرض من الاول الترنم ومن الثانی المقابلة فکیف یصح عدّهما من اقسام الکلمة المعتبرة فیها الوضع اجیب عنه ان عدهما من اقسام الکلمة المعتبر فیها الوضع تغلیبًا باعتبار باقی الاقسام ویحذف من

العلم موصوفا بابن مضافا الى علم اخر لان الابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة
تقتضى التخفيف فخففوه بحذف التنوين من العلم وبحذف الهمزة من الابن وحمل
على العلم لفظ فلان فى مثل جاءنى فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا
حمل عليه ابنة فى مثل هذه هند ابنت عاصم فى حذف التنوين لا فى حذف الهمزة
لئلا يلتبس ببنت نونا التاكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل فى البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لانها لو
كانت مع الالف لكانت مكسورة لمشابهتها بنون التثنية فى وقوعها بعد الف زائدة

نونا التاكيد

يختص بالفعل المستقبل فى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
لانها لتاكيد الطلب والطلب انما يتحقق فى ضمن هذه الاشياء وقلت فى النفى لخلوه
عن معنى الطلب واما جوازه على قلة تشبيهها له بالنهى ولزمت فى مثبت القسم لان نتشبيهها
القسم محل التاكيد فلما اكده بامر منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بامر متصل به
بالطريق الاولى وكثرت فى مثل اما تفعلن والمراد بها كل شرط اكد حرفه بما لانهم لما
اكدوا الحرف وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون الحرف
المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهب من شرط فى التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على مذهب من
لم يشترط فى التقاء الساكنين على حده ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسور ليدل
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك
مفتوح طلبا للخفة وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اِضْرِبَانِّ فى التثنية
باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واِضْرِبْنَانِّ فى الجمع بزيادة الالف لئلا
يجتمع ثلاث نونات المتواليات ولا يدخلهما الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حده كما
فى الوقف وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل اى

يعامل معهما مع الضمير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضمًا وكسرًا ويعامل معهما مع غير البارز مثل ما يعاملهما مع الكلمة المتصلة من ردّ اللامات وفتحهما ومن ثمه قيل هل ترَيِنَّ برد اللام وفتحها كما ترد اللام وتفتح فى هل ترَيَان وهل ترَوُنَّ بضم الواو كما تضم فى لم تروا القوم واغزُوِنَّ برد الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح فى اغزوا واُغزُنَّ بحذف الواو كما تحذف فى اُغزُ وا القوم واُغزِنَّ بحذف الياء كما تحذف فى اغزى القوم والخفيفة تحذف للساكنين اى لالتقاء الساكنين كما فى قول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك اَنْ تركع يومًا والدهر قد رفعه فان قيل ان التقاء الساكنين يدفع بالتحريك ايضًا فلم لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فرقًا بينها وبين التنوين فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضًا اجيب عنه انما يعكس حطًا لمرتبة ما يدخل على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلا بالنسبة الى الفعل فى حال الوقف فيرد ما حذف لاجل الخفيفة لزوال علة الحذف وهو التقاء الساكنين والمفتوح ما قبلها تقلب الفًا تشبيهًا بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفًا تقول فى اضربن اِضرِبَا كما تقول فى ضَرْبًا ضربا

تمت

بتصحیح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

فہرست مضامین تحریر سنبٹ

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
تعریف الکلمة	۲	ترخیم المنادیٰ	۱۲۶	المبنیات	۲۲۳
تعریف الکلام	۱۳	الثالث ما اضمر عامله الخ	۱۳۱	المضمرات	۲۲۶
تعریف الاسم	۱۷	الرابع التحذیر	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۳
خواص الاسم	۲۱	المفعول فیه	۱۴۳	الموصولات	۲۳۵
تعریف الاسم المعرب	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غیر المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	المرکبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التمیز	۱۶۲	الکنایات	۲۴۲
فاعل الفعل	۶۷	المستثنیٰ	۱۷۰	الظروف المبنیة	۲۴۷
مفعول مالم یسم فاعله	۷۹	خبر کان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والنکرة	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم ان واخواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر انّ واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التی لنفی الجنس	〃	اسماء العدد	۲۵۲
خبر کان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهتین بلیس	۱۸۸	المذکر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهتین بلیس	۱۰۰	المجرورات ،	〃	المثنیٰ	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۴	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحروف	۲۱۰	جمع التکسیر	〃
الاول السماعی	۱۱۳	التاکید	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۴
الثانی المنادیٰ	〃	البدل	۲۱۷	المصدر	〃
توابع المنادیٰ	۱۲۰	عطف البیان	۲۲۱	اسم الفاعل	۲۶۵

مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون	صفحہ
اسم المفعول	۲۶۷	افعال المقاربة	۳۰۱	حروف المصدر	۳۲۲
الصفة المشبهة	〃	فعل التعجب	۳۰۳	حروف التحضيض	〃
افعل التفضيل	۲۷۰	افعال المدح والذم	۳۰۵	حرف التوقع	〃
بحث الفعل	۲۷۸	بحث الحرف	۳۰۶	حرف الاستفهام	〃
الماضی	۲۸۱	حروف الجر	۳۰۸	حروف الشرط	۳۲۳
المضارع	〃	الحروف المشبهة بالفعل	۳۱۴	حرف الردع	۳۲۷
الامر	۲۹۱	الحروف العاطفة	۳۱۹	تاء التانيث	〃
فعل مالم يسم فاعله	۲۹۲	حروف التنبيه	۳۲۱	التنوين	〃
المتعدی وغير المتعدی	۲۹۳	حروف النداء	〃	نونا التاكيد	۳۲۹
افعال القلوب	۲۹۴	حروف الايجاب	〃	تمت الفهرست	
الافعال الناقصة	۲۹۶	حرفا التفسير	۳۲۲		

المكتبة الرشيدية

سرکی روڈ کوئٹہ ○ فون ۸۴۳۲۶۲
۸۲۸۳۹۸